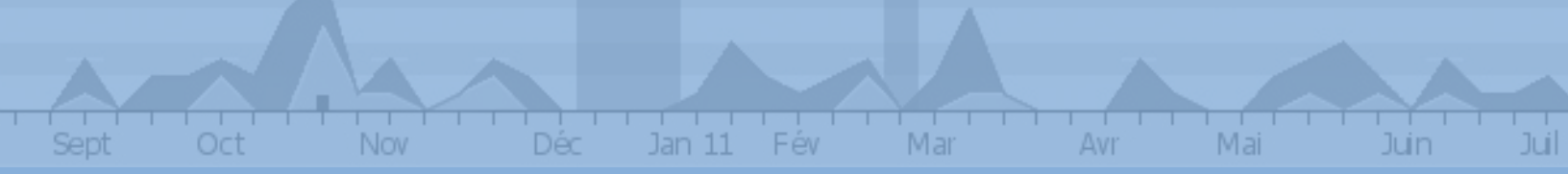

تعزيز المساءلة البرلمانية، ومشاركة المواطنين، والوصول إلى المعلومات:

مسح شامل للمراصد البرلمانية

Strengthening Parliamentary Accountability, Citizen Engagement and Access to Information:

A Global Survey of Parliamentary Monitoring Organizations

أندرو ج. ماندلبوم

Andrew G. Mandelbaum

المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي

National Democratic Institute and World Bank Institute

تعزيز المساءلة البرلمانية،
ومشاركة المواطنين، والوصول إلى المعلومات:

مسح شامل للمراصد البرلمانية

Strengthening Parliamentary Accountability, Citizen Engagement, and Access to Information:

A Global Survey of Parliamentary Monitoring Organizations

أندرو ج. ماندلبوم

Andrew G. Mandelbaum

المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي

National Democratic Institute and World Bank Institute

المعهد الديمقراطي الوطني **National Democratic Institute**

إنّ المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية تعمل في سبيل توطيد الديمقراطية ونشرها في العالم أجمع. ويوفر المعهدُ المساعدةَ العملية للقادة المدنيين والسياسيين من أجل تنمية القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. ويتعاون أيضاً مع دعاة الديمقراطية في كلّ أنحاء العالم بهدف بناء التنظيمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الحكم.

معهد البنك الدولي **World Bank Institute**

إنّ معهد البنك الدولي، الذي يشكّل جزءاً من مجموعة البنك الدولي، هو أداة لتبادل المعرفة والعلم والوسائل المبتكرة على المستوى العالمي للحد من مشكلة الفقر. يوثّق المعهد الروابط بين أصحاب الاختصاص والشبكات والمؤسسات لمساعدتهم في إيجاد الحلول الشافية للتحديات التي تواجههم في مجال التنمية. ويسعى أيضاً، من خلال التركيز على «آليات» الإصلاح، إلى الربط بين المعارف المكتسَبة من مختلف أنحاء العالم واستنباط الحلول المبتكرة. كما يعمل بالتعاون مع وعبر مؤسسات عالمية وإقليمية ومحلية وشبكات مختصة على تصميم البرامج الملائمة التي تلبي احتياجاتها. وانطلاقاً من ذلك، يقيم المعهد شبكة علاقات دولية لتقديم خدمات محلية.

أثمر تعاون وثيق بين المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي عن إنتاج هذا البحث الذي أعدّه مستشار خبير في هذا المجال، عمل مذذاك لدى المعهد. تجدر الإشارة إلى أنّ الاستنتاجات والتفسيرات والخلاصات التي يتضمّنها هذا البحث لا تعبّر بالضرورة عن آراء أيّ من المعهدين، أو مدرائهما، أو الحكومات الممثَّلة في معهد البنك الدولي. فلا المعهد الديمقراطي الوطني ولا معهد البنك الدولي يضمنان دقة البيانات الواردة في هذا البحث.

جميع حقوق الطبع والنشر الخاصة بالنسخة الإنكليزية والعربية © محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي.

يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراضٍ غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخٍ عن أيّ ترجمة.

ترجمة ناتالي سليمان وسوزان قازان ونور الأسعد؛ تصميم طباعي مارك رشدان.
طُبِعت النسخة العربية في لبنان، ٢٠١٣.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني على العنوان:

Massachusetts, NW 455
Washington, DC 20001
الهاتف: ٥٥٠٠–٧٢٨–٢٠٢
الفاكس: ٥٥٢٠–٧٢٨–٢٠٢
الموقع الالكتروني: www.ndi.org

أو إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد الإلكتروني: arabicpublications@ndi.org

كلمة شكر وتقدير

جاء هذا التقرير تتويجاً للجهود المشتركة التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي في إطار مشروع الأبحاث حول المراصد البرلمانية. ويعرب المؤلف عن امتنانه للدعم الكبير الذي قدمه كلا المعهدين لهذه المبادرة. فقد تولى إدارة هذا المشروع كلّ من سكوت هيوبلي وديفيد كوينين من الفريق المسؤول عن برامج الحكم لدى المعهد الديمقراطي الوطني، وريك ستابنهرست وميتشل أوبريان ودينا فيلدج من الفريق المسؤول عن برامج دعم البرلمان لدى معهد البنك الدولي. فساهم هؤلاء جميعاً، إلى جانب كوبيل برايس وماركوس مانديبورو ولايسي كولموس وجاريد فورد، في إغناء المسودة الأولى بأفكارهم النيّرة. كما زوّدتها كاثرين روبنسون وأنطونيا هابر بدروهما بملاحظات مفيدة وآراء لاقت تقديراً كبيراً. يحرص المؤلف أيضاً على الإعراب عن تقديره للمساهمات القيّمة التي قدمها لهذا المشروع عدة أشخاص من هذه المنظمات وسواها، ويسعى في مستهلّ الكتاب إلى إطلاق نقاش عميق حول رصد الأداء البرلماني، وأهمية الدور الذي تلعبه هذه المراصد في تعزيز ديمقراطية البرلمانات. ولا ينسى بالطبع أن يخصّ بالشكر الصندوق الوطني للديمقراطية عن دعمه المستمر لنشاطات المعهد الديمقراطي الوطني في مجال مراقبة البرلمان.

حقوق ملكية الغلاف:

تعود حقوق صورة الهيئات التشريعية في الأرجنتين وكولومبيا والبيرو وتشيلي والمكسيك إلى شبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية http://www.transparencialegislativa.org
تعود حقوق صورة الجدول الزمني إلى جمعية RegardsCitoyens (www.nosdeputes.fr)
تعود حقوق صورة الجلسة العامة إلى مؤسسة Fundación Ciudadano Inteligente (www.votainteligente.cl)
صمّم الغلاف: مارك رشدان

نبذة عن المؤلف

يعمل أندرو ج. ماندلبوم حالياً كمسؤول أعلى عن البرامج ضمن فريق المعهد الديمقراطي الوطني لبرامج الحكم، بعد أن شغل في السابق منصب مستشار لهذا المشروع لدى المعهد المذكور ومعهد البنك الدولي. وكان قد عمل لمدة سنتين في المغرب في مجال تقديم الخدمات الاستشارية لمشاريع التنمية الدولية. فشملت لائحة زبائنه، على سبيل التعداد لا الحصر، مركز جامعة نيويورك الرسمية للتنمية الدولية الذي تولى تنفيذ مشروع دعم أعمال البرلمان المغربي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. كما ساهم السيد ماندلبوم المتقِن للغة العربية في مبادرة العالم الإسلامي التي أطلقها معهد السلام الدولي. يحمل المؤلف إجازة في دراسات السياسات العامة من جامعة «ديوك»، وشهادة ماجستير في الديمقراطية والحكم من جامعة «جورج تاون».

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي ١

١. مقدمة ٣

٢. الظروف الدولية ٨

٣. خصائص/مميزات المنظمات المعنية بالمراقبة البرلمانية ١٣

٤. مراقبة أعضاء منفردين في البرلمان ٢١

٥. مراقبة/رصد أداء البرلمانات ٣٨

٦. الممارسات السليمة في مجال المراقبة البرلمانية ٥٣

٧. التوصيات الأولى لمجموعة الجهات المانحة ٦٥

الملحق الأول ٦٩

الملحق الثاني ٧٣

الملحق الثالث ٨٧

الملحق الرابع ٩٧

الملحق الخامس ٢١١

ملخص تنفيذي

معلومات عامة

في العقد المنصرم، لاقت البرلمانات اهتماماً متزايداً من المجتمع الدولي المعني بشؤون التنمية. وأدرك المواطنون ومنظمات المجتمع المدني أهمية البرلمان في الحكم الديمقراطي، أو الأهمية المحتملة التي يلقاها في بعض الحالات، نظراً إلى دوره في مجالات التشريع، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، وتمثيل المواطنين ومصالحهم. نتيجة هذا الاهتمام المتصاعد، أخذت المجموعات المدنية تراقب أو تقيّم عمل البرلمانات أو أعضائها منفردين، سعياً منها في أغلب الأحيان، إلى إشاعة الوعي العام حول الإجراءات البرلمانية، والمشاركة فيها. وقد بدت المراصد البرلمانية واعدةً من حيث قدرتها على تعزيز الحكم الديمقراطي من عدة جوانب، بما فيها إخضاع البرلمانات لمساءلة الناخبين، ومشاركة المواطنين في العملية التشريعية، والحصول على معلومات عن البرلمانات ومسار عملها. كما أثبتت بدرجة أقل قدرتها على تشجيع الإصلاح البرلماني.

نظراً إلى قلة الأبحاث حول هذه المراصد، بادر المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي إلى تنفيذ مشروع مشترك يهدف إلى: ١) التعرف على المراصد المنتشرة في كلّ أنحاء العالم وجمع المعلومات الأساسية عن نشاطاتها؛ ٢) توثيق الممارسات السليمة في مجال رصد الأداء البرلماني؛ ٣) رفع التوصيات المتعلقة بها إلى أسرة المانحين الدولية. تحقيقاً لهذه الأهداف، قام المشروع بمسح لهذه المراصد، فحلل مواقعها الإلكترونية وحصيلة نشاطاتها الأخرى، وأجرى مقابلات مع مجموعة أعضاء لدى منظمات تُعنى بتنظيم أو دعم نشاطات المراقبة البرلمانية.

استنتاجات المشروع

- **يراقب أكثر من ١٩١ مرصداً أكثر من ٨٠ برلماناً في كلّ أنحاء العالم**. رغم انتشار هذه المراصد في مناطق واسعة من العالم، يتواجد معظمها في دول أميركا اللاتينية (٤٢) ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية (٢٨). وقد كشفت نتائج المسح عن أنّ غالبية المراصد (٩٤) تراقب البرلمانات الوطنية، فيما يراقب ٢٤ مرصداً آخر الهيئات التشريعية على المستوى دون الوطني. وإذا كان أكثرها يركّز على مراقبة نشاطات أعضاء البرلمان وأدائهم، فالغالبية العظمى منها تولي اهتماماً خاصاً أيضاً بمراقبة البرلمانات كمؤسسات، أو بأحد مكوناتها، كالكتل أواللجان البرلمانية.

- **رغم وفرة المعلومات حول الممارسات السليمة، تبقى نوعية المعلومات حول آلية عمل هذه المراصد وطبيعة تدخلها متفاوتة بالإجمال، ويبقى محدوداً تبادل المعلومات بين أوساطها حول الممارسات المذكورة**. يركّز بعض هذه المراصد على رصد المعلومات المحدودة التي يسعه الحصول عليها، بغضّ النظر عن مدى جدواها، لا على حشد الدعم للحصول على معلومات أكثر شفافية وارتباطاً بالبرلمان. لهذه الغاية، أخذت شبكات إقليمية تنمو في دول أميركا اللاتينية بدعم من البنك الدولي، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنما ما زالت في أولى مراحلها.

- **تشمل أبرز التحديات التي تواجهها هذه المراصد صعوبة الحصول على المعلومات، ونقص الدعم المالي من المصادر المحلية والدولية، وموقف البرلمانات المتصلب من نشاطاتها**. يعتبر الوصول إلى المعلومات البرلمانية التحدي الأعظم الذي تواجهه هذه المراصد عادة. ولكن، رغم تردد البرلمانات في دعم نشاطات هذه المراصد، لتشكيكها بولاءاتها السياسية أو الآلية التي تعتمدها في مجال تقييم الأداء أو العمل البرلماني، فقد نجح بعض المراصد في تطوير أعمال المراقبة باعتماد نموذج تعاوني داعم للمؤسسة أو من خلال المشاركة في نشاطات المراقبة الدولية. يعتبر دعم المانحين مصدر التمويل الذي تفيد منه ٨٦٪

من المراصد في البلدان التي تتلقى مساعدات إنمائية دولية. ورغم توصّل حفنة من مراصد هذه البلدان إلى إيجاد مصادر تمويل مستدامة أخرى، فلا تبدو إلا النماذج التمويلية التي تقترحها قلة منها قابلة للتجيير إلى منظمات البلدان الأخرى.

- **تتعاظم موجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العمل البرلماني، وهو ما يُعرَف بظاهرة «المعلوماتية البرلمانية» في نطاق رصد العمل البرلماني**. فبإمكان أدوات المعلوماتية أن تنظّم تلقائياً المعلومات المستمدة من المواقع الإلكترونية الخاصة بالبرلمانات، ومن مصادر أخرى، وكذلك أن تعدّ رسوماً بيانية (كالخرائط المتعلقة بالتمويل السياسي)، وتستحدث برامج تساعد المواطنين على التفاعل مع أعضاء برلماناتهم، أو المشاركة في أنشطة المراقبة البرلمانية وتحليل السياسات. ويتبيّن أنّ غالبية أنظمة المعلوماتية البرلمانية، التي تعتمدها حوالى ٤٠٪ من المنظمات المشمولة في المسح، توفّرها مواقع إلكترونية سهلة الاستعمال، وممتعة للنظر. وإذا كانت هذه الأدوات قد أثبتت فعاليتها في عدة حالات، فتستدعي الأدوات الأكثر استخداماً توافر البيانات البرلمانية بصيغ مقروءة آلياً أو على شكل «بيانات مفتوحة»، مما يثير باستمرار تحديات جمّة في ظروف أخرى.

- **إنحسر تأثير بعض المراصد بسبب عدم قدرتها على توظيف أعمال الرصد في زيادة الوعي العام أو جهود المدافعة**. إذا كانت أعمال الرصد قيّمة بحد ذاتها، فقد تفقد قيمتها أو مفاعيلها إذا فشلت المعلومات النوعية في زيادة وعي المواطنين بعمل البرلمان، وتشجيع جهود الإصلاح البرلماني أو تزويدها بالمعلومات. لكنّ بعض المراصد استثمر طاقاته في مجال الرصد أكثر مما وظّفها في إعداد استراتيجية مدافعة أو حملات للتوعية العامة استناداً إلى نتائج الرصد التي حصل عليه، إذ اقتصرت استراتيجية التوعية أو المدافعة التي انتهجتها غالبية هذه المراصد على طبع تقرير أو عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن إصداره.

- **تعتمد هذه المراصد مقاربات متنوعة على صعيد رصد الأداء البرلماني، إذ يتخذ بعضها مواقف أكثر عدائية من البرلمانات فيما تؤثر أخرى إبداء مزيد من التعاون حيالها**. وجد بعض المراصد فائدةً في استكمال نشاطات المراقبة بمقاربة بنّاءة تدعم تطوير العمل التشريعي. من هنا ضرورة أن تتحرّى هذه المراصد، كما سائر الجهات المانحة التي تدعمها، عما إذا كانت أعمال المراقبة ترمي إلى تشجيع عملية الإصلاح الديمقراطي وتحسين إدارة الحكم، أو إذا كانت تؤدي في المقابل إلى زيادة الاستياء العام من العمل السياسي والحكومة.

- **يمكن أن تدفع أسرة المانحين الدولية باتجاه تفعيل أعمال رصد البرلمان بالوسائل التالية**:
  - مواصلة الاستثمار على المديين المتوسط والبعيد في المراصد البرلمانية، مما يمنحها وقتاً كافياً لتطوير مقارباتها وآليات عملها من خلال نسج علاقات عمل صادقة وفعالة مع أعضاء البرلمان؛
  - مساعدة هذه المراصد على توظيف الرصد البرلماني النوعي في حملة مدافعة ناجحة من أجل الإصلاح والمشاركة البرلمانية البنّاءة؛
  - دعم جهود نسج الشبكات وتبادل المعلومات بين الأقران ضمن هذه المراصد، بهدف تفعيل النشاطات والأدوات، والدفع باتجاه اعتماد الممارسات السليمة بين أوساطها؛
  - دعم وإشراك هذه المراصد في الجهود المبذولة لتعزيز شفافية البرلمان، بما فيها تحديد المعايير الدنيا لشفافية البرلمان، ومؤشراتها، ومعايير البيانات المفتوحة؛
  - الاستفادة من خبراء المعلوماتية البرلمانية لتحسين تبادل المعلومات والدفع باتجاه تطوير الأدوات الشائعة الاستعمال؛
  - إشراك هذه المراصد في الجهود المستمرة لتطوير الأعراف والمعايير الدولية الخاصة بالبرلمانات الديمقراطية، سعياً إلى تعزيز هذه الجهود، وتشجيع التوصل إلى توافق على مقاربة معيارية.

١. مقدمة

في العقد المنصرم، لاقت البرلمانات اهتماماً متزايداً من جانب الأسرة الدولية للتنمية.[١] لا بل ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك إذ ألمحوا إلى أنّ «قوة الهيئة التشريعية قد تكون، لا بل تشكّل بحد ذاتها، العنصر المؤسساتي الأساسي لعملية إرساء الديمقراطية».[٢] ففي الكثير من الديمقراطيات الناشئة التي ما زالت في طور النمو، قد يكون البرلمان المؤسسة الوحيدة التي تمنع السلطة التنفيذية من احتكار السلطة. ويمكن أن يشكّل ايضاً آلية هامة لممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، ولمكافحة الفساد بمظهريه الكبير والصغير، خاصةً حين يقترن وجوده بتداول السلطة دورياً. فضلاً عن ذلك، يسهّل البرلمان الفعّال تنامي الأحزاب السياسية. من الناحية النظرية، يعتبر البرلمان منبراً تعبّر فيه الأحزاب السياسية عن خيارات المواطنين التي تُترجَم على شكل سياسات عامة، وتعكس طريقةُ عمله نوعيةَ تأثير المواطنين على دوائر صنع القرار.

الصورة ١-١: شريط فيديو من إنتاج مؤسسة Fundación Ciudadano Inteligente يهدف إلى توعية المواطنين حول الإجراءات التشريعية في تشيلي. المصدر: http://www.youtube.com/watch?v=fovPgBS2FKM تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

تتابع وتقيّم المراصد البرلمانية عمل البرلمان أو أعضائه منفردين، سعياً منها إلى نشر الوعي العام حول الإجراءات البرلمانية، وصولاً إلى المشاركة فيها، في أغلب الأحيان. يُذكَر أنّ ما يزيد عن ١٩٠ مرصداً تراقب أكثر من ٨٠ برلماناً وطنياً في أنحاء العالم كافة. وقد بدت هذه المراصد واعدةً من حيث قدرتها على تعزيز الحكم الديمقراطي من عدة جوانب، بما فيها إخضاع البرلمانات لمساءلة الناخبين، ومشاركة المواطنين في العملية التشريعية، والحصول على معلومات عن البرلمانات ومسار عملها. فحيثما خفّت المعايير الديمقراطية للمساءلة، ساعدت هذه المراصد في تحفيز الطلب على تحسين أداء البرلمان، وعززت الاحترام لمساهمة المواطنين الناشطة في المسار السياسي، إن خلال العملية الانتخابية أو في الفترات الفاصلة بين انتخابات وأخرى. كما استطاعت هذه المراصد، في الظروف السياسية الأكثر انفتاحاً، أن تعطي الزخم من جديد لمشاركة المواطنين، باستحداث برامج تتيح لهم التعبير عن آرائهم السياسية ومناقشة السياسات. وعززت في جميع المجتمعات إمكانية وصول النواب، وكذلك المواطنين، إلى المعلومات والآراء المتداولة حول السياسات، مسهِمةً بذلك في قيام علاقات أمتن وأصلب بين أعضاء البرلمان والمواطنين من خلال تسهيل خطوط التواصل بينهم.

تتبنّى المراصد عدة مقاربات لتحقيق هذه الأهداف. فيلجأ بعضها إلى جمع المعلومات حول عمل البرلمانات وأعضائها، مُعيداً تنظيمها وتوزيعها بطريقةٍ يسهل على المواطنين فهمها واستعمالها. فيجوز أن تُعِدّ هذه المراصد مثلاً صفحة خاصة بعضو البرلمان تتناول أداءه أو مستوى نشاطه، أو أن تنشئ موقعاً إلكترونياً متطوراً يزوّد الزوار، بكبسة زر، بمعلومات عامة عنه، وكذلك عن سجل التصويت العائد إليه، والكلمات التي ألقاها في الجلسات العامة. بينما تتناول مراصد أخرى المشاكل التي يواجهها البرلمان، على نمط مراكز الأبحاث البرلمانية، فتستعرض تحاليل وتوصيات لسياسات الإصلاح البرلماني والشفافية ومجالات أخرى، تشجيعاً للنقاش داخل البرلمان وخارجه. وتعمد فئة ثالثة من المراصد، تنعت نفسها «بمجموعات المراقبة»، إلى تقييم أداء البرلمانات وأعضائها على أساس المعايير الدولية للتنمية البرلمانية أو على أساس مؤشراتها الخاصة. كثيرةٌ هي المراصد التي تستعمل الرصد

١ لأغراض هذا البحث، تستعمل عبارة «برلمان» للدلالة عموماً على الهيئات التشريعية التمثيلية، التي تشمل الهيئات التشريعية الوطنية أياً كان نوع نظام الحكم المعتمَد، إلا في الحالات التي تشير إلى خلاف ذلك. بموازاة ذلك، تستعمل عبارة «عضو البرلمان» بمفهومها الشامل للإشارة إلى المشرّع أو النائب أو أو ممثل الشعب أو عضو مجلس الشيوخ (السيناتور) أو عضو الهيئات التشريعية.

٢ راجع المصدر Fish, M. Steven, «Stronger Legislatures, Stronger Democracies», *Journal of Democracy*, Volume 17, Number 1 January 2006

كأداةٍ للمدافعة عن الإصلاح البرلماني أو تعزيز المشاركة المدنية في العملية التشريعية، وفهم مقوماتها. ولعلها تفعل ذلك من خلال توفير وسائل إلكترونية أو مباشرة تتيح للمواطنين وأعضاء البرلمان التفاعل في ما بينهم، أو من خلال تدريب وسائل الإعلام على نقل الإجراءات البرلمانية بشكل أفضل.

رغم قدرة المراصد على تعزيز قدرات البرلمانات الديمقراطية، واستقطاب دعم دولي متزايد لجهودها، فقليلةٌ هي الأبحاث التي تتناول هذه المراصد ونشاطاتها.[٣] وقليلةٌ هي الأبحاث التي سهّلت تقاسم الممارسات السليمة وتبادل الأفكار بين صفوفها مع أنها تواجه التحديات ذاتها بالإجمال. فكان أن تسبّب هذا الوضع بإعاقة عملية التعلّم بين الأقران، ودفع مجموعة كبيرة منها إلى استحداث أدواتها وآلياتها الخاصة، عوض الاستناد إلى الممارسات السليمة المعتمَدة أصلاً لدى مثيلاتها؛ وأدى بالتالي إلى تناقل الأخبار بين الجمهور الأعرض المهتم بالتنمية البرلمانية عن المبادرات القليلة التي حصدت نجاحاً في مجال رصد أداء البرلمان،[٤] وكذلك عن النشاطات الأقل حظاً. بشكلٍ عام، غذّت هذه الأخبارُ الشكوكَ حيال المجتمع المدني. وتفاقمت هذه الأخيرة مع المآخذ التي عبّر عنها أعضاء البرلمانات لجهة انحياز هذه المراصد أو ضعف آليات عملها، مما يحجب أحياناً المساهمات والمفاعيل الإيجابية الناشئة عن مبادرات الرصد.

إلا أنّ بعض المراصد انضمّ إلى أصحاب الاختصاص في مجال التنمية البرلمانية وأعضاء البرلمانات للتعبير عن قلقه من نشاطات الرصد التي قد تثير الشكوك حيال المسار السياسي أكثر مما تحثّ على الإصلاح، إذا جرى تنظيمها من دون حماسة أو دراية. فغالباً ما يشير هؤلاء بأصابعهم إلى جهود هذه المراصد التي تعمل على تقييم «أداء» عضو البرلمان باستخدام أدوات تقيس مدى حضوره، واعتماد مؤشرات مبسّطة أخرى لا تكشف إلا عما قلّ ودلّ من مشاركته. من جهة أخرى، يلفت آخرون إلى اللهجة العدائية المستخدَمة والخطوات المتخذة من جانب بعض المراصد لتبيان أوجه الخلل في عمل البرلمانات. وبدوره، يعرب هذا التقرير عن مخاوفه من أن تؤدي نشاطات هذه المراصد، في بعض الأحيان، إلى تعزيز قلة ثقة المواطنين في البرلمانات، عوض تشجيعهم على الاضطلاع بدور أهمّ في المسار السياسي. من هنا إمكانية أن تلعب المراصد، إلى جانب المنظمات الدولية، دوراً أعظم في تطوير الأدوات والاستراتيجيات التي تحفّز أعضاء البرلمان على ممارسة السلوكيات الإيجابية والدفع باتجاه الإصلاح المنهجي، بينما تقلّص في المقابل المحاولات المنهجية التي قد تسيء إلى سمعة البرلمانات. وفي هذا السياق، يتناول الجزء السادس من هذا التقرير عدة ممارسات سليمة متعلقة بهذه الاتجاهات.

> وعن هذا الموضوع تقول مونيكا باشون، مديرة مشروع Congreso Visible (كولومبيا) الآتي:
>
> «لا تحظى البرلمانات بشعبية كبيرة... فإذا كان خطاب [المراصد البرلمانية] شبيهاً بمشاعر الشعب، ولا ينجح في إثارة تساؤلات حول الصورة السلبية التي يكوّنها هذا الأخير عن الكونغرس، فلن نحدث تغييراً كبيراً... وإذا كان المواطنون لا يدركون مدى أهمية الكونغرس كأحد مكونات السلطة التي تسهم في نجاح النظام السياسي، فلن نتوصل إطلاقاً إلى بناء نظام ديمقراطي».

يرى هذا التقرير أيضاً أنّ هذه المخاوف لا يجب أن تحجب الظروف التي تدفع عدداً كبيراً من هذه المراصد إلى الاعتماد على مؤشرات أقلّ ما يُقال فيها أنها غير كاملة. ففي المجتمعات التي لا تكون فيها المعلومات الهامة المتعلقة بعمل البرلمانات، كسجلات التصويت والتشريعات المطروحة للبحث ومحاضر الجلسات وما إليها، متاحة للجميع، لا يتسنّى للمراصد والمواطنين أن يقيّموا مواقف أعضاء البرلمان والأحزاب تقييماً فعّالاً، ولا أن يساهموا في صنع السياسات. لذلك يتعيّن على البرلمانات، باعتبارها

٣ نذكر محاولتين قام بهما، من جهة، ماكارتن همفريز وجيريمي وينستين لإدراك مدى تأثير نشاطات هذه المراصد. ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. تحت عنوان *Policing Citizens: Citizen Empowerment and Political Accountability in Uganda*، جامعة كولومبيا. يتوافر المصدران على الموقع: http://www.columbia.edu/~mh2245/papers1/scorecard2010.pdf. تمّت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٨/٥. ومن جهة أخرى، تجلّت المحاولة الثانية، غير المنشورة، بالمصدر الآتي: Benrjee, Abhijit V. et al. Do Informed Voters Make Better Choices? Experimental Evidence from Urban India. وهو عبارة عن تقرير صدر لصالح مختبر مكافحة الفقر.

٤ راجع المصدر «Data and Transparency: of Governance and Geeks», *The Economist*, February 4, 2010, Washington DC. يتوافر على الموقع: http://www.economist.com/world/international/displaystory.cfm?story_id=15469415. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

مؤسسات ذات صفة تمثيلية، أن تضمن وصول المواطنين إلى المعلومات الأساسية عن الأعمال التي تنجزها رغم التسليم بأنّ بعض السرية قد يسهّل مثلاً عقد الصفقات بين المجموعات السياسية. أما عدم توافر هذه المعلومات حول عدة برلمانات فيؤكّد حاجة هذه المراصد إلى تكثيف نشاطات المراقبة، لا سيما تلك المرتبطة بشفافية البرلمانات وانفتاحها، وكذلك إلى مضاعفة جهودها تسهيلاً لمشاركة المواطنين في الإجراءات البرلمانية.

مشروع البحوث حول المراصد البرلمانية

لإشاعة الوعي حول المراصد البرلمانية وطبيعة نشاطاتها، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي مشروعاً مشتركاً يهدف إلى: ١) تحديد موقع هذه المراصد في كلّ أنحاء العالم وجمع المعلومات الأساسية المتعلقة بنشاطاتها؛ ٢) توثيق الممارسات السليمة حول رصد العمل البرلماني؛ ٣) رفع التوصيات إلى أسرة المانحين الدوليين بشأن هذه المراصد.[٥] ويتمّ استعراض نتائج هذه الجهود في هذا البحث الذي:

- يتوسّع في الظروف الدولية المحيطة برصد العمل البرلماني (الجزء الثاني)؛
- ينشر النتائج المستخلَصة من خريطة انتشار هذه المراصد في العالم والمسح المتعلق بها (الجزء الثالث)؛
- يبرز الأدوات والممارسات الفعّالة لمراقبة أعضاء البرلمان أفراداً (الجزء الرابع) ولرصد العمل البرلماني (الجزء الخامس)؛
- يستعرض الممارسات السليمة المستخلَصة طيلة تنفيذ المشروع حول رصد العمل البرلماني (الجزء السادس) ويرفع التوصيات إلى المجتمع الدولي بشأن الوسائل الفعّالة لدعم جهود هذه المراصد. (الجزء السابع).

وتضمّ الملاحق لائحة بالمراصد البرلمانية موزعة بحسب المناطق (الملحق الثاني)، ولائحة بموارد المراقبة البرلمانية المرصودة طوال تنفيذ المشروع (الملحق الثالث)، ومعلومات حول المنظمات التي ساهمت في تنفيذ المشروع (الملحق الرابع) من خلال استكمال استبيان المشروع (الوارد نموذج عنه في الفصل الخامس) أو التي شاركت في المقابلات (الملحق الأول).

التعريف بمفهوم «المراصد البرلمانية» وآلية عملها

سعى المشروع إلى أن يشمل جميع المنظمات والمبادرات التي ترصد أو تقيّم عمل وأداء البرلمانات أو أعضائها، بهدف الإحاطة بالممارسات السليمة وتسهيل سبل التعلّم بين صفوف هذه المراصد. وطوال مدة تنفيذ المشروع، جرى العمل على إعادة صياغة هذا التعريف العام ليشمل المواصفات التالية:

- **نوع المنظمة.** إنّ المراصد البرلمانية هي بغالبيتها منظمات غير ربحية، مع أنّ بعضها قد يضمّ فروعاً تتوخّى الربح. فمع قدوم المعلوماتية البرلمانية، تسنّى للقوى الفاعلة وغير الرسمية في المجتمع المدني، المتمثلة بفئة المتطوعين، أن تشغل الحيّز الأكبر من مبادرات المراقبة البرلمانية (لا سيما في الأنظمة الديمقراطية الأكثر تقدماً). فضمّ المشروع مبادرات قام بها أفراد ومجموعات غير رسمية قد لا تكون مسجّلة رسمياً على أنها مؤسسات غير ربحية، إنما أظهرت درجة معيّنة من الاستمرارية.

- **البرلمانات الإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية.** سعى المشروع إلى أن يشمل قدر الإمكان المراصد التي تراقب البرلمانات الوطنية. كما ضمّ مجموعات تراقب البرلمانات دون الوطنية، إلى جانب مجموعات تراقب الهيئات التشريعية الإقليمية أو الدولية (كالاتحاد الأوروبي والجمعية العامة للأمم المتحدة).

٥ راجع المعهد الديمقراطي الوطني على الموقع http://www.ndi.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨؛ ومعهد البنك الدولي على الموقع http://wbi.worldbank.org/wbi/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

- **مستوى النمو في البلد.** حاول المشروع أن يشمل قدر الإمكان المراصد البرلمانية المنتشرة في البلدان التي تحظى بمساعدة من الجهات المانحة، نظراً إلى أنّ أحد أهداف هذه الدراسة هو الاستعلام عن دور المساعدات الدولية في دعم هذه المراصد. إلا أنّ المشروع، ومن قبيل تسهيل تبادل المعلومات والممارسات السليمة بين صفوفها، تناول أيضاً مراصد كثيرة في بلدان المانحين، من دون أن يسعى بالضرورة إلى الإحاطة بمجمل مراصدها.

- **استثناءات إضافية.** استثنى المشروعُ المنظماتِ التي تحصر أعمال الرصد في مجالات معيّنة لا علاقة لها بالتنمية البرلمانية، (كالسياسات التربوية)؛ وأعمالَ الرصد التي تتولاها مباشرة مشاريع تُنفَّذ بتمويل خارجي وإدارة خارجية لدعم البرلمانات، كالمشاريع التي نفّذها المعهد الديمقراطي الوطني. كما استثنى جهود الرصد التي تقوم بها وسائل الإعلام في معرض التقارير العادية التي تعدّها حول البرلمانات. وكذلك لم يدرج المنظمات التي تراقب حصرياً إجراءات الموازنة وتشرك البرلمانات في هذا المجال، ما لم تشمل نشاطاتها أشكالاً أخرى من المراقبة تتعلق بإجراءات البرلمان أو وظائفه أو أدائه.[٦]

وكان المشروع قد أطلق أولى جهود التواصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لاستكمال خريطة انتشار هذه المراصد. فاتصل لهذه الغاية بشبكات الأفراد ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة في مساعي دعم الديمقراطية (كمدراء المكاتب الميدانية للمعهد الديمقراطي الوطني، وشبكة معاهد البحوث حول الديمقراطية التابعة للصندوق الوطني للديمقراطية[٧])، وأجرى مقابلات مع ممثلين عن مؤسسات دولية ومنظمات منخرطة في دعم المبادرات الآيلة لرصد الأداء البرلماني (بما فيها منظمة الشفافية الدولية، ومعهد المجتمع المفتوح، وما شابههما)، ووسّع شبكة علاقاته بالمراصد بحد ذاتها.[٨] وقد تحدثت صفحة «المعلوماتية البرلمانية» على موقع «ويكيبيديا» عن قسم كبير منها.[٩]

للإطلاع على نشاطات المراصد وتحديد الممارسات السليمة، أنشأ المشروع استبياناً باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، طرح فيه جملة أسئلة عنها تتعلق بدورها الأساسي، والنشاطات التي تقوم بها، والمشاكل التي تواجهها. فردّت ٦٣ من أصل ١٧٠ منظمة تقريباً شملتها الاتصالات بإجابات خطية رسمية، مسجلةً نسبة إجابة بلغت ٣٧٪. وكان المسح متوافراً بصيغة «مايكروسوفت وورد» وعبر الموقع الإلكتروني: www.surveymonkey.com. إضافة إلى المسح، استعرض المشروع الموارد والمواقع الإلكترونية ذات الصلة. ثم استند إلى المعلومات المستخلَصة من المسح، والموارد والمواقع الإلكترونية التي أنشأتها مجموعة مراصد[١٠]، وأجرى مقابلات مع ما يفوق ٢٥ ممثلاً عن المراصد وأعضاء منظمات دولية تدعم هذه الأخيرة، من أجل تحديد الممارسات السليمة والتحديات المشتركة على صعيد رصد الأداء البرلماني. كما استحصل المشروع على معلومات أخرى من مصادر غير مباشرة، شملت مقابلات وتقارير صحفية وبحوثاً علمية حول هذه المراصد ونشاطاتها، وكذلك دراسات حالات وردت لدى شبكة التكنولوجيا من أجل الشفافية ومواقع أخرى على صلة بالموضوع.[١١]

٦ لعبت شراكة الموازنة الدولية، وهي مبادرة عملت مع كلا المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي، دوراً فاعلاً على صعيد تشكيل ودعم فريق من أصحاب الاختصاص بين مجموعات تجري أعمالاً تطبيقية في مجال مراقبة الموازنة. راجع موقع http://internationalbudget.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/١٥.

٧ تتكوّن شبكة معاهد البحوث حول الديمقراطية من مجموعة منظمات تجري بحوثاً حول مواضيع تتعلق بالديمقراطية وسبل ترسيخها؛ تتوافر هذه المعلومات على الموقع http://www.ndri.ned.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/١٥.

٨ راجع منظمة الشفافية الدولية على الموقع http://www.transparency.org/؛ ومعهد المجتمع المفتوح على الموقع http://www.soros.org/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥.

٩ راجع موقع http://en.wikipedia.org/wiki/Parliamentary_informatics الذي تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٠.

١٠ بما أنّ تحديد الممارسات السليمة جاء نتيجة استعراض مراجع ومواقع إلكترونية، إضافة إلى المسح والمقابلات، لا بدّ من التذكير بأنّ الملحق الرابع لا يتضمّن بطاقات تعريف بجميع المراصد البرلمانية الوارد ذكرها في متن التقرير. ورغم سعي المشروع لإدراج جميع المنظمات المرصودة طيلة مرحلة البحث، فلم يتسنَّ له الوصول إليها جميعاً لإعداد البطاقات المذكورة.

١١ راجع شبكة التكنولوجيا من أجل الشفافية على الموقع http://transparency.globalvoicesonline.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

رغم إجراء المسح باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، تمّ التعرف على مراصد في أكثر من ٨٠ بلداً، شملت بلداناً لا تنطق باللغات المذكورة. ورغم الجهود المبذولة لتحديد نشاطات هذه المراصد ومواقعها الإلكترونية ضمن مروحة من اللغات الأجنبية، فقد تبيّن أنّ عدة مبادرات مفيدة ومجدية لم تلقَ الاهتمام الواجب بسبب محدودية المسح الأولي. لهذا السبب، لا يشكّل هذا التقرير إلا نقطة انطلاق لنقاش مستمر حول الممارسات السليمة لهذه المراصد، لا خاتمته.

٢. الظروف الدولية

في العقد المنصرم، برزت نزعتان في العالم على ارتباط وثيق برصد الأداء البرلماني. تجلّت أولاهما بموجة «المعلوماتية البرلمانية» التي تقضي باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة لرصد البرلمانات في البلدان المتقدمة والسالكة في طور النمو. وتجسدت الأخرى بموجة «تعزيز البرلمانات»، التي تدلّ على اهتمام الأسرة الدولية المتزايد بتفعيل دور البرلمانات كأداةٍ لتثبيت ركائز الديمقراطية في العالم أجمع، وتشكل مصدر تمويل هام للمراصد البرلمانية في البلدان المتقدمة، وكذلك مرجعاً لتقديم المساعدة التقنية وإنتاج الموارد التي تساعد في إغناء نشاطات الرصد. يتوسّع هذا الفصل في كلتا النزعتين على التوالي، مناقشاً في الختام الإمكانيات المتاحة لتوثيق التناغم بينهما.

المعلوماتية البرلمانية

انتشرت بسرعة موجة استخدام أدوات الديمقراطية والمشاركة الإلكترونيتين، المشار إليها في أغلب الأحيان بـ«المعلوماتية البرلمانية» في مجال رصد الأداء البرلماني، بهدف جمع المعلومات، ونشرها على شكل صور بيانية، وتسهيل مشاركة المواطنين في جهود الرصد والمسار السياسي.[١٢] وقد تبيّن أنّ ٤٠٪ من المراصد المشمولة بهذا المشروع تعتمد أدوات «المعلوماتية البرلمانية».[١٣] وفيما شاع استخدام هذه الأخيرة في الديمقراطيات المتقدمة ضمن أوروبا وأميركا الشمالية، أخذ تطبيقها يتزايد إلى حدّ كبير في أرجاء جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية، وكذلك في أجزاء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

الصورة ٢-١: يستخدم موقع OpenCongress، وهو المرصد البرلماني المشهور في الولايات المتحدة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمع معلومات عن النواب، ومشاريع القوانين، وما عداها من آليات برلمانية. تتوافر التحاليل المتصلة بهذه المسائل على مدونة OpenCongress. المصدر: www.opencongress.org، تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٠/٩/٧.

تسعى إحدى أدوات المعلوماتية البرلمانية الفعالة على جمع المعلومات تلقائياً من المواقع وقواعد البيانات البرلمانية، ومن مصادر أخرى، ثم تعمد إلى ترتيبها بصيغٍ يسهل على المواطنين فهمها والبحث عنها وتحليلها. يعتبر موقع OpenCongress.org، الذي أعدّته مؤسسة «صنلايت» الكائنة في الولايات المتحدة،[١٤] أحد أشهر الأمثال الدالة على المواقع القائمة (جزئياً) على استخدام هذه الأدوات. ويسمح هذا الموقع للمواطنين الاطلاع على سجلات التصويت، والكلمات المسجلة التي يلقيها النواب في الجلسات العامة وجلسات الاستماع ضمن اللجان البرلمانية، وكذلك على جملة معلومات أخرى تتعلق بأعضاء الكونغرس.

تعرض بعض مواقع المعلوماتية موادّاً على شكل صور بيانية، كالخرائط التي تشير إلى الدوائر التي يحصد فيها النواب أعلى نسبة من الأصوات، أو جداول بيانية عن حجم المساهمات في الحملات، ليسهل على المواطنين فهم البيانات المتوافرة، والمعقدة أحياناً. يمكن تحديث هذه المواد المصورة تلقائياً عند صدور معلومات جديدة على المواقع البرلمانية. وتُستخدَم أيضاً تقنية «التعهيد

١٢ تعرف المعلوماتية البرلمانية «بتطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية توثيق النشاطات البرلمانية»، كما تشير أيضاً إلى إقبال البرلمانات بذاتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعتمد صفحة المعلوماتية البرلمانية على موقع «ويكيبيديا» حالياً كمادة مرجعية يفيد منها الأفراد والمنظمات المشاركين في نشاطات مماثلة للتعريف عن أنفسهم. للوصول إلى مدخل ويكيبيديا المتعلق بـ«المعلوماتية البرلمانية»، راجع الموقع http://en.wikipedia.org/wiki/Parliamentary_informatics. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٣ استُمِدّ هذا الرقم من تحليلٍ حول الأدوات التي استخدمها المشاركون في المسح، مع أنّ المسح لم يطرح سؤالاً محدداً بهذا الخصوص.

١٤ راجع مؤسسة «صنلايت» على الموقع http://sunlightfoundation.com. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

الجماعي» (أي استيراد المعلومات من عينة عشوائية، غير محددة، من المستخدمين)، وهي ميزة أخرى من ميزات المعلوماتية البرلمانية، لتسهيل المشاركة العامة في المسار السياسي من خلال السماح للمواطنين بإبداء ملاحظاتهم على التشريعات أو التحادث مع نوابهم. أما مواقع الويكي والأدوات المماثلة الأخرى فتتيح للمستخدمين إنشاء محتويات أو المساهمة في إغنائها إلى حدّ أكبر.

غالباً ما تكون المواقع المقرونة بنظام المعلوماتية البرلمانية سهلة الاستعمال وممتعة للنظر، بحيث تعكس جنوح أصحاب الاختصاص نحو إنشاء «محتويات جميلة وجذّابة».[١٥] في الواقع، تسهّل المعلوماتية تبادل المحتويات باعتماد «تطبيقات ودجت»، التي تخوّل الزوار نشر محتويات على مواقعهم الخاصة أو صفحات شبكات التواصل الاجتماعي، كالفايسبوك، بما يسهم في زيادة قدرة المراصد البرلمانية على الوصول إلى مستخدمين جدد. إلا أنّ المراصد التي تفتقر إلى خبراء تقنيين تنبّه أحياناً، من الكلفة العالية التي ترتبها أدوات المعلوماتية، على كثرة منافعها، ومن حاجتها الدائمة إلى التعديل ما إن ينطلق العمل بالموقع وتتضح خيارات الزائر.

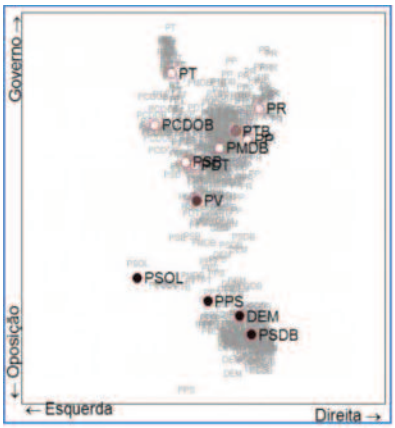

الصورة ٢-٢: حدّد الموقع «الكونغرس المفتوح» Congresso Aberto إيديولوجيات الأحزاب السياسية في البرازيل (المحور الأفقي) ومدى ولائها للحكومة (المحور العمودي)، تبعاً للتصويت بمناداة الأسماء (باللون الرمادي). المصدر: http://bit.ly/i9T5aU. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

يثير اعتماد المعلوماتية البرلمانية تحديات أخرى، لأنّ البرلمانات التي لا تنشر على مواقعها معلومات هامة عن عملها تحدّ من فائدة الأدوات الأكثر فعالية التي تستخدمها. أما في حال توافر هذه المعلومات، فيجب نشرها بصيغ مقروءة آلياً. إلا أنّ اختلاف الصيغ والمعايير والأشكال الأساسية التي ترِد فيها المعلومات الصادرة عن البرلمانات يحول دون تطوير برامج الكمبيوتر التي يصلح تطبيقها في هذا المجال، ما خلا البرنامج المعد لها أصلاً. لذا، يجدر بالمراصد والمنظمات الدولية أن تعالج هذه المشاكل لتيسير استخدام أدوات الرصد البرلماني الأكثر فعالية في العالم أجمع.

لغاية تاريخه، لم يحظَ خبراء المعلوماتية البرلمانية إلا بفرص قليلة في مجال التشبيك الدولي. فقمة الديمقراطية الإلكترونية[١٦] التي انعقدت سنوياً من العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠٠٩، كانت المنتدى الأوحد الذي تركّز فيه النقاش بشكل أساسي حول هذا الموضوع. وقد عقدت آخر دوراتها في برلين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حيث ضمّت بين صفوف ضيوفها ومؤيديها منظمة «مجتمعي» mySociety، الكائنة في المملكة المتحدة، والبارزة في مجال إنشاء المواقع الإلكترونية للمراصد البرلمانية والحكومات المفتوحة، إلى جانب مؤسسة «صنلايت». وكان يصدر عن كل دورة من دوراتها صفحة «ويكي» وعدة موارد، بما فيها مجموعة الممارسات الفضلى وبعض التوصيات المفيدة المتعلقة بالمعلوماتية البرلمانية.[١٧] وكذلك برزت «شبكة التكنولوجيا من أجل الشفافية» التابعة لفريق «الأصوات العالمية»، بدعم من معهد المجتمع المفتوح ومنظمات أخرى، في إطار الجهود المبذولة لـ[تحديد وتقييم] مشاريع التكنولوجيا التي تعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية في سائر أنحاء العالم».[١٨] ويضم هذا المشروع عدداً من المراصد التي تعتمد نظام المعلوماتية، وتُعدّ مصدراً مفيداً للمعلومات المتعلقة بأدوات المعلوماتية ومبادرات تكنولوجية أخرى.

زادت فرص التمويل أمام المراصد المهتمة بتطوير أدوات المعلوماتية، نظراً إلى الدور المتصاعد الذي أخذت تلعبه الجهات المانحة الدولية لدعم استعمال هذه الأدوات في رصد الأداء البرلماني. وما الشراكة التي قامت بين معهد المجتمع المفتوح ومنظمة

١٥ اتخذت مؤسسة «صنلايت» هذا الرأي مبدأً نظّمت على أساسه الحملة الوطنية للشفافية. راجع صفحة http://sunlightfoundation.com/blog/2010/02/08/guiding-principles-for-a-national-campaign التي تمت زيارتها بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٦ للاستعلام عن قمة الديمقراطية الإلكترونية لعام ٢٠٠٩، راجع صفحة http://berlininoctober.edemokratie. org/index.php?title=Main_Page. تمت زيارتها بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٧ راجع منظمة «مجتمعي» على الموقع http://www.mysociety.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٨ راجع موقع «شبكة التكنولوجيا من أجل الشفافية» التابعة لفريق «الأصوات العالمية» http://transparency.globalvoicesonline.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

«مجتمعي» إلا أحد المساعي الآيلة لاستقطاب دعم المانحين الدوليين والخبرة في مجال تكنولوحيا المعلومات والاتصالات. وبهذا الخصوص، أطلقت المنظمات دعوة لتقديم اقتراحات ترمي إلى «مساعدة الأفراد في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على إنشاء مواقع إلكترونية لأغراض الشفافية والديمقراطية، تلبّي احتياجات بلدانهم وتحاكي واقعها».[١٩] وفي الآونة الأخيرة، تلقت منظمة «مجتمعي» منحة من شبكة أوميديار لتنفيذ مشروع مماثل في أفريقيا.[٢٠]

المساعدة المقدمة من الجهات المانحة الدولية لتعزيز قدرات البرلمانات

في السنوات الأخيرة، رفع المجتمع الدولي[٢١] مستوى مساعداته لتعزيز قدرات البرلمانات، انطلاقاً من قناعته بأنّ الحكم الديمقراطي الفعّال إنما يرتبط بوجود هيئة تشريعية تعمل بمهنية عالية، وتخضع للمساءلة، وتلبي احتياجات المواطنين. فأخذ إذذاك يصبّ اهتمامه وموارده على عدة مجالات، بما فيها تنظيم برامج المساعدة التقنية الهادفة إلى دعم المؤسسات البرلمانية وهيئاتها الإدارية. فشملت نشاطاته توفير المساعدة المالية والتقنية للمراصد (ثنائية حيناً، ومتعددة الجهات أحياناً)، وتطوير الأدوات اللازمة لتقييم نوعية الممارسات الديمقراطية والقيم الأخرى المعمول بها تحت قبة الهيئات التشريعية وضمن المجتمعات التي تعمل فيها هذه المراصد.

في الواقع، يعتبر المجتمع الدولي من أهم مصادر التمويل التي تحصل عليها المراصد في الدول المتقدمة. فبحسب المسح الذي أجراه المشروع، أكدت ٨٦٪ من المراصد المشارِكة ضمن الدول المذكورة أنّ المِنَح التي تتلقاها من المانحين الدوليين تحتلّ أولى ثلاث مراتب في سلم مصادر تمويلها (لا بل تشكّل مصدر التمويل الأساسي لـ٦٧٪ منها). وتشمل لائحة الجهات المانحة الدولية الأكثر تداولاً الصندوق الوطني للديمقراطية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومعهد المجتمع المفتوح، وشبكة مؤسسات سوروس، التي أتى على ذكر كلّ واحدة منها أكثرُ من ١٠ مراصد، إضافة إلى المفوضية الأوروبية، ووزارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم للمتحدة الإنمائي، وعدة صناديق أخرى مثل صندوق مارشال الألماني، التي أوردت ذكرها عدة منظمات.[٢٢] كذلك تضمّ لائحة المانحين عدداً من السفارات، علماً أنّ أهم مصدر تمويل يأتي من الدول الاسكندينافية.

يتخذ الدعم الدولي أيضاً شكل مساعدة تقنية مباشرة. ففي هذا الإطار، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد المجتمع المفتوح مع عدد من المراصد في مجالات تتعلق مثلاً بتطوير آليات العمل وإدارة المشاريع وإعداد التقارير، إلى جانب المساعدة المالية التي يقدمانها لنشاطات رصد الأداء البرلماني.[٢٣] كما تقدم مجموعة واسعة من المنظمات، بما فيها المعهد الجمهوري الدولي وعدة مؤسسات حزبية ألمانية، المساعدة التقنية للمراصد.[٢٤] وفي الوقت ذاته، يشمل هذا التقرير أيضاً عدداً من فروع منظمة الشفافية الدولية في بلدان انتشارها.[٢٥] غالباً ما تتولى هذه المنظمات أعمال الرصد إثر إجراء تقييم نظام النزاهة الذي يحدد مدى حاجة برلماناتها إلى الدعم.[٢٦]

---

١٩ راجع منظمة «مجتمعي» على الموقع http://cee.mysociety.org/؛ ومعهد المجتمع المفتوح على الموقع http://www.soros.org/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٢٠ راجع شبكة أوميديار على الموقع http://www.omidyar.com/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٢١ تشير عبارة «المجتمع الدولي» في هذا السياق إلى المنظمات والمؤسسات الدولية التي تموّل وتنظّم نشاطات لدعم الديمقراطية. فيضمّ عدداً من الممولين، كمعهد البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إلى جانب المنظمات المعنية بدعم الديمقراطية، أمثال المؤسسات الحزبية الأميركية والأوروبية؛ وكذلك التجمعات البرلمانية الدولية، كالاتحاد البرلماني الدولي والرابطة البرلمانية لدول الكومنولث، وما شابهها.

٢٢ راجع الصندوق الوطني للديمقراطية على الموقع http://www.ned.org/؛ والوكالة الأميركية للتنمية الدولية على الموقع http://www.usaid.gov/؛ والمفوضية الأوروبية على الموقع http://ec.europa.eu/؛ ووزارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية على الموقع http://www.dfid.gov.uk/؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الموقع http://www.beta.undp.org/؛ وصندق مارشال الألماني على الموقع http://www.gmfus.org/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

٢٣ راجع المعهد الديمقراطي الوطني على الموقع http://www.ndi.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

٢٤ راجع المعهد الجمهوري الدولي على الموقع http://www.iri.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

٢٥ تجدر الإشارة إلى أنّ فروع منظمة الشفافية الدولية في بلدان الانتشار أُدرِجت في هذه الدراسة باعتبار أنها منظمات محلية لا تضمّ إلا سكان البلد، إنما أصبحت مع الوقت تابعة للمنظمة الدولية بفضل النجاحات التي حققتها. راجع موقع المنظمة http://www.transparency.org/ تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٢٦ لمزيد من المعلومات حول تقييم نظام النزاهة الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية، راجع موقعها http://www.transparency.org/policy_research/nis. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

لغاية الأمس، اقتصر دعم المجتمع الدولي لجهود التشبيك الدولية وتبادل الممارسات السليمة في مجال رصد الأداء البرلماني إلى حدٍّ كبير على نشاطات محددة، كمراقبة الموازنة. إلا أنّ شبكتين ناشئتين لرصد الأداء البرلماني، أظهرتا قدرة كبيرة على تبادل المعلومات وتطوير الأدوات المشتركة على المستوى الإقليمي. تضمّ أولاهما، وهي شبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية،[٢٧] العاملة تحت قيادة مؤسسة Fundación Directorio Legislativo (الأرجنتين) ومركز «فوندار» (المكسيك)، ١٥ منظمة منتشرة في ٥ دول، تبنّى القسم الأكبر منها أدوات المعلوماتية البرلمانية.[٢٨] وتسعى الشبكة حالياً إلى استحداث أداة لتقييم شفافية الهيئات التشريعية، ستعمل المنظمات الشريكة في الدول الخمس على تطبيقها مرتين في السنة. وقد حصلت على الدعم من الشبكة التابعة للمساءلة الاجتماعية ومعهد البنك الدولي،[٢٩] بفضل دعوة لتقديم الاقتراحات، وضمن إطار آلية ساعدت المراصد على التحكّم بقواعد اللعبة. أما الشبكة الثانية، التي تأسست في آذار/مارس ٢٠١٠، وتعمل برئاسة مركز القدس للدراسات السياسية (الأردن)، فهي الشبكة المدنية للرقابة على البرلمانات في العالم العربي.[٣٠]

تستغل المراصد أيضاً العِبَر المستخلَصة من المبادرات التي يطلقها المجتمع الدولي لتعزيز قدرات البرلمانات. ففي السنوات الخمس الأخيرة، بذلت المنظمات البرلمانية الدولية جهوداً لوضع معايير دولية وأدوات للتقييم الذاتي بغية تحسين أداء البرلمانات الديمقراطي. يجوز أن تتبنّى وتطبّق المراصد هذه المجموعة المفيدة من المعايير والأعراف، وإن وُضِعَت أساساً لمساعدة البرلمانات على تقييم أدائها الخاص. وكانت عدة مؤسسات قد ساهمت في استحداث الأطر المعيارية وأدوات التقييم، نذكر منها على سبيل التعداد لا الحصر، الرابطة البرلمانية لدول الكومنولث، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والاتحاد البرلماني الدولي.[٣١] ثم جاءت أطر التقييم الصادرة عن تجمعات برلمانية لتستكمل صكوكاً مماثلة أعدّها أكاديميون. فمؤشر سلطات البرلمان، الذي وضعه ستيفن فيش وماثيو كرونيغ، يرتّب برلمانات الدول في العالم، من حيث «قدرتها على رصد أداء الرئيس والإدارة، وعدم خضوعها لسلطة الرئيس، ومدى صلاحياتها في ميادين معيّنة، والموارد التي تغني بها عملها».[٣٢]

التقاء نزعتي تعزيز البرلمانات وتعميم المعلوماتية البرلمانية

أخذت هاتان النزعتان تلتقيان رغم نشأتهما المتمايزة إلى حدّ ما. فقد أقرّ بعض معدّي برامج المعلوماتية بوجود حاجة إلى التركيز بشكلٍ متزايد على تعزيز قدرات البرلمانات والحكم الديمقراطي، متخذين الخطوات الكفيلة بإشراك النواب عمداً في نشاطات الرصد والمراقبة. وبدوره، زاد المجتمع الدولي تدريجياً دعمه لاستخدام أدوات المعلوماتية في جهود المراصد البرلمانية بعد أن أيّد لسنوات استعمالها في عمل البرلمان. فبادرت مراصد كثيرة إلى اعتماد المعلوماتية في برامجها وإن لم تكن تملك بين عداد موظفيها خبراء في إعداد هذه البرامج. وبدا هذا التقارب بين النزعتين قابلاً للاستمرار، إذ برزت إمكانياتٌ للجمع بينهما بهدف تطوير عمل البرلمان، نذكر منها:

---

٢٧ راجع شبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية على الموقع www.transparencialegislativa.org. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

٢٨ نذكر في تشيلي المنظمات التالية: Pro Acceso, ChileTransparente, Ciudadano Inteligente؛ وفي البيرو Ciudadanos al Día, Reflexión Democrática, Transparencia por Perú؛ وفي المكسيك FUNDAR, Consorcio parlamentario para la Equidad؛ وفي الأرجنتين Fundación Directorio Legislativo, Poder Ciudadano, Asociación por los Derechos Civiles, Centro de Implementación de Políticas Públicas para la Equidad y el Crecimiento؛ وفي كولومبيا Congreso Visible, Transparencia por Colombia, Fundación Instituto de Ciencia Política.

٢٩ راجع موقعي الشبكة التابعة للمساءلة الاجتماعية http://www.ansa-eap.net/؛ ومعهد البنك الدولي http://wbi.worldbank.org/wbi. تمت زيارة هذين الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

٣٠ راجع مركز القدس للدراسات السياسية على الموقع http://www.alqudscenter.org/english/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٣١ يمكن إيجاد عدة أطر معيارية على موقع بوابة «أغورا» للتنمية البرلمانية http://www.agora-parl.org/node/2705. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٣٢ راجع المصدر Fish, M. Steven. January 2006. «Stronger Legislatures, Stronger Democracies.» Journal of Democracy, Volume 17, Number 1. النسخة الكاملة متوفرة في: M. Steven Fish and Matthew Kroenig, The Handbook of National Legislatures: A Global Survey: (New York: Cambridge University Press, 2009) National Endowment for Democracy and The Johns Hopkins University Press.

إنشاء شبكات دولية وتبادل الممارسات السليمة. نظراً إلى الإمكانيات المحدودة لدى المراصد في مجال التشبيك، برزت مساعٍ جديدة لتبادل الممارسات السليمة، بما فيها بوابة «أغورا» للتنمية البرلمانية،[٣٣] وهي مشروع شارك بتنفيذه كلٌّ من معهد البنك الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية الأوروبية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.[٣٤] يحظى هذا الموقع المنصبّ على التنمية البرلمانية بتأييد واسع من المجتمع الدولي، ويشكّل مصدر معلومات هام للمراصد، وموظفي البرلمان وأصحاب الاختصاص في مجال التنمية البرلمانية في كل أنحاء العالم. كما يسهّل تبادل المعلومات بين أبناء المجتمع المحلي المهتمين برصد أداء البرلمان. إلى جانب المساعي المبذولة، تتوافر فرص عديدة لإشراك المراصد في الجهود الرامية إلى توسيع استخدام المعلوماتية البرلمانية، وتطوير أدواتها، من أجل تلبية احتياجاتها بشكلٍ أفضل. فمن شأن الدعم المتزايد المقدم لشبكات الرصد الإقليمية أن يسهّل تبادل المعلومات بين المراصد ويظهر فوائد استحداث أدوات مشتركة لأغراض الرصد.

المعايير المحددة للبرلمانات الديمقراطية والشفافية البرلمانية. أشركت الهيئات البرلمانية الدولية النواب وموظفي البرلمان في عملية تطوير معايير التنمية البرلمانية، بحسب ما ذكرنا سابقاً. لكنّ المراصد قد تلعب أيضاً دوراً هاماً في هذه العملية، بفضل مشاركتها في هذه النقاشات ورصد المعايير التي حددها وصادق عليها أعضاء البرلمان. فضلاً عن ذلك، عملت بعض المنظمات، البعيدة كل البعد عن هذه المساعي، على وضع أطر عامة وأدوات تتعلق بشفافية البرلمان. فعلى سبيل المثال، توفّر المبادئ التوجيهية للمواقع البرلمانية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي،[٣٥] المادة الأساسية لمسحٍ شمل محتويات المواقع البرلمانية التي تلقت إجابات من أكثر من ١٠٠ برلمان في العالم، في إطار التقرير الخاص بالمؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني لعام ٢٠٠٨، الذي خضع للتحديث في العام ٢٠١٠.[٣٦] كما تولى المركز العالمي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان،[٣٧] والمساهم في هذا المؤتمر، أبحاثاً قيّمة بشأن البرلمانات التي أقرّت المعايير المفتوحة، شأنها شأن عدة مراصد (راجع الجزء الخامس من هذا التقرير). في أي حال، سيبقى موضوع تعزيز هذه الجهود، وتطوير الأدوات المشتركة الكفيلة بمعالجة نقص المعلومات الواردة من البرلمانات، محطّ اهتمام خاص في المستقبل.

٣٣ راجع بوابة التنمية البرلمانية على الموقع www.agora-parl.org. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
٣٤ راجع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية على الموقع http://www.idea.int/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.
٣٥ تتوافر المبادئ التوجيهية للمواقع البرلمانية على الصفحة الإلكترونية http://www.ictparliament.org/en/node/691. تمت زيارتها بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
٣٦ راجع التقرير الخاص بالمؤتمر العالمي حول البرلمان الإلكتروني لعام ٢٠٠٨ على الصفحة http://www.ictparliament.org/node/695، وتقرير العام ٢٠١٠ على الصفحة http://www.ictparliament.org/en/wepr2010. تمت زيارتهما بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
٣٧ راجع المركز العالمي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان على صفحة http://www.ictparliament.org/wepc2010/، وصفحة http://www.ictparliament.org/index.php?option=com_content&view=article&id=418/. تمت زيارتهما بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٣. خصائص المراصد البرلمانية

تضمّ المراصد البرلمانية مجموعة منظمات ترصد المسار السياسي، بما فيها الموازنات والنفقات العامة، والحملات، وتنفيذ سياسات الحكومة.[٣٨] فقد عاين هذا المشروع ١٩١ مرصداً تراقب ٨٢ برلماناً وطنياً، وعدداً من البرلمانات دون الوطنية، والبرلمان الأوروبي، والجمعية العامة للأمم المتحدة.[٣٩] ويبيّن الرسم البياني ٣–١ أنّ المراصد البرلمانية تنتشر في البلدان التي تحكمها برلمانات ديمقراطية أو تتّبع تقاليد برلمانية أو تشريعية قوية، لا سيما في أوروبا (حيث يتبيّن أنّ ١٩ من أصل ٤٧ برلماناً مرصوداً ينتشر في بلدان أوروبا الغربية و٢٨ في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية) وأميركا اللاتينية (٤٢). كما تكثر هذه المراصد أيضاً في الولايات المتحدة وكندا، حيث ينشط ١٧ مرصداً على الأقل في رصد العمل البرلماني. ويُلاحَظ في هذا السياق أيضاً حضور قوي للمراصد في عدد من بلدان أميركا اللاتينية، نذكر منها: كولومبيا (٩)، وتشيلي (٥)، والأرجنتين (٥)، والبرازيل (٥)، والمكسيك (٤)، وغواتيمالا (٣). لا يقتصر انتشار هذه المراصد على الدول المتقدمة إطلاقاً، إذ تمّ رصد ٢٤ منها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مع بروز دور المجتمع المدني في رصد الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية، و١٦ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٤٠]

الرسم البياني ٣–١

عدد المراصد البرلمانية وعدد البرلمانات الوطنية الخاضعة لمراقبتها بحسب المناطق

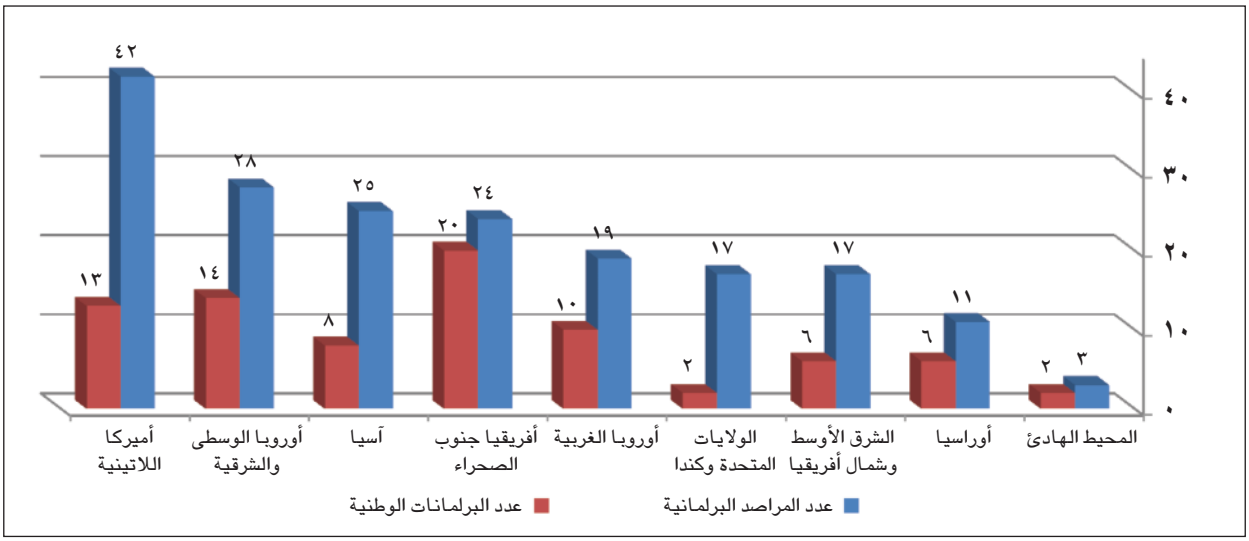

مع أنّ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تُعتبر من المناطق التي يخضع فيها أكبر عدد من البرلمانات للمراقبة، فقد جرى تحريف النتائج بسبب ضمّ مشروع الهيئات التشريعية الأفريقية، الذي ينفّذ بإشراف جامعة كيب تاون أعمال مراقبة أكاديمية وتطبيقية، تهدف إلى الاستحصال على «كل المعلومات الهامة المتوافرة حول آليات عمل الهيئات التشريعية الأفريقية».[٤١] ويتطلّع هذا المشروع إلى رصد ٢٠ برلماناً، فيما تراقب باقي المراصد البرلمانية في المنطقة، والبالغ عددها ٢٣، برلمانات في ١٢ بلداً.

٣٨ لمزيد من المعلومات حول الأدوات والاستراتيجيات والتقنيات الموضوعة في تصرف منظمات المجتمع المدني التي تراقب آليات سياسية أخرى، راجع كتاب مراقبة العملية السياسية: أدوات وتقنيات للناشطين، من تأليف كورتني بومبي ولايسي كولموس. صدر في آذار/مارس ٢٠١١ عن المعهد الديمقراطي الوطني، ويتوافر على الموقع http://www.ndi.org/node/17257. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٠.

٣٩ تراقب عدة مراصد برلمانات شبه مستقلة. وتشمل هذه البرلمانات غير المدرجة في قائمة المراصد ٨٢ المشار إليها في هذه الفقرة برلمانات هونغ كونغ، وتايوان، واسكتلندا، ومقاطعة ويلز وإيرلندا الشمالية.

٤٠ استثنى هذا الرسم البياني ٥ مراصد برلمانية تراقب حصرياً المؤسسات التشريعية الدولية. أما المراصد الأربعة التي تراقب هيئة تشريعية دولية إلى جانب برلمان وطني فهي مدرجة ضمن المناطق التي يتواجد فيها هذا الأخير. لا وجود لأي مراصد ترصد أداء برلمانات في أكثر من منطقة.

٤١ راجع مشروع الهيئات التشريعية الأفريقية على الموقع http://africanlegislaturesproject.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

المراصد المشارِكة في المسح

أكمل ثلاثة وستون مرصداً برلمانياً المسح الذي أجراه المشروع. ويبيّن الرسم البياني ٣–٢ عدد المراصد التي شاركت فيه وعدد الهيئات التشريعية التي شملتها أعمال الرصد، غير أنّ هذا الأخير بالكاد جاء متطابقاً مع المعدلات المسجّلة في الرسم البياني ٣–١.[٤٢]

الرسم البياني ٣–٢
عدد المراصد البرلمانية وعدد البرلمانات الوطنية الخاضعة لمراقبتها بحسب المناطق

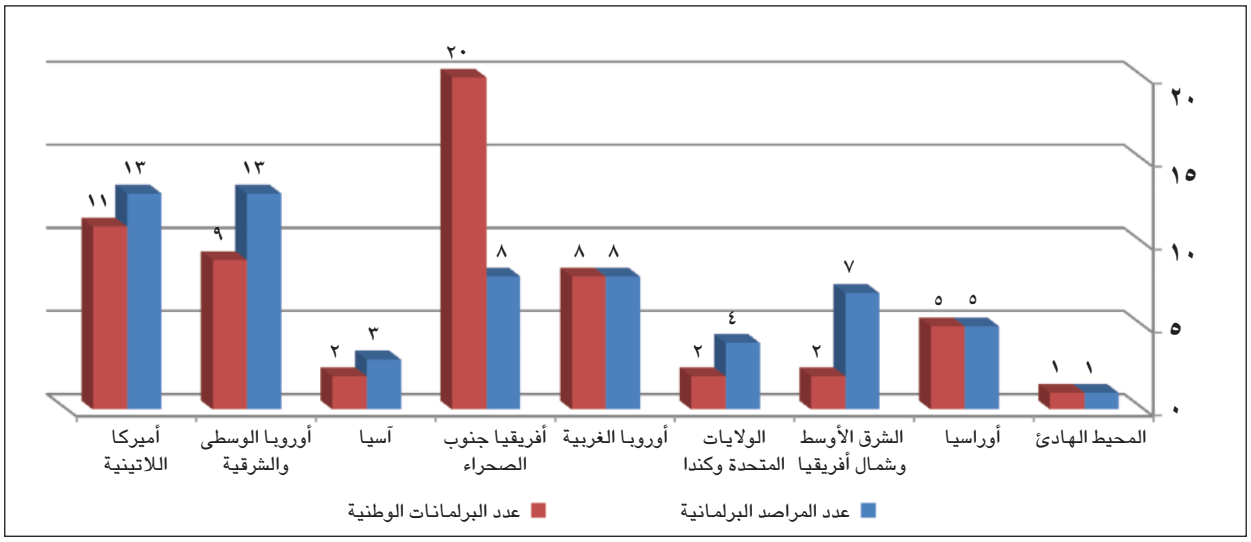

أظهر المسح أنّ غالبية المراصد تراقب أعمال البرلمانات الوطنية (٩٤٪)، و٢٤٪ تراقب البرلمانات دون الوطنية، بينما تراقب ١٩٪ منها البرلمانات الوطنية ودون الوطنية على السواء. أشار المسح أيضاً إلى أنّ ٨٪ من المراصد تراقب هيئات تشريعية إقليمية أو فوق وطنية (كالبرلمان الأوروبي)، علماً أنّ ١٪ منها تحصر جهودها بهذا النشاط.

كما كشف المسح عن خصائص أخرى نذكر منها أنّ جميع المراصد تقريباً تعتبر نفسها منظمات غير منحازة، وتدير ٩٥٪ منها موقعاً إلكترونياً، فيما يخصص ٦٢٪ من المراصد مواقع إلكترونية لرصد العمل البرلماني تحديداً. أكّدت مجموعة ٤٠٪ من المراصد المشارِكة في المسح أنها تستخدم أدوات المعلوماتية البرلمانية كعنصر أساسي في نشاطات الرصد.[٤٣] وفيما تبيّن أنّ غالبية المراصد المشارِكة في المسح في البلدان الديمقراطية المتقدمة تستخدم هذه الأدوات، يظهر في المقابل أن ٥٠٪ تقريباً من المراصد التي تستخدم هذه الأدوات ترصد عمل البرلمانات في البلدان النامية.

مهام المراصد البرلمانية ونشاطاتها

تندرج نشاطات المراصد البرلمانية بوجهٍ عام ضمن ٥ فئات واسعة تحدد الإطار العام لتقييم المقاربات الأساسية التي تنتهجها

٤٢ تراقب سبعة من أصل ثمانية مراصد في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ستة برلمانات وطنية، فيما يتولى مرصد واحد مراقبة البرلمانات العشرين الأخرى ضمن مشروع الهيئات التشريعية الأفريقية. تجدر الإشارة إلى أن بلدان آسيا غير ممثلة بالمستوى المطلوب في بيانات المسح.

٤٣ يشير مفهوم المعلوماتية إلى تطوير أدوات الديمقراطية الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية التي تجمع وترتّب أو تنشر تلقائياً البيانات والرسوم البيانية، أو تعتمد على المحتويات المقدمة من المستخدِم، عبر استخدام أدوات كمواقع الويكي، باعتبارها عنصراً محورياً لنشاطات الرصد. لكنّ المنظمات التي تستخدم مدونات، وأدوات خارجية للتواصل الاجتماعي (كموقعي تويتر وفايسبوك)، وخدمة البث عبر الإنترنت «ويبكاست»، أو تستقبل على مواقعها التعليقات بكل الأشكال المتاحة، لا تندرج بالضرورة ضمن فئة المنظمات التي تستخدم المعلوماتية. وكان الباحث قد أجرى تقييماً لحجم استخدام تكنواوجيا المعلومات والاتصالات في المراصد البرلمانية.

عند رصد أداء البرلمان وطرح الإصلاحات البرلمانية. تضطلع غالبية المراصد بعدة مهام تكون مترابطة في ما بينها. وستتناول الفقرات التالية هذه المهام، مع إرفاقها ببيانات مستمدة من المسح لإبراز النشاطات المتنوعة التي تقوم بها المراصد.

١. جمع المعلومات ونشرها

تسعى المراصد الناشطة بالدرجة الأولى في جمع المعلومات ونشرها إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى البرلمان عن طريق جمع المعلومات حول نشاطاته وعمله، وإعادة تنظيم هذه المعلومات بطريقة يسهل على المواطنين فهمها والإفادة منها. وتحقق مراصد كثيرة هذا الهدف من خلال إعداد صفحة خاصة بكل نائب (٤٩ في المئة) قد تتضمّن معلومات عامة عن حياته ومسيرته وعمله في البرلمان. ٢٩٪ من المراصد المشارِكة في المسح تتابع العمل التشريعي، فيما يعرض بعضها لمحة موجزة عن مشاريع القوانين، أو حتى يقدم ملخصاً عنها يساعد المواطنين على فهم مضامينها. نذكر أنّ ٤١٪ من المراصد المشارِكة تنشر ملخصات عن نشاطات البرلمان في دورة أو سنة معيّنة، فيما تجمع ٢٢٪ من المراصد معلومات تتعلق بمالية الأحزاب وأعضاء البرلمان. تسعى هذه المراصد مبدئياً إلى عرض هذه المعلومات من دون أي انحياز سياسي، لأنّ عملها الحيادي يكسبها قدرةً على تعزيز مصداقيتها بين أوساط النواب والمواطنين.

الصورة ٣–١: لقطة نموذجية مأخوذة من شاشة كمبيوتر عن موقع مجموعة المراصد البرلمانية. المصدر: http://www.pmg.org.za/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

تبعاً للمسح، ترى ٥٦٪ من المراصد أهمية بالغة في جمع المعلومات ونشرها، حتى أنّ المراصد في الدول الديمقراطية الأكثر تقدماً وتلك التي تستخدم المعلوماتية البرلمانية، تبدو ميّالة أكثر لإنجاز هذه الأعمال. وفي هذا الإطار، ينشر موقع مجموعة المراصد البرلمانية، المبيّن في الصورة ٣–١، تسجيلات لوقائع اجتماعات اللجان البرلمانية، وتقاريرها، وملخصات عن أعمالها إلى جانب معلومات أخرى، ورسائل إلكترونية للتنبيه بنشاطات لجان معيّنة.

٢. التقييم

تأتي أعمال التقييم في أولى المهام التي تقوم بها ٥٦ ٪ من المراصد المشمولة بالمسح، إذ تقيّم المراصد التي تلعب دور «المراقب» البرلماني، أداء أعضاء البرلمان أو أي قوى برلمانية أخرى، أو بعض جوانب أعماله أو قيمه. ولهذه الغاية، تعدّ ٣٠٪ من المراصد تقريباً بطاقة تقييم استناداً إلى مؤشرات تتعلق بكل عضو (الحضور، عدد الاستجوابات التي يتقدم بها، إلخ) أو مؤشرات دلالية أخرى. فعلى مستوى اللجان أو البرلمان، تقيّم ٦٥٪ من المراصد المشارِكة أداء البرلمان، فيما تقيّم ٣٢٪ قدراته المؤسساتية، علماً أنّ ٢٥٪ تستمدّ تقييمها من آليات معتمَدة لدى منظمات دولية. ومن قبيل التجربة، وضعت عدة مراصد آليات محددة لرصد أداء البرلمان في جملة قضايا أو قيم، بما فيها الشفافية وتوافر المعلومات على مواقع البرلمانات والانفتاح تجاه المواطنين والمجتمع المدني والنزاهة والالتزام بالأنظمة الداخلية وما شابهها. ففي إطار برنامج «مراقبة البرلمان»، تقيّم منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش، المتفرعة عن المنظمة الدولية الكائنة في برلين، أداء البرلمان بعد كل جلسة يعقدها باعتماد وسائل كمية ونوعية.[٤٤]

٤٤ راجع منظمة الشفافية الدولية، فرع بنغلادش، على الموقع http://www.ti-bangladesh.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٣. الأبحاث والتحاليل

تجري ٤٨٪ من المراصد المشارِكة في المسح أبحاثاً وتحاليل شبيهة بتلك التي يجريها مركز الأبحاث في الكونغرس الأميركي.[٤٥] وقد تشمل نشاطاتها إعداد خلاصات (٤٠٪) عن تشريعات معيّنة أو ملخصات أخرى أو تحاليل تكشف عن إمكانية تأثير مشاريع قوانين أو سياسات معيّنة على المجتمع عند تطبيقها. تجري ٣٨٪ من المراصد استطلاعات لإعطاء أعضاء البرلمان والمواطنين على حدّ سواء فكرة عن رأي المواطنين في البرلمان وفي مواضيع أخرى. وإذا كانت بعض المراصد تقوم بجهود البحث والتحليل من تلقاء ذاتها، فـ٤٤٪ منها تنخرط فيها بناء على طلب من الأعضاء أو قوى برلمانية وسياسية أخرى.

الصورة ٣-٢: لقطة نموذجية مأخوذة من شاشة كمبيوتر عن موقع مركز الأبحاث التشريعية. المصدر: http://www.prsindia.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/١٠.

٤. المدافعة

تعتبر ٤٠٪ من المراصد المشمولة بالمسح رصد أداء البرلمان كجزء من أعمال المدافعة التي تقوم بها، بحيث قررت مراصد كثيرة مراقبة البرلمان بعد أن أدركت أهمية الإصلاحات البرلمانية للجهود التي تبذلها من أجل محاربة الفساد أو تعزيز الشفافية مثلاً ضمن النظام السياسي الأوسع نطاقاً. وقد تتمثل جهود المدافعة بممارسة الضغط على أعضاء البرلمان وسواهم ممن يستخدمون الأدوات المذكورة أعلاه. إضافة إلى ذلك، رفع نحو نصف المراصد البرلمانية توصيات بشأن السياسات العامة، تطمح إلى تحسين أداء البرلمان، بينما اقترح ٢٢ مرصداً مدونة قواعد السلوك لأعضاء البرلمان. وإلى جانب الهدف العام الذي تسعى المراصد إلى تحقيقه من خلال تعزيز الشفافية وإمكانية الوصول إلى البرلمان، تقدم ٤٩٪ من المراصد طلباً للحصول على معلومات عملاً بالقوانين التي ترعى حرية الوصول إليها، والتي تضمن حق الاطلاع على السجلات الحكومية في عدة بلدان. كما تشارك ٢٩٪ منها في الدعاوى المرفوعة نصرةً للخير العام، كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز مساءلة الحكومة.

٥. إشراك المواطنين

تسعى مراصد كثيرة إلى تعزيز مشاركة المواطنين وزيادة الوعي حول العمل التشريعي من خلال تسهيل التفاعل بين المشرعين والمواطنين بواسطة آليات افتراضية أو لقاءات مباشرة. غالباً ما تلجأ المراصد التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الوسائل التي تسمح للمواطنين التعليق على مشاريع القوانين أو بيانات أعضاء البرلمان، أو إضافة شروحات على مشاريع القوانين، أو التواصل مع أعضاء البرلمان إما علناً أو بصورة شخصية. بعضها الآخر يشرك المواطنين في أعمال الرصد بالسماح لهم تقديم إثباتات على صدقية الكلام الصادر عن عضو معيّن، أو رصد نشاطات عضو آخر والتبليغ عنها. ولهذه الغاية أيضاً، تجري مراصد أخرى نشاطات للتوعية المدنية (٣٥٪) تشمل عقد لقاءات بين أعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني للبحث في قضايا معيّنة. أما في إطار رصد الصناديق الإنمائية للدوائر أو أي صناديق إنمائية أخرى تعمل تحت إشراف أعضاء البرلمان (٢٢٪)، فتساعد المراصد المواطنين على إجراء «تدقيق اجتماعي» للمشاريع التي يشرف النواب على إدارتها، بينما

الصورة ٣-٣: امرأة عضو في مجلس الشيوخ الليبيري تلقي كلمة في إحدى المدارس. المصدر: الحركة الشبابية الوطنية لشفافية الانتخابات.[٤٦]

٤٥ راجع مركز الأبحاث في الكونغرس على الموقع http://www.loc.gov/crsinfo/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٤٦ الحركة الشبابية الوطنية لشفافية الانتخابات، ٢٠٠٩ . «بيان صحفي: الحركة الشبابية الوطنية لشفافية الانتخابات تطلق برنامج مشاركة الشباب في العمل التشريعي».

تساهم مراصد أخرى، على مثال الحركة الشبابية الوطنية لشفافية الانتخابات (ليبيريا)، في تنظيم نشاطات بهدف «مشاركة الشباب في العمل التشريعي»، وحيث يقوم الأعضاء بزيارة المدارس المحلية لإشراك الطلاب في النقاش الدائر حول هذا العمل.[٤٧]

من تستهدف المراصد البرلمانية

تميل المراصد نحو تركيز جهودها على رصد أداء أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية، بينما تصبّ أخرى اهتمامها على اللجان البرلمانية ومؤسسة البرلمان. ولعلّ أعضاء البرلمان (٨٦٪) هم الأكثر استهدافاً من بين القوى البرلمانية الفاعلة التي تراقبها المراصد. فيتبيّن من الرسم البياني ٣-٣، أنّ ٦٠٪ تقريباً من المراصد تتحدث عن رصد أعمال اللجان البرلمانية والأحزاب السياسية؛ فيما تراقب ٥٠٪ منها المجموعات الحزبية أو الكتل البرلمانية والبرلمان كمؤسسة، و٣٧٪ منها آلية إدارة البرلمان.

الرسم البياني ٣-٣
من تستهدف المراصد البرلمانية

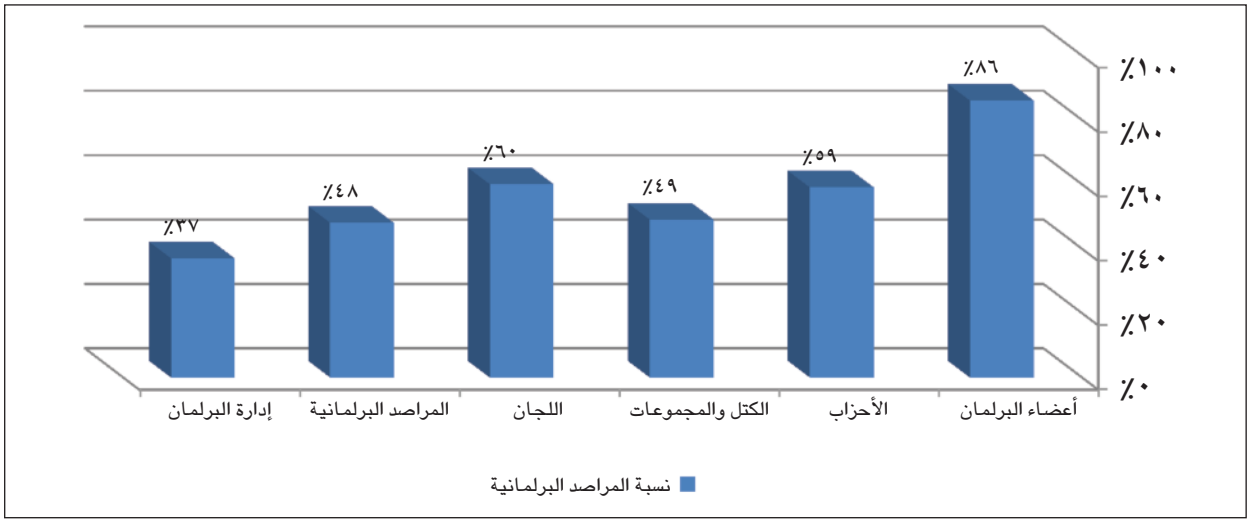

التحديات في وجه المراصد البرلمانية

تبعاً للمسح الذي جرى في ظلّ هذا المشروع، يدرج الرسم البياني ٣-٤ قائمة بأبرز التحديات المذكورة التي تواجهها المراصد.

الرسم البياني ٣-٤
التحديات في وجه المراصد البرلمانية

صعوبة الحصول على المعلومات المنشودة	٦٣٪
نقص الدعم المالي من مصادر التمويل المحلية	٦٢٪
نقص الدعم من الجهات المانحة الدولية	٥٤٪
ممانعة أعضاء البرلمان، الأحزاب، و/أو موظفي البرلمان لأهداف النشاط	٣٥٪
قلة اهتمام المواطنين والمنظمات المحلية	٢٧٪

٤٧ راجع الحركة الشبابية الوطنية لشفافية الانتخابات على الموقع: http://www.naymote.ushahidi.com/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

أما أبرز تحديين تواجههما المراصد فيتجليان بالحصول على المعلومات والتمويل. وبهذا الخصوص، تحدثت ٦٣٪ من المراصد المشارِكة في المسح عن المصاعب التي تلقاها في الوصول إلى المعلومات، بينما أشارت ٣٥٪ منها، بموازاة ذلك، إلى المواقف المتصلبة التي تبديها قوى برلمانية وسياسية من أهداف نشاطها. أما معضلة التمويل، التي تشكّل تحدياً كبيراً بالنسبة إلى شريحة واسعة من المراصد، فتبرز في نقص موارد التمويل المحلية بحسب رأي ٦٢٪ من المراصد، وغياب الدعم من المانحين الدوليين بحسب رأي ٥٤٪ من المراصد، وهي المعضلة التي ستتوسع فيها الفقرة التالية. يلمّح ٢٥٪ من المراصد أخيراً إلى المشقات التي تتكبدها لاستقطاب اهتمام منظمات المجتمع المدني ومشاركتها.

مصادر تمويل المراصد البرلمانية

يشغل غياب الدعم المالي من مصادر التمويل المحلية والدولية المرتبة الثانية (٦٢٪) والثالثة (٥٤٪) من قائمة التحديات الأكثر شيوعاً التي تعيق عمل المراصد. إلا أنّ طبيعة العراقيل التي تعيق الحصول على التمويل تختلف بين المراصد التي تراقب البرلمانات في بلدانٍ تحظى بمساعدات أجنبية والبلدان الشريكة.[٤٨] فـ٦٧٪ من هذه الأخيرة تقرّ بأنّ المِنَح التي تتلقاها من الجهات المانحة الدولية تحلّ في أولى مصادر تمويلها، فيما تدرج ٨٦٪ من المراصد دعم المانحين الدوليين بين مصادر التمويل الثلاثة الأولى لديها. أما المصادر التالية التي تذكرها هذه المراصد أكثر من غيرها فهي المِنَح المقدمة من المانحين المحليين، والتي تمثل أولى مصادر التمويل بالنسبة إلى ٦٪ منها، وأولى ثلاثة أهمّ مصادر بالنسبة إلى ٢٠٪ منها.

> إنّ ٨٦٪ من المراصد التي تراقب البرلمانات في بلدانٍ تتلقى مساعدات أجنبية تدرج المِنَح المقدمة من جهات دولية في طليعة مصادر تمويلها، بينما تشير ٥٠٪ من المراصد في البلدان المانحة إلى أنّ أولى مصادر التمويل تأتيها من مساهمات فردية.
>
> استنتاجات مسح المعهد الديمقراطي الوطني/معهد البنك الدولي

في البلدان المانحة، تتقلص فرص المراصد في الحصول على مساعدات من مانحين دوليين؛ فلم يذكر أي مرصد من المراصد المشمولة بالمسح مساعدات المانحين كمصدر تمويل، بل أشارت في المقابل إلى مروحة واسعة من مصادر التمويل. تعتمد مراصد كثيرة على مصادرها الخاصة، أقله جزئياً؛ بينما تذكر ٢٩٪ منها المساهمات الفردية كمصدر تمويل أساسي، وتصنّف ٥٠٪ منها المساهمات الفردية كأحد مصادر التمويل الثلاثة الأولى لديها. وتشمل مراصد أخرى في البلدان الأكثر تقدماً بين مصادر تمويلها الدعايات على مواقعها، والمِنَح المقدمة من الجهات المانحة المحلية والحكومات.

تبرز تحديات التمويل بعدة أشكال. وفي معرض الحديث عن هذا الموضوع، أقرّ أحد المراصد التي تعتمد أدوات المعلوماتية، «أنّ الحصول على بعض التمويل الأولي على الأقل من مانحين محليين (أو دوليين) سيساعدنا على تحسين مستوى الخدمات التي نقدمها في أقرب وقت، مما يسمح لنا بتحقيق الاكتفاء المالي الذي نطمح إليه قريباً». أما في الدول النامية، فيمكن أن تواجه المراصد تحديات أصعب، على حدّ ما تبيّن من إجابة أحد المراصد: «يتعذّر علينا استخدام خبراء لمعالجة المشاكل المتعلقة [بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات] بسبب الضغوط المالية، مما يفقدنا بالتالي القدرة على تجديد البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتسهيل الاتصالات العامة عبر [الـ]موقع... كذلك يتعذّر علينا الاستعانة بأصحاب الخبرات في مجال إعداد [اقتراحات] المشاريع نظراً إلى قلة الموارد المالية».

لا شك أنّ صعوبات التمويل تحدّ من المنافع المرجوة من رصد البرلمانات بأشكال أخرى. وفي هذا الإطار، تناول أحد المراصد في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية صعوبة العثور على مصادر تمويل في الديمقراطيات الناشئة حديثاً. غالباً ما يصبح التمويل

٤٨ تشير عبارة «الدول المانحة» إلى الدول المشارِكة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تمثّل أبرز الدول المانحة الأجنبية. يجوز الإشارة إلى هذه الدول أيضاً بالدول «المتقدمة»، بينما يُشار إلى الدول غير المشاركة في هذه اللجنة بالدول «الشريكة» أو «النامية». إطلع على قائمة الدول الأعضاء فيها على الموقع: http://www.oecd.org/document/38/0,3343,en_2649_34603_1893350_1_1_1_1,00.html. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨. ثم انضم إلى هذه القائمة مرصد «EP Vote.eu»، الكائن في لوكسمبورغ، والذي يرصد أعمال البرلمان الأوروبي حصرياً.

الدولي مفقوداً بعد أن تبلغ أي دولة مستوى معيناً من الاستقرار الديمقراطي، رغم ندرة وشحّ مصادر التمويل المحلية. كما ذكر المرصد أيضاً اضطراره إلى تقليص برامجه البرلمانية بسبب قلة الأموال المتوافرة لمراقبة السلطة التنفيذية، رغم إقراره بأهمية نشاطات رصد أداء البرلمان وتعزيز قدراته.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى الوقت الذي تنفقه منظمات المجتمع المدني في نسج علاقات صادقة وفعالة مع البرلمان وأعضاء البرلمان، وإلى ضرورة توافر التمويل المستدام والموثوق به ليحقق نشاط رصد البرلمانات الثمار المرجوة. وبهذا الخصوص، ذكر أحد المراصد أنه غالباً ما يجد صعوبة في إنجاز مهمته لافتقاره إلى التمويل على المدى البعيد.

عوامل توجّه نشاطات المراصد البرلمانية

يُبرِز النقاش الدائر أعلاه عدداً من خصائص المراصد، والمهام المتنوعة التي تضطلع بها في ظلّ النظام السياسي. ولكنه لا يتوسع كثيراً في العوامل التي قد تؤثّر على أنواع النشاطات التي تنظّمها. ويشير تحليل نتائج المسح الإحصائية إلى أنّ ظروف عمل المراصد وقدرتها على استخدام أدوات المعلوماتية البرلمانية قد تنعكس على آلية إشراك البرلمانات.

لتقييم مدى تأثير ظروف العمل، جرى تحليل البيانات تبعاً لوجود البرلمانات المرصودة في الدول المانحة الأجنبية أو الدول الشريكة. فقد تحدد المراصد احتياجاتها، وكذلك المقاربات والأدوات المستخدَمة لتلبية هذه الاحتياجات، بحسب درجة قوة الديمقراطية بين الدول المانحة مقارنةً بدرجة قوتها في الدول الشريكة.[٤٩] لذلك تبدو المراصد التي تراقب البرلمانات في الدول النامية مثلاً أشدّ ميلاً للمطالبة بحرية الوصول إلى المعلومات[٥٠] والانخراط في دعاوى مرتبطة بالخير العام، وأكثر استعداداً لمراقبة الصناديق الإنمائية للدوائر، وما شابهها من صناديق تعمل بإدارة أعضاء البرلمان، وتهدف إلى دعم مشاريع إنمائية محلية. أما المراصد البرلمانية التي تستهدف البرلمانات في الدول المانحة فتجنح أكثر نحو استثمار أدوات المعلوماتية.

في بعض الحالات، قد تتأثر مقاربة المراصد ونشاطاتها بمدى إمكانية استعمال أدوات المعلوماتية أو غيابها، بحيث تميل المراصد المعتمدة على هذه الأدوات إلى رصد أعمال أعضاء البرلمان،[٥١] بينما تبدو المراصد التي لا تعتمدها ميّالة أكثر لإشراك الأعضاء في نشاطاتها، كالإدلاء بشهاداتهم في البرلمان، وتلبية الطلبات، واقتراح آداب العمل.

ولكن، في حالات أخرى، تميل المراصد التي تستخدم أدوات المعلوماتية وتراقب البرلمانات في الدول المانحة نحو تنفيذ نشاطات أو مقاربات معيّنة، مقارنةً بالمراصد الكائنة في البلدان الشريكة التي تتلقى مساعدات ولا تستعين بها. وبالتالي، تعتبر المراصدُ المدرجة في الفئة الأولى مهمةَ جمع المعلومات ونشرها من أبرز المهام التي تقوم بها، بينما ترى المراصد في الفئة الثانية أنّ رصد أداء البرلمان يسهم في توسيع جهود المدافعة. زِد على أنّ هذه الأخيرة تبدو أكثر إقبالاً على مراقبة اللجان البرلمانية، وإجراء عمليات تقييم للأداء التشريعي، واقتراح مشاريع القوانين، وتحليل النظام السياسي على نطاق أوسع يشمل البرلمان.

من غير الضروري إيلاء أهمية بالغة للفوارق القائمة بين المراصد على أساس هذين العاملين، إنما يستحسن التوقف عند المدلولات المفيدة التي قد تشير إليها. تكمن فائدة المعلوماتية البرلمانية، بنوعٍ خاص، في جمع المعلومات وإعادة توزيعها، نظراً إلى قدرتها على تنظيم كمٍّ هائل من المعلومات ووضعها في المتناول. إلا أنّ أدواتها تُستخدَم أكثر على ما يبدو لتحليل أعمال أعضاء البرلمان،

٤٩ تُعتبر الفوارق المسجلة بين المراصد، على أساس العضوية في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومدى استخدام أدوات المعلوماتية البرلمانية، مرتقعة إحصائياً، بحسب درجة ثقة مقدارها ٩٥٪، ما لم يكن محدداً خلاف ذلك.

٥٠ تسجّل طلبات حرية الوصول إلى المعلومات نسبة مرتفعة، بحسب درجة ثقة ٩٠٪.

٥١ يكون الفرق شاسعاً، بحسب درجة ثقة ٩٠٪.

نظراً إلى حجم البيانات التي قد يورّدها، عوض استخدامها في تحليل أداء اللجان البرلمانية أو مؤسسة البرلمان على نطاق أوسع. فمن شأن زيادة الاهتمام بأدوات المعلوماتية الهادفة إلى عدم حصر نطاق التحليل بأعضاء البرلمان أن تعود بالنفع على عدد كبير من المراصد التي لا تستخدم أدوات المعلوماتية وتلك التي تعمل في البلدان النامية، وهي تميل عادةً نحو التركيز على اللجان ومؤسسة البرلمان إضافة إلى أداء أعضاء البرلمان كأفراد.

يشير التحليل أيضاً إلى أنّ أسلوب التفاعل المفضّل لدى المراصد في البلدان النامية، وتلك التي لا تعتمد أدوات المعلوماتية، يختلف عن الأسلوب المفضّل لدى مثيلاتها، إذ تبدو المنظمات التي لا تستخدم المعلوماتية ميّالة أكثر لتنفيذ نشاطات تشرك البرلمان وتدعمه مباشرةً. يبدو أنّ المراصد في البلدان النامية تعتمد أنشطة تشرِك البرلمانات كما مؤسسات الحكم الأخرى. لذا، من الضروري، أن تسمح هذه الأدوات، مع اتساع دائرة استعمالها، بمساعدة المراصد على تحقيق أهداف رصد البرلمان، لا بتوجيه سلوكياتها، بقدر ما تسعى إلى توفير الدعم لأعضاء البرلمان وإشراكهم مباشرة في العملية التشريعية. لهذا السبب، يجب أن تكون أعمال الرصد معززة بالتكنولوجيا لا موجَّهة إلى التكنولوجيا.

٤. رصد أداء أعضاء البرلمان أفراداً

تصبّ ٨٦٪ من المراصد المشمولة بالمسح أولى نشاطاتها في مجال الرصد البرلماني على رصد أداء أعضاء البرلمان كأفراد. ويرى الكثير من المراصد في الرصد الفردي وسيلةً لنشر «ثقافة المساءلة والمحاسبة» تحت قبّة البرلمان. فتسعى عموماً إلى توسيع معرفة المواطنين بعمل ممثليهم، بما يسهّل اختيارهم في الانتخابات ويحثّهم على المشاركة في المسار السياسي بين انتخابات وأخرى. زِد على أنّ هذا النوع من الرصد يذكّر أعضاء البرلمان بأنهم تحت مجهر الشعب الذي يترصد أفعالهم، وكذلك يعزز التوقعات بأنهم يحترمون المهام المطلوبة منهم بحكم مناصبهم، مع أنّ المراصد البرلمانية غالباً ما تسعى إلى تبنّي استراتيجية «فضح التجاوزات وتسميتها»، دعماً لتحقيق الإصلاح البرلماني على نطاق واسع. كما تحاول عدة مراصد، وبطريقة غير مباشرة نوعاً ما، «أن تعزز الروابط بين المواطنين والمسؤولين المنتخَبين»[٥٢]، بفضل استحداث آلية لإيصال آراء المواطنين إلى الأعضاء حول التشريعات المقترحة أو أي مطالب أخرى يتقدم بها الناخبون، ولحثّهم في المقابل على الاستجابة.

فقد استحدثت المراصد عدة أدوات من أجل «وضع علامات» على أداء أعضاء البرلمان أو مستوى نشاطهم، أو تتبّع إنجازاتهم وحجم مساهمتهم في العمل التشريعي. وكان أن ساعد بروز أدوات الديمقراطية الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية ضمن قطاع رصد البرلمان في تسخير عدد من التقنيات الحديثة والمبتكرة في رصد أدائهم. كما سمحت هذه الأدوات أيضاً للمراصد أن تجمع معلومات عن الأعضاء، وأن تبوّبها بطريقة تسهّل وصول المواطنين إليها. لكنّ هذه الأدوات تحقق أقصى مفاعليها حين تتوافر هذه المعلومات على موقع البرلمان.

> وبهذا الخصوص يقول ديفيد بولكول من معهد القيادات الأفريقية (أوغندا): «نريد أن نؤثّر عليهم ليمارسوا أعمالهم بجدية أكبر ... فالناخبون لا يمكلون أي أداة لرصد أداء ممثليهم في البرلمان. ولا وجود لبنية معيّنة تسهّل التفاعل بين المواطنين وأعضاء البرلمان. لذا، نحاول اليوم على الأقل أن نستخدم بطاقة التقييم لتنظيم هذه العلاقة، وتشديد المساءلة حيالهم».

لذا، يتناول هذا الفصل مجالات الرصد التي تنصبّ عليها جهود المراصد، بما فيها توفير معلومات عامة عن أعضاء البرلمان؛ حضورهم ومشاركتهم في أعمال البرلمان؛ المناقشات البرلمانية والبيانات الرسمية؛ أدوات الرقابة؛ محاضر التشريع والتصويت، الخدمات والصناديق الإنمائية المخصصة للدوائر؛ إفصاح الأعضاء عن موجوداتهم والتمويل السياسي. ثم ينتهي الفصل بمناقشة الوسائل التي استخدمتها المراصد لتلخيص البيانات المتعلقة بأدائهم في مختلف المجالات المذكورة.

معلومات عامة

تضمّ الصفحة الخاصة بكل عضو معلومات عامة، غالباً ما تكون مرهونة بنوع البيانات المحصّلة والمعلومات المتوافرة، أو المحتمل الحصول عليها، في بلد معيّن. يتمّ الكشف عن المعلومات بموجب قوانين حرية المعلومات، أو النظام الداخلي للبرلمان، أو بموجب قوانين أخرى تُضاف إليهما. فضلاً عن ذلك، قد يتسنّى للمراصد أن تحصل أحياناً على معلومات عن الأعضاء من خلال وسائل أخرى نذكر منها الاستطلاعات التي تجريها، أو الاتصال بالأحزاب السياسية أو مكاتب الأعضاء المحلية، أو حضور اجتماعات اللجان أو جلساتها العامة. وتكون المعلومات المدرجة في صفحة كل عضو مرتبطة أيضاً بوسيلة نشرها. فالمراصد التي تنشرها في مواد مطبوعة تتكبّد كلفة أعلى ولا تنعم بالمساحة التي تحظى بها في المواقع الإلكترونية، مع التنويه بأنّ المطبوعات قد تبقى الوسيلة الأفضل نظراً إلى انخفاض معدلات استخدام الإنترنت والوصول إليه في بلدٍ معيّن.

٥٢ راجع المقابلة مع بنجمين أوغيه تابانو من جمعية «آراء المواطنين»، بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦

أنواع شائعة من المعلومات المحصّلة عن عضو البرلمان

- معلومات عامة عن مستواه العلمي
- معلومات عامة عن مسيرته المهنية
- معلومات إحصائية عن شخصه (العمر، الوضع العائلي، الأولاد)
- معلومات عن وسائل الاتصال به (العنوان الإلكتروني، رقم الهاتف/الفاكس، عنوان السكن)
- الانتماء الحزبي
- صور له (لصفحته على الفايسبوك)
- معلومات إحصائية عامة تتعلق بعمله التشريعي وأدائه في البرلمان (نسبة الأصوات التي يدلي بها ممثل الشعب مع/ضد الحزب، عدد مشاريع القوانين التي يرعاها، إلخ)
- أبرز المساهمين في حملته أو رعاتها
- بالنسبة إلى النائب المنتهية ولايته، معلومات عن خدماته التشريعية السابقة (المهام المعهودة إليه على مستوى اللجان، مناصبه القيادية، إلخ)
- اهتماماته التشريعية أو مجالات خبرته (مواقفه أو سجلات التصويت بشأن القضايا الخلافية، إلخ)
- معلومات عن الدائرة الانتخابية (حجمها، موقعها، معلومات جغرافية أساسية عنها)
- النتائج التي سجّلها في الانتخابات السابقة (مجموعةً أو موزعة بحسب الدوائر)
- الإنجازات التي حققها خلال مسيرته المهنية
- روابط تقود إلى مصادر معلومات أخرى عنه (الموقع الإلكتروني الرسمي/الشخصي، الزاوية المفردة له في موسوعة ويكيبيديا، إلخ)

إنّ الصورة ٤–١ مأخوذة من دليل أعدّته مؤسسة Fundación Directorio Legislativo للتعريف بأعضاء مجلسَيْ الكونغرس الأرجنتيني.[٥٣] ويتضمّن هذا الدليل معلومات أساسية عن كل عضو، وسبل الاتصال به، والنشاطات التشريعية التي يقوم بها، ونسبة الأصوات التي أدلى بها بمناداة الأسماء وأوضاعه المالية، وكذلك معلومات عن المسؤولين المنتخبين ضمن منطقته وعن توزيع مقاعد حزبه في الجمعية الوطنية. وقد استمدّ هذا الدليل معلوماته من استبيان مسح كانت ترسله المؤسسة إلى الأعضاء كل سنتين بعد الانتخابات، لتعطي صورة واضحة عن تركيبة الكونغرس الجديد.

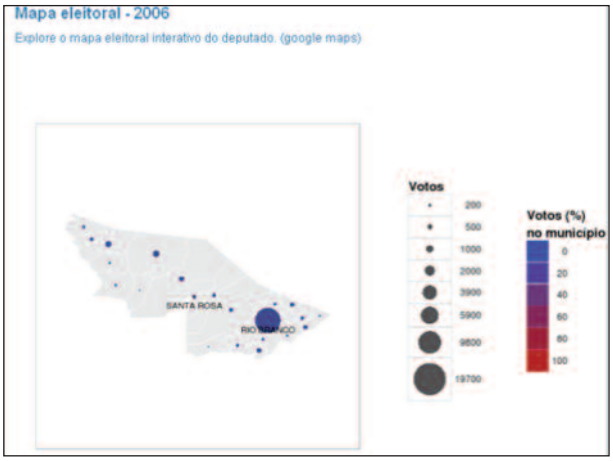

الصورة ٤–٢: خريطة أعدّها مرصد «الكونغرس المفتوح» لإظهار الدوائر التي حصل فيها أحد أعضاء البرلمان البرازيلي على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات. المصدر:
http://www.congressoaberto.com.br/deputadosfederais/ac/fernando-melo/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

وكانت هذه المؤسسة قد نشرت أول دليل تشريعي في العام ٢٠٠٠، حين كانت المعلومات المتعلقة بأعضاء البرلمان الأرجنتيني شحيحة، ولم يكن متوقعاً أن توضع في التداول. ولكن، تغيّرت الأوضاع في ما بعد، على حدّ قول نويل ألونسو موراي، المنسق العام لبرامج المؤسسة، الذي أكّد أنّ نواب الأرجنتين «يدركون اليوم أنّ هذه المعلومات باتت متاحة للجميع، وعلى المواطنين أن يطّلعوا عليها؛ لا بل أصبح يسهل علينا الحصول عليها كلما قررنا إصدار [الدليل]».[٥٤] وإذ تبيّن أنّ نصف هؤلاء النواب تقريباً أجابوا على أسئلة الاستبيان عند إعداد أول نسخة من هذا الدليل، فأكثر من ٩٥٪ منهم زوّدوا نسخة العام ٢٠١٠–٢٠١١ بإجاباتهم.

٥٣ راجع مؤسسة Fundación Directorio Legislativo على الموقع http://www.directoriolegislativo.org/publicaciones-2/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٥٤ راجع المقابلة مع نويل ألونسو موراي بتاريخ ٢٠١٠/١/١٤.

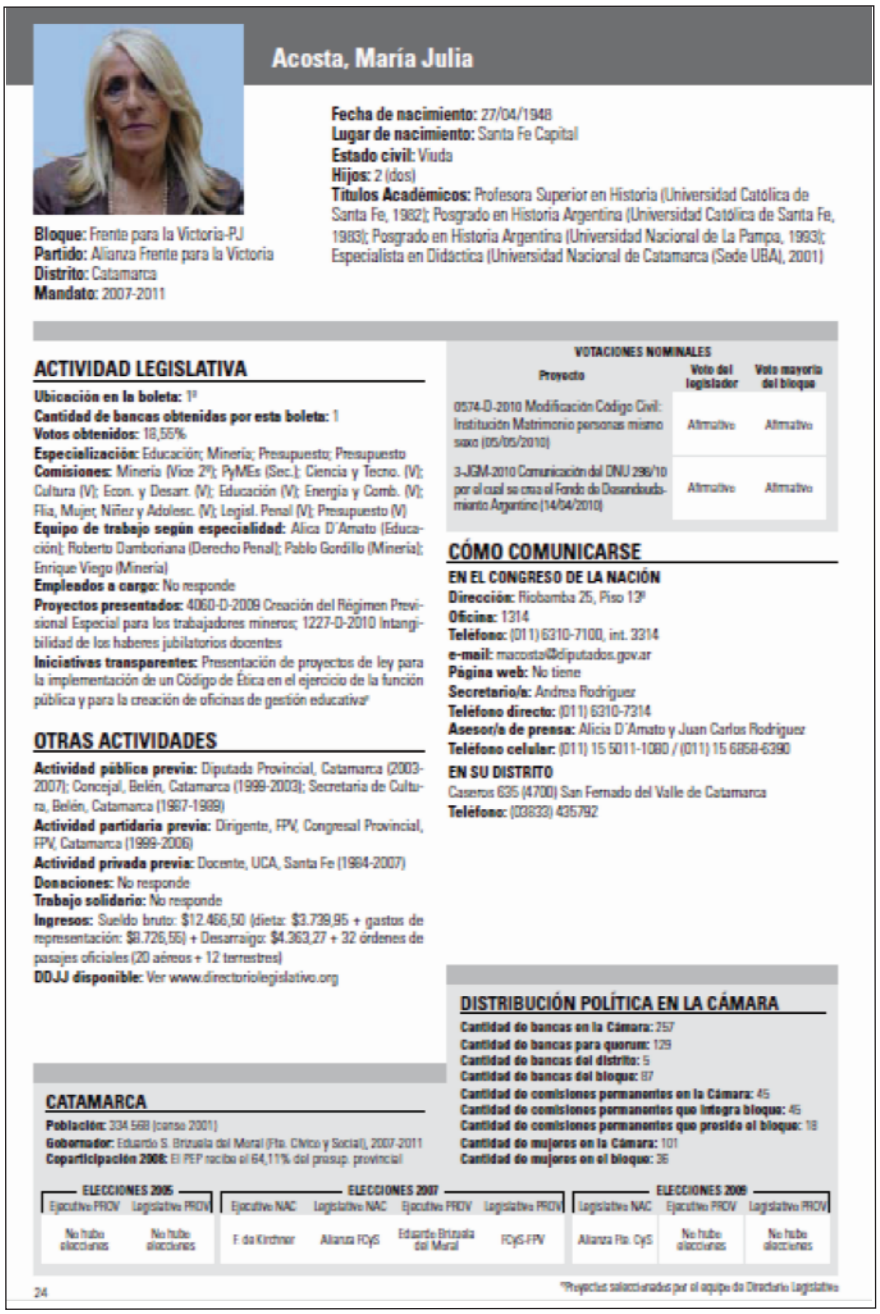

Acosta, María Julia

Fecha de nacimiento: 27/04/1948
Lugar de nacimiento: Santa Fe Capital
Estado civil: Viuda
Hijos: 2 (dos)
Títulos Académicos: Profesora Superior en Historia (Universidad Católica de Santa Fe, 1982); Posgrado en Historia Argentina (Universidad Católica de Santa Fe, 1983); Posgrado en Historia Argentina (Universidad Nacional de La Pampa, 1993); Especialista en Didáctica (Universidad Nacional de Catamarca (Sede UBA), 2001)

Bloque: Frente para la Victoria-PJ
Partido: Alianza Frente para la Victoria
Distrito: Catamarca
Mandato: 2007-2011

ACTIVIDAD LEGISLATIVA

Ubicación en la boleta: 1º
Cantidad de bancas obtenidas por esta boleta: 1
Votos obtenidos: 18,55%
Especialización: Educación; Minería; Presupuesto; Presupuesto
Comisiones: Minería (Vice 2º); PyMEs (Sec.); Ciencia y Tecno. (V); Cultura (V); Econ. y Desart. (V); Educación (V); Energía y Comb. (V); Flia, Mujer, Niñez y Adolesc. (V); Legisl. Penal (V); Presupuesto (V)
Equipo de trabajo según especialidad: Alica D´Amato (Educación); Roberto Damboriana (Derecho Penal); Pablo Gordillo (Minería); Enrique Viego (Minería)
Empleados a cargo: No responde
Proyectos presentados: 4060-D-2009 Creación del Régimen Previsional Especial para los trabajadores mineros; 1227-D-2010 Intangibilidad de los haberes jubilatorios docentes
Iniciativas transparentes: Presentación de proyectos de ley para la implementación de un Código de Ética en el ejercicio de la función pública y para la creación de oficinas de gestión educativa[a]

OTRAS ACTIVIDADES

Actividad pública previa: Diputada Provincial, Catamarca (2003-2007); Concejal, Belén, Catamarca (1999-2003); Secretaria de Cultura, Belén, Catamarca (1987-1989)
Actividad partidaria previa: Dirigente, FPV, Congresal Provincial, FPV, Catamarca (1999-2006)
Actividad privada previa: Docente, UCA, Santa Fe (1984-2007)
Donaciones: No responde
Trabajo solidario: No responde
Ingresos: Sueldo bruto: $12.466,50 (dieta: $3.739,95 + gastos de representación: $8.726,55) + Desarraigo: $4.363,27 + 32 órdenes de pasajes oficiales (20 aéreos + 12 terrestres)
DDJJ disponible: Ver www.directoriolegislativo.org

VOTACIONES NOMINALES

Proyecto	Voto del legislador	Voto mayoría del bloque
0574-D-2010 Modificación Código Civil: Institución Matrimonio personas mismo sexo (05/05/2010)	Afirmativo	Afirmativo
3-JGM-2010 Comunicación del DNU 298/10 por el cual se crea el Fondo del Desendeudamiento Argentino (14/04/2010)	Afirmativo	Afirmativo

CÓMO COMUNICARSE

EN EL CONGRESO DE LA NACIÓN
Dirección: Riobamba 25, Piso 13º
Oficina: 1314
Teléfono: (011) 6310-7100, int. 3314
e-mail: macosta@diputados.gov.ar
Página web: No tiene
Secretario/a: Andrea Rodríguez
Teléfono directo: (011) 6310-7314
Asesor/a de prensa: Alicia D´Amato y Juan Carlos Rodríguez
Teléfono celular: (011) 15 5011-1080 / (011) 15 6858-6390

EN SU DISTRITO
Caseros 635 (4700) San Fernado del Valle de Catamarca
Teléfono: (03833) 435792

CATAMARCA

Población: 334.568 (censo 2001)
Gobernador: Eduardo S. Brizuela del Moral (Fte. Cívico y Social), 2007-2011
Coparticipación 2008: El PEP recibe el 64,11% del presup. provincial

DISTRIBUCIÓN POLÍTICA EN LA CÁMARA

Cantidad de bancas en la Cámara: 257
Cantidad de bancas para quorum: 129
Cantidad de bancas del distrito: 5
Cantidad de bancas del bloque: 87
Cantidad de comisiones permanentes en la Cámara: 45
Cantidad de comisiones permanentes que integra bloque: 45
Cantidad de comisiones permanentes que preside el bloque: 18
Cantidad de mujeres en la Cámara: 101
Cantidad de mujeres en el bloque: 36

ELECCIONES 2005		ELECCIONES 2007				ELECCIONES 2009		
Ejecutivo PROV	Legislativo PROV	Ejecutivo NAC	Legislativo NAC	Ejecutivo PROV	Legislativo PROV	Legislativo NAC	Ejecutivo PROV	Legislativo PROV
No hubo elecciones	No hubo elecciones	F. de Kirchner	Alianza FCyS	Eduardo Brizuela del Moral	FCyS-FPV	Alianza Fte. CyS	No hubo elecciones	No hubo elecciones

24

[a] Proyectos seleccionados por el equipo del Directorio Legislativo

الصورة ٤–١: نموذج عن صفحة معلومات خاصة بإحدى النساء الأعضاء في البرلمان، من إعداد مؤسسة Fundación Directorio Legislativo. راجع هذه الصفحة على الموقع http://www.directoriolegislativo.org/fotos/2011/06/Diputados-Nacionales.pdf الذي تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

تبقى طريقة عرض المعلومات العامة حول الأعضاء مرهونة بالأدوات المستخدَمة، بغضّ النظر عن حجم البيانات المتوافرة. وكان مرصد «الكونغرس المفتوح»، الذي يرصد أعمال الكونغرس في البرازيل، قد استحدث عدة وسائل مبتكرة لنشر المعلومات المتعلقة بالأعضاء (والبرلمان على نطاق أوسع)[٥٥]، إذ تميزت صفحات الأعضاء، من حيث تصميمها، باستعراض خرائط بسيطة إنما ذات معلومات وافرة عن الانتخابات، تمّ إعدادها باستخدام برنامج الخرائط Google Maps (راجع الصورة ٤–٢).

٥٥ راجع مرصد «الكونغرس المفتوح» على الموقع http://www.congressoaberto.com.br/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

حضور ومشاركة الأعضاء في البرلمان

إنّ تحليل سجل الحضور يشكّل أكثر السبل سهولةً لتحديد مستوى مشاركة الأعضاء في نشاطات الهيئة التشريعية. فالعضو الذي لا يلتزم بانتظام في عمليات التصويت، أو قلما يحضر جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان والجلسات العامة، لا يمارس واجباته التشريعية بالفعالية المطلوبة على الأرجح، وهو أمر يسترعي الانتباه في برلمانات الدول النامية التي تصطدم بمشكلة تأمين النصاب. إلا أنّ هذه المعلومة الإحصائية، شأنها شأن مؤشرات كثيرة أخرى تتعلق بأداء العضو أو نشاطه، لا تعكس بشكل دقيق نوعية مشاركته. لذا، تقرّ أكثرية المراصد في مطبوعاتها أو مواقعها الإلكترونية بعجزها في هذا المجال تعويضاً عن تقصيرها.

تشير غالبية المراصد إلى عدد الجلسات البرلمانية التي يحضرها الأعضاء بنسبة مئوية، علماً أنّ معظمها، وعلى تنوّع إجراءاتها، تأخذ بعين الاعتبار أسباب التغيّب عند توافر هذه المعلومة. في بعض الحالات، وبعد التشاور مع الأعضاء، تعتمد المراصد مقاربات متمايزة إلى حدّ ما للتبليغ عن الحضور، عن طريق مقارنة سجلات حضور الأعضاء ضمن لجنة معيّنة حصرياً، آخذةً بعين الاعتبار إذذاك أنّ أعضاء لجنة الشؤون الخارجية مثلاً قد يتغيّبون أكثر من سواهم لدواعي السفر. ولكن، نظراً إلى الأهمية التي يعلّقها الأعضاء على تصنيفات المراصد، يجدر بهذه الأخيرة أن تحدد بوضوح آلية عملها ومصادر معلوماتها، حتى البيانات الإحصائية منها، بالقدر نفسه من الوضوح الذي تظهره نسبياً في تحديد الحضور، لِما لهذه الشفافية من دور في تعزيز المصداقية ببطاقات التقييم الصادرة عنها.

حين تكون سجلات الحضور غير متوافرة أو غير جديرة بالثقة

تبنّت بعض المراصد مؤشرات معيّنة لتقدير نسبة الحضور حيثما اقتضت الظروف. ففي رومانيا، التي غالباً ما يعمد أعضاؤها إلى التوقيع عن زملائهم، استبدل معهد السياسات العامة هذه الآلية بإحصاء الأعضاء الحاضرين عند التصويت:[٥٦]

> نعلم أنّ بعض السياسيين ينعمون باستثناءات مشروعة، لا نتغافل عن تسجيلها، إنما نرغب أيضاً في الحصول على سجل دقيق بعدد الأعضاء الحاضرين عند إجراء عمليات التصويت. فلنفترض أنّ ٢٠ عملية تصويت تجري في يوم معيّن. لا يعتبر أحد الأعضاء مشاركاً إلا في ٧٠٪ منها إذا ظهر اسمه في ١٤ عملية تصويت حصرياً. وإذا صوّت ٢٠٤ من أصل ٣٢٢ عضواً، نستخلص من قاعدة بياناتنا أسماء الأعضاء الذين لم يصوتوا لنضيفها إلى سجلهم.[٥٧]

كما صوّر المعهد على شريط فيديو جلسات البرلمان في رومانيا، بهدف إشاعة الوعي حيال الممارسات غير القانونية التي يقدِم عليها أعضاءٌ يصوّتون بالنيابة عن زملائهم المتغيّبين.

جلسات النقاش البرلمانية والبيانات الرسمية

إنّ قياس حجم المشاركة في جلسات النقاش داخل البرلمان يستدعي إما حضورها شخصياً أو الحصول على التسجيلات السمعية أو البصرية، أو محاضر هذه الجلسات. فحين يتسنّى حضور الجلسات العامة و/أو جلسات اللجان، إنما يتأخر أو يُمنَع توزيع

٥٦ راجع معهد السياسات العامة على الموقع http://www.ipp.ro/pagini/index.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٥٧ راجع المقابلة التي أجراها توم ستاينبورع مع أدريان مورارو على الموقع الإلكتروني:
http://www.mysociety.org/2007/10/04/interview-with-romanian-edemocracy-site-builder-adrian-moraru/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

محاضرها، يجوز أن تقرر بعض المراصد، كمجموعة المراصد البرلمانية (جنوب أفريقيا)، إرسال متطوعين أو موظفين متدربين لتسجيل المحاضر.[٥٨] غالباً ما تصنّف المؤشرات مشاركة العضو على أساس وقت الكلام المخصص له أو عدد السطور المدونة في المحاضر الرسمية لجلسات النقاش، التي تُعرَض على شكل بيانات أولية أو يتم تحويلها إلى جزئيات مئوية أو تصنيفات يسهل تفسيرها.

إلا أنّ الأعضاء والمراصد لاحظوا أنّ تصنيف مشاركة الأعضاء يمكن أن يدفع باتجاه معاكس، إذ يزيد جلسات النقاش من دون تحسين نوعيته. لا بل في بعض الحالات، يمكن أن يكثّف الأعضاء مداخلاتهم أكثر من اللزوم لا لشيء إنما لتحسين تصنيفهم. وتدير منظمة «مجتمعي» هذه النزعة على موقع «يعملون من أجلك» (TheyWorkForYou.com)، من خلال تحديد أداء عضو البرلمان بين «عادي» أو «فوق العادي»، مقارنةً بالمراتب التي حددها.[٥٩]

عقد جلسة نقاش في البرلمان باستخدام «غيمة الكلمات الدلالية»

ليست «غيمة الكلمات الدلالية» إلا آلية فعالة أخرى لمتابعة ومقارنة جلسات النقاش عبر الإنترنت، وأداة بحث تستعرض بطريقة بصرية الكلمات المفاتيح، المعروفة «بالوسوم»، التي يحددها المستخدمون أو تُستَخرج من محتويات المواقع الإلكترونية. ويتبيّن في الصورة أدناه أن غيمة الكلمات الدلالية، المستمدة من موقع «نوابنا» (NosDeputes.fr)، لمؤسسة «آراء المواطنين» (Regards Citoyens) التي ترصد أعمال الجمعية الوطنية في فرنسا، تتسع دائرتها كلما وردت الكلمات الموسومة على ألسنة النواب في المداولات البرلمانية.

الصورة ٤-٣: عضو لا يكثّف مشاركته[٦٠]

الصورة ٤-٤: عضو يكثّف مشاركته[٦١]

تسمح غيمة الكلمات الدلالية على موقع NosDeputes.fr للزائر أن يبحث في حينه عن جميع التعليقات الصادرة عن النائب؛ مما يخوّله، بمجرد أن ينقر على كلمة معيّنة، الوصول إلى صفحة تتضمّن مقاطع من النقاش الذي يورد فيه النائب الكلمة المذكورة.

يصعب تقييم التصريحات التي يدلي بها أعضاء البرلمان أثناء المداولات أو يوجهونها إلى الصحافيين تقييماً نوعياً، لا سيما وأنّ هذه التصريحات يمكن أن تكون بعيدة كل البعد عن الموضوعية. إلا أنّ بعض المراصد تسعى إلى التحقق من صحة التصريحات الصادرة عن السياسيين، من وجهة نظر سياسية في أغلب الأحيان، على غرار مركز الأبحاث والشفافية والمساءلة (صربيا) الذي يدقق في تصريحات الأعضاء باستخدام جهاز قياس الحقيقة.[٦٢] فيختار بعض التصريحات الصادرة عن الأعضاء وقوى سياسية

٥٨ راجع مجموعة المراصد البرلمانية على الموقع http://www.pmg.org.za/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٥٩ راجع مثلاً الموقع http://www.theyworkforyou.com/mp/nigel_adams/selby_and_ainsty#numbers. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

٦٠ راجع موقع http://www.nosdeputes.fr/. التابع لمؤسسة «آراء المواطنين». تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٦١ المصدر نفسه.

٦٢ راجع مركز الأبحاث والشفافية والمساءلة على الموقع: http://www.crta.rs/wp/en/. واطلع على جهاز قياس الحقيقة على الموقع: http://www.istinomer.rs/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

أخرى في صربيا، ثم يجري أبحاثه الخاصة للتحقق من مدى دقتها. تظهر الصورة ٤–٥، فريق التحرير لموقع المركز www.istinomer.rs، وقد تأكد من أنّ زعيم الحزب التقدمي الصربي كان صادقاً حين أعلن عن موقف حزبه بالانسحاب من أحد القوانين المتعلقة بحرية المعلومات (يظهر التصريح باللون الأخضر على جهاز قياس الحقيقة). زِد على أنّ المقالات المنشورة على الموقع تكون مجهّزة بتطبيقات «ودجت»[٦٣] يسهل تبادلها على مواقع التواصل الاجتماعي، كموقعي فايسبوك وغوغل باز، وبالتالي وصولها إلى مستخدمين لا يتمكنون من الحصول على هذه المعلومات بالوسائل التقليدية.

الصورة ٤–٥: يحلّل فريق العمل في مركز الأبحاث والشفافية والمساءلة التصريحات الصادرة عن المسؤولين الرسميين للتحقق من صحتها. المصدر: http://www.istinomer.rs، الذي تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨.

أما النموذج الآخر لتقييم مداخلات الأعضاء تقييماً نوعياً فيتجلّى في موقع شبكة البيانات المفتوحة Wahlversprechen.info (ألمانيا)، الذي يتخذ شكل «ذاكرة جماعية» تهدف تحديداً إلى تعقب العهود التي يقطعها المسؤولون المنتخبون أثناء حملاتهم الانتخابية.[٦٤] ويسمح هذا الموقع للمواطنين أن يسجلوا هذه العهود، مع تقديم الإثباتات التي تؤكد مدى احترامها أو الإخلال به. كما يطالب بأن تترافق جميع المعلومات المنشورة بروابط أو استشهادات تعود إلى مصدر المعلومات، تحسيناً لنوعيتها وتعزيزاً لمصداقية الموقع. فضلاً عن ذلك، لا يصنّف الموقع الوعود المقطوعة في الحملات بحسب «احترامها» أو «الإخلال بها» وحسب، بل بمدى «إثارتها للجدل» أيضاً، مما يحول ربما دون إلحاقها بتصنيفات خاطئة. من هذا المنطلق، قد يكتسب عمل المراصد مزيداً من المشروعية بفضل إمكانيتها على ترصّد وعود الأعضاء استناداً إلى أدوات المعلوماتية البرلمانية، والمصادر الموثوق بها، وآليات التصنيف.

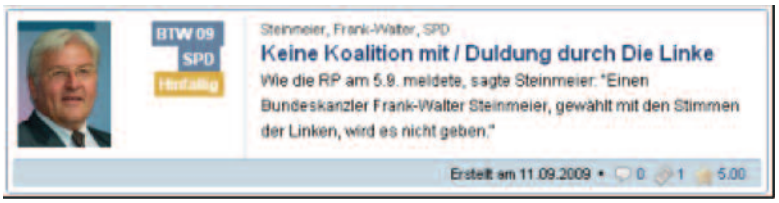

الصورة ٤–٦: وعد فرانك والتر شتاينماير، مرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمنصب المستشار الألماني بأن يمتنع حزبه عن تشكيل ائتلاف مع اليسار. لكنّ هذا الوعد بدا «غير صادق». راجع المصدر: http://wahlversprechen.info/promises/56-keine-koalition-mitduldung-durch-die-linke. الذي تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨.

أدوات الرقابة

ترتكز خيارات وتقنيات الرقابة لدى كل عضو برلمان على صلاحيات البرلمان الرقابية كما ينصّ عليها نظامه الداخلي أو الأساسي. فتحاول المراصد عادةً أن تحصي المرات التي يستخدم فيها العضو أدوات الرقابة الموضوعة في تصرفه. وتشمل نشاطات البرلمان الرقابية على سبيل التعداد لا الحصر الاستجوابات الشفهية والخطية؛ ومقاطعة الكلام؛ والطلب من الحكومة اتخاذ تدابير معيّنة؛ والقيام بزيارات ميدانية، والاستماع إلى شهادات المسؤولين الحكوميين والرسميين؛ وإصدار تقارير استقصائية.

٦٣ «ودجت» هو تطبيق يجوز أن يدرجه في موقع إلكتروني لطرف ثالث، مستخدمٌ ينعم بحقوق المؤلف على هذا الموقع. وبهذه الطريقة يمكن أن يتبادل أحد المستخدمين الخبر المتعلق بالحزب التقدمي الصربي مع مستخدمين من خارج صفحته على الفايسبوك، بمجرد أن ينقر على تطبيق الفايسبوك الذي يزوده به موقع Istinomer.rs.

٦٤ راجع شبكة البيانات المفتوحة على الموقع http://opendata-network.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/١٥.

بوجهٍ عام، لم تتابع المراصد نشاطات الرقابة التي يقوم بها الأعضاء بالاندفاع نفسه الذي تابعت فيه المداولات البرلمانية أو سجلات التصويت. ففي حالات كثيرة، كانت تحصي الاستجوابات التي يتقدم بها الأعضاء من دون أن تعاين مفاعيلها، كأن لا تتحقق من عدد الاستجوابات التي لاقت رداً فعلياً من الحكومة، وسبل استثمار المعلومات لاحقاً في التشريعات أو في تغيير سياسات الحكومة. ولما كانت الحكومات غالباً ما تُخِلّ بالمهلة المحددة للرد على استجوابات الأعضاء، إما لقلة أهميتها أو بسبب إهمالها من الوزارات، فكانت تقابلها المراصد بالإهمال نفسه.

إنّ التحقق من مدى استجابة الحكومات لأسئلة الأعضاء يمكنّ المراصد من تعزيز الثقة بهم وتوطيد العلاقة بالبرلمان، إذ يمنحها هذا النشاط فرصة مساندة الأعضاء في الدفاع عن هذه المؤسسة؛ كما أنّ إقدام المواقع الإلكترونية على عرض الاستجوابات التي تنتج معلومات هامة يفيد البرلمان، ويمنح المراصد وسيلة جديدة لتمتين الروابط مع أعضائه. لذلك، تنجح المراصد في تحسين صورتها، وزيادة اهتمام الأعضاء بنشاطاتها، حينما تعطيهم حوافز إيجابية للتعاون معها.

التشريعات وسجلات التصويت

استعانت المراصد بمجموعة متنوعة من التقنيات لترصد طريقة مشاركة أعضاء البرلمان في العمل التشريعي، بدءاً بأبسطها وصولاً إلى أكثرها تعقيداً.

إحصاء المواد التشريعية. يقيّم بعض المراصد عدد التشريعات التي يرعاها عضو معيّن بصورة فردية أو بمشاركة زملاء له، فيما تحدد مراصد أخرى مستوى «الفعالية» لدى الأعضاء، تبعاً لعدد التشريعات التي يصادقون عليها ضمن ولاية معيّنة.[٦٥] إلا أنّ المراصد تجد صعوبة أحياناً في إحصائها عددياً بسبب فوارق دقيقة تتعلق بمواد تشريعية، وتبعاً للظروف المحيطة بها. كما يصعب على الأرجح على أعضاء المعارضة أكثر منه على الأكثرية إقرار بعض التشريعات والتعديلات، نظراً إلى تفاوت مستوياتها من حيث المضمون والنوعية والأهمية. ويجوز لبعض الأعضاء أيضاً أن يقترح تشريعات للتأثير على برنامج السياسات العامة أو استرضاء الناخبين، فينجح في تحقيق أهدافه من دون المصادقة عليها.

أجرت جمعية «أوبن بوليس» (إيطاليا)، التي أنشأت موقع Openparlamento.it، مسحاً للتحري عن مساهمات الأعضاء في «مؤشر النشاطات» المستحدث، رغم مشقة إجراء هذا المسح وصعوبة تنفيذه في بعض الظروف.[٦٦] فذكر بعض المراصد المشمولة بالمسح، والبالغ عددها ١٤٠، أنّ الأعضاء قد يقترحون آلاف التعديلات لتعطيل مشروع قانون أو تأخيره، وأنّ مشاريع القوانين المقترحة من دون أن تتوافق عليها الكتل البرلمانية الأخرى ضمن تحالف العضو المعني تتطلب مجهوداً أقل من المجهود المطلوب لمشاريع القوانين التي تحظى بالإجماع. ولإثبات صحة استنتاجاتها، قررت الجمعية أن تحدد قيماً مختلفة للمواد التشريعية (وكذلك لنشاطات أخرى، عند الإمكان) انطلاقاً من معيارين: «التوافق» الذي يتحقق دعماً لمشروع القانون (بحسب عدد الموقّعين عليه وانتماءات كتلهم) و«المسار الذي يسلكه وصولاً إلى المصادقة عليه ليحظى بالموافقة» (أي معرفة إذا كان مطروحاً للنقاش في اللجنة المعنية، أو أقره أحد المجلسين، أو استحال قانوناً).[٦٧] كما اتخذت الجمعية تدابير أخرى للتأكد من أنّ الأعضاء الذين يقترحون آلاف التعديلات لتعطيل مشاريع القوانين لا يلقون جزاءً أكبر من فعلتهم.

---

٦٥ مثالاً على ذلك، راجع الموقع http://www.ipp.ro/eng/pagini/monitoring-report-of-parliamentary-activ.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٦٦ راجع جمعية «أوبن بوليس» على الموقع: http://www.openpolis.it/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

٦٧ راجع المصدر Celata, Guglielmo. 09.09.2010. The New Index of Parliamentary Activity—Part Two: The Criteria على الموقع: http://guglielmo.posterous.com/the-new-index-of-parliamentary-activity-part-0. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

سجلات التصويت. غالباً ما تنكبّ المراصد على معاينة سجلات التصويت لتوفير معلومات عن أداء أعضاء البرلمان، بمعزل عن مقدمات مشاريع القوانين أو التعديلات. ولما كان يتعذّر الاطلاع على هذه السجلات كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، لعبت المراصد دوراً بارزاً للمدافعة عن زيادة المعلومات البرلمانية شفافية. فتيسّر استحداث عدد من الأدوات الفعالة لرصد وتقييم أنماط التصويت لدى الأعضاء، وتوسيع معرفة المواطنين بها وإشاعة الوعي حيالها، حيثما وضعت سجلات التصويت كلياً (أو بمعظمها) في متناول المواطنين. كان بعض هذه الأدوات يهدف إلى تقييم سجلات تصويت العضو في مواضيع معيّنة، فيما تسعى أخرى إلى تقييم مظاهر محددة، كالمرات التي يصوّت فيها مع/ضد حزبه. ونشأت أيضاً مواقع إلكترونية تسمح للزوار بمقارنة أصوات الأعضاء.

استمدت هذه الفقرة أمثلتها من مراصد تستخدم أدوات المعلوماتية، فأتاحت إحصاء وتحديد ومقارنة الأصوات بسهولةٍ أنتجت جملة أفكار مبتكرة تسترعي الاهتمام.

تحسين فرص الوصول إلى المعلومات المتوافرة في سجلات التصويت. غالباً ما توفّر المراصد خدمة قيّمة حين تسهّل وصول المواطنين إلى المعلومات المتوافرة في سجلات التصويت، من دون أن تحاول إخضاع هذه السجلات بذاتها لتقييم وفق معايير محددة. وتمكّنهم أيضاً من التدقيق في هذه السجلات بفعالية أكبر، عند إعادة تنظيم بيانات التصويت بعدة وسائل، أو استحداث أدوات تسمح للمواطنين باختيار وسيلتهم المفضلة لمعاينتها. فما إن تختار مثلاً أحد أعضاء البرلمان الأوروبي على الموقع EPvote.eu،[٦٨] حتى تطالعك سلسلة خطوط تبيّن لك كيف صوّت على ٢٦ موضوعاً يتعلق بالسياسات العامة. أما إذا نقرت على إحدى الفئات، فيظهر أمامك جدول يتضمن معلومات إحصائية حول سجل تصويته في هذا المجال بالذات. إذاً تبرز الصورة ٤–٧ المرات التي صوّت فيها أحد أعضاء البرلمان الأوروبي على مشاريع قوانين تتعلق بالشؤون الخارجية، إضافة إلى نسبة مشاركته في عمليات التصويت في المجال المذكور. كما تقودك هذه النقرة إلى نافذة أخرى تستعرض جميع مشاريع القوانين التي جرى التصويت عليها، محددة إذا كان العضو المذكور قد صوّت معها أو ضدها، أو امتنع عن التصويت. وحينما تنقر على إسم مشروع القانون، تفتح أمامك صفحة تزودك بمعلومات مفصلة عن هذا الأخير.

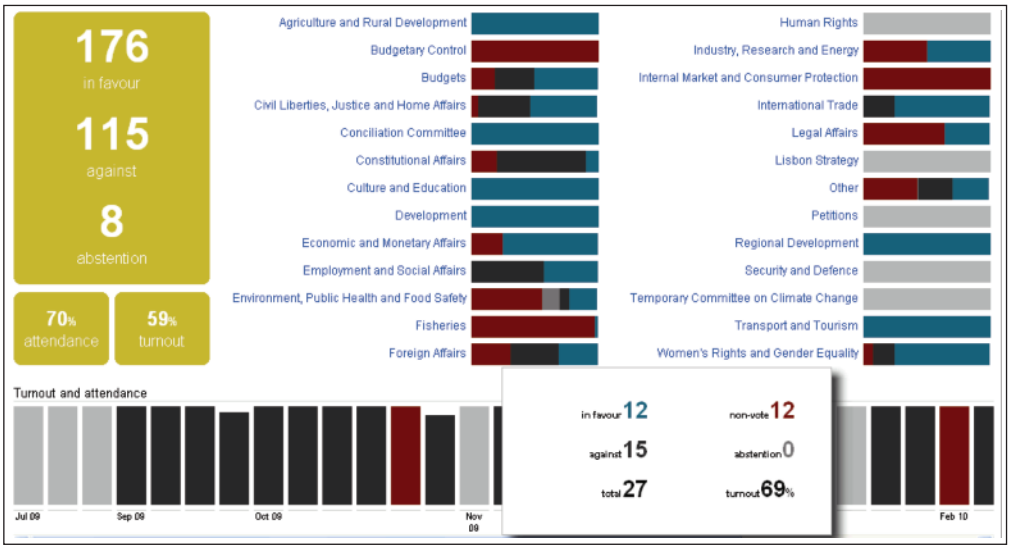

الصورة ٤–٧: عند اختيار إحدى فئات التصويت، يتمكّن الزائر من متابعة وجهة تصويت نائب البرلمان الأوروبي على مشاريع القوانين المتعلقة بالشؤون الخارجية، إضافة إلى نسبة مشاركته في عمليات التصويت في المجال المذكور. المصدر: موقع www.EPvote.eu. الذي تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

كذلك عمدت مراصد أخرى، كجمعية Openpolis إلى استحداث أدوات كفيلة بتسهيل مقارنة سجلات التصويت بين أعضاء البرلمان أو الأحزاب السياسية. فاستحدثت مواقع Politools.net (سويسرا)، والمعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية (رومانيا)، و CA «Why Not» (البوسنة والهرسك) ، وسواها، أدوات »التصويت الذكي» التي تسمح للزوار أن يشاركوا في استبيان، فيقارنوا

٦٨ راجع موقع www.epvote.eu. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

أصواتهم أو مواقفهم السياسية إلى مواقف الأعضاء أو المرشحين.[٦٩] فكانت المقارنات الأكثر فعالية تسهّل على المستخدمين إيجاد المعلومات التي يبحثون عنها بمنتهى المرونة. وفي هذا السياق، كان زوار موقع OpenParlamento.it (إيطاليا) يعاينون على صفحة كل عضو وجهة تصويته على جميع مشاريع القوانين، أو يفرزون البيانات بحسب النوع أو الترتيب أو النتائج، بحيث يطلعون على مشاريع القوانين الرئيسية أو يختارون تلك التي صوّت عليها العضو بشكل مخالف لحزبه. فضلاً عن ذلك، يتيح هذا الموقع للزائر أن يقارن بين سجلات التصويت العائدة لعضوين لرصد مواقفهما المتقاربة أو المتباعدة، المبيّنة بوضوح في الصورة ٤–٨.

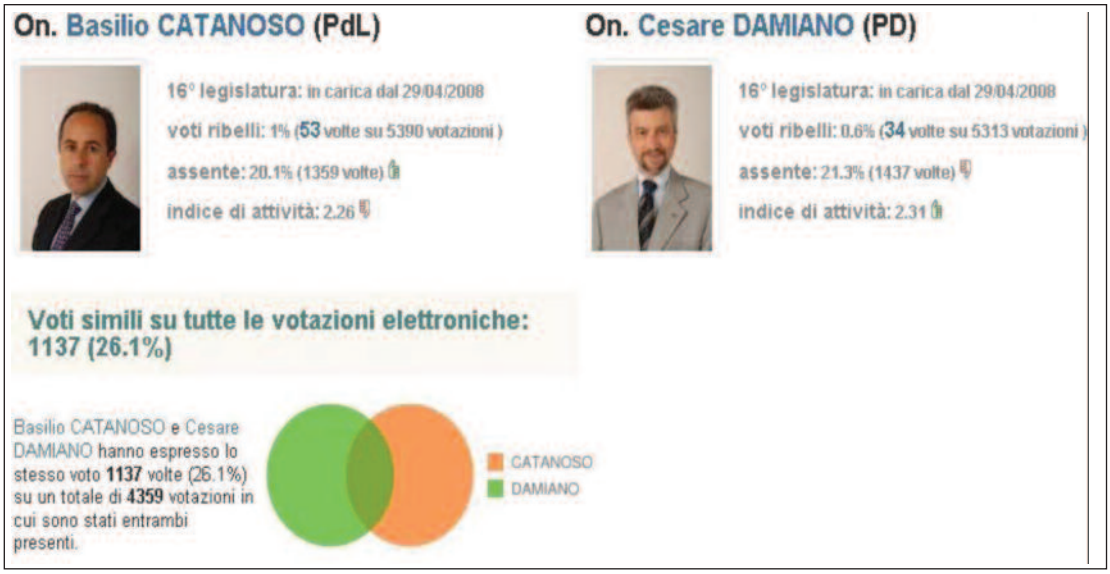

الصورة ٤–٨: تساعد إحدى أدوات مرصد البرلمان المفتوح التابع لجمعية أوبن بوليس على مقارنة سجلات التصويت لدى عضوين. ويتبيّن بموجب هذه المقارنة أنهما يصوتان بالاتجاه ذاته بنسبة ٢٦.١٪ من الوقت. المصدر:
http://parlamento.openpolis.it/parlamentare/comparaDeputati/283/335/1. تمت زيارته بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١١.

«**بطاقات تقييم السياسات**». لا تسعى بعض المراصد (وعدد متزايد من المنظمات المدافِعة عن قضايا فردية) إلى تحسين مستوى الشفافية وإمكانية الوصول إلى سجلات التصويت الخاصة بعضو معيّن وحسب، بل تتطلع أيضاً إلى إبداء رأيها بسجل تصويته على برنامج سياسات محدد انطلاقاً من جملة معايير. وإذا كان استخدام هذه البطاقات شائعاً في بلدان معيّنة؛ فليست هي الحال في ظروف أخرى، حيث يتخذ منها أعضاء البرلمان موقفاً عدائياً. ففي الولايات المتحدة التي تنتشر فيها عشرات البطاقات المماثلة، غالباً ما تصنّف المنظمات أعضاء الكونغرس على أساس أهمّ الأصوات التي أدلوا بها في قضية معيّنة.[٧٠] فقد صنّف صندوق حماية الحياة البرية مثلاً، في تقريره لعام ٢٠٠٩، مدى التزام أحد الأعضاء بصون الحياة البرية على أساس أربع عمليات تصويت شارك فيها.[٧١] وتنظر المنظمات إلى الأصوات الضائعة وحالات الامتناع عن التصويت المسجلة على بطاقات التقييم بطريقة مغايرة، إذ يرى فيها البعض موقفاً مناهضاً للقضية المطروحة، فيما يتخذ منها البعض الآخر موقفاً أكثر تمايزاً. أما الخدمات التي تقدمها دائرة إعلام الناخبين ومشروع «صوّتبذكاء» فتتجلى في جملة معلومات يجمعها أصحاب الشأن في الولايات المتحدة حول أصوات أعضاء الكونغرس، والنتائج المستخلصة من بطاقات التقييم.[٧٢]

٦٩ راجع المواقع التالية: http://www.politools.net/ و http://www.qvorum.ro/ و http://glasometar.ba/. تمت زيارتها جميعاً بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١.

٧٠ يدرج بعض أعضاء الكونغرس بطاقات تقييم السياسات ضمن مواقعهم الإلكترونية كوسيلةٍ إضافية لإطلاع الناخبين على مواقفهم من القضايا المطروحة. راجع مثلاً الموقع http://www.brady.house.gov/index.cfm?sectionid=72&sectiontree=5,72. تمت زيارته بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١.

٧١ راجع الموقع http://www.defendersactionfund.org/2009reportcard.pdf. تمت زيارته بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١.

٧٢ راجع دائرة إعلام الناخبين على الموقع: http://www.vis.org/. ومشروع «صوّت بذكاء» على الموقع: http://www.votesmart.org/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١.

أحياناً، تكون آلية احتساب البطاقات المخصصة لتقييم السياسات العامة معقدة للغاية. فعلى سبيل المثال، استحدث موقع ضابط النظام العام Public Whip (المملكة المتحدة)، وهو موقع مستقل يتبادل البيانات والمعلومات مع موقع «يعملون من أجلك» (TheyWorkForYou.com) التابع لمنظمة «مجتمعي» (mySociety)، ما يُعرَف بـ«نسبة التوافق على السياسات» لتصنيف سجل تصويت النائب على سياسة معيّنة، استناداً إلى سجل تصويته على نماذج من مشاريع القوانين المرتبطة بهذه السياسة.[٧٣] يوزّع الموقع النقاط على أساس وجهة تصويت النائب، ومدى أهمية كل مشروع قانون ضمن قطاع السياسة المطروحة للنقاش. فيدرج البيانات في صيغة معيّنة لاحتساب موقف النائب، الذي يتراوح بين «صوّت بشدة» أو«لم يصوّت إطلاقاً» مع السياسة المقترحة. إذاً، لتحديد وجهة تصويت النائب على سياسة تطال شفافية البرلمان مثلاً، يجري تصنيف كل مشروع قانون يُطرَح للتصويت حول هذا الموضوع تبعاً للأهمية التي يشغلها. كما تتراوح الأصوات صعوداً وهبوطاً على كل مشروع قانون، بحسب التصويت مع أو ضد دعم الشفافية البرلمانية، على أن يُصار في ما بعد إلى احتساب النتائج النهائية. أهمّ ما في الأمر أنّ التصويت واحتساب موقع كل نائب من السياسات المطروحة يترافق مع عملية التصنيف.

سجل التصويت (من موقع ضابط النظام العام)

كيف صوّت جون ريدوود على القضايا الجوهرية منذ العام ٢٠٠١:

صوّت **بشدة ضد تعزيز الاندماج** في الاتحاد الأوروبي.	أصوات
صوّت **إلى حدّ ما ضد المساواة في حقوق المثليين**.	أصوات
صوّت **بشدة لصالح منح المدارس** مزيداً من **الاستقلالية**.	أصوات

الصورة ٤–٩. مثال عن سجل التصويت الخاص بأحد أعضاء البرلمان، والمحتسب على أساس نسبة التوافق على السياسات التي حددها موقع ضابط النظام العام. المصدر: http://www.theyworkforyou.com/mp/john_redwood/wokingham. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥.

تقديم خدمات للدوائر الانتخابية وإنشاء صناديق إنمائية لهذه الغاية

يرى أعضاء البرلمان في عدة بلدان أنّ أعمالهم في الدوائر الانتخابية تضاهي، إن لم نقل تتجاوز، مهامهم البرلمانية الصرفة أهميةً. فقد لبّت مراصد برلمانية كثيرة حاجتها إلى استحداث آليات معيّنة لمراقبة نشاطات النواب ضمن دوائرهم. وفي السنوات الأخيرة، حرص عدد متزايد من برلمانات الدول النامية على تخصيص قسم من موازنة الدولة لتمويل مشاريع إنمائية اجتماعية واقتصادية عامة، تحت إدارة النواب أو إشرافهم. إلا أنّ هذه الصناديق الإنمائية، على اختلاف تسمياتها، أثارت جدلاً كبيراً، وسط حديث أخصامِها عن ضروب الفساد وقلة الرقابة التي تعاني منها المشاريع التي تطلقها، وحديث مؤيديها عن توقعات المواطنين في عدة دول نامية بأن ينظّم النواب مشاريع إنمائية للدوائر الانتخابية. وقد شاعت في الفترة الأخيرة عادة إنشاء هذه الصناديق، ولكنها خضعت لمزيد من التدقيق من جانب المراصد التي تخشى سوء استغلال مواردها.

تقديم خدمات للدوائر والناخبين. يراقب عدد من المراصد في عدة بلدان الخدمات التي تلقاها الدوائر الانتخابية، عن طريق الاتصال بمكاتب النواب المحلية للاستعلام عن نشاطاتهم ضمن هذه الدوائر، ونشر النتائج التي يتمّ التوصّل إليها في هذا المجال. فبعضها يثمّن مدى سهولة اتصال الناخب بالفريق المحلي العامل لدى النائب، آخذاً بعين الاعتبار أنّ هذا النوع من الرصد يتطلب الكثير من العناء والكلفة. فضلاً عن ذلك، يثير التأكد من دقة النتائج وصحتها أيضاً تحديات جمّة نظراً إلى صعوبة الوصول إلى المعلومات،

٧٣ راجع ضابط النظام العام على الموقع: http://www.publicwhip.org.uk/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

والتحقق من تنفيذ جميع النشاطات المعلَن عنها، والإعلان عن جميع النشاطات المقررة. لكنّ هذه النشاطات تساعد النواب والأحزاب أيضاً في إبراز الشق الإيجابي لهذه الخدمات.

ترصد اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا الزيارات الميدانية التي يقوم بها النواب إلى الأقاليم الثلاثة والعشرين في البلد.[٧٤] فكان مراقبوها في كل إقليم يوثّقون علاقتهم بالنواب وموظفيهم، ونواب الأقاليم ومكاتب الأحزاب السياسية، للحصول على معلومات عن هذه الزيارات، أو يحضرون أيضاً زيارات معيّنة لملء استمارات مرجعية بشأنها (متوافرة في التقرير الخاص بمراقبة البرلمان). يتضمّن هذا التقرير أسئلة عن أهداف الزيارات، والوعود المقطوعة للناخبين، إلى جانب معلومات أخرى.[٧٥] ثم تدرج اللجنة الاستنتاجات التي تتوصّل إليها في قاعدة بيانات، فتبوّبها بحسب كل حزب (راجع الصورة ٤–١٠)، وتغنيها بدراسة موجزة لبعض الحالات.[٧٦]

الجدول ٣: عدد زيارات البرلمانيين الميدانية بحسب كل حزب، وأهداف الزيارة

الأهداف المرجوة من ١٧٥٧ زيارة ميدانية إلى دوائر انتخابية يمثلها ١٠٨ نواب	الحزب السياسي			المجموع
	٦٩ نائباً	٢٤ نائباً	١٥ نائباً	
القيام بزيارات، وتوزيع الهدايا، وحضور حفلات التدشين	٥٣٧	١٧٦	٤٤	٧٥٧ (٪٤٣)
تعزيز شبكة الحزب	٣٣٨	١٧٢	٣٥	٥٤٥ (٪٣١)
مرافقة زعيم كتلتهم	٢٢٣	٤٨	٦	٢٧٧ (٪١٦)
المشاركة في المنتديات العامة	٤٤	٤١	٣٨	١٢٣ (٪٧)
التدخل لمعالجة مشاكل المواطنين	١٥	٣٨	٢	٥٥ (٪٣)
مجموع	١١٥٧	٤٧٥	١٢٥	١٧٥٧ (٪١٠٠)

الصورة ٤–١٠: يستعرض هذا الجدول الذي أعدته اللجنة المذكورة الأهداف التي ينشدها نواب كمبوديا من زياراتهم الميدانية إلى الدوائر الانتخابية، مجموعين بحسب انتماءاتهم الحزبية.

مع أنّ هذه اللجنة تتوخى الدقة والموضوعية عند إجراء تحاليلها، فقد وجدت صعوبات جمّة في إقناع المكاتب الميدانية التابعة للنواب بتزويدها بالبيانات المتعلقة بسير نشاطاتها، في أولى مراحل تنفيذ المشروع. وما إن نشرت اللجنة النتائج الأولية التي حصلت عليها، حتى تعرضت لبعض الانتقادات من جانب النواب وقادة الأحزاب السياسية الذين اعتبروا أنّ زياراتهم الميدانية لم تحظَ بتغطية كافية، بحسب مزاعمهم؛ بينما رأت اللجنة في ذلك دافعاً يحثّ النواب والأحزاب على التبليغ بشكل أفضل عن هذه الزيارات. وهكذا، لاحظت اللجنة في معرض قيامها بأعمال الرصد تزايد اهتمام النواب بالمشاكل التي يواجهها المواطنون، إضافة إلى ارتفاع معدل الزيارات المعلَن عنها.

٧٤ راجع المصدر Committee for Free and Fair Elections in Cambodia. October 2007. Parliamentary Watch. 4th Annual Report, October 2006-September 2007, No. 3.2.4 على الموقع http://www.comfrel.org/images/others/1216632818PWR_kh_Oct2006_Sept2007_shorter%20version%202_Eng_Final_1.pdf. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٧٥ تسعى الاستمارة المرجعية أيضاً إلى استطلاع ردود فعل الناخبين الانفعالية تجاه تصاريح النواب، بحيث تحتمل بعض الآراء الشخصية التي لا تنطبق على عدة ظروف.

٧٦ المصدر نفسه.

أدرج معهد القيادات الأفريقية (أوغندا) مربّع «أداء النائب في الدائرة» ضمن بطاقة التقييم التي تتضمّن أربعة مؤشرات: حضور اجتماعات المجلس المحلي؛ مدى إفصاحه عن الأموال التي أنفقها من الصندوق الإنمائي للدوائر؛ إنشاء مكاتب محلية والاستعانة بمساعدين؛ وسهولة وصول المواطنين إليه.[٧٧] كما تفرد هذه البطاقة مساحة للنائب يصرح فيها عن أوجه إنفاق الأموال التي حصل عليها من الصندوق في السنة السابقة. ثم يصدر عن هذه المؤشرات مجتمعةً تقييماً شاملاً لمجمل أداء النائب على مستوى خدمة الدوائر والناخبين. لهذه الغاية، اعتمد المعهد عدداً من المقاييس، بناءً على معلومات ارتجاعية من النواب، ليضمن رفع تقاريره بمنتهى الدقة والأمانة. فتبيّن له على سبيل المثال أنّ «النواب أصحاب المصالح الخاصة»، الذين يمثلون القوات العسكرية، لا يرتبطون بدوائر جغرافية، «بحيث لا يعرف بسهولة أين يستعلم عنهم أو إلى من يتوجه بالسؤال عن مساعديهم السياسيين» ومكاتبهم المحلية. فكان المعهد يسجّل في البطاقة «لا ينطبق» عند امتناع هؤلاء النواب عن الإجابة على أسئلة الاستطلاع.[٧٨]

صناديق إنمائية للدوائر الانتخابية. يشيع استعمال تقنية «التدقيق الاجتماعي» بهدف مراقبة الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية». فخلال عملية التدقيق، يتحرى المواطنون عن المشاريع التي تحظى بتمويل من الحكومة، على أن يتبادلوا في مرحلة لاحقة استنتاجاتهم وتوصياتهم مع السلطات. تجدر الإشارة إلى أنّ منظمة «تمكين العمال والمزارعين» في الهند هي التي لعبت دوراً رياديا لإشراك المواطنين مباشرة في ممارسة الرقابة على المسؤولين المنتخبين. وقد سعت، بالتعاون مع شراكة الموازنة الدولية، إلى تدريب عدة منظمات في بلدان أخرى (بما فيها كينيا وتانزانيا) على تطبيق آليات التدقيق الاجتماعي.[٧٩]

يعرّف دليل التدقيق الاجتماعي في الصناديق الإنمائية للدوائر، الذي أعدّه معهد المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، بدعمٍ من شراكة الموازنة الدولية، التدقيق الاجتماعي على أنه «...الآلية التي بموجبها يجري التدقيق في كل تفاصيل أي مشروع عام في إطار اجتماع عام. يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تقييم مدى حسن استخدام الموارد العامة، وكيفية تحسين الأداء، مع الحرص على إشراك المجتمع المحلي إلى أقصى حدّ».[٨٠] عادةً، يتولى الفريق المسؤول عن التدقيق الاجتماعي، والذي يضمّ أفراداً من المجتمع المحلي، مهمة جمع وتحليل والتدقيق في المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الممولة من الصناديق الإنمائية ضمن منطقته أو دائرته. بعد جهود جمع المعلومات، يخصص الفريق فترة لإعداد التقارير وتنظيم حملة توعية تُتوَّج بانعقاد اجتماع عام مع النائب ومسؤولين آخرين لمناقشة النتائج التي خلُص إليها، واتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين هذه العملية. أما الخطوة النهائية فتتضمّن إصدار تقرير مكتوب واتباع آليات أخرى لرفع عريضة بحق السلطات العامة عند الاقتضاء. إنما مشكلة هذا الدليل أنه ينطبق تحديداً على أوضاع كينيا، ويتحدث بالتفصيل عن عملية تنفيذ المشاريع وآلية الإصلاح بموجب قانون هذا البلد. لكنّ دولاً كثيرة، وإن خلت من هذه الصناديق، يسعها أن تطبّق آلية التدقيق الاجتماعي في مجالات أخرى، بهدف توسيع المشاركة المدنية في رصد سبل إنفاق الأموال العامة.

الصورة ٤-١١: صورة مأخوذة من فيلم «هذا مالنا. أين أنفق؟» حول عمليات التدقيق الاجتماعي التي تتولاها منظمة «مسلمون من أجل حقوق الإنسان» (كينيا). وقد أنتج هذا الفيلم َمركزُ الميزانية وأولويات السياسات. المصدر: http://www.youtube.com/watch?v=z2zKXqkrf2E. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٧٧ راجع مصدر معهد القيادات الأفريقية. أيار/مايو ٢٠٠٩. Parliamentary Scorecard 2007-2008: Assessing the Performance of Uganda's Legislators كمبالا، أوغندا. إستعلم عن هذا المعهد على الموقع: http://www.aflia.org. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٧٨ المصدر نفسه.

٧٩ راجع منظمة «تمكين العمال والمزارعين» على الموقع http://www.mkssindia.org/، وشراكة الموازنة الدولية على الموقع http://internationalbudget.org/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٨٠ راجع المصدر CDF Social Audit Guide: The Popular Version, OSIEA, February 2008, p. 25 على الموقع:
http://www.soros.org/initiatives/osiea/articles_publications/publications/cdf_20080201. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

تصريح عضو البرلمان عن موارده المالية والتمويل السياسي

إنّ القوانين التي تفرض على عضو البرلمان التصريح عن موجوداته، أو نفقات حملته، أو المساهمات التي يتلقاها لهذه الغاية، تزود المراصد في عدد من البلدان ببيانات إضافية صالحة للرصد. وفي حالات كثيرة، تنشر هذه المعلومات بصيغ مبسطة تسهّل إمكانية الوصول إليها. أما في البلدان التي تراعي قوانين حرية المعلومات، فغالباً ما تطالب المراصد بالحصول على المعلومات وتقوم بتحليلها، للتحقق من دقتها والكشف عن أي مصالح متضاربة ومظاهر الفساد.

قلما يقدّم أعضاء البرلمان في سلوفاكيا مثلاً تفاصيل عن مقتنياتهم وممتلكاتهم رغم مطالبتهم بالتصريح عنها. لذلك أطلق «الإئتلاف من أجل الفرص المتكافئة» في فترة الانتخابات حملة متعددة النشاطات، ضمّت مهرجانها الخاص، لتشجيع المرشحين على الكشف عبر الإنترنت عن كامل موجوداتهم، إلى قاعدة بيانات أنشأها لوضعها في متناول الجميع.[٨١] فيضمّ الائتلاف هذه البيانات إلى مصادر معلومات أخرى، بما فيها المعلومات الناتجة عن طلبات حرية المعلومات، ويجري تحاليل للكشف عن أوجه إنفاق الأموال العامة، أو المصالح المتضاربة بين الأعضاء والنخب السياسية. وكان الائتلاف قد استعان بوسائل مبتكرة للإعلانِ عن هذه الحملة، ونشرِ نتائج التحقيقات التي يقوم بها، ليحصل على التغطية الإعلامية ويعزّز حضوره على شبكة الإنترنت إلى أقصى حد. كما وثّق علاقته بالسياسيين والأحزاب السياسية وسواهم من أصحاب الشأن، قبل نشر النتائج في أغلب الحال، طمعاً بتحقيق أقوى المفاعيل السياسية من عمله. لا شكّ أنّ مديرة الائتلاف، سوزانا وينك، استحقت الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة لعام ٢٠٠٩، التي توزعها وزارة الخارجية الأميركية سنوياً، تقديراً لجهودها المميّزة في هذا المجال.[٨٢]

ينمّ موقع «مابلايت» (MAPLight.org) عن قاعدة بيانات عامة «...تسلط الضوء على الرابط القائم بين تبرعات الحملة والأصوات التشريعية بطريقة غير مسبوقة» في الكونغرس الأميركي، والهيئة التشريعية في ولاية كاليفورنيا، والسلطة الحاكمة في مدينة لوس أنجلوس.[٨٣] وبالتالي، يسمح هذا الموقع للزائر أن يستطلع مختلف العلاقات القائمة بين المال والسياسة، بفضل مجموعة البيانات التي يجمعها حول التصويت في الهيئة التشريعية، وتمويل الحملات (من مركز السياسات المستجيبة والمعهد الوطني لشؤون المال في سياسات الولاية)، ومواقف أصحاب الشأن. فتستعرض الصفحة الإلكترونية لمشروع القانون مثلاً، وعلى سبيل التعداد لا الحصر، أصحاب الشأن الذين يؤيدونه أو يعارضونه، موجزاً عن التصويت؛ معلومات عن المساهمات التي يتلقاها أعضاء الكونغرس في غضون ثلاثة أيام من التصويت؛ وجدولاً زمنياً عنها. يُجري الموقع أيضاً دراسات حول مواضيع محددة، كدور المال في إضعاف مشروع قانون حول المناخ،[٨٤] وينشر نشرة دورية مرتين في السنة، ويفرد مساحة للتواصل مع الإعلام. وقد نال الموقع عدة جوائز تكريمية، بفضل وسائله المبتكرة لتبسيط العلاقات الشائكة بين السياسة والمال، وورد ذكره في الإعلام ٢٠١٩ مرة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠١١.[٨٥]

إعداد ملخص بالبيانات المتعلقة بأداء أعضاء البرلمان

حققت مجموعة من المراصد التي تعتمد المؤشرات أو بطاقات التقييم بعض النجاح في تشجيع أعضاء البرلمان على تفعيل دورهم، إذ أبلغ بعضها عن تحسّن علامات عدد من الأعضاء الذين ينجزون كمّاً أكبر من المهام البرلمانية، فيما كشف بعضها الآخر في تقاريره عن استقالة الأعضاء الأسوأ أداءً من مهامهم. لكنّ هذه المؤشرات وبطاقات التقييم أثارت في حالات معيّنة ردة فعل سلبية

٨١ راجع «الائتلاف من أجل الفرص المتكافئة» على الموقع http://www.fair-play.sk/index_en.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.
٨٢ راجع الموقع http://transparency.globalvoicesonline.org/project/fair-play-alliance. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
٨٣ راجع موقع «مابلايت» http://maplight.org/about. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
٨٤ راجع هذه الدراسة على الموقع: http://maplight.org/how-money-watered-down-the-climate-bill. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
٨٥ راجع موقع «مابلايت»: http://maplight.org/maplightorg%E2%80%99s-impact. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

لدى الأعضاء، وقلّصت قدرة المراصد على إشراك البرلمان في مناقشة الإصلاحات. وإذا نجحت مراصد معيّنة في إنقاذ روابطها البرلمانية من خلال إشراك الأعضاء في إعادة تصميم آليات عملها، فباءت محاولات مراصد أخرى بالفشل في هذا المجال.

عند إيراد بيانات الأداء ضمن ملخص أو تقرير، يتعيّن على المراصد في آنٍ واحد أن تنشر المعلومات بطريقة يسهل على المواطن العادي فهمها، وأن تقدم معلومات وافية عن عضو البرلمان، تعطي صورة دقيقة عن عمله. لذلك، يجب أن تأخذ ملخصات بيانات الأداء بعين الاعتبار مستوى المعرفة لدى المواطنين المستهدفين، والذين قلما يفهمون العمل التشريعي أو ينقصهم الوقت للاستعلام عنه. ومن جهة أخرى، يجب إعداد هذه الملخصات بشكلٍ يعكس عمل العضو بكل أمانة، وهي مهمة معقدة نظراً إلى صعوبة إبراز ميزات العضو الفاعل بطريقة كمية. إلا أنّ ملخصات الأداء غير الدقيقة قد تدفع أحياناً بالأعضاء إلى تحسين علاماتهم، من دون أن تشجّعهم بالضرورة على تحسين أدائهم الديمقراطي.

لا يصعب على المرء إيجاد نماذج ناجحة عن هذه الملخصات، إنما لا يسهل عليه تطويرها في أغلب الأحيان، نظراً إلى الوقت والمال اللذين تتطلبهما هذه العملية. وقد درجت العادة على إصدار وتوزيع الملخصات الأكثر فعالية (غالباً ما يتمّ تحديث الملخصات الإلكترونية تلقائياً) عن الأعضاء، حتى يقبلوها كجزء من المساءلة الأوسع نطاقاً، لأنّ مجرد اعترافهم بذلك يحفّزهم على العمل مع المراصد من أجل تعزيز مواقعهم في إطار المساءلة، لا سيما حين تستند أدواتها إلى التقييم.

المؤشرات. تلخص المؤشراتُ البيانات المتعلقة بأداء عضو البرلمان، باعتماد مقياس واحد لتسهيل المقارنة مع أعضاء آخرين. يمكن إدراج هذه المؤشرات ضمن بطاقة تقييم تحوي معلومات إضافية، أو بصفتها جزءاً من صفحة المعلومات الخاصة بالعضو. وإذا كانت العملية الحسابية التي تلخص مختلف العناصر المتعلقة بنشاطات العضو بعلامة واحدة تبدو بسيطة للوهلة الأولى، إلا أنها قد تستوجب في الواقع مسائل رياضية معقدة. وبالتالي، قد يصلح استعمالها في المجتمعات التي تتميّز بمستويات علمية عالية، نظراً إلى صعوبة شرحها وتفسيرها على السواء.

وكانت الجهود التي بذلها مؤشر النشاط البرلماني الأكثر تعقيداً الذي استحدثته جمعية «أوبن بوليس» الوارد ذكرها في فقرة سابقة، ملفتة للإحاطة بمستوى نشاط كل عضو على ضوء المعلومات المحصّلة من ١٤٠ عضواً. «فهذا المؤشر»، بحسب قول غوليالمو شيلاتا من الجمعية، «يحاول أن يدرس حجم النشاط السياسي الذي ينجزه كل عضو في البرلمان مقارنةً بالتغييرات الفعلية التي يحدثها»،[٨٦] محدداً قيمة مختلفة لكل عمل يُسأل عنه (بما في ذلك المواد التي يقدمها والبيانات المتعلقة بمستوى المشاركة والكلمات التي يلقيها)، تبعاً للنتيجة التي يحققها. فيجوز مثلاً أن ينال أحد الأعضاء عن مساهمته في مشروع قانون نوقش في اللجنة البرلمانية ورُفِض بالتصويت علامات أقل من العلامات التي ينالها أي مشروع قانون يستحيل قانوناً. مجموع النقاط لصياغة مشروع قانون يخضع للتصويت أو يتمّ اعتماده هو أعلى من المجموع المحدد لأحد نواب الأكثرية المسؤول عن النشاط ذاته «باعتبار أنّ المجهود السياسي المطلوب للتمكّن من إقرار أو حتى مناقشة هذا المشروع في البرلمان هو بالطبع أكبر وأعظم».[٨٧] كما تسعى جمعية «أوبن بوليس» إلى وضع العلامات على أساس أنواع التشريعات، اعترافاً منها بأنّ بعض مشاريع القوانين (كمشروع قانون موازنة الدولة) تفوق أخرى من حيث أهميتها.[٨٨]

٨٦ راجع المصدر: Guglielmo Celata. 09.09.2010. The New Index of Parliamentary Activity—Part Two: The Criteria. على الموقع http://guglielmo.posterous.com/the-new-index-of-parliamentary-activity-part-0 . تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٨٧ غوليالمو شيلاتا. البريد الإلكتروني. ٢٠١١/٤/٨.

٨٨ لمزيد من المعلومات حول مؤشر جمعية أوبن بوليس، راجع موقعي http://guglielmo.posterous.com/the-new-index-of-parliamentary-activity-part و http://guglielmo.posterous.com/the-new-index-of-parliamentary-activity-part-0. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

استحدث مشروع Kohovolit.eu الذي يرصد أعمال البرلمان الأوروبي، وبرلمانَي سلوفاكيا والجمهورية التشيكية مؤشراً أقل تعقيداً. رغم خلوّ هذا المؤشر من المفارقات الدقيقة التي ينطوي عليها مؤشر أوبن بوليس، فمن حسناته أنه يرتكز على تصنيف عضو البرلمان في مختلف مجالات العمل مقارنةً بتصنيفه على أساس نظام النقاط النظري. ويصنّف هذا المشروع نشاط كل عضو في ١١ مجالاً، مع الحرص على ألا يتأثر التصنيف كثيراً بمجال واحد، طارحاً علامات التصنيف من مجموع عدد الأعضاء،[٩١] بحيث يحلّ في أعلى المراتب العضو الذي ينال أعلى علامات. في بعض الظروف، يجوز تقديم هذه الأداة، كمجموعة بيانات تُضاف إليها معلومات أخرى عن أعمال العضو.

بطاقات تقييم أعضاء البرلمان. تعتمد المراصد بطاقات التقييم لجمع معلومات عن النشاط البرلماني لكل عضو في عدة مجالات. وكانت الجهود التي قام بها معهد القيادات الأفريقية على مستوى بطاقات تقييم البرلمانيين بنّاءةً من عدة جوانب. فقد صُمِّمت البطاقة بحد ذاتها لتصنيف أدائهم في ثلاثة ميادين: ضمن الجلسات العامة، واللجان، وعلى مستوى الدوائر الانتخابية.[٩٢] تصنّف العلامة التي يحصل عليها العضو في الجلسات العامة نشاطه من حيث الأداء والحضور «ومدى التأثير في النقاش»، وهو مؤشر يحتسب كمية الردود التي يتلقاها على تعليقاته، بينما يحتسب أداؤه في اللجان على أساس الحضور والمشاركة. أما أداؤه على مستوى الدائرة، فقد جرى الحديث عنه في موضع سابق من هذا الفصل.

وسيلة بديلة لرصد أداء النواب
حملة «تبنَّ عضواً في الكونغرس»

تأتي حملة «تبنَّ عضواً في الكونغرس» (البرازيل) في إطار عدة جهود لتجنيد المواطنين في أعمال رصد النواب؛ ركّزت هذه الحملة اهتمامها على أعضاء المجالس المحلية أو أعضاء البلديات. فأنشأت موقع ويكي يتيح للمواطنين تسجيل أسمائهم وتعديل محتوياته بأنفسهم، من خلال إعداد مقالات وتوفير وصلات تصلهم بمقالات صحفية، وسواها من النشاطات. وقد نشأ موقع الحملة بعد أن دعا الصحافي المعروف في الإذاعة، ملتون جانغ، المستمعين إلى نشر مدوناتهم حول أعضاء بلدية ساو باولو، كوسيلة لمراقبة أدائهم. وفي ظل غياب أي إطار عام مشترك لتنظيم هذه الجهود المتفرقة، بادر مصمّم المواقع الإلكترونية، إيفرتون زانيللا، إلى إنشاء موقع الحملة،[٨٩] الذي ضمّ بحلول العام ٢٠١٠ تسع مدن وما يقارب ٢٨٤ مقالاً.[٩٠]

عدا عن دقة إعداد بطاقة التقييم، التي برزت مع اعتماد آخر بطاقات التقييم وفي الوثائق المتوافرة الأخرى،[٩٣] تميّز المشروع بإدراج تقييم الأقران، كإحدى الأدوات القليلة التي تقيّم العمل البرلماني بعناصره غير الملموسة، كالنوعية، الضرورية حتماً لإنجاز هذه المهمة بنجاح. وللحصول على هذه البيانات، يطلب المعهد من أعضاء معيّنين أن يصنّفوا ١٥ عضواً آخر يختارونهم عشوائياً في ستة مجالات: النوعية، والتحليل، والعمل ضمن الفريق، والرقابة، والتأثير داخل الحزب، والسلوكيات العامة. فتشير العلامات المسجلة، بما فيها مجموع العلامات المحتسبة على أساس المعدلات الوسطية المبيّنة في المجالات الستة، إلى أجزاء من مئة يجري احتسابها لتعليل توجهات الحزب.[٩٤] يتمّ إدراج النتائج النهائية في جدول بياني يتضمّن المعدلات الوسطية لأحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة، بهدف مساعدة القراء على تفسيرها. وإذ تبيّن للمعهد من خلال تحليل هذه النتائج أنّ الأعضاء ضمن هذين الائتلافين، أصحاب المقاعد الأمامية والخلفية (الذين يشغلون أو لا يشغلون على التوالي مناصب رسمية في الحكومة أو المعارضة)، يواجهون فرصاً وقيوداً مختلفة تؤثّر على مجموع معدلات الأداء، عمد إلى تصميم ميزات معيّنة توخياً لدقة المقارنات.

٨٩ راجع حملة «تبنَّ عضواً في الكونغرس» على موقع شبكة التكنولوجيا من أجل الشفافية http://transparency.globalvoicesonline.org/project/adote-um-vereador. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٩٠ راجع حملة «تبنَّ عضواً في الكونغرس» على الموقع http://vereadores.wikia.com/wiki/Página_principal. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٩١ راجع مشروع Kohovolit.eu على الموقع http://kohovolit.eu/eu/parl/activity. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٩٢ إطّلع على بطاقة التقييم البرلمانية ٢٠٠٧–٢٠٠٨، التي يستند عليها هذا النقاش، وبطاقة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ على الموقع http://aflia.org/publications.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٩٣ راجع الزاوية التي يخصصها معهد القيادات الأفريقية للموارد على الموقع: http://www.aflia.org/publications.html. وراجع أيضاً المصدر Strengthening the Uganda Parliamentary Scorecard على موقع شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية http://ssrn.com/abstract=1280756. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٩٤ راجع معهد القيادات الأفريقية، بطاقة التقييم البرلمانية ٢٠٠٧–٢٠٠٨ على الموقع http://aflia.org/publications.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

الصورة ٤–١٢: مثال عن بطاقة تقييم برلمانية أعدّها معهد القيادات الأفريقية، وأرفقها بشروحات عن مكوناتها.[٩٥]

إبراز الأداء باستخدام رسوم بيانية مبتكرة. تستعرض بعض المراصد نشاطات أعضاء البرلمان على شكل رسوم وجداول بيانية. هكذا فعلت جمعية آراء المواطنين التي أنشات موقع «نوابنا»، لتسجيل حضور الأعضاء ومشاركتهم واستجواباتهم وبضع مؤشرات أخرى في جدول بياني، على مثال الجدول الوارد في الصورة ٤–١٣ أدناه. تتصدّر هذه الجداول عادةً صفحات جميع الأعضاء التي تتضمّن أيضاً غيمة الكلمات الدلالية (المشار إليها في موضع سابق)، ومعلومات عامة عن مسؤولياتهم في البرلمان، ولائحة باستجواباتهم الشفهية والمكتوبة، وأعمالهم التشريعية، وسواها. فالأكيد أنّ الرسوم البيانية تعطي صورة حيّة عن نشاطات العضو تكون أشد وقعاً من أي أرقام أو بيانات أخرى توردها يتيمة.

٩٥ المصدر نفسه.

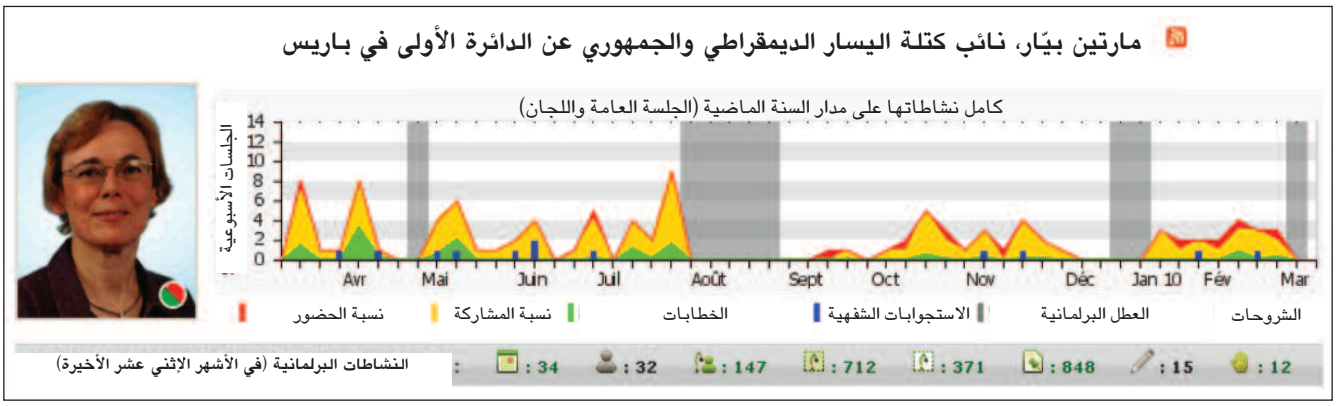

الصورة ٤-١٣: «جدول بكامل نشاطات النائب» من إعداد جمعية آراء المواطنين. المصدر: http://www.nosdeputes.fr/martine-billard. تمت زيارته بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١.

٥. رصد أداء البرلمان

مع أنّ بعض المراصد البرلمانية يسخّر أدوات الرصد والتقييم تحديداً لتعقّب أعمال أعضائه، يسعى بعضها الآخر إلى اعتماد مقاربة أوسع وأشمل من خلال رصد أو تقييم أداء الأحزاب السياسية، المجموعات الحزبية أو الكتل البرلمانية، واللجان، والبرلمان كمؤسسة. وإذا كانت مراقبة الأعضاء تزداد فعالية كلما ازداد حجم المعلومات المتوافرة حول أعمالهم، فليست هي الحال بالنسبة إلى المراقبة البرلمانية الأوسع نطاقاً، التي لا تتطلب بالضرورة القدر ذاته من التفاصيل، علماً أنّ إمكانية الوصول إلى سجلات التصويت مثلاً يشكّل مؤشراً لتقييم مجمل الأداء البرلماني أو مستوى الشفافية. أما رصد أعمال الأحزاب السياسية أو الكتل الحزبية فيعتبر المسار الأنسب مثلاً عند إجراء الانتخابات البرلمانية على أساس أنظمة التمثيل النسبي التي لا يصوّت فيها المواطنون مباشرة للنواب. وفي هذا الإطار، وجدت مراصد كثيرة أنّ رصد أعمال الأعضاء يؤثّر إيجاباً على سلوكياتهم، من دون أن تُترجَم هذه التغييرات بالضرورة في إصلاحات جماعية أو مؤسساتية. من جهة أخرى، تساعد مراقبة مؤسسة البرلمان المراصد على تحديد أوجه الخلل في مجمل أدائه، مما يعلل ربما فشل أعضائه في تفعيل أدائهم.

تتنوّع الأدوات والتقنيات المعتمَدة في مراقبة البرلمان ووظائفه بقدر تنوّع تلك المستخدَمة في رصد أداء أعضائه. فكثيرة هي المراصد التي تراقب أداء أو إنتاجية البرلمان ضمن الجلسة أو السنة أو الولاية السابقة، فيما يعمد بعضها الآخر إلى استحداث مجموعة مؤشرات لتقييم عمل الأحزاب السياسية أو الكتل البرلمانية أو اللجان. فقد توفّر المراصد المهتمة بإشراك المواطنين في العمل التشريعي معلومات عامة حول عمل البرلمان والمسار التشريعي أو خدمات البحث، فيما تراقب مراصد أخرى تحديداً مجالات معيّنة في عمل البرلمان، كمستوى الشفافية أو الانفتاح أو سلوكيات التصويت. وقد يظهر تحليل تركيبة البرلمان وجود خلل في وظيفة البرلمان التمثيلية، فيما يكشف تقييم قدراته الإدارية عن نقاط ضعف ما كانت لتنكشف لولا هذا الجهد.

يبدأ هذا القسم بمعاينة الأدوات المستخدَمة في تقديم معلومات عامة عن البرلمان، قبل مناقشة الوسائل الصالحة لتقييم نشاطاته المعهودة ومجالات عمله. ثم يستعرض عدة آليات لإجراء تقييم شامل لأداء البرلمان، فالتقنيات المعتمَدة في تعقّب المسار التشريعي والشروحات.

معلومات عامة عن البرلمان

ترى المراصد ضرورةً في شرح وظائف البرلمان من أجل توسيع معرفة المواطنين بالمسار السياسي، وتشجيع المشاركة المدنية في صنع القرارات التي تؤثّر على مجرى حياتهم. لهذه الغاية، طوّرت المراصد مجموعة متنوعة من الأدوات، على غرار مركز الأبحاث التشريعية (الهند) الذي يقدم شروحات عن مختلف الوظائف البرلمانية في زاوية «المعلومات الأولية» ضمن موقعه الإلكتروني.[٩٦] يتناول هذا المركز مثلاً عملية إعداد الموازنة من الألف إلى الياء، مرفقاً إياها بجدول زمني وأهم المفاهيم المتصلة بها، ومدرجاً صوراً عن مشاريع قوانين الموازنة لشرح طريقة قراءتها. كما يتسنّى لزوار موقع Monitoreo y Vínculo con el Poder legislativo، الذي أنشأه مركز «فوندار» (المكسيك) لرصد أعمال ثلاث لجان، «مبادئ العمل التشريعي».[٩٧] أما الزوار الأكثر تقدماً فيسعهم أن يطّلعوا على آلية طلب المعلومات من الكونغرس، بموجب قانون حرية المعلومات المعمول به في المسكيك. ومن جهته، ابتكر موقع Fundación Ciudadano Inteligente شريط فيديو صامتاً يشرح المسار التشريعي في تشيلي، ونشره على موقع «يو تيوب» (راجع الصورة ١–١ في مقدمة هذا البحث).[٩٨]

٩٦ راجع مركز الأبحاث التشريعية على الموقع
http://prsindia.org/index.php?name=Sections&id=5&parent_category=&category=49&action=bill_details&bill_id=484. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

٩٧ راجع Monitoreo y Vínculo con el Poder legislativo، على الموقع: http://www.legislativoatualcance.org.mx/؛ ومركز «فوندار» على الموقع: http://fundar.org.mx/index.html/. تمت زيارتهما على التوالي بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ و٢٠١١/٩/٢٧.

٩٨ راجع موقع «يو تيوب»: http://www.youtube.com/watch?v=fovPgBS2FKM. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

تقييم نشاطات البرلمان ووظائفه

تُؤْثِر المراصد رصد عدد محدود من نشاطات البرلمان وأعماله، أسوةً بمراقبة أداء أعضائه. لا بل يكون هذا التقييم أكثر إيحاءً حين يتناولها كجزء من كل، باستثناء تحليل عمليات التصويت الذي يعطي صورة بارزة عن عمل البرلمان وديناميكية الأحزاب السياسية بذاتها. أما مقاربات الرصد التي تُعنى بالكل لا بالجزأ فتكشف، عند جمعها أو استعراضها مع مرّ الوقت، عن توجهات عامة في العمل البرلماني كان ليصعب على وسائل أخرى أن تبرزها.

لكنّ المراصد التي تراقب الأداء البرلماني استناداً إلى مجموعة مؤشرات تصطدم عادةً بمشكلة الاتكال المفرط على الوسائل الكمية. وأياً كانت المؤشرات المعتمَدة، لا تستطيع هذه الوسائل أن تكشف إلا عن جزء يسير من عمل البرلمان؛ فتراها إما تفشل في إبراز الميزات الدقيقة في عمل هذه المؤسسة (كأن لا تشغل جميع مشاريع القوانين المصادق عليها الأهمية ذاتها) أو تبدو معقدة للغاية بالنسبة إلى المواطنين الذين يعصى عليهم تفسير معطياتها. صحيحٌ أنّ تحليل العمل البرلماني تحليلاً نوعياً يؤمّن مادة دسِمة لأي تحليل كمّي، إنما الأداة الأنجع لتقييم أداء البرلمان هي التي تستند إلى كلا التحليلين.

حضور النائب وتواجده في البرلمان. تعاين عدة مراصد، عند تقييم مستوى النشاط الذي ينجزه البرلمان، الوقت الذي يلتئم فيه، ومدى حضور أعضائه ومشاركتهم في النقاشات الجارية. فتستدلّ بعض المراصد من هذه المؤشرات إذا كان ينعقد بالحدّ الأدنى المطلوب في القانون أو تُستخدَم للتشجيع على تطبيق قواعد تأمين النصاب. إلا أنّ لهذه المؤشرات مدلولات أبعد، بما أنها تبيّن إذا كان أعضاء الحزب أو الائتلاف الحاكم يتحكمون بمسار الجلسات العامة أو نقاشات اللجان، على نحوٍ يضعف حقوق أعضاء المعارضة. فبوجه عام، تكون هذه الإحصائيات أشدّ دلالةً عند مقارنتها بإحصائيات محصّلة عن جلسات تشريعية سابقة أو برلمانات أخرى في أنظمة شبيهة؛ على أن تُعنى هذه المقارنات بشرح العوامل التي قد تؤدي إلى تباينات في النتائج. تجدر الإشارة إلى تنوّع الوسائل المعتمَدة في جمع المعلومات، باعتبار أنّ بعض المنظمات، بما فيها منظمة «مانس (شبكة تثبيت قطاع المنظمات غير الحكومية، مونتينيغرو) ومجموعة المراصد البرلمانية (جنوب أفريقيا)، تعهد إلى مراقبين مدربين مهمة رصد الجلسات العامة أو الاستناد إلى تقارير إعلامية مباشرة، فيما تعتمد أخرى على محاضر جلسات مجلس النواب أو التلفزيون المخصص لنقل وقائعها.[٩٩]

تركيبة البرلمان. من الأهمية بمكان تحديد من «يدير» العمل البرلماني لمعرفة مدى تمتعه بصفة تمثيلية. من هنا تعكس تركيبة البرلمان مجموع الأحزاب السياسية التي يتشكّل منها؛ قادة الكتل البرلمانية؛ الائتلاف الحاكم والمعارضة؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء والأقليات. غالباً ما تنشر المراصد إحصائيات تلخّص التغييرات الطارئة على تشكيلة البرلمان مقارنةً بالبرلمان السابق. كما تحلّل، من حينٍ لآخر وبوتيرة أقل، الخلفيات المهنية التي يأتي منها البرلمانيون، بغية مقارنتهم بباقي أفراد المجتمع. فمن شأن المعلومات المتعلقة

المضاعفات المالية للحضور البرلماني

انطلاقاً من اهتمامها بالأوقات والموارد الثمينة المبددة بفعل نزعة برلمان بنغلادش نحو عقد جلساته في وقت متأخر، أخذت منظمة الشفافية الدولية، فرع بنغلادش، على عاتقها احتساب التكاليف القصوى التي يتكبّدها المكلفون بالضريبة جراء الوقت الضائع. وبعد عدة سنوات، استوقفت هذه العملية انتباه الإعلام، متسببة بالإحراج للحزب الحاكم، بحسب مديرة الفرع، إفتخار زمان، التي ذكرت بهذا الخصوص: «صرّح [أعضاء البرلمان] أنّ منظمة الشفافية الدولية تقوّض الديمقراطية... إنما في كل جلسة [تلت هذا التصريح]، كان رئيس المجلس يطلب من الأعضاء الجدد: « إحضروا في الوقت المحدد وإلا أمسكت عليكم [المنظمة] ذلك»».[١٠٠]

٩٩ راجع منظمة «مانس» (شبكة تثبيت قطاع المنظمات غير الحكومية) على الموقع http://www.mans.co.me/en/، ومجموعة المراصد البرلمانية على الموقع http://www.pmg.org.za/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٠٠ راجع المقابلة مع افتخار زمان، منظمة الشفافية الدولية، فرع بنغلادش، بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥.

بتركيبة البرلمان، مقرونةً بالتحاليل الجارية حول المداولات البرلمانية، وسجلات التصويت وبيانات المراقبة، أن تعطي فكرة واضحة عن مدى فعالية مختلف الائتلافات النيابية في تمثيل عقائدها وأحزابها، والدوائر الأخرى ضمن البرلمان.

التشريعات والعمل التشريعي. غالباً ما تتحدث المراصد عن عدد التشريعات التي يتم إقرارها، أو عدد التعديلات الطارئة، كوسيلة أساسية لتحديد مقدار العمل الذي ينجزه البرلمان في جلسة أو سنة تشريعية. إلا أنّ هذه الأرقام يمكن تصنيفها بحسب الأحزاب السياسية أو نوع الجنس أو أي عدد متغيّر آخر لتوسيع المعرفة بالمسار التشريعي. كما يجوز أن تدلّ هذه البيانات على وجود تمايز في العمل التشريعي أو ميزات محتملة في سلوكيات الهيئة التشريعية ما كانت لتظهر لولا ذلك. ولكن، ثمّة عوامل تحدّ بطبيعتها احتساب المواد التشريعية بكل بساطة، باعتبار أنّ التشريعات تختلف من حيث طولها وصعوبتها وأهميتها ومدى الجدلية التي ترافق عملية إقرارها. لذلك، يتبيّن عند ذكر هذه العوامل وما عداها من مفارقات دقيقة، كالتحري عما إذا كان مشروع القانون جاء باقتراح من البرلمان أو السلطة التنفيذية، أو عن إمكانية أن يؤثّر مشروع القانون المرفوض على النقاشات الدائرة داخل البرلمان، أنّ التحاليل الكمية البسيطة حول المواد التشريعية تبقى التحاليل الأنسب لرصد البرلمانات «التي توافق من دون نقاش على التشريعات». ومع أنّ هذه التحاليل قد تساعد على تحديد التغييرات الطارئة على المدى البعيد على سلوكيات البرلمان، تنتهج مراصد كثيرة آليات التحليل النوعي لإعطاء فكرة أوضح عن المؤشرات الكمية في أداء الهيئة التشريعية.

قد يتناول بعض المراصد في تحاليله حول التشريعات الجداول الزمنية أو الأوقات، كالوقت الذي يستغرقه إعداد مسودة القانون المزمع طرحه أمام اللجان المختصة، والتوصل إلى التصويت عليه في هذه اللجنة، قبل التصويت عليه في جلسة عامة. فلا أبلغ من متابعة المسار والوقت الذي يستلزمه أي تشريع هام، من وزن مشروع الموازنة العامة، في مسيرته البرلمانية، لإعطاء فكرة عن نوعية المراجعات التشريعية التي تخضع لها القوانين.

يسعى مشروع «التصويت الذكي»، الذي أطلقته مؤسسة Fundación Ciudadano Inteligente (تشيلي)، إلى إعداد نموذج عن تحليل تشريعي يدرس، على سبيل التعداد لا الحصر، عدد ونسبة مشاريع القوانين المطروحة في الكونغرس التشيلي، بنية ونتائج كل عملية تصويت، والوقت المخصص لمعالجة مختلف التشريعات. وفي خطٍّ موازٍ، نشر كل من مؤسسة Fundación Democracia sin Fronteras (هندوراس) ومركز القدس للدراسات السياسية (الأردن) الذي يدير مرصد البرلمان الأردني، دراسات مفصلة عن الإجراءات التشريعية في بلديهما.[١٠١]

مع تقدم العمل على مستوى التحليل التشريعي، برز خطر التماهي بين المراقبة التطبيقية وأبحاث العلوم السياسية. فانطلق المشروع المتعلق بالهيئات التشريعية الأفريقية من جامعة كيب تاون، الذي يجري دراسات مقارَنة تشمل ٢٠ بلداً، بهدف «الاستعلام عن كل ما يجب معرفته عن آلية عمل الهيئات التشريعية في أفريقيا».[١٠٢] فكان أن عرض المشروع، في أولى استنتاجاته، عدة آراء عن الإجراءات التشريعية التي يمكن أن تكيّفها المراصد وفقاً لظروفها الخاصة. ففي الصورة ٥–١ مثلاً، يتناول التقرير مدى ثبات السلطة التشريعية في موقفها وكيفية توظيف صلاحياتها في خمسة برلمانات من خلال احتساب عدد مشاريع القوانين المقترحة؛ الخاضعة للمراجعة والإقرار والتعديل ضمن اللجنة المختصة، وللتعديل ضمن جلسة عامة.

١٠١ راجع مشروع «التصويت الذكي» على الموقع: http://www.votainteligente.cl/index.php؛ ومؤسسة Fundación Democracia sin Fronteras على الموقع: http://www.fdsf.hn/؛ ومرصد البرلمان الأردني على الموقع: http://www.jpm.jo/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٠٢ راجع المصدر: Barkan, Joel D., Robert Mattes et al. January 7, 2010. The African Legislatures Project: First Findings. على الموقع http://www.africanlegislaturesproject.org/node/243. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

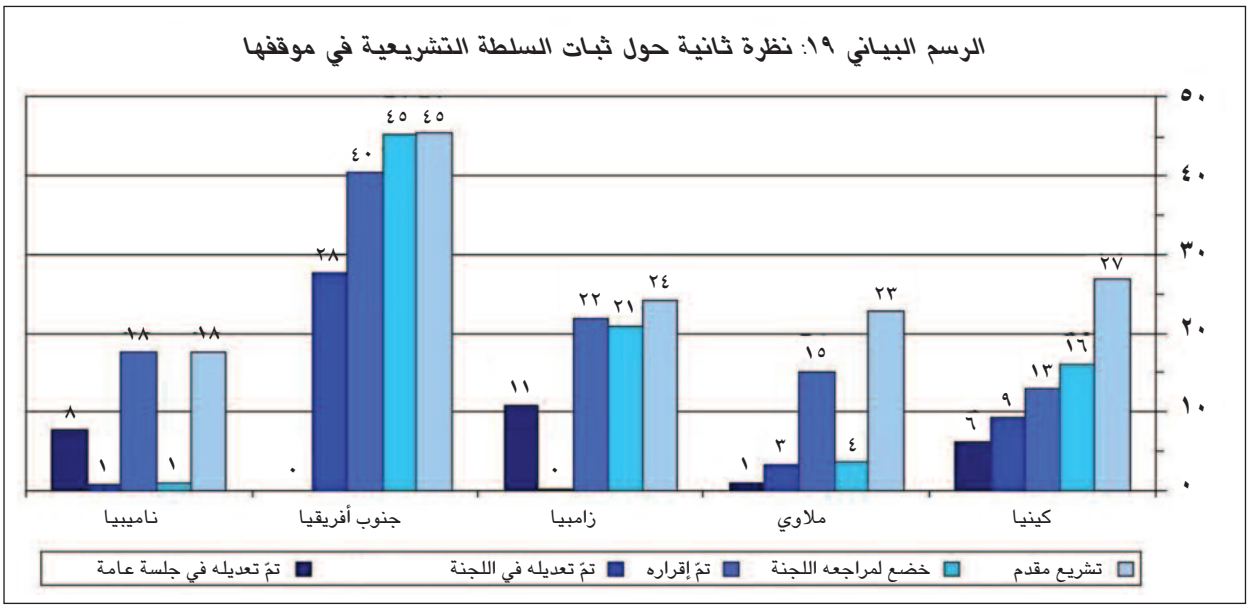

الصورة ٥–١: يقيّم الجدول البياني المعدّ من مشروع الهيئات التشريعية الأفريقية «مدى ثبات السلطة التشريعية في موقفها في بعض البرلمانات الأفريقية.[١٠٣]

تعطي هذه العملية الحسابية جملة إيضاحات عن مدى قوة اللجان في البلدان المشمولة بالدراسة، وكذلك عن دور البرلمانات في صياغة التشريعات. وقد أشار التقرير، في معرض الاستنتاجات التي توصّل إليها، إلى أنّ اللجان في مجلسَيْ كينيا وجنوب أفريقيا تتلقى أكثرية مشاريع القوانين المقترحة، فيما تعدّل أيضاً نسبة عالية منها. على خلاف ذلك، تتلقى اللجان في برلمان زامبيا جميع مشاريع القوانين المقترحة تقريباً، إنما تكاد لا تلعب أي دور في عملية تعديلها. أما في ناميبيا، فلا تزال اللجان تلعب دوراً ضعيفاً في المسار التشريعي، لكنّ البرلمان يتولى بنفسه تعديل ٤٤٪ من مشاريع القوانين المطروحة أمامه.

سلوكيات التصويت. إنّ البحث في سلوكيات الأحزاب السياسية والبرلمان من خلال تقييم الأصوات يشكّل أرضاً خصبة للتحليل الكمي. لذلك، تبيّن دراسة أنماط التصويت لدى الأحزاب أو الائتلافات الحزبية أو حتى مؤسسة البرلمان ككل، في برلمانات كثيرة، كيفية اتخاذ السياسات العامة في بلدٍ معيّن أكثر من أي دراسة تحليلية أخرى. كما تقدم أنماط التصويت شروحات أهمّ عن طريقة تعاطي الأحزاب والبرلمانات مع المشاكل أو الضغوطات المعيّنة التي تواجهها عند وضع السياسات، أو أثناء عمليات التصويت الروتينية. لسوء الحظ أنّ عدداً كبيراً من البرلمانات والأعضاء يتخذ التدابير الكفيلة بإخفاء هذه المعلومات عن أبناء الشعب لا لشيء إلا لأهميتها البالغة. لهذا السبب، تستطيع المراصد أن تؤثّر أكثر على المسار التشريعي حيثما تكون سجلات التصويت في الجلسات العامة غير متاحة أو مشوبة بمغالطات، وذلك من خلال تركيزها على شفافية العمل البرلماني، المرتبط خاصةً بعملية التصويت.

في هذا السياق، يعمل موقع Cada Voto con su Nombre، الذي أنشأته جمعية Asociación por los Derechos Civiles (الأرجنتين) على تعقّب الأصوات في الكونغرس الوطني، و١٠ هيئات تشريعية في الأقاليم، من خلال تسليط الضوء على اتجاهات التصويت حيث قد لا يصوّت الحزب بانتظام ككتلة واحدة. إلى جانب تعقّب تصويت النواب على كل مشروع قانون، يستعرض الموقع أيضاً توزيع الأصوات على كل مشروع قانون بحسب الحزب أو الدائرة. وبالتالي تظهر الصورة، التي تستعرض أصوات الحزب، النقاط الملوّنة للدلالة على اتجاه التصويت لدى كل فرد (اللون الأخضر للدلالة على «نعم»، والأحمر للدلالة على «لا»، إلخ)، ومخططاً بيانياً يشير إلى مجموع أصوات كل حزب. كما يتّضح من عملية التصويت في مجلس الشيوخ، المبيّنة في الصورة ٥–٢، انقسام الأحزاب الثلاثة حول الموضوع المطروح، على حدّ ما يشير إليه «مجموع النتائج» في المخطط الدائري.[١٠٤]

١٠٣ المصدر نفسه.

١٠٤ راجع Cada Voto con su Nombre على الموقع: http://www.adclegislativo.org.ar/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٣.

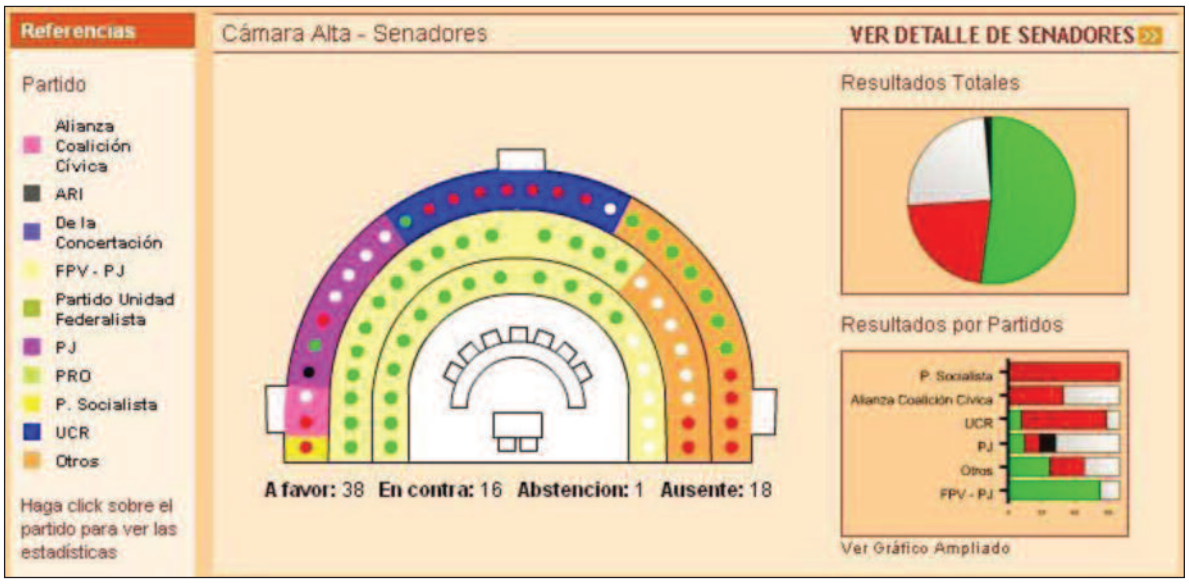

الصورة ٥-٢: يسمح موقع Cada Voto con su Nombre للمستخدمين الاطلاع على توزّع الأصوات بحسب الأحزاب. المصدر: http://www.adclegislativo.org.ar/verley.php?iddocumento=9254. تمت زيارته بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١١.

نظّمت هذه الجمعية حملات مدافعة ناجحة من أجل الأصوات المسجلة لدى الجمعية الوطنية، التي لم تعمل الهيئة التشريعية على ترتيبها بحسب تسلسلها الزمني في السنوات الماضية رغم توافر الأطر القانونية والقدرات التقنية لإنجاز هذه المهمة. كما حضّت على الاحتفاظ بسجلات التصويت لدى هيئات الحكم في مدينة بوينس آيرس والجمعيات التشريعية في عدة أقاليم، فيما تواصل تعاونها مع جمعيات أخرى تحقيقاً لهذه الغاية.

تعمد المراصد في البلدان التي يُتاح فيها الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتصويت إلى تنظيم البيانات بعدة طرق، لاستطلاع العلاقات القائمة بين الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية، وداخلها. وفي هذا المجال، ينشر موقع VoteWatch.eu، الذي نشأ نتيجة تعاون وثيق بين مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية وجامعة بروكسل الحرة، أصوات الأحزاب السياسية في البرلمان الأوروبي منذ العام ٢٠٠٤. وينشر أيضاً سجلات الحضور والمشاركة (بما فيها استجوابات وكلمات وتقارير) أعضاء المجلس الأوروبي الذين

الأكثريات الفائزة في جميع مجالات السياسة

تبرز الأرقام بالأعداد والنسب كم مرة توصّل ائتلاف يضم مجموعات حزبية أوروبية إلى تشكيل أكثرية عند التصويت. يجب أن يتحقق هذا الائتلاف بـ ٣٠ صوتاً على الأقل (ضمن الفاصل الزمني المحدد) حتى يستحق العرض. لا نعرض أيضاً إلا الائتلافات الأكثر ارتباطاً بالموضوع (التي يتمّ تحقيقها في أغلب الأحيان).

	%	No of votes عدد الأصوات
+ + + + + +	13.28%	68
+ + + +	10.16%	52
+ + + + + +	9.57%	49
+ + + + +	8.01%	41
+ + + + +	7.03%	36

الصورة ٥-٣: يبرز موقع VoteWatch.eu في الصورة أعلاه مدى نشوء أكثريات فائزة لأغراض ائتلافات محددة في البرلمان الأوروبي. المصدر: http://www.votewatch.eu/cx_epg_coalitions.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١.

يمثلون الدول الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك، يحلّل هذا الموقع، في زاوية «توجهات التصويت» المستحدثة، توزيع الأصوات بحسب المجموعات الحزبية أو القضايا أو الائتلافات أو الكتل البرلمانية ضمن فترة زمنية معيّنة يحددها متصفح الإنترنت. تظهر الصورة ٥–٣ مدى نشوء أكثريات فائزة محددة.[١٠٥]

أعمال الرقابة. كما تراقب المراصد أداء الأعضاء كأفراد، يجوز أن تعاين أعمال الرقابة التي يمارسها البرلمان والأحزاب والكتل البرلمانية، مقارِنةً في ما بينها مع مرّ الوقت، أو مقارِنةً إياها بأعمال برلمانات أخرى. أما المؤشرات الدالة على أعمال الرقابة فتشمل ما يلي: عدد الاستجوابات الشفهية أو الكتابية أو مقاطعة الكلام؛ عدد ظهور الوزراء أو رئيس الوزراء للإجابة عن أسئلة النواب؛ عدد الطلبات التي تلبّيها (أو لا تلبّيها) الحكومة للتحرك أو لتوفير معلومات حول مسألة معيّنة؛ ومدى التزام الحكومة بالمهل المحددة في النظام الداخلي، أو القانون أو الدستور للاستجابة إلى هذه الطلبات. إذاً، يحظى البرلمان بنصيب في أعمال الرقابة بفضل المؤشرات التي تقيس مدى تلبية السلطة التنفيذية لطلباته، وينجح، في بعض الحالات، في الحدّ من نزعة طبيعية لدى النواب ترى في مراقبة البرلمان سبيلاً لانتقاد عمله وحسب، لا أداةً لمحاسبة السلطة التنفيذية على امتناعها عن الاستجابة لطلباته بالحصول على معلومات.

تجسّد أعمال الرقابة المنجَزة في اللجان مجالاً آخر لقياس الرقابة البرلمانية. وقد تشمل المعلومات المحصّلة على مستوى اللجان عدد الزيارات الميدانية التي تقوم بها خارج العاصمة، عدد مسؤولي المنظمات غير الحكومية أو المسؤولين الحكوميين الذين يمثلون أمامها للإدلاء بشهادتهم حول مسائل رقابية، أو عدد التقارير الاستقصائية أو الرقابية التي ترفعها اللجان البرلمانية. لا بل قد ترغب المراصد في البلدان التي تنشئ لجنة معنية بالحسابات العامة في أن تراقب مدى سرعتها في مراجعة حسابات الحكومة، وكذلك قدرتها على تقديم المعلومات في الوقت المناسب.

أجرت منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش فحصاً دقيقاً لتحدد «... إذا وإلى أي مدى لعبت اللجان في برلمان بنغلادش دوراً حيوياً في مساءلة الحكومة، بشكلٍ يسهم في مكافحة الفساد بفعالية».[١٠٦] فتولت هذه الدراسة، وكذلك برنامج المراقبة البرلمانية الأوسع نطاقاً، لتحقيق هدفها الرامي إلى تحسين الحكم في بنغلادش، في إطار النظام الوطني للنزاهة (المشار إليه في القسم الثاني من هذا التقرير). ويناقش التقرير الإطار القانوني الذي يرعى عمل اللجان في بنغلادش، مقارناً إياه بالأطر المعمول بها في عدد من البلدان. ثم يتناول تركيبة اللجان، ومستوى نشاطها (بما في ذلك كثافة اجتماعاتها وعدد التقارير التي تقدمها، إلخ)، وأعمال الرقابة، مع التركيز على عمل اللجنة المعنية بالحسابات العامة.

القدرات الإدارية. تولي المراصد اهتماماً أقل لمراقبة إدارة البرلمان وتقييمها. وإذا كان مراقبون كُثُر يشيرون إلى تقصير البرلمان في أداء بعض واجباته، كغياب الشفافية، بصفتها دليلاً على فساد البرلمان أو الضبابية المتعمدة في عمله، فغالباً ما تعود أسباب هذا التقصير إلى خلل إداري أو نقص قدراته. لعلّ عدد الموظفين الذين يدعمون اللجان البرلمانية في عدة برلمانات يدلّ أكثر من أي مؤشر آخر على قوتها وقدرتها. فضلاً عن ذلك، تستمد إجراءات التوظيف أهميتها البالغة من كونها تضمن توظيف فريق عمل محايد على أساس معايير الكفاءة والجدارة، لا تبعاً لارتباطات سياسية أو أي اعتبارات أخرى لا علاقة لها بالمهارات المطلوبة لأداء الوظيفة.

مع أنّ جهود الرصد والتقييم التي تقوم بها المراصد لا تشمل إدارة البرلمان إلا في مناسبات نادرة، فقد شارك مرصد في جنوب أفريقيا، معروف بمعهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا (إيداسا)، في دراسة مستقلة حول مكتب الشؤون البرلمانية، وهو الجهاز الإداري في برلمان جنوب أفريقيا.[١٠٧] وقد عهدت الهيئة التشريعية إلى إحدى المجموعات مهمة «التحقيق في، ورفع التقارير

١٠٥ راجع VoteWatch.eu على الموقع: http://www.votewatch.eu/cx_epg_coalitions.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٠٦ المصدر: Alamgir, Fahreen, Tanvir Mahmud and Iftekharuzzaman. December 2006. Corruption and Parliamentary Oversight: Primacy of the Political Will. جرى عرض هذه الدراسة في ندوة للفت الأنظار إلى اليوم العالمي لمحاربة الفساد. دكا، بنغلادش. متوافر على الموقع: www.ti-bangladesh.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

والتوصيات عن مدى اجتهاد البرلمان في تلبية التوقعات التي يعبّر عنها دستور البلاد، وكذلك مهمة تقييم تجربة ودور البرلمان في نشر الديمقراطية وترسيخ دعائمها».[١٠٨] فوجّهت الدراسة أسئلة إلى عدد من أعضاء البرلمان وموظفيه وسواهم حول سير العمل في هذا المكتب، سعياً منها إلى تحديد «مدى فعاليته في تزويد أعضاء البرلمان بالأبحاث اللازمة، وتقديم المساعدة إلى اللجان، والخدمات اللغوية، إلى جانب أشكال الدعم الأخرى في فترة ولايته. وقد نُشِرت نتائج هذه الدراسة في تقرير المجموعة المستقلة لتقييم أداء البرلمان.[١٠٩]

تأتي نشاطات المراصد البرلمانية متممةً للقدرات الإدارية في عدة ظروف، إذ تمثّل خلاصات التشريعات وملخصات مشاريع القوانين الصادرة مثلاً عن مركز الأبحاث التشريعية، والأدلة التي تستعرض فيها مؤسسة Directorio Legislativo (الأرجنتين) صور أعضاء البرلمان وسيرتهم الذاتية ومعلومات عن وسائل الاتصال بهم، مصادر هامة يتولى موظفو البرلمان عادةً إعدادها وتوزيعها في هيئات تشريعية أخرى.[١١٠] أما في مولدوفا، فيقدم مركز تحليل ومكافحة الفساد الدعم لفريق محامين يحلّل القوانين المتعلقة بـ«العناصر المعرضة للفساد»، شاغلاً دوراً قد لا يعود ضرورياً بوجود مركز متخصص في صياغة التشريعات.[١١١] لذلك، من شأن تخصيص المزيد من الطاقة لرصد إدارة البرلمان أن يساعد المراصد على إشاعة الوعي حيال ضرورة تعزيز موارد المؤسسات الأساسية.

مقاربة شاملة لرصد أداء البرلمان

إذا كان تقييم معطيات كل مؤشر من المؤشرات الواردة أعلاه يوفّر معلومات مفيدة في بلد معيّن، فغالباً ما ينتج عن المقاربات الأكثر شمولية ما يتعدى مجموع المؤشرات المنفصلة. وغالباً ما تحاول أي مقاربة شاملة لرصد الأداء أن تحلّل مدى نجاح البرلمان في أداء وظائفه الأساسية (سنّ القوانين، ممارسة الرقابة، وحسن التمثيل)، وكذلك أن تقيّم نوعية الأداء التي تؤدي إلى الارتقاء بالعمل الديمقراطي (الشفافية، الاستقلالية، إلخ). وتتنوّع المقاربات المعتمَدة لتقييم أداء البرلمان، من حيث تركيز المراصد على النظام الداخلي، أو استخدام أدوات تقييم دولية، أو أطر التقييم الخاصة بها. وبالتالي، قد تمزج آليات التقييم المستخدَمة بين أبحاث الرأي العام واستطلاع آراء أعضاء البرلمان استناداً إلى مصادر تقليدية للبيانات. ولكن، أياً كانت المقاربة المعتمَدة، يبقى الاعتقاد سائداً بأنّ مقاربات التقييم التي تستعين بالتحاليل النوعية والكمية على السواء تسجّل أفضل النتائج وأنجعها على الإطلاق.

أمثلة من باكستان. عمد المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية في تقريره حول أداء الجمعية الوطنية الثالثة عشر: السنة البرلمانية الأولى، إلى الجمع بين التحاليل الجزئية التي أجراها حول المؤشرات الكمية والمداولات النوعية الشاملة في الجمعية الوطنية ضمن الظروف السياسية الأوسع نطاقاً.[١١٢] يركّز الجزء الأول من هذا التقرير على «مؤشرات الأداء الرئيسية»، مقارناً أداء الجمعية الوطنية الحالي بأدائها في السنة الأولى من ولاية البرلمان السابق. وقد شملت هذه المؤشرات: أيام العمل، وساعات العمل، والتشريعات، والقوانين مقابل المراسيم، والاستجوابات، والحضور، وجلسة الموازنة العامة، وتشكيل اللجان واجتماعاتها، ولجنة الحسابات العامة، والرحلات إلى الخارج.

١٠٧ راجع معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا على الموقع: http://www.idasa.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٠٨ راجع برلمان جمهورية جنوب أفريقيا، تقرير المجموعة المستقلة لتقييم أداء البرلمان غير المؤرّخ والمتوافر على الموقع:
http://www.idasa.org/media/uploads/outputs/files/Report_of_the_independent_panel_assessment_of_parliament.pdf.
تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٠٩ المصدر نفسه.

١١٠ راجع مؤسسة Directorio Legislativo. على الموقع: http://www.directoriolegislativo.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١١١ راجع مركز تحليل ومكافحة الفساد على الموقع http://www.capc.md/en/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١١٢ راجع المصدر: Pakistan Institute of Legislative Development and Transparency. March 2009. Citizens' Report: Performance of the 13th National Assembly: The First Parliamentary Year: March 17, 2008-March 16, 2009. State of Democracy in Pakistan series. Islamabad, Pakistan.
يتوافر على الموقع
http://www.pildat.org/Publications/publication/Democracy&LegStr/Performanceofthe13thNationalAssemblyofPakistanthe1stParliamentaryYear.pdf.
تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

يتناول الجزء الثاني من التقرير «المبادرات الإيجابية» التي أطلقتها الجمعية الوطنية الثالثة عشرة خلال ولايتها، آتياً على إيراد خمس نقاط تبرز التغييرات الإيجابية التي حققتها الهيئة التشريعية منذ ولايتها السابقة، كإسناد رئاسة لجنة الحسابات العامة إلى المعارضة، وتعزيز شفافية الموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية الوطنية. أما الجزء الأخير منه، الذي يحمل عنوان «أبرز مجالات الاهتمام»، فيسلط الضوء على عدة قضايا حيوية، نذكر منها: «الجمعية الوطنية لا تلعب أي دور في معالجة الأزمات الوطنية» و«الجمعية الوطنية لم ترفض الإجراء المخالف للدستور الذي اتخذه رئيس أركان الجيش في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧».[١١٣]

إجراء تقييم باعتماد أدوات دولية

إنّ أطر التقييم الدولية التي استُحدِثت بفضل تعاون وثيق مع أعضاء وموظفي البرلمان تضفي مزيداً من المشروعية، المفيدة ربما، لجهود المراقبة التي تقوم بها المراصد، وتسهّل مشاركة الأعضاء. فقد أجرى المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية، إلى جانب التقارير التي أصدرها حول الجلسات التشريعية، تقييماً للجمعية الوطنية الباكستانية بالتعاون مع النواب، وعدد من المحللين والإعلاميين، استناداً إلى دليل تقييم البرلمان: كتيّب التقييم الذاتي للبرلمانات الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي.[١١٤] وفي سياق هذا التقييم، طلب المعهد من المشاركين الثماني والعشرين (وكان نصفهم نواباً) أن يصنّفوا أداء الجمعية الوطنية حول مسائل مطروحة في الأقسام الستة من الكتيّب باعتماد مقياس من عشر علامات. ثم أورد التقرير النهائي، الصادر تحت عنوان وضع الديمقراطية في باكستان: تقييم أداء البرلمان في فترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩، النتائج والتوصيات التي توصّل إليها المشاركون من أجل تفعيل دور هذه المؤسسة. وكان المعهد قد أجرى تقييماً مماثلاً للجمعية التشريعية في إقليم بنجاب، محللاً أداءها في أولى سنتين من ولايتها، تحت عنوان بطاقة تقييم أداء الجمعية التشريعية الخامسة عشرة في إقليم بنجاب في أولى سنتين من ولايتها: ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ولغاية ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ورغم التوصيات العديدة التي ما زالت دون تطبيق، عزّز أمين عام الجمعية الوطنية مصداقية التقييم بموجب قرار أوكل فيه رئاسة لجنة الحسابات العامة إلى زعيم المعارضة، مشجعاً الجمعية على مواصلة جهودها في مجال التقييم الذاتي. وقد ذكرت المديرة المشتركة للمعهد، آسيا رياز، تعليقاً على تبنّي الجمعية مؤخراً اقتراح قانون تقدّم به أحد الأعضاء لإنشاء منظمة داخلية للأبحاث: «... استغرقت توعية النواب حول ضرورة استخدام أدوات التقييم الدولية لإنجاز مهامهم سنوات طوالاً. ولكن، لا تزال هذه العملية في أولى مراحلها رغم إقرار قانون بهذا الشأن في البرلمان».[١١٥] استطاع المعهد أن يكشف عن حسنات استخدام هذه الأدوات بفضل تجربة عمله مع الجمعية الوطنية؛ ثم اعتمد في مرحلة لاحقة الإطار الذي حدده المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لتقييم وضع الديمقراطية.[١١٦]

وفي باكستان أيضاً، أطلقت الشبكة من أجل انتخابات حرة وعادلة مشروعاً يعمل على «... نشر مراقبين مدربين في الجمعية الوطنية وجمعيات الأقاليم لرصد أدائها استناداً إلى قائمة معايير مفصلة وموحدة، وباستخدام تقارير نموذجية تشمل أعمال البرلمان، على اختلاف أنواعها وأشكالها. ثم عمدت الشبكة إلى مقارنة المعلومات المحصّلة بالأطر المحايدة والموضوعية لنظام البرلمان الداخلي».[١١٧] تجدر الإشارة إلى أنّ التقرير الأولي الذي يتضمن خمسة أجزاء (المبيّنة أدناه مع الأجزاء المتفرعة عنها)، يوفّر بتصميمه إطاراً مفيداً لمعاينة عمل الجمعية الوطنية ضمن التنمية السياسية الأوسع نطاقاً.

---

١١٣ المصدر نفسه.

١١٤ إطّلع على كتيّب الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك على مجموعة معلومات أخرى حول المعايير، عبر الصفحة الإلكترونية لبوابة التنمية البرلمانية «أغورا» على الموقع: http://www.agora-parl.org/node/474. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١١٥ راجع المقابلة مع آسيا رياز، من المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢.

١١٦ متوافر على الموقع: http://www.idea.int/sod/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١١٧ راجع تقرير الشبكة من أجل انتخابات حرة وعادلة، غير المؤرخ، بعنوان: آخر المعلومات حول أداء البرلمان: الجلسة السابعة عشرة للجمعية الوطنية في باكستان (٢–١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٩)، على الموقع: http://www.fafen.org/site/v4/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

المربع ٥–١

نظرة عامة عن الفئات المشمولة في إطار التقييم الموضوع من الشبكة

١. الشفافية
  ١–١. تفويض مراقبين لمتابعة وقائع جلسات الجمعية الوطنية
  ١–٢. جدول أعمال الجلسات
  ١–٣. إمكانية الوصول إلى معلومات برلمانية أخرى
٢. المشاركة
  ٢–١. مدة الجلسة
  ٢–٢. حضور النواب
  ٢–٣. تأمين النصاب
  ٢–٤. مشاركة النواب في النقاش
٣. حسن التمثيل والاستجابة
  ٣–١. إشعار للفت الانتباه
  ٣–٢. الوقت المخصص للاستجوابات
٤. المحصلات
  ٤–١. التشريعات
  ٤–٢. المقررات
٥. النظام والعمل المؤسساتي
  ٥–١. جدول الأعمال
  ٥–٢. سلوكية النواب
  ٥–٣. نقاط النظام
  ٥–٤. اقتراح بتأجيل النقاش
  ٥–٥. أشكال الاعتراض والمقاطعة والانسحاب (احتجاجاً)
  ٥–٦. مسألة متمايزة
  ٥–٧. مقاطعة الأحزاب للمسألة المتمايزة

التقيّد بالنظام الداخلي للبرلمان. إنّ البرلمان مؤسسة تتّبع إجراءات واضحة؛ ويحرص نظامه الداخلي مبدئياً على أن يحظى أعضاؤه في السلطة والمعارضة على السواء بفرص كافية للمساهمة في أعماله. لهذا الغرض، تقوم عدة مراصد ، كمنظمة «مانس» وجمعية «موست» للمواطن (مقدونيا)، بمراقبة مدى تقيّد البرلمان بنظامه الداخلي للتحقق من حسن تطبيقه، وتحديد التغييرات الكفيلة بتحسين عمله والالتزام بالمعايير الديمقراطية.[١١٨] لا شك أنّ رصد الإجراءات البرلمانية تشكّل وسيلة ناجعة لإثارة النقاش حول موضوع حيوي ما كان ليلقى الأهمية الواجبة لولا ذلك، لا سيما في الأنظمة السياسية التي تتساهل غالباً في تطبيق هذه الإجراءات، باعتبار أنّ تسليط الضوء على هذه المشكلة، وعرضها بكل وضوح وبساطة، يشيع الوعي لدى الأعضاء والمواطنين حيال هذه الإجراءات، ومجالات الإصلاح المحتمَلة. يتمحور هذا التمرين، شأنه شأن مقاربات التقييم الأخرى، حول إبراز التجاوزات التي لا تدلّ بالطبع على أي تحسّن في أداء البرلمان، أو التنويه بكل من يحترم الإجراءات البرلمانية. ويبقى التحدي بدمج مقاربات التقييم هذه ضمن جهود المدافعة البنّاءة التي تساعد البرلمان على تحديد المواضع المطلوب تحسينها، لا وضعها في خانة أدوات «فضح المخالفات والتجاوزات».

استطلاع الآراء. تجري ٣٨٪ من المراصد استطلاعات للرأي العام، علماً أنّ عدداً كبيراً منها، على مثال منظمة الشفافية الدولية في جورجيا، ومركز الدراسات حول الديمقراطية ومراقبة الانتخابات (أذربيجان)، والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط)، قد أجرى هذه الاستطلاعات كجزء من أعمال الرصد التي يقوم بها.[١١٩] قد تكشف هذه

١١٨ راجع المصدر Citizen's Association MOST. March 2008. MP's Performance 3. Skopje, Macedonia، على الموقع: www.most.org.mk/index.php/en. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١١٩ راجع منظمة الشفافية الدولية في جورجيا على الموقع: http://transparency.ge/en/؛ ومركز الدراسات حول الديمقراطية ومراقبة الانتخابات على الموقع: http://www.smdt.az/؛ والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة على الموقع: http://www.arabruleoflaw.org/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

الاستطلاعات، عند إجرائها بطريقة سليمة ومدروسة، عن معلومات هامة حول وجهات نظر المواطنين والناخبين التي يثمّنها أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية، نظراً إلى أهميتها السياسية في إيضاح الرأي العام.

كسب مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية شهرة واسعة في مجال استطلاع الآراء السياسية ضمن المملكة.[١٢٠] فركّز في استطلاع أجراه في العام ٢٠٠٩ على آراء «قادة الرأي العام»، بمن فيهم مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وصحافيون وقادة أحزاب سياسية وسواهم، حول عمل مجلس النواب. فطلب من ٦٢٣ شملهم الاستطلاع إبداء رأيهم في مواضيع أوسع تتعلق بمدى رضاهم عن أداء هذا المجلس لجهة «اضطلاعه بمهامه الدستورية الأساسية»، وكذلك في مواضيع أكثر تحديداً تتعلق باستقلالية النواب، ومدى تواصلهم مع المواطنين، وفعالية نظام الكوتا النسائية.[١٢١]

تعقب التشريعات وشرحها

لا يقتصر انخراط المراصد البرلمانية في العملية التشريعية على استخدام البيانات المتوافرة حول التشريعات لتقييم أداء البرلمان. بل يتعقّب ثلث المراصد التشريعات لتسهيل المشاركة المدنية في هذه العملية. غالباً ما تستحدث هذه المراصد، إلى جانب مراصد أخرى، أدوات لشرح التشريعات المعقدة، ولزيادة معرفة المواطنين كما النواب بها، بخاصة حين يتقاعس/يمتنع البرلمان أو الأحزاب السياسية عن تقديم هذه الشروحات/الشروح المفيدة.

تعقب التشريعات. لا تزال البرلمانات تواجه صعوبة في تطوير الأدوات الفعالة لإطلاع المواطنين على وضع التشريعات، والأحداث المحيطة بدراستها ومراجعتها، لأسباب متعددة. فمن جهة، يفتقر عدد من البرلمانات إلى القدرات أو الموارد الكفيلة باستحداث أو تشغيل برمجيات لتعقب التشريعات. ومن جهة ثانية، لا تتوافر لدى برلمانات أخرى النية السياسية بالسماح للمواطنين متابعة هذه العملية. غالباً ما يتشابك عدد من هذه التحديات، بحيث يغدو توقيت وقرار نشر هذه المعلومات حول التشريعات، أقله المكونات التي لا ينص عليها القانون صراحةً، مرتبطاً بقرار سياسي. من هنا قد تسعى المراصد إلى تيسير وصول المواطن العادي إلى المعلومات المتعلقة بوضعية التشريعات بوسائل سهلة، حيثما لا يكمن التحدي في العجز عن الوصول إليها، إنما بمجرد وضعها في متناول الجميع. لا تستلزم هذه الخدمات بالضرورة استخدام أدوات المعلوماتية، مع أن هذه الأخيرة قد تسرّع المسار القائم ولا تستوجب تدخلاً كبيراً من جانب الأشخاص.

تشمل ميزة «تعقّب التشريعات» التي اعتمدها مركز الأبحاث التشريعية (الهند) جميع مشاريع القوانين ومسار تقدمها، إضافة إلى الوثائق المتعلقة بكل مشروع. فتسمح بالبحث عن مشاريع القوانين بحسب مراحل تطورها، التي تتراوح بين «مشاريع معدّة للطرح» وصولاً إلى «مشاريع أقرّها» أحد مجلسي البرلمان أو كلاهما. أما الوثائق المتوافرة فيجوز أن تتضمّن نص مشروع القانون وتقارير اللجان، إضافة إلى ملخصات عن التشريعات والتقارير المذكورة، والتحاليل الصادرة عن المركز. فضلاً عن ذلك، ينشر هذا الأخير آخر النشاطات المستجدة يومياً في برلمان الهند على الصفحة الأولى من موقعه الإلكتروني، وعبر تحديث أخبار التشريعات كل شهرين.

قرر أحد المراصد، في خطوة استباقية ومبتكرة، أن «يضع» المعلومات المتصلة بالتشريعات بين أيدي الأطرف المهتمين، مما يسهّل إلى حد كبير مهمة رصد البرلمان التي يشارك فيها المواطنون. فعلى سبيل المثال، تسمح مجموعة المراصد البرلمانية (جنوب أفريقيا) لمستخدمي الموقع الإلكتروني أن يسجلوا اشتراكهم لاستلام رسائل إلكترونية حول نشاطات لجان محددة. وفي الإطار ذاته، استحدث موقع Govtrack.us (الولايات المتحدة)، الذي أنشأته شركة «الاندفاعة المدنية» (Civic Impulse, LCC)، عدة أدوات

١٢٠ راجع مركز الدراسات الاستراتيجية على الموقع: http://www.jcss.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٢١ محمد المصري، حزيران/يونيو ٢٠٠٩. «تقييم قادة الراي العام لأداء مجلس النواب الحالي منذ انتخابه»، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية. يتوافر هذا المصدر على الموقع: http://www.jcss.org. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

نذكر منها تحديثات أسبوعية للتشريعات وجدول أعمال البرلمان، وما تُسمّيها «أدوات التعقب»، التي تسمح للزوار بأن يتلقوا على جهاز الكمبيوتر الخاص بهم أو على صفحتهم الإلكترونية آخر الأخبار عن أي مشروع قانون يختارونه، بموجب خدمة «تغذية RSS».[١٢٢] فيرفق كل مشروع قانون بلمحة عن الجهة الراعية له، ومضمون نصه، ومراحل تقدمه، وآخر تحرك بشأنه، ومشاريع القوانين وعمليات التصويت المتصلة به، وشرحاً حوله من إعداد مركز الأبحاث في الكونغرس الأميركي، وهو قسم حيادي تستضيفه السلطة التشريعية الأميركية في مكتبة الكونغرس.[١٢٣]

شرح التشريعات. تلعب المراصد دوراً قيّماً في ترجمة المصطلحات القانونية المعقدة بلغة مبسطة يسهل فهمها على أعضاء البرلمان والمواطنين أياً كانت مستوياتهم العلمية. فقد استحدث مركز الأبحاث التشريعية عدة أدوات لتبسيط لغة التشريع، وشرح المفاعيل المرجوة منه بعبارات واضحة، بما في ذلك ملخصات التشريعات المعروفة، والتي ...»يتمّ إعدادها استناداً إلى مشاريع قوانين عالقة في أدراج البرلمان. وما هذه الملخصات سوى وثائق مؤلفة من ٤–٦ صفحات تقدم بلغة غير اصطلاحية لمحة موجزة ومحايدة عن مضامين مشاريع القوانين ومفاعيلها».[١٢٤] ثم يرسل هذا المركز الملخصات إلى جميع الأعضاء والصحفيين، وإلى سواهم من المجموعات والأفراد المهتمين، مزوّداً الأعضاء أيضاً بتلخيص شفهي بناءً على طلبهم.

تسهم أداة أخرى أكثر تطوراً أنشأتها جمعية آراء المواطنين (Regards Citoyens) على موقع «نوابنا» (NosDeputes.fr) في تبسيط النصوص التشريعية.[١٢٥] ترفق هذه الأداةُ القانونَ بشروحات تبرّر أسباب اقتراحه، مقسّمةً إياه إلى عدة أبواب ومواد. كما تربط جميع المراجع المشيرة إلى قوانين أخرى بالنص الأصلي، وتشرح التعديلات التي يستوجبها القانون الجديد. يُتاح لزوار الموقع أن يبدوا تعليقاتهم تحت كل مادة وتعديل ومرجع.

تهدف عدة مراصد إلى تعزيز المشاركة المدنية في العملية التشريعية، بينما تسعى مراصد كثيرة أخرى إلى إشراك المواطنين في تفسير التشريعات. مثالاً على ذلك، يسمح موقع ويكي WashingtonWatch.com (الولايات المتحدة) للزائر أن يسجل دخوله للإسهام في إعداد ملخص مفصّل عن كل مشروع قانون، مع إبداء رأي مؤيّد أو معارض له والانضمام إلى نقاش يدور حوله، إلى جانب عدة نشاطات أخرى ينظّمها المستخدمون. فقد استقطب أحد مواضيع النقاش الذي طرحها في العام ٢٠١٠ أكثر من ١٠٠ ألف تعليق.[١٢٦] وتمنح أداة أخرى شائعة الاستعمال إمكانية إضافة الملاحظات، إذ تسمح لمستخدمي بعض المواقع، كموقع Bundestagger.de التابع لشبكة البيانات المفتوحة (ألمانيا) وموقع «يعملون من أجلك» (TheyWorkForYou.com) التابع لمنظمة مجتمعي (mySociety) (المملكة المتحدة)، التعليق مباشرة على نص مشروع القانون أو محاضر المداولات البرلمانية،[١٢٧] مع إمكانية إطّلاع جميع الزوار على هذه الملاحظات. لا تستقطب هذه الوسيلة بالطبع كمية التعليقات المحصّلة بالصيغ التقليدية، إنما تحثّ بلا ريب على إثارة تعليقات ونقاشات أعمق وأكثر بعداً.

١٢٢ راجع مشروع Govtrack.us على الموقع: http://www.govtrack.us/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٢٣ راجع الأدوات المخصصة لتعقب التشريعات وتبادل المعلومات التي استحدثها مشروع Govtrack.us على الموقع: http://www.govtrack.us/tools.xpd

١٢٤ راجع مركز الأبحاث التشريعية على الموقع http://www.prsindia.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٢٥ جِد مثلاً عن هذه الأداة على الموقع: http://www.nosdeputes.fr/loi/2760. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٢٦ راجع WashingtonWatch.com. على الموقع: http://www.washingtonwatch.com/blog/2010/02/11/a-whopping-100000-comments/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٢٧ راجع شبكة البيانات المفتوحة على الموقع: http://opendata-network.org/. ومنظمة مجتمعي على الموقع: http://www.mysociety.org/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

الشفافية والانفتاح

تحقق أعمال الرصد فعالية قصوى حين تتمتع البرلمانات بالشفافية والانفتاح. لذا ترى مراصد برلمانية كثيرة أنّ التحدي الأعظم يكمن في غياب الشفافية البرلمانية، وتدافع بالتالي باتجاه تعزيزها، بينما تعمل أخرى على ترصّد مستوى الشفافية نظراً إلى الدور الهام الذي يلعبه البرلمان في استحداث التشريعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات التي تؤثّر على المجتمع ككل. لكنّ الوسائل التي تستعين بها المراصد لتشجيع الشفافية والانفتاح قد تكون تصادمية أو بنّاءة، وهي تندرج في كلتا الحالتين في مقاربات الكثير من المراصد. فعلى مستوى المقاربات التصادمية، مثلاً، يبدي معهد السياسات العامة (رومانيا) كامل الاستعداد لمقاضاة البرلمان حين يرفض أو يتأخر في الاستجابة لطلبات حرية المعلومات التي يتقدّم بها، أو حين لا ينجزها إلا جزئياً.[١٢٨] وفي السياق ذاته، يلجأ كل من مركز حرية المعلومات (أرمينيا) وحركة «مجافت» (ألبانيا) ومؤسسة Poder Ciudadano (الأرجنتين) إلى الملاحقة القضائية في قضايا حرية المعلومات والمصلحة العامة، طمعاً في الحصول على معلومات عن موجودات أحد أعضاء البرلمان أو مالية الأحزاب المتعلقة بالحملات أو أوجه إنفاق الأموال العامة.[١٢٩] أما على صعيد المقاربات البنّاءة، فيقوم مركز أرمينيا لحرية المعلومات بتدريب موظفي الجمعية الوطنية على حسن تطبيق قوانين حرية المعلومات لضمان شفافية البرلمان. وكانت منظمة «غونغ» (كرواتيا) قد أطلقت برنامجاً للتدريب الداخلي في البرلمان الكرواتي، سهّل دخول المواطنين إلى مبنى البرلمان الحالي من خلال جولات نظّمها داخل الموقع.[١٣٠] كما أطلقت حملات مدافعة وساهمت في إعداد دليل قواعد الشفافية في عمل البرلمان، الذي تبنّاه البرلمان في مرحلة لاحقة.

في السنوات الأخيرة، أخذ أكاديميون وأصحاب اختصاص يعاينون باهتمام متزايد الانعكاسات السلبية المحتمَل أن تنشأ عن شفافية المعلومات الحكومية، مستطلعين في بعض الحالات إلى أي مدى وتحت أي شروط تعزز هذه الشفافية عامل المساءلة والمحاسبة.[١٣١] لطالما ساد اعتقاد بأنّ تدابير الخصوصية السرية قد تسهّل المفاوضات الجارية حول مسائل سياسية شائكة. فلن يكون بالضرورة مستحباً مراعاة مبدأ شفافية التصويت في أي بيئة قد يتعرض فيها عضو البرلمان لمضايقات بسبب وجهة تصويته في قضية معيّنة. وإذا كان من واجب ممثلي الشعب في هذه المؤسسات أن يجروا أبحاثاً مستفيضة في موضوع الشفافية البرلمانية، فهذا الواجب يلقي عليهم عبء تزويد المواطنين بمعلومات آنية عن أعمالهم، ووضعها في متناول الجميع. يسود اعتقاد آخر أيضاً بأنّ الشفافية المتزايدة قد تُؤتي بنتائج غير محمودة أو تتسبب بالإساءة. من هنا يتعيّن على المراصد أن تدرس عواقب التدابير التي تقترحها وإطلاع الأعضاء على انشغالها بموضوع شفافية البرلمان، قبل إطلاق أي حملات مدافعة بهذا الاتجاه.

رصد مستوى الشفافية والمعلومات المرتبطة بها. تراقب عدة مراصد مسألة الشفافية، إن من حيث ارتباطها بالبرلمان أو المجتمع بشكل أعمّ. في هذا السياق، تولى مشروع Projeto Excelências الذي أطلقته منظمة الشفافية البرازيلية، عبر موقعه، رصد المعلومات المتوافرة حول الهيئات التشريعية على مستوى الوطن والمقاطعات، بما فيها تلك المتعلقة بمشاريع القوانين وسجلات الحضور العائدة إلى الجلسات العامة وجلسات اللجان، والتعويضات، والأموال المرصودة للأسفار والرحلات (راجع الصورة ٥–٣ أدناه).[١٣٢] كما نشر الموازنات المخصصة لكل برلمان والموازنات التي ترصدها البرلمانات لكل فرد.

---

١٢٨ راجع المقابلة التي أجرتها منظمة «مجتمعي» مع أدريان مورارو من معهد السياسات العامة على الموقع:
http://www.mysociety.org/2007/10/04/interview-withromanian-edemocracy-site-builder-adrian-moraru/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٢٩ راجع مركز حرية المعلومات على الموقع: http://www.foi.am/en؛ وحركة «مجافت» على الموقع: http://www.mjaft.org/en/index1.php؛ ومؤسسة Poder Ciudadano على الموقع: http://www.poderciudadano.org.ar/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٣٠ راجع منظمة «غونغ» على الموقع: http://www.gong.hr/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٣١ راجع مثلاً المصدر Jonathan Fox. August 2007. The Uncertain Relationship between Transparency and Accountability. Development in Practice, Volume 17, Numbers 4-5; and Frank Bannister and Regina Connolly. The Trouble with Transparency: A Critical View of Openness in e-Government. على الموقع:
http://microsites.oii.ox.ac.uk/ipp2010/system/files/IPP2010_Bannister_Connolly_Paper.pdf. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٣٢ راجع مشروع Projeto Excelências على الموقع http://www.excelencias.org.br/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

Casas Legislativas								Judiciários		Trib. Contas
		Presenças		Verbas		Orçamento 2009				
Estado	Projetos	Plenário	Comissões	Indenizatória	Viagens	Por parlamentar	Per capita	2ª Instância	Acórdãos	Decisões
Senado	Sim	Não	Não	Sim	Não	33.863.899,44	14,47			
Câmara	Sim	Sim	Sim	Sim	Sim	6.886.571,33	18,63			
AC	Sim	Não	Não	Não	Não	3.435.188,53	121,23	Sim	Sim	Não
AL	Sim	Não	Não	Não	Não	4.200.000,00	36,26	Sim	Sim	Não
AM	Não	Sim	Não	Não	Não	5.947.166,67	42,72	Sim	Sim	Sim
AP	Sim	Não	Não	Não	Não	3.786.946,88	148,23	Não	Sim	Não
BA	Sim	Sim	Não	Sim	Não	4.149.567,38	18,03	Sim	Não	Sim
CE	Sim	Sim	Sim	Não	Não	5.030.075,02	27,38	Não	Sim	Sim
ES	Sim	Sim	Sim	Não	Sim	3.300.080,07	28,67	Sim	Sim	Sim
GO	Não	Sim	Não	Sim	Não	3.645.024,39	25,57	Não	Sim	Sim
MA	Sim	Sim	Não	Não	Não	3.159.317,14	21,04	Sim	Sim	Sim
MG	Sim	Sim	Sim	Sim	Não	10.777.722,74	41,81	Sim	Sim	Não
MS	Sim	Não	Não	Não	Não	6.814.166,67	70,01	Sim	Sim	Sim

الصورة ٥-٣: تولى مشروع Projeto Excelências الذي أطلقته منظمة الشفافية البرازيلية، على موقعه الخاص، نشر الموازنات المخصصة لكل برلمان والموازنات التي ترصدها البرلمانات لكل فرد. المصدر: راجع الموقع http://www.excelencias.org.br/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣.

قوانين حرية المعلومات، والقوانين ذات الصلة، ومسائل الالتزام بها. تشكّل قوانين حرية المعلومات أحد مقومات أنظمة الشفافية الفعالة. فحيثما كانت هذه القوانين تسري على المعلومات البرلمانية، سعت المراصد إلى إقحامها في نشاطات الرصد بشتّى الوسائل. وعلى هذا الأساس، نشرت منظمة «مانس» (مونتينيغرو) النتائج التي آلت إليها بعض المطالبات بحرية المعلومات (وقد تقدّمت بأكثر من ١٧ ألف طلب مماثل لغاية تاريخه باستخدام برمجيات استُحدِثت خصيصاً لهذا الغرض)[١٣٣] في تقريرها حول رصد أداء البرلمان، إثباتاً لالتزام البرلمان بالقانون. واستعان مشروع Congreso Visible بدوره بخدمات أكثر من ٨٠ متطوعاً للوصول إلى الكونغرس وطلب معلومات منه. فوثّقوا نجاحاتهم وإخفاقاتهم في تقرير رفعوه إلى رؤساء المجالس التشريعية في كولومبيا ودول أميركا اللاتينية، مقروناً بنتائج استطلاع رأي أجرته منظمة الشفافية في كولومبيا. أما مشروع «ماذا يعرفون» (WhatDoTheyKnow.com) الذي أطلقته منظمة «مجتمعي» mySociety (المملكة المتحدة)، فيساعد المواطنين على إتمام طلبات حرية المعلومات عبر الإنترنت، بما فيها الطلبات المقدمة لدى البرلمان وهيئات تشريعية أخرى، متوخياً نشر جميع الطلبات والردود على موقعه.

تشارك المراصد أيضاً في جهود المدافعة المبذولة باسم قانون حرية المعلومات. وفي هذا السياق، تحشد مؤسسة «صنلايت» (الولايات المتحدة) الدعم لتبنّي قانون تداول المعلومات العامة عبر الإنترنت، الهادف إلى تخفيف الحاجة إلى طلبات قانون حرية المعلومات، من خلال نشر البيانات العامة، الخاضعة لعدد من الاستثناءات، عبر الإنترنت تلقائياً. وفي خطوة مماثلة، ترصد منظمة الشفافية الدولية، فرع تشيلي، جميع مشاريع القوانين المتعلقة بالشفافية، وتُعِد تقارير تقنية حول تحاليل وتوصيات ترفعها إلى اللجان التي تتولى دراستها.[١٣٤]

مؤشرات إقليمية ومقاربات تقييم مقارَنة. شاركت المراصد أيضاً في عدد من الجهود الآيلة إلى إجراء أبحاث حول مستويات الشفافية والانفتاح في البرلمانات، وتقييمها. وقد جاء المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية[١٣٥] ثمرة جهود مشتركة قامت بها

١٣٣ شاهد شريط فيديو لفانجا كالوفيك، مديرة «مانس»، حول أعمال المنظمة ونشاطاتها على الموقع: http://www.youtube.com/watch?v=mWXPwgiUkew&NR=1. وراجع منظمة «مانس» على الموقع: http://www.mans.co.me/en/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٣٤ إستعلم عن عمل منظمة الشفافية الدولية، فرع تشيلي، بشأن قانون الوصول إلى المعلومات العامة على الموقع: http://www.chiletransparente.cl/home/acceso_info_publica.html. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٢/٢١.

١٣٥ راجع المصدر Corporation Participa, Poder Ciudadano and Acción Ciudadana. August 2008. Regional Index of Parliamentary Transparency. First edition, Santiago, Chile. يتوافر على الموقع http://www.bibliocivica.org/images/d/d9/Regional_Index_of_Parliament_Transparency.pdf. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

مؤسسة Corporación Participa (تشيلي) ومؤسسة Fundación Poder Ciudadano (الأرجنتين)، ومنظمة Acción Ciudadana (غواتيمالا)[١٣٦] لاختبار مستوى الشفافية الدولية، من خلال تقييم مفاهيم الوصول إلى المعلومات والمساءلة في أربعة أبعاد (تشمل ٦٢ متغيّرة) تعمل فيها الهيئات التشريعية. ثم يُصار إلى قياس كل بعد من هذه الأبعاد استناداً إلى الوقت الذي تكرسه الهيئة التشريعية لكل عمل. (راجع المربّع ٥–٢ أدناه).

يقترن هذا الإطار العام بتحليل القوانين التي ترعى مبدأ الشفافية في الهيئة التشريعية. أما المخططات البيانية التي تتضمن النتائج النهائية للدراسة فهي منسّقة بالألوان لتبيان أين يفي البرلمان بالتزاماته القانونية، أو يُخِلّ بها، وأين يوفر كمّاً من المعلومات يفوق المعدل المطلوب في النصوص القانونية. تلقى المواقع الإلكترونية للبرلمانات اهتماماً خاصاً عند استعراض كل بعد من الأبعاد.

المربّع ٥–٢

نظام لقياس وزن أبعاد الشفافية البرلمانية المشمولة بتقرير المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية[١٣٧]

البعد	التعريف	الوزن
إدارة الهيئة التشريعية	«العمل الذي يضطلع به النواب على مستوى اللجان والكونغرس».	٥٠٪
التنظيم الإداري	«تخضع للتنظيم الإداري ... الموارد، آليات التوظيف وتقديم الخدمات، والقسم الأكبر من الدعم التقني/اللوجستي الذي يسمح للنواب إنجاز مهامهم التشريعية».	٣٠٪
مهام النواب	الأعمال التي ينجزها النواب ضمن دوائرهم.	١٥٪
مستشارو الكونغرس	«... مجموعات استشارية يستعين بها الكونغرس أو النواب ... لتمكين أبناء الشعب من التحقق من نوعية وميزة الاقتراحات التقنية التي يتقدّم بها ممثلونا».	٥٪

تتمثّل أداة أخرى متعلقة بالمشاركة المدنية في تعزيز الشفافية والانفتاح لدى البرلمان في مبررات الدعوة إلى نشوء برلمانات مفتوحة في منطقة البحر الأسود،[١٣٨] وهي مبادرة مقارَنة أطلقها معهد السياسات العامة (رومانيا)، ومعهد التنمية والمبادرات الاجتماعية (مولدوفا)، ومركز الاستراتيجيات الليبرالية (بلغاريا)، ومعهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية (جورجيا).[١٣٩] ويرتكز التقرير حول البرلمانات المفتوحة على آليات ثلاث: «[درس] الإطار القانوني الذي يرعى الانفتاح في البرلمان، ومن ثم الممارسات والعقبات الملحوظة عند استخدام أدوات الشفافية التي تتحدث عنها عدة قوى مدنية في المجتمع (المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام، إلخ.)، وأخيراً لا آخراً، يقيّم التقرير مدى مراعاة مبدأ الانفتاح حالياً في البرلمانات، استناداً إلى معايير عامة، علمية وقابلة للقياس، متفق عليها».[١٤٠] وفي محاولةٍ لاستطلاع وجهات نظر وتجارب منظمات المجتمع المدني في هذا الميدان، يجري إعداد استبيانات لجمع معلومات نوعية عن الشفافية والمساءلة، تتضمّن أيضاً مؤشرات أساسية لمعدلات «الشفافية المدرَكة» (والمصنّفة بحسب مقياس يتراوح بين ١ و٥).

١٣٦ راجع مؤسسة Corporación Participa على الموقع http://www.participa.cl/؛ ومؤسسة Fundación Poder Ciudadano على الموقع http://poderciudadano.org/؛ ومنظمة Acción Ciudadana على الموقع http://www.accionciudadana.org.gt/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٣٧ المصدر نفسه.

١٣٨ راجع المصدر Institute for Public Policy, et al. December 2008. A plea for Open Parliaments in the Black Sea Region: the case of Romania, Republic of Moldova, Bulgaria and Georgia. Bucharest, Romania، المتوافر على الموقع: http://www.ipp.ro/eng/pagini/a-plea-for-open-parliaments-in-the-black.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٣٩ راجع معهد التنمية والمبادرات الاجتماعية على الموقع: http://www.viitorul.org/index.php?l=en؛ ومركز الاستراتيجيات الليبرالية على الموقع: http://www.cls-sofia.org/en/؛ ومعهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية على الموقع: http://www.cipdd.org/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٤٠ المصدر نفسه.

وبدورها، استحدثت شبكة أبناء جنوب آسيا لحقوق الإنسان (سري لانكا) أداة لتحليل مستوى الشفافية البرلمانية في بلدان المنطقة.[١٤١] فتناولت في تقريرٍ تحت عنوان الشفافية في البرلمان: مراجعة الإجراءات والممارسات في منطقة جنوب آسيا، برلمانات دول بنغلادش والهند وباكستان وسري لانكا، بهدف «التحقق من مستوى الانفتاح في عملها، بحسب ما تنصّ عليه أنظمتها، و[مقارنته] بمستواه الفعلي في طور الممارسة».[١٤٢] لهذا الغرض، أخضع التقرير للتحليل خمس مجالات تُطبَّق فيها الشفافية البرلمانية، وهي:

١. الجدول الزمني للجلسات وعمل البرلمان؛
٢. سجل الأعمال المنجَزة؛
٣. الملفات المطروحة على طاولة البرلمان؛
٤. الإعلان عن السوابق المالية والجرمية التي يرتكبها أعضاء البرلمان، والإفصاح عن مخصصاتهم؛
٥. سير عمل اللجان البرلمانية.[١٤٣]

فضلاً عن ذلك، ترفع الشبكة في تقريرها توصيات حول مبادئ توجيهية لرفع مستوى الانفتاح، وتعتزم أن تراقب باستمرار مدى مراعاة مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والاستقلالية، بفضل برنامج رصد البرلمان الذي أطلقته، وبمساعدة منظمة الشفافية الدولية.

١٤١ راجع شبكة أبناء جنوب آسيا لحقوق الإنسان على الموقع http://www.southasianrights.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٤٢ راجع المصدر Nayak, Venkatesh. 2009. Transparency in Parliament: A Review of the Procedures and Practices in South Asia. South Asians for Human Rights. Sri Lanka. يتوافر على الموقع
http://www.southasianrights.org/wpcontent/uploads/2009/10/Tranparency-in-Parliament-Final2.pdf. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٤٣ المصدر نفسه.

٦. الممارسات الفضلى في مجال رصد العمل البرلماني

يتبيّن من هذا التقرير أنّ المراصد البرلمانية قد استحدثت مجموعة متنوعة من التقنيات والمقاربات المبتكرة والفعالة لرصد أداء البرلمان، ولا تزال تنعم بفرص قليلة لتبادل هذه الوسائل والأدوات المستحدثة مع الآخرين رغم التحديات المعهودة التي تصطدم بها. وبالتالي، يبرز هذا القسم المقاربات التي انتهجتها المراصد لمواجهة هذه التحديات، وكذلك بعض الخصائص التي تتميّز بها، وتسهم في نجاحها، بحسب رأي ممثليها أنفسهم. وبما أنّ المراقبة البرلمانية ميدان قابل للتطور باستمرار، فمن الأوفق اعتبار الممارسات الفضلى المستعرضة في هذا الفصل، كما التوصيات المرتبطة بها والمرفوعة إلى أسرة المانحين الدوليين في الفصل التالي، مجرد محاولة تجريبية وأولية، مع أنها قد تصلح كأرضية لإطلاق أبحاث ونقاشات حول هذا الموضوع في المستقبل.

زيادة المعلومات البرلمانية شفافيةً

يكمن أحد أبرز التحديات المعهودة التي تصطدم بها المراصد في قدرتها المحدودة على الوصول إلى معلومات عن عمل البرلمان. فلعلّ إفراط البرلمانات في استخدام التصويت عالياً بنعم أو لا، عوض التصويت بمناداة الأسماء، في بعض البلدان، خير دليل على الصعوبات التي تلقاها المراصد للاطلاع على أبسط أنواع هذه المعلومات، بينما تنعقد جلسات الاستماع في بلدان أخرى تحت غطاء السرية، ولا تضع اللجان تقاريرها في متناول المواطنين إلا بشكل انتقائي، هذا في حال قررت وضعها في التداول. لكنّ المراصد ابتدعت جملة حلول مبتكرة لمحاولة تجاوز هذه العقبات، بما فيها مراقبة سير الجلسات العامة مباشرة، والتعاون مع صحافيين معتمدين للحصول على معلومات عن وقائع الجلسات، والاستعانة بموظفين أو متدربين سابقين في البرلمان، على علاقة وطيدة بأشخاص في الداخل، للاستحصال على معلومات من الزملاء. إلا أنّ هذه الوسائل الخاصة بجمع المعلومات البرلمانية ليست الحل الأمثل للتعويض عن نقصها في أغلب الأحيان، مما يعيق جهود الرصد وإشراك المواطنين في المسار التشريعي. هذا فضلاً عن أنّ استناد المراصد إلى مصادر معلومات غير رسمية يعرّضها للانتقاد إذا تعذّر التحقق من نوعية وصحة بياناتها بشكل علني.

إذاً حددت المراصد جملة ممارسات فضلى لرفع مستوى الشفافية في المعلومات البرلمانية، بعد أن أشارت مفاعيل المؤشرات الإقليمية للشفافية البرلمانية إلى إمكانية بروز رغبة لدى المانحين في اختبار الدعم الذي يلقاه مؤشر أوسع نطاقاً. وفي هذا المجال، أعربت منظمة Acción Ciudadana (غواتيمالا)، التابعة لمنظمة الشفافية الدولية، والشريكة في مشروع المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية، عن اعتقادها بأنّ المشروع المذكور، وبالتزامن مع مقاربتها التعاونية الخاصة لإشراك الكونغرس الغواتيمالي، نجح في حضّ هذا الأخير على تحسين إمكانية وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة به.[١٤٤] لا بل رأى البعض أنّ إقدام الكونغرس على توفير المعلومات في إطار عملية التقييم التي أجراها المؤشر زاد الثقة بهذه المؤسسة وعزّز مصداقيتها، مع أنها بدت الأقل شفافية من بين البرلمانات الثلاثة المشمولة بالمشروع.[١٤٥]

مقاربات لرفع مستوى الشفافية لدى البرلمانات

إنّ البرلمانات غير الشفافة لا تخدم أغراض الرصد الفعال. لذلك قد تضطر البرلمانية التي تراقب أعمال هذه البرلمانات أن تنطلق بحملات أساسية للمدافعة عن شفافية العمل البرلماني. إلى جانب ذلك، يساعد إنشاء صفحات خاصة بالنواب ودليل برلماني في إشاعة ثقافة الشفافية والانفتاح. فقد تزايد عدد البرلمانيين الذي أجابوا على أسئلة مسح أعدّته مؤسسة Fundación Directorio Legislativo (الأرجنتين) من نحو ٥٠٪ إلى ٩٥٪ منذ صدور أول دليل برلماني.[١٤٦] تهدف وسيلة

١٤٤ راجع منظمة Acción Ciudadana على الموقع: http://www.accionciudadana.org.gt/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٤٥ راجع استبيان المرصد البرلماني لدى منظمة Acción Ciudadana. تمت مراجعته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٤٦ راجع مؤسسة Fundación Directorio Legislativo على الموقع http://www.directoriolegislativo.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

أخرى لممارسة الضغط باتجاه مزيد من الانفتاح في البرلمان إلى جمع تصنيفات إقليمية تقارن بين برلمانات مجاورة لجهة المعلومات التي توفرها. وحين يتعلق الأمر بشفافية المواقع البرلمانية تحديداً، فبإمكان أي مرصد أن يقارن موقع برلمانه بمواقع البرلمانات المشمولة بتقرير العام ٢٠١٠ حول البرلمان الإلكتروني في العالم، استناداً إلى مسح بهذا الخصوص.[١٤٧]

تسعى مقاربة فعّالة أخرى لزيادة الشفافية إلى حشد دعم المرشحين لعضوية البرلمان للتوقيع على «تعهد بالحكم السليم»، يأخذ شكل التزام عام من جانب المرشح لتحسين مستوى الشفافية والانفتاح في البرلمان، عند انتخابه. وكان مركز القدس للدراسات السياسية قد أفاد من انتخابات الأردن ٢٠١٠ لحثّ المرشحين على توقيع «عهد وميثاق مع الأردن» يتضمّن تعهداً بإعداد مدونة سلوك للنواب، عند انتخابهم.[١٤٨] كما نظّم الائتلاف من أجل الفرص المتكافئة (سلوفاكيا) حملات مدافعة متقدمة لتشجيع المرشحين على تقديم تصاريح عن موجوداتهم أكثر تفصيلاً مما ينص عليه القانون.[١٤٩] وفي خطوة مماثلة، استغل تجمّع اللجان المعنية برصد العمل البرلماني (تركيا) ومنظمة «مجتمعي» (المملكة المتحدة) مناسبة الانتخابات البرلمانية لحشد الدعم باتجاه حضّ أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية على توفير المعلومات القابلة للمراقبة، فور انتهاء الموسم الانتخابي وانطلاق ورشة الحكم.[١٥٠]

تمّ توظيف قوانين حرية المعلومات أيضاً لصالح تعزيز شفافية المعلومات البرلمانية. فقد أكّد ٤٩٪ من المراصد التي أجابت على مسح المعهد الديمقراطي/معهد البنك الدولي أنه يتقدم بطلب الحصول على معلومات بموجب قانون خاص بحرية المعلومات؛ لا بل يُقدِم عدد من المراصد على رفع دعاوى قضائية عند رفض طلباته، أو التأخر في الرد عليها، أو عدم الاستجابة إليها بالكامل. وإذا كان كل بلد ينفرد في الأحكام التي ترعى طلب المعلومات بموجب القوانين المذكورة، فتبقى بعض الممارسات السليمة سارية على الجميع. مثالاً على ذلك، اقترحت مراصد كثيرة أن تكون هذه الطلبات مقتضبة وواضحة، وأن تستهدف معلومات محددة حتى لا تُربِك موظفي البرلمان الذين يملكون موارد أو قدرات محدودة. لا بل سجّل مركز «فوندار» (المكسيك) خطوة إلى الأمام، حين شرح على موقعه الإلكتروني Monitoreo y Vínculo con el Poder legislativo آلية الوصول إلى المعلومات البرلمانية، على نحوٍ يمكّن المواطنين من إجراء أبحاثهم الخاصة.[١٥١] لا تقتصر مجالات استخدام هذه القوانين بشكل فعّال على السماح للمراصد بالإفادة من تبادل المعلومات بين الأقران حول الممارسات السليمة، لأنّ إعداد أرضية مشتركة لحرية المعلومات البرلمانية يسهم أيضاً في دعم نشاطات المدافعة التي تقوم بها المراصد في كل بلد حول هذا الموضوع.

تأمين التمويل المستمر للمراصد البرلمانية

تعاني عدة مراصد في العالم من معضلة تأمين التمويل. ففي الدول المانحة، غالباً ما تحظى المراصد بدعمٍ من المؤسسات الخيرية أو من ناشطين ملتزمين يموّلون نشاطاتها بأموالهم الخاصة. والمنافسة على أشدها للحصول على المِنَح المحدودة المخصصة للديمقراطية الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية. وكم من المراصد تطلب مباشرة من مستخدميها تقديم التبرعات، أو تبيع حقوق العضوية، أو تستضيف دعايات لطرف ثالث، من قبيل زيادة عائداتها. لكنّ معظم هذه الجهود لم تعطِ ثماراً وافرة.

فقد نَدُرَت الحالات التي تحوّلت فيها المراصد من مشاريع مدنية بطبيعتها إلى مؤسسات تعتمد على تمويلها الخاص. ومنها نذكر منظمة «مجتمعي» التي خاضت قطاع إنشاء المواقع الإلكترونية الربحية من أجل تمويل مواقعها الإلكترونية غير الربحية. وقد

١٤٧ راجع الفصل الثالث من هذا التقرير على الموقع: http://www.ictparliament.org/wepr2010. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٤٨ راجع مركز القدس للدراسات السياسية على الموقع /http://www.alqudscenter.com/english. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٤٩ راجع الائتلاف من أجل الفرص المتكافئة على الموقع http://www.fp-alliance.com/index.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٥٠ راجع تجمّع اللجان المعنية برصد العمل البرلماني في تركيا على الموقع http://www.tumikom.org/english/index.php؛ ومنظمة «مجتمعي» على الموقع http://www.mysociety.org/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٥١ راجع الموقع http://www.legislativoatualcance.org.mx/solicitainformacionalcongreso.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢.

تحدث توم ستاينبك، مديرها، عن هذه التجربة قائلاً: «كأننا أوجدنا لأنفسنا شركة مايكروسوفت صغيرة لننشئ مؤسسة غيتس بصيغتنا الخاصة المصغرة».[١٥٢] في ألمانيا، نظّم المرصد النيابي Abgeordnetenwatch.de حملة منسّقة لجمع التبرعات، حيث أدرج قائمة بأسماء مانحيه ضمن قاعدة بيانات عامة على موقعه الإلكتروني.[١٥٣] وبرعاية وسائل إعلام ألمانية، بما فيها مجلة دير شبيغل، بات يتيسّر البحث مباشرةً عن هذا المرصد من خلال المقالات التي تنشرها عن مجلس النواب الألماني،[١٥٤] إلى أن نجح بفضل الشعبية التي لاقاها في كسب الربح من الأموال التي يدفعها النواب لقاء صفحاتهم الإلكترونية البارزة على موقعه.

وبحسب المسح الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني/معهد البنك الدولي حول المراصد البرلمانية، تبيّن أنّ ٦٧٪ من المراصد في البلدان التي تتلقّى مساعدات دولية تدرج المِنَح التي تَرِدها من جهات دولية في مقدمة مصادر تمويلها، فيما تعتبر ٨٦٪ منها دعم المانحين الدوليين من بين أولى ثلاثة مصادر تمويل تفيد منها. إلا أنّ قلة قليلة من هذه المراصد عثرت على مصادر دخل ثابتة من خارج إطار مساعدات المانحين، إذ عمدت مجموعة المراصد البرلمانية (جنوب أفريقيا) مثلاً إلى بيع الاشتراكات في خدمات المراقبة التي تقدمها لقطاع الأعمال.[١٥٥] وبالتالي، يتعيّن بوجهٍ خاص على المانحين الدولين والمحليين أن يؤمّنوا للمراصد التمويل الذي يضمن استمرارية عملها على فترة زمنية طويلة في ظلّ غياب أي مداخيل دائمة من خارج دائرتهم.

لهذا السبب، تحاول عدة مراصد الحصول على دعم مستدام بالانخراط في نشاطات تموّلها عدة جهات مانحة، إلى جانب أعمال رصد البرلمان. فمن غير المستبعد مثلاً أن تتلقى عدة منظمات محلية محايدة لمراقبة الانتخابات تمويلاً ضخماً من المانحين في فترة ما قبل الانتخابات، على أن يتراجع جذرياً ما بعدها. لذا، تقتضي الممارسة السليمة الجمع بين مراقبة الانتخابات ورصد أداء البرلمان باعتبار أنّ كلا النشاطين يتكاملان، من حيث توقيتهما (غالباً ما يخفّف مجلس النواب وتيرة اجتماعاته في فترة الحملات التي تسبق الانتخابات)، ومن حيث تقاربهما التنظيمي (يفيد كلا النشاطين من الحسّ السياسي، وميزة الحيادية، والقدرة على تحليل البيانات المتعلقة بالمسار السياسي بدقة منهجية).

تجاوز المواقف البرلمانية الممانِعة للرصد

قد يمانع البرلمانيون خضوعهم أفراداً أو كمؤسسة لرقابة مدنية متشددة، أسوةً بالسلطة التنفيذية التي لا تحبّذ الرقابة البرلمانية الصارمة. لذلك، انتهجت المراصد مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لمواجهة هذه المواقف المتصلبة المبدئية، حيث يتعيّن عليها أن تعزز مصداقيتها لدى القوى البرلمانية للتغلّب على كل أشكال الممانعة في وجه أعمال الرصد؛ فكثيرة هي المراصد التي اعتبرت أنّ «المصداقية» تبقى الميزة الأبرز على الإطلاق، لأنّ طبيعة عملها تعرضها أحياناً لانتقادات القيادات السياسية التي لا ترضى عن نتائج بطاقات التقييم أو أي أدوات رصد أخرى. لذلك، فإنّ قدرتها على تعزيز مصداقيتها لدى القوى البرلمانية والشعب تشكّل عنصراً أساسياً لصدّ هذه الشكاوى. ولهذه الغاية، اقترحت المراصد جملة ممارسات سليمة نوردها في ما يلي.

توفير معلومات دقيقة يمكن التحقق منها. أعربت إفتخار زمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية في بنغلادش، عن اعتقادها بأنّ المصداقية تتجلى في المعلومات الدقيقة.[١٥٦] وبهذا الخصوص، تحدثت زمان قائلة «الفساد مستشرٍ هنا، وإن بدأ الوضع يتحسّن. ولكن لمكافحة هذه الظاهرة، نحتاج إلى معلومات دقيقة ومدعّمة بحجج، لأننا سنطرح موضوع الفساد في الإعلام. يجب أن ندعم كل أقوالنا أو أفعالنا بمعلومات ثابتة».[١٥٧] كما رأت مؤسسة Fundación Democracia sin Fronteras (هندوراس)

١٥٢ راجع المقابلة مع توم ستاينبرغ من منظمة «مجتمعي»، بتاريخ ٢٠١١/٢/١٩.
١٥٣ راجع المرصد النيابي Abgeordnetenwatch.de على الموقع http://www.abgeordnetenwatch.de/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.
١٥٤ راجع المقابلة مع غريغور هاكماك من المرصد النيابي الألماني، بتاريخ ٢٠١٠/٤/٨.
١٥٥ راجع مجموعة المراصد البرلمانية على الموقع http://www.pmg.org.za/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.
١٥٦ راجع منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش على الموقع http://www.ti-bangladesh.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.
١٥٧ راجع المقابلة مع افتخار زمان من منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش، بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥.

من جهتها أنّ «العمل استناداً إلى معلومات دقيقة وموضوعية» يحول دون تعرض عمل المنظمة إلى التكهنات أو الإشاعات أو التعليقات غير الموضوعية أو الآراء القيّمة المؤيِّدة أو المسيئة إلى النواب».[١٥٨] يتمثّل هذا المجهود، في جانب أساسي منه، في استخدام المعلومات الموضوعة في التداول، حتى يتسنّى لأي شخص التحقق من النتائج.

الجمع بين نشاطات الرصد ودعم البرلمان. تمكّنت عدة مراصد من تعزيز مصداقيتها لدى أعضاء البرلمان من خلال دعم التنمية البرلمانية بالترابط مع نشاطات الرصد والتقييم التي تقوم بها. فقد قامت منظمة Fundación Democracia sin Fronteras بتنفيذ برنامج تدريبي تقني للأعضاء، بالتعاون مع الجامعة الوطنية المستقلة في هندوراس، أتاح لها توثيق علاقاتها مع قادة مختلف الكتل البرلمانية. وبدورها، سعت منظمة Reflexión Democrática إلى تدريب مرشحين على آلية الترشح لعضوية الكونغرس من منطلقات حيادية،[١٥٩] فيما أعدّت منظمة «غونغ» (كرواتيا) برنامجاً للتدريب داخل مؤسسة البرلمان.[١٦٠] وقد تمكّنت منظمة الشفافية الدولية في جورجيا من أن تشغل مكتباً ضمن حرم البرلمان تيسيراً لمساهمة المواطنين والمجتمع المدني في المسار التشريعي.[١٦١] كذلك لعب الكثير من المراصد المحترمة الأخرى، بما فيها مركز الأبحاث التشريعية (الهند)، والمعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية، ومركز غانا للتنمية الديمقراطية، دوراً داعماً مماثلاً يعزّز قدرة البرلمانيين على إشراك البرلمان في هذه العملية.[١٦٢]

> وعن هذا الموضوع تحدث فلاديمير إسماعيلي من المعهد الديمقراطي في كوسوفو قائلاً: «نعتبر أنّ الاستراتيجية التي تنتهجها عدة مراصد برلمانية لانتقاد عمل الحكومة أو البرلمان، والمراد منها انتقاد الأفراد على المشاكل، هي الاستراتيجية الأهمّ [لنسج العلاقات مع أعضاء البرلمان]. فقد درجت العادة على أن ننتقد المؤسسات ونرفع إليها توصياتنا، ولكننا لا نتّهم [الأعضاء كأفراد] بالكذب أو السرقة. بل نكتفي بعرض الوقائع وتوجيه الانتقادات. فكم من المنظمات غير الحكومية تتهم الحكومة بالسرقة من دون أن تقدّم أي وقائع ثبوتية، لذلك يجب أن تقترن الانتقادات بإثباتات».

تستطيع المراصد أيضاً أن تعزز مصداقيتها ضمن البرلمان عن طريق حضّ أعضائه على العمل باتجاه تحقيق أهداف مشتركة. ومع أنها تصنّف نفسها بالدرجة الأولى على أنها «العين الراصدة» للبرلمان، فغالباً ما تتطلّع على نطاق أوسع إلى تفعيل الدور الرقابي الذي يمارسه هذا الأخير على السلطة التنفيذية. فحيثما يعقد البرلمان جلسات الأسئلة والأجوبة مثلاً، تساعد المراصد في نشر الأسئلة الجوهرية التي يطرحها أعضاؤه مترقّبةً رد السلطة التنفيذية عليها. لعلّ هذه الدعاية الإضافية لا تقتصر على تدعيم دور البرلمان الرقابي وإسداء المشورة لأعضائه حول طرح الأسئلة الوجيهة وحسب، بل تدفعهم أكثر باتجاه تفعيل مهامهم الرقابية وتحظى بتقديرهم لأنها تساعدهم على القيام بهذه المساعي.

حشد الدعم العام. لقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش، التي تضمّ أكثر من ٤٦٠٠ عضو و٣٦ لجنة لمواطنين معنيين بهذا الشأن، في كسب مصداقية واسعة بفضل الدعم العام القوي الذي حصلت عليه. لا بل رأت إحدى آليات التقييم المستقلة أنّ «إسم المنظمة في بنغلادش أصبح مرادفاً لجهود مكافحة الفساد في البلد ...».[١٦٣] إلا أنّ هذا الشرف لا يقيها شرّ الانتقادات، بل يساعدها على الوصول إلى البرلمان ومسامع السياسيين. وفي إطار مشابه، تعتمد حركة «مجافت» (ألبانيا) على قاعدة مناصريها التي تضمّ نحو ١٠ آلاف متطوع، وكذلك على شبكة أنديتها الاجتماعية، لتضفي مصداقية على جهود الرصد التي تقوم بها.[١٦٤]

١٥٨ راجع استبيان المرصد البرلماني الصادر عن مؤسسة Fundación Democracia sin Fronteras، بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥.

١٥٩ راجع منظمة Reflexión Democrática على الموقع http://www.reflexiondemocratica.org.pe/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٦٠ راجع منظمة «غونغ» على الموقع http://www.gong.hr/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٦١ راجع منظمة الشفافية الدولية في جورجيا على الموقع http://transparency.ge/en/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٦٢ راجع مركز الأبحاث التشريعية على الموقع http://www.prsindia.org/؛ والمعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية على الموقع http://pildat.org/؛ ومركز غانا للتنمية الديمقراطية على الموقع http://www.cddghana.org/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٦٣ راجع المصدر: Knock, Colin and Tahera Yasmin. Undated. "Impact Assessment: Abridged version of the Impact Assessment Report conducted in November 2007 . يُرجى الاتصال بفرع المنظمة في بنغلادش للاطلاع عليه.

١٦٤ راجع حركة «مجافت» على الموقع http://mjaft.org/en/index1.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

يمكن أن تلجأ المراصد التي لا تنعم إجمالاً بدعم عام واسع وتنقصها التوعية إلى إشراك المواطنين في عملية إعداد وتطوير مشاريعها، كآلية مفيدة لكسب سمعة طيبة وصورة إيجابية. فقد تعمّد معهد القيادات الأفريقية (أوغندا) مثلاً تعديل بطاقة تقييم البرلمان لتتوافق أكثر مع احتياجات الناخبين. كما تحرص المراصد، باستخدام المعلومات المستمدة من استطلاعات الرأي ومجموعات التركيز أو تنظيم منتديات عامة عبر الإنترنت، على أن تعكس مقارباتها لقياس أداء البرلمان هموم الشعب وأن تحظى جهودها في مجال المدافعة بالدعم العام.

إثارة اهتمام المواطنين على شبكة الإنترنت

يمكن استقطاب اهتمام المواطنين أيضاً عبر شبكة الإنترنت. فقد جذب موقع «يعملون من أجلك» (TheyWorkForYou) التابع لمنظمة «مجتمعي» (mySociety) (المملكة المتحدة) أكثر من ٣ ملايين زائر يتصفحون الإنترنت بحثاً عن معلومات واسعة عن البرلمان، بما فيها تلك المتعلقة بأعضاء مجلسي العموم واللوردات، والمداولات البرلمانية لغاية العام ١٩٣٥، والأسئلة والأجوبة، بصيغ بسيطة وسهلة الفهم. يعزو البعض نجاح هذا الموقع إلى الرسائل القوية التي يطلقها، إلى جانب جهوده المتواصلة لإضافة منتجات مبتكرة على مكوناته (أو الوصول إلى هذه المنتجات على المواقع الأخرى للمنظمة). وعن هذا الموضوع، قال غوليالمو شيلاتا من جمعية أوبن بوليس»[١٦٥] معلقاً: «تحمل مشاريع [منظمة مجتمعي] عناوين غنية بالدلالات... إذ يتحدث مشروعا «يعملون من أجلك» و«اكتب لهم» (WriteToThem) [وهو عبارة عن موقع يسهّل النقاش بين المواطن والنائب]، عن طبيعة العلاقة التي يجب أن تنشأ بين الناخبين وممثليهم... ».[١٦٦]

وفي سؤال عن الوسائل التي تسمح للمراصد بأن تحسّن حضورها على الإنترنت وأن تستقطب عدداً أكبر من الزوار، أجاب توم ستاينبرغ، مدير منظمة «مجتمعي»، ناصحاً «تحسين محركات البحث إلى أقصى حد... فهي تقنيات تبرز وجودك ونشاطاتك على موقع «غوغل».[١٦٧] وما لبثت مبادرة «مجتمعي» أن حوّلت حضورها على الإنترنت إلى عمل ناشط خارج الشبكة، وكذلك جمعت حولها ما يفوق ٦ آلاف متطوع بدافع تشجيع المرشحين لانتخابات أيار/مايو ٢٠١٠ البرلمانية على الإجابة عن استطلاعٍ للرأي حول القضايا الهامة التي تخضع للمراقبة.[١٦٨]

الحرص على «نظافة الكف». يتعيّن على المراصد أن تطبّق في عملها المبادئ التي تنادي بها لتكون في موقعٍ يؤهلها انتقاد إحدى ممارسات البرلمان أو القضايا. من هنا تتحمّل المراصد التي تدافع عن زيادة شفافية المعلومات البرلمانية مسؤولية الحفاظ على أعلى درجات الشفافية ضمن صفوفها. فعلى سبيل المثال، تفرض مؤسسة Poder Ciudadano (الأرجنتين) ومركز القدس على أعضائهما الالتزام بميثاق الشرف الخاص بكل منهما.[١٦٩] أما المرصد النيابي الألماني (Abgeordnetenwatch) فقد اتّبع ممارسة سليمة حين نشر أسماء مانحيه في قاعدة بيانات سهلة البحث متوافرة على موقعه. كما تضع مراصد كثيرة أخرى تستخدم أدوات المعلوماتية بعضاً من قوانينها في متناول الجميع، إثباتاً لشرعية المعلومات التي تنشرها. لا بل اقترح بعضها أنّ تتقيّد المراصد بملء إرادتها بإجراءات الإفصاح عن موجوداتها التي يخضع لها أعضاء البرلمان قبل أن تنتقد فعلياً الأعضاء الذين لا يلتزمون عادةً بهذه القوانين.

١٦٥ راجع جمعية «أوبن بوليس» على الموقع http://www.openpolis.it/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.
١٦٦ راجع المقابلة مع غوليالمو شيلاتا من جمعية «أوبن بوليس»، بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١.
١٦٧ راجع المقابلة مع توم ستاينبرغ من منظمة «مجتمعي»، بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٩.
١٦٨ راجع منظمة «مجتمعي» على الموقع http://www.mysociety.org/2010/04/15/theyworkforyou-election-survey/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
١٦٩ راجع مؤسسة Poder Ciudadano على الموقع http://poderciudadano.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

استعمال أدوات المعلوماتية البرلمانية بفعالية لرصد أداء البرلمان

إنّ الأمثلة التي أوردها هذا البحث عن أوجه الاستعمال الفعالة والمبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال رصد أداء البرلمان، تظهر الآفاق الواعدة التي تحملها هذه التقنيات لمبادرات الرصد المستقبلية. فلا عجب أن تستمرّ المراصد البرلمانية في اعتماد هذه الأدوات، وأن تلقى الجهود التي تبحث في مجالات تفعيل أدوات المعلوماتية البرلمانية، وتسهيل الوصول إليها، اهتماماً ودعماً متعاظمين.

إلا أنّ المعلوماتية البرلمانية ليست دواء لكل داء، إذ تبيّن بحسب مسح المعهد الديمقراطي الوطني/معهد البنك الدولي، وما رافقه من مقابلات، أنّ هذه الأدوات لم تبدد الصعوبات التي تتخبّط فيها المراصد. لا بل اتضح أنّ المراصد التي لا تستخدم هذه الأدوات تبدو ميّالة أكثر لتنفيذ النشاطات التي يشارك فيها البرلمان مباشرة، بما فيها الاستجابة لطلبات أعضائه، واقتراح القوانين، والإدلاء بالشهادة أمام البرلمان، واقتراح مدونات السلوك. لهذا السبب، تحتّم هذه الاستنتاجات توصيتين غالباً ما ترفعها شركات أدوات المعلوماتية إلى المنظمات التي تبحث في إمكانية إدماج هذه الوسائل في برامجها: ١) يجب التعاطي مع المعلوماتية على أنها أدوات لا حلول، ٢) يستدعي استخدام أدوات المعلوماتية بفعالية وضع خطة محددة الأهداف.[١٧٠]

تحليل البيانات. لقد استعانت المراصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمع وتنظيم وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالبرلمانات بطريقة المعالجة الآلية، لا سيما في البلدان التي تستحصل على كمّ هائل من البيانات البرلمانية الأولية (كمحاضر جلسات مجلس النواب التي يمكن «التنقيب فيها» بحثاً عن معلومات؛ وعدد ضخم من الأصوات المسجلة؛ ومعلومات مفصلة عن مالية الحملات أو الإعلان عن الموجودات). وحيثما تتوافر البيانات، إنما بصيغة لا تسهّل جمعها بأدوات المعلوماتية، قد تركّز المراصد اهتمامها على جهود المدافعة من أجل التزام البرلمان بمعايير «البيانات المفتوحة». وفي هذا الإطار، اقترحت مجموعة منها العمل على تنسيق حملة مدافعة عالمية بين أوساطها، سعياً إلى تحديد المعايير الدنيا لشفافية البرلمان التي تتضمن نصائح بشأن استعمال معايير البيانات المفتوحة.

طريقة عرض البيانات. أظهرت المراصد حساً إبداعياً منقطع النظير عند استخدام أدوات المعلوماتية لعرض البيانات بالصور، من خلال ابتكار الرسوم والمخططات البيانية والخرائط ومحتويات مرئية أخرى. فهذه الصور تجعل المعلومات البرلمانية أكثر جاذبية في نظر المواطنين، وتساعد في إبراز العلاقات القائمة بين عدة عوامل شائكة تؤثّر على التنمية الديمقراطية (كدور المال في العمل السياسي). ولما كان هذا البحث قد أورد في أحد أجزائه السابقة، عدة أمثلة عن تقنيات مبتكرة لعرض البيانات بالصور، يجدر التطرق إذاً إلى الدور الذي قد يضطلع به المجتمع الدولي لتسهيل وتوسيع رقعة استخدام آليات عرض البيانات وأدوات المصادر المفتوحة الأخرى. وبهذا الخصوص اقترحت عدة مراصد أن يعمل المجتمع الدولي باتجاه زيادة تبادل هذه الآليات والأدوات بين صفوفها.

١٧٠ للاستعلام عن سبل إعداد إطار خطة استراتيجية لرصد أداء البرلمان على نطاق أوسع، راجع كتاب المعهد الديمقراطي الوطني: مراقبة العملية السياسية: أدوات وتقنيات للناشطين، المتوافر على الموقع http://www.ndi.org/node/17257. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

العوامل التي يجب أن تتوقف عندها المراصد البرلمانية
عند البحث في إمكانية استخدام المعلوماتية البرلمانية

حين تدرس المنظمات إمكانية استخدام المعلوماتية البرلمانية لتوسيع نشاطات الرصد التي تقوم بها، يجدر بها أن تعاين المسائل التالية.

١. **إعداد خطة استراتيجية.** بما أنّ أدوات المعلوماتية لا تحقق جدواها في كل بيئة وظرف، يتعيّن على المراصد أن تضع نصب أعينها أهدافاً محددة عند البحث في إمكانية استخدام هذه الأدوات، وأن تعدّ خطة استراتيجية للتواصل مع المواطنين، وإشراكهم في جهودها، فور إطلاق مواقعها.

٢. **توافر المعلومات البرلمانية.** تحقق الأدوات التي تستخرج المعلومات من المواقع الإلكترونية فعالية قصوى حين تصيب بيانات محددة تتوافر مباشرة على المواقع البرلمانية، وبصيغة مقروءة آلياً (كلغة الترميز إكس إم إل). وإذا كانت هذه الأدوات تتيح أيضاً جمع المقالات الإخبارية، فلا تحقق الفعالية ذاتها عند استخدامها لهذا الغرض، ولا تنتج أنواع البيانات ذاتها. ولكن، في ظلّ غياب البيانات البرلمانية، يجدر بالمراصد أن تصبّ جهودها على تطوير الأدوات التي تعوّض هذا النقص. وفي هذا الإطار، يؤكد بنجامين أوغتابانو، أحد المساهمين في إنشاء موقع «آراء المواطنين»، أنه يجدر بأي مرصد، حتى في ظل إمكانية الوصول إلى المعلومات، أن يتعمق أولاً بالمسار التشريعي قبل أن يلمّ بآلية تنظيم البيانات البرلمانية.[١٧١]

٣. **القدرة على تكييف وتحسين أدوات المعلوماتية.** صحيحٌ أنّ أدوات المعلوماتية لا تتطلب جهداً كبيراً فور وضعها قيد الاستعمال، إنما تستلزم في أغلب الأحيان محاولات تكييف متكررة بعد إطلاق الموقع الإلكتروني والتعرف على خيارات الزائر، بحسب تحذير عدة مراصد. ويجوز أن تستدعي التغييرات المنهجية إخضاع الموقع لتعديلات إضافية، ومكلفة على الأرجح. لذلك، يجدر بالمنظمات التي تعتزم استخدام أدوات المعلوماتية أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف التقنية والمالية التي تنجم عن إنشاء المواقع، إضافة إلى تكاليف تأمين استمراريتها.

٤. **إقامة وزن لمواصفات الجمهور المستهدف.** تحقق بعض أدوات المعلوماتية قدراً أكبر من الفعالية عند توجيهها لجمهور محدد. لذا يجوز مثلاً استخدام أدوات تحصيل المعلومات من مصادر جماعية بأفضل طريقة لتبادل المعلومات بين مجموعات معيّنة، كالناشطين لصالح سياسات معنية بقضية واحدة، باعتبار أنّ استهداف جمهور واضح عند تطوير هذه الأدوات يضمن أن تأتي المشاريع معززة بالتكنولوجيا لا معتمدة عليها كلياً.

إشراك المواطنين. إذا كان بعض المراصد قد استخدم وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات المصادر الجماعية بشكل فعّال لتدعيم نشاطات رصد البرلمان، فلم تحقق مراصد أخرى النجاح ذاته. لا شيء يضمن أن يُترجَم الحس الإبداعي الذي تبديه المراصد في تطوير هذه الأدوات بتثبيت قاعدة المستخدمين، إذ إنّ المشاركة في نشاطات مماثلة تتطلب التزاماً طويل المدى قد لا يبدي المواطنون أي استعداد له. فضلاً عن ذلك، تحقق بعض المواقع التي تسهّل الحوار بين المواطنين وأعضاء البرلمان منافع واضحة للمستخدم تتجلى إن باستجابة العضو له أو بالحصول على المعلومات، علماً أنه لا يلقى هذه المكافأة من جميع المواقع. فغالباً ما

١٧١ راجع المقابلة مع بنجمين أوغيه تابانو من جمعية «آراء المواطنين»، بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦؛ والجمعية على الموقع http://www.regardscitoyens.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

لا يتحسّب مصممو المواقع المعتمِدة على طريقة الاعتماد على المصادر الجماعية لعدم إمكانية الوصول فعلياً إلى مستخدمين محتملين، وإشراك قوى برلمانية كافية (يُتوقع منها ربما المشاركة في النشاطات المنظّمة بفضل أدوات هذه المواقع)، والتحفيز على المشاركة على سبيل التعداد لا الحصر، لاعتقادهم ربما بأنّ الافكار الإبداعية ستقود إلى مشاركة المواطنين. لذا، من شأن أي تقييم منهجي تخضع له هذه الأدوات أن يسهم في تحديد الممارسات السليمة وتقنيات التطبيق الفعالة.

توظيف جهود رصد البرلمان في دعم الإصلاح وتعزيز العمل الناشط العام

غالباً ما يبدي المواطنون شكوكهم حيال برلماناتهم، لإهمالها أو فسادها أو عدم استجابتها أو قلة فعاليتها، بحسب رأيهم. يجوز إيجاد مبررات لهذا الاستياء العام من ممثلي الشعب المنتخبين، إنما يستحسن توجيه هذه الخيبات باتجاه تشديد نظام المساءلة وانخراط المواطنين في أعمال البرلمان. إلا أنّ نشاطات المراصد التي تنتهي بالتأكيد على هذا الارتياب العام حيال البرلمان قد تقوّض الحكم الديمقراطي أكثر مما تسهم في تقدمه؛ لا بل قد تعزز دور السلطة التنفيذية كبديل عن مؤسسة البرلمان الفاسدة أو غير المنتِجة. شرحت مونيكا باشون، مديرة مشروع Congreso Visible (كولومبيا)،[١٧٢] المشكلة على الشكل الآتي:

> «لا تحظى البرلمانات تحديداً بشعبية واسعة، ولا يسعى الأشخاص إلى [توسيع معرفتهم بها]... إذا كان الكشف عن حقيقة هذه المؤسسة يؤكد إحساس الناس حيالها، من دون إثارة تساؤلات حول الصورة السلبية التي يكوّنها أبناء الشعب عن الكونغرس، فلا طائل من الجهود التي نبذلها، أي لا جدوى من معرفة أنّ هذه المؤسسة تعاني من الفساد والزبائنية ومشاكل أخرى... إذا كان المواطنون لا يدركون الدور الهام الذي تلعبه هذه السلطة في مسار العمل السياسي، فلن ننجح ابداً في التحول إلى نظام ديمقراطي».[١٧٣]

تواجه المراصد هذه المعضلة المرتبطة بسبل توظيف المعلومات التي تحصل عليها، سواء كانت بصدد إجراء تحاليل أو مجرد عرض وقائع. ولكن من المؤكد أنّ المقاربات التصادمية، عن قصد أو غير قصد، تؤثّر إيجاباً على البرلمان من خلال تشجيع أعضائه والأحزاب السياسية على تغيير سلوكياتهم في ظل ظروف معيّنة. فسياسة «فضح تجاوزات» الأعضاء الذين ارتكبوا أفعالاً جرمية أو أساؤوا التصرف تحثّهم على الانخراط في المسار الإصلاحي. لكنّ هذه المقاربات، وإن نجحت في الحد من السلوكيات السيئة، تبدو أقل فعالية في تشجيع السلوكيات الإيجابية؛ لا بل تعيق أيضاً قدرة المراصد على استدراج النواب إلى حوار بنّاء.

وكانت المراصد قد اتبعت عدة وسائل لتشجيع السلوكيات الإيجابية والإصلاحات. فمنها مثلاً من نظّم برنامجاً لتوزيع الجوائز التقديرية، أو بوجهٍ آخر، للاعتراف بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها المؤسسة أو أعضاؤها. وفي هذا السياق، أعلنت مؤسسة Directorio Legislativo (الأرجنتين) عن تقديم جائزة «للعضو الأكثر إبداعاً»، لم تعبّر عن التقدير العام للعضو البرلماني وحسب، بل اقترنت أيضاً ببعثة دراسية تسمح له توسيع معرفته بالابتكارات أو الإصلاحات ذات الصلة الملحوظة في بلدان أخرى.[١٧٤] كما منحت مؤسسة إدارة الكونغرس (الولايات المتحدة) جائزة الفأرة الذهبية لصاحب أفضل موقع إلكتروني من نواب الكونغرس.[١٧٥] من جهته، ينشر مشروع Congreso Visible (كولومبيا) المقابلات التي يجريها مع القوى البرلمانية في مجلة يصدرها كل شهرين، مسلطاً الضوء على الأعمال الإيجابية التي ينجزها أعضاء البرلمان.[١٧٦] كما دعا المعهد الديمقراطي في كوسوفو، بفضل نشر بطاقات

١٧٢ راجع مشروع Congreso Visible على الموقع http://www.congresovisible.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٧٣ راجع المقابلة مع مونيكا باشون من مشروع Congreso Visible، بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨.

١٧٤ لمزيد من المعلومات، راجع الموقع http://www.directoriolegislativo.org/institucional/premio-a-la-innovacion-legislativa/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٧٥ لمزيد من المعلومات، راجع الموقع http://pmpu.org/2011/02/14/coming-soon-112th-congress-gold-mouse-evaluations/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٧٦ راجع النشرات الصادرة عن مشروع Congreso Visible والمتوافرة على الموقع http://congresovisible.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

التقييم، «النائب الأنشط» (بحسب تحديد هذه البطاقات) إلى تقديم المساعدة في إصدار وتقديم تقاريره حول البطاقات.[١٧٧] وأعلن المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية عن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الجمعية الوطنية على المستوى المؤسساتي لا الفردي.[١٧٨]

تغيير قواعد اللعبة في كينيا

أخذت المراصد في كينيا تنسق جهودها من أجل إصلاح الصندوق الإنمائي للدوائر. فقرر معهد المساءلة الاجتماعية (المعروف سابقاً بمشروع المساءلة)، بأن يتحوّل من جمع البيانات إلى المراقبة التطبيقية، ظناً منه بأنّ بعض المنظمات، كمنظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان، قد وثّقت فعلياً المعلومات المتعلقة بسوء استعمال أموال الصندوق.[١٧٩] وبعد إقرار الحكومة بضرورة إصلاح هذا الصندوق، قدّم المعهد بالتعاون مع شركاء له في المجتمع المدني اقتراحاً بهذا الشأن. ثم عمد الجميع في مرحلة لاحقة إلى تبادل توصياتهم مع رواد إصلاحيين محتملين ضمن البرلمان وأجهزة الدولة الأخرى التي تشارك في تحديد سياسات الصندوق، وانتقل المعهد إلى رصد المسار الإصلاحي. وبهذا الخصوص، تحدث منسق أعمال المعهد وانجيرو جيكونيو قائلاً:

> «اتبعنا نظرة إصلاحية بعيدة المدى، وشددنا على التغيير في مضمار التطبيق فيما كنا نمارس الضغط باتجاه تحقيق إصلاحات قانونية... ولكن، حين تعتمد مقاربة معادية، تخرج نفسك من اللعبة وسرعان ما يستسلم المواطنون. لذلك آثرنا انتهاج مقاربة توفيقية نوعاً ما. لا نخفي الحقائق، إنما نكشفها مباشرة أمام أصحابها. لا ننشرها في الإعلام في المرحلة الأولى... فقبل أن ننشر أي معلومة على موقعنا، نتبادلها مع المؤسسة المعنية بالدرجة الأولى ونعطيها حق الرد».[١٨٠]

يؤمن جيكونيو بأنّ هذه المقاربة خدمت قضية إصلاح الصندوق، إذ إثر الرسالة التي بعث بها المعهد إلى الصندوق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تلقى رداً مباشراً من مجلس إدارة هذا الأخير يتضمن حلولاً لبعض المشاكل المذكورة. تجدر الإشارة إلى أنّ المعهد ينشر أيضاً تقاريره حول مسار الإصلاحات.

يظنّ عدد من المراصد أنّ طريقة نشر المعلومات تضاهي مضمون المعلومات أهمية من حيث تشجيع الإصلاح. لهذا السبب، تسعى مراصد كثيرة عند نشر المعلومات إلى لفت انتباه وسائل الإعلام بالدرجة الأولى، اعتقاداً منها بأنّ الضجة التي تثيرها ستسرّع عملية الإصلاح. أما بالنسبة إلى مراصد أخرى، بما فيها معهد المساءلة الاجتماعية (كينيا) والائتلاف من أجل الفرص المتكافئة، فقد تلجأ في أولى خطواتها إلى تنبيه الأفراد المعنيين ضمن البرلمان ومؤسسات الحكم الأخرى قبل إطلاق حملتها الإعلامية.[١٨١] ولكنّ إفساح المجال أمام المسؤول الرسمي لإحداث تغيير أو تحضير جواب يحفظ له ماء الوجه، قبل نشر معلومات محرجة عنه يدفع أحياناً باتجاه تحقيق الإصلاح فيما يشرك المرصد في أي مفاوضات لاحقة.

١٧٧ راجع المقابلة مع فالمير إسماعيلي من المعهد الديمقراطي في كوسوفو، بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥.

١٧٨ راجع مثلاً الموقع http://www.pildat.org/eventsdel.asp?detid=353. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٧٩ راجع منظمة «مسلمون من أجل حقوق الإنسان» على الموقع http://muhuri.org/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٨٠ راجع المقابلة مع وانجيرو جيكونيو من معهد المساءلة الاجتماعية، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩.

١٨١ راجع معهد المساءلة الاجتماعية على الموقع http://www.tisa.or.ke/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

استحداث وسائل فعالة للتواصل مع الإعلام

تفيد المراصد من جملة تجارب وقواعد سليمة متعاظمة في إطار مساعيها لإشراك الإعلام في نشاطات الرصد والمدافعة التي تقوم بها. ولكن، رغم التغطية الأوسع التي تحظى بها وسائل الإعلام الوطنية على مساحة بلد معيّن، فهي تنهمك في معظم الأحيان بنقل الأخبار العاجلة، والقضايا التي تشغل الاهتمام المحلي والدولي. لذلك، حقق عدد من المراصد نجاحاً متزايداً في استقطاب اهتمام الإعلام المحلي والإقليمي، لأنّ تزويد الصحافيين بمعلومات عن نشاطات أعضاء البرلمان ضمن مناطقهم، حيثما يمثلون دوائر جغرافية، يساعد على لفت انتباه الإعلام.

كما أكدت مراصد كثيرة أنّ التقنيات المبتكرة المعتمَدة في رصد أداء البرلمان تجذب فعلياً اهتمام الإعلام. فقد كشفت جولي فوينتيس من منظمة Acción Ciudadina عن أنّ النجاح الذي حققه المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية يعود جزئياً إلى «أنها المرة الأولى التي تجري فيها مثل هذه الدراسة الشاملة حول شفافية البرلمان» في غواتيمالا.[١٨٢] من جهة أخرى، يلجأ بعض المراصد إلى حِيَل معيّنة للفت الانتباه العام إلى مسألة عادية قد تحظى باهتمام أكبر ودائم عند تطبيق إصلاحات جدية. يُذكر مثلاً أنّ موقع «يعملون من أجلك» (TheyWorkForYou)، التابع لمنظمة «مجتمعي» (mySociety)، يترصد أعضاء البرلمان الذين يستخدمون عبارات «مؤلفة من ثلاث كلمات متشابهة لفظياً (تتكرر حروفها في مستهل الألفاظ المتجاورة)» في خطبهم المحفوظة ضمن محاضر الجلسات؛ موضحاً «إننا نضيف هذه الإحصائية التافهة للفت انتباهكم».[١٨٣] لكنّ بعض المراصد يحذّر من أن هذه الحيل قد لا تروق للمسؤولين تحت قبة البرلمان رغم كونها إحدى الأدوات الكفيلة باستقطاب الاهتمام العام أو الإعلامي.

ذكرت مراصد كثيرة أنّ الصحافيين قلما يهتمون بكتابة مقالات عن البرلمان، وتنقصهم المعرفة بإجراءات البرلمان أو طبيعة عمله. لذلك عرضت عدة مراصد تنظيم دورات تدريبية لتوعية الصحافيين حول الشؤون البرلمانية. فأخضع مركز الأبحاث التشريعية (الهند) أكثر من ٢٠٠٠ صحافي للتدريب حول العمل التشريعي، وأصول مخاطبة أعضاء البرلمان، وكيفية التزود بمعلومات عن البرلمان على موقع المركز. أما موقع المرصد النيابي الألماني (Abgeordnetenwatch.de) فقد أثار الاهتمام بنشاطاته من خلال مفاوضات أجراها مع محطات إخبارية من أجل أن تربط محرك البحث الخاص به مباشرة بمواقعها الإلكترونية.

اعتماد آليات عمل وممارسات سليمة في مجال تقديم التقارير

غالباً ما ترى مراصد كثيرة أنّ التقارير التي تقدمها حول أعمال الرصد تجسّد أبرز منتوجاتها. وأنها تستمد سمعتها إلى حد كبير من مصداقية تلك التقارير. لذلك، يستعرض البحث في ما يلي بعض الممارسات السليمة الأكثر شيوعاً لإعداد تقارير نوعية.

تحديد آلية الرصد على ضوء القيود المفروضة. تتوسع غالبية تقارير المراصد في وصف تقنيات جمع البيانات وآليات العمل التي تعتمدها في تحليل هذه البيانات وإعداد التقارير. وقد يتخذ بعض المراصد، كمعهد القيادات الأفريقية،[١٨٤] خطوات إضافية لناحية إدراج شرح مقتضب في الهوامش النهائية عن مؤشرات بديلة تمت دراستها، من دون استعمالها. كما تدرك عدة مراصد أيضاً أنّ الإحصائيات الكمية لا ترتبط ارتباطاً كبيراً بنوعية الأعمال التي ينجزها عضو البرلمان، باعتبار أنها تشير في أغلب الأحيان إلى نشاطه وحصيلة أعماله لا إلى نوعية «أدائه». من هنا أهمية الاعتراف بمواطن الضعف هذه، وترشيد استعمال المؤشرات، على حدّ ما تتحدث عنه منظمة «مانس» (مونتينيغرو) أدناه.

١٨٢ راجع البريد الإلكتروني المتبادَل مع جولي فوينتيس من منظمة Accion Ciudadina، بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨.

١٨٣ راجع موقع «يعملون من أجلك»: http://www.theyworkforyou.com/help/#numbers. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٨٤ راجع مقدمة أي بطاقة تقييم صادرة عن معهد القيادات الأفريقية، ومتوافرة على الموقع http://aflia.org/publications.php. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

«نود الإشارة هنا إلى أنّ منظمة «مانس» تعلم علم اليقين أنّ وظيفة عضو البرلمان لا تقتصر على مجرد حضور الجلسات العامة أو المشاركة في نقاشاتها، بل عليه، إلى جانب [تأمين الحضور]، أن يؤدي وظائف هامة أخرى، كتحليل المشاريع القانونية، وإجراء الأبحاث على أنواعها، واقتراح التعديلات اللازمة، وحتى صياغة القوانين، والمشاركة في أعمال اللجان والكتل، والتعاطي بالطبع مع الناخبين، مع التذكير بأنّ هذه الوظائف كلها لا تبرز بالضرورة في الجلسات العامة. من الأكيد أيضاً أنّ حضور العضو ومشاركته في عمل البرلمان واللجان، تبعاً للموجبات المنصوص عنها في المادة ٥٥ من النظام الداخلي، يظهران موقفه من المؤسسة التي يعمل فيها والمواطنين الذين عيّنوه في هذا المنصب. صحيحٌ أنّ هذا المؤشر لا يصلح ولا يستطيع بأي شكل من الأشكال أن يقيّم بالكامل نوعية عمل العضو، إنما يسعى إلى إبراز هذا الشق من عمله. في النهاية، يعود إلى المواطن أن يحدد مدى رضاه عن عمل ممثله بالإجمال، وأن يصدر حكمه بهذا الشأن في الانتخابات».[١٨٥]

التركيز على المعلومات المفيدة، لا على المعلومات الممكن الحصول عليها وحسب. تراقب مراصد كثيرة أعمال البرلمان ونشاطات أعضائه، باستحداث تقنيات تستند إلى البيانات والمعلومات المتوافرة. قد تدفع هذه المقاربة المراصد والبرلمانات في بعض الأحيان إلى العمل سوياً للتحري عن أنواع المعلومات التي يجب أن يحصل عليها المواطنون. إنما يُعاب على مسألة الاستناد إلى المعلومات المتوافرة أنها تستعين بأدوات وآليات رصد تهمل المعلومات الأكثر انطباقاً، وقد تقود المراصد إلى تغليب البيانات الكمية على المعلومات النوعية.

قد يكون نقص المعلومات والأسباب الكامنة وراءه، في بعض الحالات، أكثر دلالة على عمل البرلمان من المعلومات المتوافرة. فقد يدلّ وصول المواطنين بشكل محدود أو متقطع إلى تقارير اللجان مثلاً على غياب الشفافية في البرلمان، أو وقوعه تحت تأثير سياسي كبير، أو وجود شوائب في إدارة شؤونه أو أوجه خلل أخرى ينبغي تحديدها والتحدث عنها. لذلك يعزو البعض غياب نموذج فعلي لتقارير اللجان، التي تَرِد إجمالاً بأشكال وصيغ مختلفة، إلى عدة عوامل بقدر ما يعزوه إلى فقدان الشفافية في البرلمان.

لعلّ حصر عملية الرصد بالمعلومات المتوافرة والبيانات الكمية يمنع المراصد من تحديد العقبات التي تصطدم بها جهود التنمية البرلمانية. وكانت مجموعة من المراصد، التي نجحت في استغلال أعمال الرصد لتشجيع أعضاء البرلمان على زيادة نشاطاتهم، قد سلّمت بوجود هذه المشكلة فبدأت تطور أدواتها لمواجهة سلسلة التحديات الآتية. فذكر آنتوين سكنديري، مدير حركة «مجافت»، بهذا الخصوص: «ندرك حاجتنا إلى تكييف عملنا أكثر مع نوعية القوانين وشفافيتها، وإدراج تحاليل قانونية».[١٨٦] أما المعهد الديمقراطي في كوسوفو فتصدّى لهذه المشكلة من خلال تضمين بطاقات التقييم التي يصدرها «أعمدة التحليل» للتحري عن المستجدات المتعلقة بمهام البرلمان وسير عمله.[١٨٧]

الاعتماد على المعايير الدولية، والنقاط المرجعية، وأدوات التقييم. في السنوات الخمس الأخيرة، تبنّت مجموعة من المنظمات البرلمانية الدولية التي تمثل مجمل برلمانات العالم نقاطاً معيارية أو أدوات تقييم للهيئات التشريعية الديمقراطية. فشكّلت هذه الأدوات المعترف بها دولياً، بحسب ما ذكرنا في القسم الثاني من هذا التقرير، أطراً عامة سمحت للمراصد أن تحدد مقاربتها الخاصة لأعمال الرصد. وبات يتسنّى لكل مرصد يعتمد هذه الأطر كلياً أو جزئياً، بعد تعديلها وفقاً للظروف المحلية، أن يعزز موقعه في البرلمان، نظراً إلى الشرعية الإضافية التي يكتسبها بموجب التزامه بالآليات المعترف بها دولياً.

١٨٥ راجع المصدر: Maraš, Vuk. December 2007. Final Report on Transparency and Activity in the Work of the Parliament of Montenegro: For the Period from 20 March until 30 November 2007. Network for Affirmation of Non-Government Sector, Parliamentary Program, Montenegro

١٨٦ راجع المقابلة مع آنتوين سكنديري من حركة «مجافت»، بتاريخ ٢٠١٠/١/١١.

١٨٧ راجع مثلاً المصدر KDI's Scorecard: Assembly of Kosovo. VII-XII. 2009. يتوافر على الموقع http://www.kdikosova.org/publications/Fletnotimit7-12-2009.pdf. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

مقارنة أداء البرلمان مع مرور الوقت وأدائه بأداء أمثاله. فالمقارنة التي تجريها المراصد بين أداء البرلمان حاضراً وماضياً، أو بين أدائه وأداء البرلمانات الشبيهة له من حيث التركيبة والتنظيم، قد تزوّد المستخدمين بإطار مرجعي هام. من هذا المنطلق، يتناول مركز الأبحاث التشريعية المواضيع المتعلقة بعمل البرلمان من عدة جوانب، في زاوية «الإحصائيات الأساسية» على موقعه الإلكتروني.[١٨٨] ففي نقاش حول اقتراحات القوانين (مشاريع القوانين المقدمة من النواب) في مجلس النواب الهندي (لوك سبها)، مثلاً، جرى البحث في اقتراحات القوانين المقدمة مع مرور الوقت، تبعاً للأحزاب، وعلى أساس مقارنة الوزراء مع نواب المقاعد الخلفية (الذين لا يشغلون أي منصب لا في الحكومة ولا في المعارضة)، ووفقاً لوجودها قيد الطرح أو الدرس.[١٨٩]

وبالتالي، أثبتت المعلومات المقارَنة قدرتها على الإقناع، التي تجاوزت أهميتها من حيث إيضاح مسائل محددة. فحين كانت الهيئة التشريعية في كوسوفو تدرس تعديلات القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية الذي كان ليسمح لوزارة الخدمات العامة تفتيش مكاتب هذه المنظمات حينما تشاء، سعى المعهد الديمقراطي في كوسوفو إلى تعطيل هذا المشروع من خلال تبادل قانون روسي مماثل مع النواب. وقد تحدث فلاديمير إسماعيلي عن ذلك قائلاً: «جاءت المادة التي وضعتها [الحكومة] متطابقة تماماً مع القانون الروسي المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، لذلك عرضنا على النواب [النسخة التي أعدّها المعهد] والنسخة الروسية، طالبين منهم اختيار النسخة التي يوافقون عليها: هذه أو تلك».[١٩٠] فكان أن اختار أكثريتهم نسخة المعهد.

إشراك أعضاء البرلمان في تطوير آليات الرصد وتحسينها. وعلى هذا الصعيد، استعان عدد من المراصد بعملية التقييم لتوعية الأعضاء والمواطنين. فكان أن أشركهم معهد القيادات الأفريقية (أوغندا) في استحداث بطاقته الخاصة لتقييم البرلمان، التي لحقت بها عدة تحسينات (بما فيها إدراج نظام لتصنيف عمل النواب في الدوائر). كذلك، طلبت جمعية «أوبن بوليس» (إيطاليا) من البرلمانيين المساهمة بآرائهم وملاحظاتهم من أجل تحسين مؤشر نشاط العضو البرلماني. وفي معرض الحديث عن هذه التجربة، قال غوليالمو شيلاتا: «... واجهنا صعوبة حين حاولنا تحسين الصيغة، بما أننا نجهل هذه التفاصيل كلها. ولكننا طلبنا المساعدة من [البرلمانيين] لإلمامهم بها! وطلبناها علناً على موقع إلكتروني مفتوح».[١٩١] فتلقينا ١٤٠ جواباً، وحصلنا على جملة تعليقات مفيدة. لا بل الأهم من ذلك أنّ الجمعية المذكورة تسعى اليوم إلى نشر ملفات الأعضاء الضريبية طالما أنّ جميع المجيبين وافقوا على ضرورة وضع هذه الملفات في التداول.[١٩٢]

١٨٨ تتوافر على الموقع http://www.prsindia.org/parliamenttrack/vital-stats/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٨٩ راجع المصدر PRS Legislative Research. Vital Stats: Private Members' Bills in Lok Sabha، المتوافر على الموقع http://www.prsindia.org/parliamenttrack/vital-stats/private-members-bills-in-lok-sabha-2010-1011/. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٩٠ راجع المقابلة عبر الهاتف مع فالمير إسماعيلي من المعهد الديمقراطي في كوسوفو، بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥.

١٩١ راجع المصدر Guglielmo Celata. To: transparency-tech@googlegroups.com. February 18, 2010. Subject: «Re: So - what's new, Transparency Tech?». لمزيد من المعلومات، راجع الموقع http://indice.openpolis.it. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.

١٩٢ المصدر نفسه.

٧. التوصيات الأولية لمجتمع المانحين

سبق وذكرنا أنّ مجتمع المانحين يشكّل مصدراً هاماً للتمويل والمساعدة التقنية بالنسبة إلى المراصد البرلمانية المنتشرة في البلدان الشريكة التي تتلقى دعمه، وبدأ يتعاون مع المراصد في البلدان المانحة لتدعيم نشاطات رصد البرلمان، خاصةً في مجال استخدام أدوات المعلوماتية. وكان بعض أعضائه وممثلون عن التجمعات البرلمانية الدولية، ونواب وموظفون من أكثر من ٣٠ مجلساً نيابياً، قد توافقوا إبان مؤتمر انعقد في آذار/مارس ٢٠١٠، على أنّ انخراط مجتمع المانحين في جهود المراصد يحتّم عليه أن «يشجّع [المراصد] على تحسين آليات عملها، والمشاركة في رصد أداء البرلمان بشكل عادل ومسؤول، طبقاً للمعايير الدولية».[١٩٣] وبالتالي، يضع هذا التقرير التوصيات الأولية التالية في متناول مجتمع المانحين لمعاينتها والنظر فيها.

١. الاستثمار في المراصد البرلمانية على المديين المتوسط والبعيد، سعياً إلى تعزيز أنظمة المساءلة والمساهمة في عملية الإصلاحات الديمقراطية.

إضطلعت المراصد بدور واعد في مجال تدعيم بعض مقومات الحكم الديمقراطي، بما فيها إخضاع البرلمان لمساءلة الناخبين، وإشراك المواطنين في المسار التشريعي، والحصول على معلومات عن البرلمان وعمله. ومع أنّ ٨٦٪ من المراصد في البلدان الشريكة التي تحظى بمساعدة المانحين تدرج الجهات المانحة الدولية في فئة مصادر التمويل الهامة، فلا تحقق جميعها الفعالية ذاتها في تدعيم أنظمة المساءلة والمساهمة في عملية الإصلاحات الديمقراطية.

عوض أن تبحث المراصد عن نماذج تمويل تضمن استمرارية نشاطاتها في ظل غياب أي دعم دولي، فقد تتمكّن من تحسين نتائجها على مستويات متعددة، بفضل الدعم المباشر الذي تتلقاه على المديين المتوسط والبعيد. فيمنحها هذا الدعم الوقت اللازم لوضع آليات رصد فعالة (ربما بمشاركة أعضاء برلمانيين، لا يهتمون بعملها إلا بعد أن يعاينوا أول مراجعة للأداء ضمن بطاقات التقييم أو تقاريرها)، وبناء علاقات عمل صادقة ضمن البرلمان. وبالتالي، فإنّ توفير التمويل لدعم عمل المراصد في الفترات الفاصلة بين الانتخابات يسمح لها في بعض الأحيان أن تضع خطة على امتداد ولاية البرلمان، وأن تؤمّن فرصاً أكثر واقعية لتحقيق النتائج المتوخاة. كما يدفع أعضاء البرلمان إلى اعتبار الرصد بمثابة الشق المؤسساتي لنظامهم السياسي الذي قد يصبّ في مصلحتهم.

٢. العمل مع المراصد البرلمانية على تجسيد نشاطات الرصد النوعية في حملات مدافعة ناجحة من أجل الإصلاح والمشاركة البنّاءة في أعمال البرلمان.

تواجه المراصد جملة تحديات عند استحداث الأدوات التي تحظى بالثقة العامة، من جهة، ولا تثير شكوكاً متزايدة حيال البرلمان، من جهة أخرى. لذلك، تصبّ بعض المراصد جهودها على إعداد التقارير النوعية، لا على استخدامها مادة أساسية في حملات المدافعة الناشطة، إذ غالباً ما تقتصر هذه الحملات، في نظرها، على إصدار بيان صحفي أو عقد مؤتمر صحفي. في المقابل، تستغل مراصد أخرى نتائج الرصد «لفضح تجاوزات» أعضاء البرلمان أو الكشف عن معلومات حساسة بوسائل تثير ضجة إعلامية على حساب البرلمان. لا شك أنّ هذه الأساليب تصلح لفضح الأعضاء الأسوأ أداء، على حدّ ما ذكرنا سابقاً، إنما قد تثير الارتياب العام حيال المؤسسات ذات الطابع التمثيلي. لذا يتعيّن على المراصد، عند رصد أداء البرلمان، أن تقيم توازناً بين الرغبة في كسب الاهتمام العام وضرورة انتقاد البرلمان انتقاداً بنّاء، بطريقة مفيدة للمواطنين والمشرعين. لا شك أنّ المساعدة التقنية والمعلومات المتبادلة بين الأقران تعزز مهارات المدافعة لدى المراصد، وتشجعها على تبنّي ممارسات برلمانية بنّاءة (كالبرامج التي تعدّها المراصد لبناء

١٩٣ راجع المصدر Participants' Statement, International Conference on Benchmarking and Self-Assessment for Democratic Parliaments. Paris, March 3-4, 2010. عقد المؤتمر برعاية معهد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وباستضافة معهد البنك الدولي.

قدرات البرلمان، وبرامج توزيع الجوائز أو تقدير الإصلاحات البرلمانية أو جهود البرلمانيين الذين يعملون بهذا الاتجاه، إلخ). كما يسهم إشراك المراصد في النقاشات الدولية الدائرة مع أعضاء البرلمان حول قضايا تتعلق بأدائه في زيادة الوعي والتفاهم في العلاقات القائمة بين الطرفين.

٣. دعم مساعي التشبيك والمبادلة بين الأقران لتعزيز جهود الرصد المحلية وتبادل التجارب والممارسات السليمة.

حتى الآن، لم تجرِ إلا محاولات خجولة لتبادل الممارسات السليمة بين المراصد، رغم الأفكار الخلاقة الغنية التي تضجّ بها هذه الأوساط. والملفت أنّ هذه الخطوة تساهم في تعزيز نشاطاتها وتحسين أدواتها، وتقود إلى استيلاد أفكار جديدة. فبحسب نويل ألونسو موراي من مؤسسة Fundación Directorio Legislativo، وعضو مؤسس في شبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية،[١٩٤] قد تفضي الأدوات والشبكات الدولية إلى وجهات نظر مقارَنة تصلح لتوجيه اهتمام البرلمانيين وسبل مشاركتهم.[١٩٥] أما الدعم المقدم لتبادل المعلومات بين الأقران فيتخذ عدة أشكال نموذجية، يتجلى أبرزها بالدعم الذي يقدمه معهد البنك الدولي للشبكة المذكورة، ضمن إطار تجربة قابلة للتكرار في مناطق أخرى. وقد بيّنت المبادرات التي أطلقتها مراصد رائدة من داخل المنطقة احتمال حدوث مفاعيل تراكمية تتجاوز مفاعيل مجموع النواب منفردين.

٤. دعم جهود المراصد البرلمانية لتعزيز شفافية البرلمان، والآيلة إلى تفعيل أعمال الرصد وزيادة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في شؤون السياسة.

لا يزال نقص المعلومات البرلمانية يثير تحدياً كبيراً أمام نشاطات المراصد، وانخراط المواطنين في عملية صنع القرار على نطاق أوسع. فلغاية يومنا هذا، لم تتطرق الأطر الدولية للبرلمانات الديمقراطية إلى شفافية البرلمان إلا لماماً. وقلما تَرَكَّز الاهتمام في السابق على تحقيق إجماع حول أنواع وأشكال المعلومات التي يجب أن تنشرها البرلمانات باستثناء المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية، الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ورد ذكرها في الجزء الثاني من هذا التقرير.[١٩٦] لذا، لا بد من أن إيلاء الدعم والاهتمام لمبادرات المراصد بشأن تحديد معايير البيانات المفتوحة لدى البرلمانات، حرصاً على نشر هذه البيانات بصيغ مقروءة آلياً. أما على المستوى المناطقي، فيجوز الاستمرار في تقديم الدعم لشبكات الرصد، كشبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية والشبكة المدنية لرصد البرلمانات في المنطقة العربية، بهدف معالجة مسألة الشفافية، مع إمكانية دعم جملة نشاطات على مستوى كل بلد، لا سيما البلدان التي تراوغ في تطبيق الشفافية البرلمانية.

تباعاً لهذا التقرير، أجرى المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي نقاشات مع المراصد لدرس إمكانية إطلاق تحرك جماعي على المستوى العالمي. قد يشمل هذا التحرك سلسلة نشاطات تتعلق بتعزيز الشفافية في البرلمان (باعتماد معايير الشفافية البرلمانية بين صفوف المراصد في العالم، أو إمكانية تحديد المؤشر العالمي للشفافية البرلمانية، استناداً إلى أدوات استحدثتها شبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية).

٥. الاستعانة بمجتمع المعلوماتية البرلمانية لتطوير الأدوات المعهودة وزيادة فرص تبادلها.

رغم تزايد استعمال أدوات المعلوماتية لرصد أداء البرلمان، لا تزال آلية تفعيلها تصطدم بجملة تحديات، باعتبار أنّ اختلاف

١٩٤ راجع Fundación Directorio Legislativo على الموقع http://www.directoriolegislativo.org/؛ وشبكة أميركا اللاتينية لتعزيز شفافية الهيئات التشريعية على الموقع http://www.transparencialegislativa.org/. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

١٩٥ راجع المقابلة عبر الهاتف مع نويل ألونسو موراي، بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

١٩٦ راجع الاتحاد البرلماني الدولي على الموقع http://www.ipu.org/english/home.htm؛ وللاطلاع على المبادئ التوجيهية للمواقع البرلمانية، راجع الموقع http://www.ictparliament.org/node/691. تمت زيارة كلا الموقعين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

المعلومات التي تقدمها البرلمانات، من حيث الصيغة والمعايير والتركيبة الأساسية، لا يسمح بتطبيق غالبية البرمجيات على البرلمان، ما خلا البرمجيات المعدة له خصيصاً. ولما كانت الأدوات المبتكرة توضع لأغراض خاصة، فلا تسري القواعد المنظِّمة لها في أغلب الأحيان على مصممين آخرين رغم وضعها في متناول الجميع مجاناً. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تتكبد المراصد التي لا تستخدم شركة خاصة تنشئ لها أدواتها تكاليف زائدة، وقد تواجه صعوبة في إدخال التحسينات الضرورية عليها حالما تنتهي مرحلة التصميم الأولية. لذلك تدعو الحاجة إلى مضاعفة الجهود لتبديد هذه التحديات وتبادل القواعد المنظِّمة بقدر أكبر من الفعالية، لأنّ استخدام مصممي أدوات المعلوماتية البرلمانية يسمح للمجتمع الدولي تحسين فرص الوصول إليها، ويسرّع وتيرة الابتكار.

٦. **إشراك المراصد البرلمانية في الجهود المستمرة لتطوير الأعراف والمعايير الدولية للبرلمانات الديمقراطية، بهدف تعزيز هذه الجهود والتوافق على مقاربة معيارية.**

لقد قدم مجتمع المانحين الدعم للتجمعات والمنظمات البرلمانية الدولية بهدف تنظيم الأعراف والمعايير الدولية الخاصة بالبرلمانات الديمقراطية في قانون. حالياً، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في بلدان تنتمي إلى تجمعات برلمانية (كالرابطة البرلمانية لدول الكومنولث، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية) تبنّت نقاطاً مرجعية للبرلمانات الديمقراطية، أو بصدد تبنّيها.[١٩٧] وبما أنّ رصد أداء البرلمان يعتبر من المجالات المستجدة نسبياً، فلا بد من الاستمرار في بذل جهود جبارة لتحقيق وتعزيز التوافق الدولي حول المعايير القياسية الخاصة بالهيئات التشريعية الديمقراطية. كما تلعب المراصد دوراً هاماً في هذا الميدان، إن لجهة إقرار المعايير التي حُدِّدت في السابق، بحيث تتّسع دائرتها لتشمل مجالات تلقى اهتماماً خاصاً لدى المراصد (كشفافية المعلومات البرلمانية)، أو لجهة رصد أداء البرلمان بالمقارنة مع المعايير الدولية.

١٩٧ راجع الرابطة البرلمانية لدول الكومنولث على الموقع http://www.cpahq.org/cpahq/mem/default.aspx؛ والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الموقع http://www.sadcpf.org/؛ والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية على الموقع http://apf.francophonie.org/. تمت زيارة جميع هذه المواقع بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧.

الملحق الأول
قائمة بالمقابلات

الملحق الأول: قائمة بالمقابلات

آسيا ريار، المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية، مقابلة هاتفية، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

أغوستينا نوفيلو أسترادا، مؤسسة Directorio Legislativo، مقابلة هاتفية، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

إفتخار زمان، منظمة الشفافية الدولية فرع بنغلادش، مقابلة هاتفية، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

إليزابيث أونغار، منظمة Transparencia por Colombia، مقابلة هاتفية، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠

أنطوان سكندري، حركة !Mjaft، مقابلة هاتفية، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

أيمن جورج مهنا، المعهد الديمقراطي الوطني، مقابلة هاتفية، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

بنجامين أوغي تابانو، جمعية «آراء المواطنين»، مقابلة هاتفية، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

جانيت هايفن، معهد المجتمع المفتوح، مقابلة هاتفية، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

جتمير باكيجا، الاتحاد، مقابلة هاتفية، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

جمال شهدي، مركز حقوق الإنسان، مقابلة، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠

حسين خالد، منظمة مسلمون من أجل حقوق الناس، مقابلة هاتفية، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠

دانيال شومان وجون وندرليتش، مؤسسة صن لايت، مقابلة هاتفية، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

دايفيد بولكول، معهد القيادات الأفريقية، مقابلة هاتفية، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

رشيد درامان، المركز البرلماني، مقابلة هاتفية، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

روضة علي وليلا جعفر، المعهد الديمقراطي الوطني، مقابلة هاتفية، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

روهيت كومار، مركز الأبحاث التشريعية، مقابلة هاتفية، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

سوزان تريدويل، معهد المجتمع المفتوح، مقابلة هاتفية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

طوم ستاينبرغ، منظمة مجتمعي، مقابلة هاتفية، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠

غريغور هاكماك، موقع abgeordnetenwatch.de، مقابلة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠

غوغليلمو سيلاتا، «جمعية أوبن بوليس»، مقابلة هاتفية، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

فالمير اسمايلي، معهد كوسوفو الديمقراطي، مقابلة هاتفية، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠

فوك ماراس، منظمة مانس، مقابلة هاتفية، ٣ أيار/مايو ٢٠١٠

فين هاينريتش ونينوا تيناتين، منظمة الشفافية الدولية، مقابلة هاتفية، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

مونيكا باتشون، مشروع Congreso Visible، مقابلة هاتفية، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

ميليسا أورتين، مركز FUNDAR، مقابلة هاتفية، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠

نويل ألونسو موراي، مؤسسة Directorio Legislativo، مقابلة هاتفية، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

وانجيرو جيكونيو، معهد المساءلة الاجتماعية، مقابلة هاتفية، ٩ آذار/مارس ٢٠١٠

الملحق الثاني

قائمة بمراصد الأداء البرلماني وفقاً للمناطق

الملحق الثاني: قائمة بمراصد الأداء البرلماني وفقاً للمناطق

ملاحظة: تتضمّن الفقرة التالية قائمةً بمراصد الأداء البرلماني التي حدّدت على مرّ هذا المشروع المعني برسم خارطة بالمراصد وفقاً للمناطق؛ ولكن، هذه المعلومات غير شاملة، ومن المقرّر استكمال الجهود من أجل تحديث هذه المعلومات على بوابة «AGORA» للتنمية البرلمانية. الرجاء إرسال أي إضافات أو تصحيحات إلى العنوان: governance@ndi.org

آسيا		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
إندونيسيا	منتدى المواطنين المعنيين من أجل برلمان إندونيسيا	http://formappi.tripod.com
	المركز البرلماني الإندونيسي	http://pusatparlemenindonesia.blogspot.com/
	المركز من أجل القانون والدراسات السياسية في إندونيسيا	http://www.pshk.or.id http://www.parlemen.net/site/index.php
باكستان	مؤسسة Aurat	www.af.org.pk/mainpage.htm
	مركز مبادرات السلام والتنمية	www.cpdi-pakistan.org/
	الشبكة من أجل انتخابات حرة وعادلة	http://www.fafen.org/site/v4/
	المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية	www.pildat.org
بنغلادش	معهد دراسات الحكم في جامعة BRAC	www.igs-bracu.ac.bd
	منظمة الشفافية الدولية فرع بنغلادش	www.ti-bangladesh.org
	منظمة Vote BD	www.votebd.org/
تايوان	منظمة المواطن لرصد الكونغرس	http://www.ccw.org.tw/?cat=77
الفيليبين	مؤتمر شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية	http://code-ngo.org/home/
	المركز من أجل التنمية التشريعية الدولية	http://www.cld.org/
	نادي ماكاتي للأعمال	http://www.mbc.com.ph/engine/
كمبوديا	مركز التنمية الاجتماعية في كمبوديا	www.csdcambodia.org
	اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا	www.comfrel.org/eng/index.php (موقع بالإنكليزية)
	اللجنة الحيادية وغير المنحازة من أجل انتخابات حرة وعادلة في كمبوديا	

آسيا		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
ماليزيا	منظمة The Nut Graph	ww.thenutgraph.com/
المستوى الإقليمي	شبكة أبناء جنوب آسيا لحقوق الإنسان (بنغلادش، الهند، باكستان، سري لانكا)	www.southasianrights.org
الهند	منظمة تمكين العمال والمزارعين	www.mkssindia.org
	مومباي تصوّت	www.mumbaivotes.com
	موقع Praja.org	www.praja.org
	مركز الأبحاث التشريعية	www.prsindia.org
	منظمة Satark Nagrik Sangathan	www.snsindia.org
هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة بجمهورية الصين الشعبية)	مشروع SynergyNet	www.synergynet.org.hk/en_index.php

أوروبا الوسطى والشرقية		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
ألبانيا	Mjaft!	www.mjaft.org www.unevotoj.com
	مركز الدراسات البرلمانية	http://scorecard.ascpdp.org/english
بلغاريا	الجمعية البلغارية لتعزيز مبادرات المواطنين	
	المركز البلغاري للقانون غير الربحي	www.bcnl.org/en/index.html
	مركز الاستراتيجيات الليبرالية	www.cls-sofia.org/en/
	مركز برامج وتحليل القانون الأوروبي	www.pacelonline.org/Files/Eng_files/frame_eng.htm
البوسنة والهرسك	مركز المبادرات المدنية	www.ccibh.org/
	موقع «CA «Why Not	http://www.zastone.ba www.istinomjer.ba www.razglasaj.ba
بولندا	الجمعية ٦١	www.mamprawowiedziec.pl www.art61.pl
	مؤسسة ستيفان باتوري	http://www.batory.org.pl/english/index.htm

أوروبا الوسطى والشرقية		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
الجبل الأسود	Centar za Demokratsku Tranziciju	http://www.cdtmn.org/index.php?lang=en
	شبكة «مانس»	http://www.mans.co.me/en/
رومانيا	أكاديمية المدافعة	غير متوافر
	الجمعية من أجل الديمقراطية	www.apd.ro
	مركز موارد التنوع الإثني الثقافي	www.edrc.ro/en/index.html
	المعهد من أجل السياسات العامة	http://www.ipp.ro/eng/pagini/index.php
	المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية	http://www.qvorum.ro/en http://parlamentultau.ro/
سلوفاكيا	الائتلاف من أجل الفرص المتكافئة	www.fai-play.sk/index_en.php
صربيا	مركز الأبحاث والشفافية والمساءلة	http://www.crta.rs/wp/en/ www.istinomer.rs/
كرواتيا	منظمة GONG	http://www.gong.hr»www.gong.hr
كوسوفو	الاتحاد من أجل تعزيز جهود المجتمع المدني في مجال المدافعة	
	حركة إرفع صوتك	http://levizjafol.org/ENGLISH/lastest/
	معهد كوسوفو الديمقراطي	http://kdi-kosova.org/en/index.php www.votaime.org/
ليتوانيا	Atviras Seimas	http://atviras-seimas.info/
	Mano Seimas	www.manoseimas.lt
المستوى الإقليمي	موقع KohoVolit.eu (الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، والاتحاد الأوروبي)	http://KohoVolit.eu
مقدونيا	جمعية MOST للمواطن	http://www.most.org.mk/index.php/en

أوراسيا		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
أذربيجان	مركز الدراسات حول الديمقراطية ومراقبة الانتخابات	www.smdt.az/en
أرمينيا	مركز أرمينيا لحرية المعلومات	http://www.foi.am/en/
تركيا	تجمّع اللجان المعنية برصد العمل البرلماني في تركيا	http://www.tumikom.org/english/index.php
جورجيا	معهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية	www.cipdd.org
	Chemiparlamenti	
	معهد المجتمع المدني	www.civilin.org/Eng/index.php
	منظمة الشفافية الدولية في جورجيا	www.transparency.ge/en
روسيا	جمعية GOLOS	www.golos.org/?lang=en
	علوم المعلومات من أجل الديمقراطية / مؤسسة INDEM	www.indem.ru/en/index.shtml
مولدوفا	مركز تحليل ومكافحة الفساد	www.capc.md/en
	معهد التنمية والمبادرات الاجتماعية	http://www.viitorul.org/index.php?I=en

على المستوى الدولي أو الإقليمي		
الهيئة الدولية أو الإقليمية	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
البرلمان الأوروبي	الجمعية 61	www.art61.pl www.mamprawowiedziec.pl
	EP Vote	www.epvote.eu/
	معهد المشاركة العامة	http://www.publiek-politiek.nl/English www.stemmerntracker.nl
	KohoVolit.eu	www.kohovolit.eu
	Parlorama.eu	www.parlorama.eu
	الذاكرة السياسية	www.laquadrature.net/wiki/Political_Memory
	المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية	http://www.qvorum.ro/en http://parlamentultau.ro
	VoteWatch.eu	www.votewatch.eu/

على المستوى الدولي أو الإقليمي		
الهيئة الدولية أو الإقليمية	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
	Buhl & Rasmussen	www.itsyourparliament.eu
الجمعية العام للأمم المتحدة	UNDemocracy.com	www.undemocracy.com/

أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
الأرجنتين	Asociacion Civil por la Igualdad y la Justicia	www.acij.org.ar/
	Asociacion por los Derechos Civiles	www.adclegislativo.org.ar/
	Centro para la Apertura Y El Desarrollo de América Latina	www.cadal.org/english/default.asp
	Fundacion Directorio Legislativo	http://www.directoriolegislativo.org/
	Fundacion Poder Ciudadano	www.poderciudadano.org/
الباراغواي	Centro de Informacion y Recursos para el Desarrollo	www.quieneselegimos.org.py/
	Instituto de Derecho y Economia	www.idea.org.py http://www.idea.org.py/english/
البرازيل	Adote Um Vereador	http://vereadores.wikia.com/wiki/Pagina_prinicipal
	Congresso Aberto	www.congressoaberto.com.br/
	Departamento Intersindical de Assessoria Parlamentar	www.diap.org.br/
	Transparencia Brasil	www.transparencia.org.br/index.html
	Votenaweb	www.votenaweb.com.br
بوليفيا	Fundacion de Apoyo al Parlamento y la Participacion Ciudadana	www.fundappac.org/
البيرو	Asociacion Civil Transparencia	www.transparencia.org.pe/
	Manos Limpias	http://www.manoslimpias.es/
	Reflexion Democratica	http://www.reflexiondemocratica.org.pe/

أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
تشيلي	Chile Transparente	www.chiletransparente.cl/
	Corporación Humanas	www.humanas.cl
	Corporación Participa	www.participa.cl/
	Fundación Ciudadano Inteligente	www.votainteligente.cl
	Fundación Pro Acceso	www.proacceso.cl
السلفادور	Fundación Salvadorena para el Desarrollo Económico y Social	www.fusades.org/ www.observatoriolegislativo.org.sv/ index.php
غواتيمالا	Acción Ciudadana	http://www.accionciudadana.org.gt
	Asociación de Investigación y Estudios Sociales	www.asies.org.gt/
	Centro de Investigaciones Económicas Nacionales	www.cien.org.gt/
فنزويلا	Movimiento Identidad Ciudadana	
كولومبيا	Bogotá comó Vamos	www.bogotacomovamos.org/
	Congreso Visible	http://cvisible.uniandes.edu.co
	Consejo Visible Baranquilla	www.cvisible.com/
	Consejo Visible Bucaramanga	http://www.consejovisible.com/
	Consejo Visible Neiva	www.ccneiva.org/index.php?objeto=cvisible
	Fundación Seguridad & Democracia	www.seguridadydemocracia.org
	Instituto de ciencia Politica, Universidad de Los Andes	www.icpcolombia.org/observatorio.php
	Observatorio Cali Visible	http://calivisible.javerianacali.edu.co/ index.php
	Transparencia por Colombia	www.transparenciacolombia.org.co/

أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
المكسيك	500/500	www.500sobre500.com/
	Consorcio para el Dialogo Parlamentario y la Equidad	www.consorcio.org.mx
	Fundar, Centro de Análisis e Investigación	www.fundar.org.mx www.legislativoatualcance.org.mx
	Hagamos Quórum	www.hagamosquorum.com/
	Sonora Ciudadana, A.C	www.sonoraciudadana.org.mx
المستوى الإقليمي	شبكة أميركا اللاتينية للشفافية التشريعية	www.transparencialegislativa.org
هوندوراس	Centro de Investigación y Promoción de los Derechos Humanos	www.ciprodeh.org.hn
	Fundación Democracia sin Fronteras	www.fdsf.hn

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
الأردن	مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني	http://www.hayatcenter.org/projects/loc/ong/sdfs.htm
	مركز القدس للدراسات السياسية	http://www.alqudscenter.org/english/
	مركز الأردن الجديد للدراسات	http://www.ujrc-jordan.net/
	مركز الدراسات الاستراتيجية	www.jcss.org/default.aspx
الكويت	جمعية الشفافية الكويتية	www.transparency-kuwait.org/
لبنان	المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم	www.kleudge.com/flpcp/
	نحو المواطنية	http://na-am.org/a/ www.lpmonitor.org/
المستوى الإقليمي	المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة	http://arabruleoflaw.org
مصر	جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية	www.el-sadat.org
	جمعية حقوق الإنسان بأسيوط	http://www.assuithumanrights.org/English_Site/index.php

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
	المعهد الديمقراطي المصري	www.edi-egypt.com/en
	مركز العدالة والمواطنة لحقوق الإنسان	
	جمعية مجتمعنا للتنمية وحقوق الإنسان	
المغرب	مركز حقوق الناس	
	الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان	www.mediateurddh.org.ma/
اليمن	مرصد البرلمان اليمني	www.ypwatch.org/index.php?lng=en

الولايات المتحدة الأميركية وكندا		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
كندا	How'd They Vote	www.howdtheyvote.ca/
الولايات المتحدة	مركز السياسات المستجيبة	www.opensecrets.org
	شركة الاندفاعة المدنية	www.govtrack.us/ www.civicimpulse.com www.govtrackinsider.com
	مؤسسة إدارة الكونغرس	www.cmfweb.org/
	لجنة الأصدقاء المعنية بالتشاريع الوطنية	www.fcnl.org/index.htm
	رابطة الناخبات	http://www.lwv.org//AM/Template.cfm?Section=Home
	Legistorm	www.legistorm.com
	منظمة MAPLight	http://maplight.org/
	المعهد الوطني للشؤون المالية في سياسات الدولة	www.followthemoney.org/index.phtml
	Progressive Punch	http://www.progressivepunch.org/
	مشروع صوّت بذكاء	www.votesmart.org/
	المواطن العام – رصد الكونغرس	www.citizen.org/congress/

الولايات المتحدة الأميركية وكندا		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
	مؤسسة صن لايت	http://earmarkwatch.org/ www.capitolwords.org http://sunlightfoundation.com/projects/2007/punchclockmap/ http://opencongress.org http://opensecrets.org
	Taxpayers for Common Sense	www.taxpayer.net/
	بيانات الشفافية	www.transparencydata.com/#
	دائرة إعلام الناخبين	www.vis.org/
	منظمة واشنطن للرصد	www.washingtonwatch.com/

المحيط الهادئ		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
أستراليا	منظمة أستراليا المفتوحة	www.openaustralia.org/
نيوزيلندا	قاعدة بيانات CommoNZ Parliamentary Database	http://commonz.wotfun.com/
	Theyworkforyou.co.nz	http://theyworkforyou.co.nz/

أفريقيا جنوب الصحراء		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
أوغندا	معهد القيادة الأفريقي	www.aflia.org
	شبكة أوغندا للديون	www.udn.or.ug/
بوركينا فاسو	مركز الحكم الديمقراطي	www.cgd-igd.org
تنزانيا	مركز القانون وحقوق الإنسان	www.humanrights.or.tz/
	منتدى السياسات	www.policyforum-tz.org
	منظمة Sikika	www.sikika.org.tz/

أفريقيا جنوب الصحراء		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
جنوب أفريقيا	Idasa	www.idasa.org.za/
	مجموعة الرصد البرلماني	www.pmg.org.za/
غانا	مركز غانا للتنمية الديمقراطية	www.cddghana.org
كينيا	Marsgroup Kenya «Mwalimu Mati»	www.marsgroupkenya.org http://blog.marsgroupkenya.org/
	مسلمون من أجل حقوق الإنسان	http://muhuri.org/index.php?option=com_content&task=view&id=12&Itemid=44
	Mzalendo	www.mzalendo.com/
	Sodnet	www.sodnet.org
	معهد المساءلة الاجتماعية	http://www.tisa.or.ke/
ليبيريا	منظمة رصد الديمقراطية في ليبيريا	http://liberiademocracywatch.org/
	المعهد الديمقراطي في ليبيريا	www.ldi-lbr.org/
	حركة الشباب الوطنية لشفافية الانتخابات	http://www.naymote.ushahidi.com/
	المنظمة الدولية لمنظمي الحملات الشباب	http://ycii.org/
المستوى الإقليمي	المشروع المتعلق بالهيئات التشريعية الأفريقية	www.africanlegislaturesproject.org
ناميبيا	معهد الأبحاث حول السياسات العامة	www.ippr.org.na/
نيجيريا	مشروع التحليل والأبحاث حول السياسات	www.nassnig.org/parp/activities.php
	مركز المجتمع المدني للمدافعة عن العمل التشريعي	www.cislacnigeria.org
زامبيا	كاريتاس زامبيا	http://www.caritaszambia.org.zm/index.php
زيمبابواي	صندوق Veritas	

أوروبا الغربية		
البلد أو الإقليم	اسم مرصد الأداء البرلماني	الموقع (المواقع)
ألمانيا	Abgeordnetenwatch.de	www.abgeordnetenwatch.de/
	شبكة البيانات المفتوحة	http://opendata-network.org/
	Politik-Digital.de	http://politik-digital.de/ http://www.sie-schreiben-dir.de/site/index.php
إيرلندا	KildareStreet.com	www.kildarestreet.com/
إيطاليا	جمعية «أوبن بوليس»	www.openpolis.it www.openparlamento.it
	Relazioni Istituzionali & Comunicazione	http://www.es-comunicazione.it/
الدانمارك	Buhl & Rasmussen	http://hvemstemmerhvad.dk/about.php www.itsyourparliament.eu
السويد	مشروع المصدر المفتوح: وكالة الاستخبارات المدنية	http://cia.sourceforge.net/
سويسرا	شبكة الأبحاث السياسية Politools	http://www.politools.net
فرنسا	نائبي	http://mon-depute.fr/
	جمعية «آراء المواطنين»	www.regardscitoyens.org www.nosdeputes.fr
المملكة المتحدة	التدقيق الديمقراطي	http://www.democraticaudit.com/
	مجتمع هانسارد	http://www.hansardsociety.org.uk
	منظمة «مجتمعي»	http://www.theyworkforyou.com/
	Revolts.co.uk	http://www.revolts.co.uk/
	موقع ضابط النظام العام	www.publicwhip.org.uk/
النمسا	موقع Meinparliament.at	www.meinparliament.at
هولندا	معهد السياسات العامة	http://www.stemmentracker.nl/
	موقع Politix.nl	http://www.politix.nl/

الملحق الثالث

بعض الموارد المختارة في مجال الرصد البرلماني

الملحق الثالث: بعض الموارد المختارة في مجال الرصد البرلماني

الموارد العامة حول التنمية البرلمانية

بوابة أغورا للتنمية البرلمانية:

تفيد أغورا، بوابة التنمية البرلمانية، كمركز للموارد وشبكة اجتماعية تسهّل عملية تشارك المعرفة حول التنمية البرلمانية بين الخبراء، والمنظمات المانحة، وأعضاء البرلمان، والموظفين البرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين. للمشروع خمس منظّمات شريكة معنية بالتنفيذ: المفوضية الأوروبية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، المعهد الديمقراطي الوطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد البنك الدولي. تتضمّن بوابة أغورا مجموعةً شاملةً من أطر العمل المعيارية للبرلمانات الديمقراطية.

الموقع الرئيسي: http://www.agora-parl.org/

اللائحة الشاملة بالوثائق الخاصة بالمعايير: http://www.agora-parl.org/node/2705

المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان:

التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية

يعمل المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان على تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديث العمليات البرلمانية وزيادة الشفافية، والمساءلة، ونسبة التمثيل. ويحدّد التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية خطاً أساسياً يتناول كيفية استخدام البرلمانات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال إحصاء تناول ١٣٤ برلماناً ويتضمّن أفضل الممارسات من مختلف المناطق من حول العالم.

الموقع الرئيسي: http://www.ictparliament.org/

التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية

بالإنكليزية: http://www.ictparliament.org/wepr2010

بالفرنسية: http://www.ictparliament.org/fr/node/821

شبكة iKNOW Politics

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة

تأسست شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة بغرض زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهي تتضمّن مجموعةً متنوعةً من الموارد المفيدة للبرلمانيين المهتمين في التقدم بالمساواة بين الجنسين ولو أنّها تستهدف أيضاً جمهوراً أوسع من المسؤولين المنتخبين، والمرشحين، وقادة الأحزاب السياسية، والباحثين والطلاب المهتمين في الارتقاء بدور المرأة في السياسة. تقيم شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة شراكات مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

http://www.iknowpolitics.org

الاتحاد البرلماني الدولي

قاعدة البيانات PARLINE حول البرلمانات الوطنية

PARLINE هي قاعدة البيانات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالبرلمانات الوطنية. وهي تتضمّن مدخلاً منفصلاً لكل غرفة برلمانية بالنسبة إلى كل برلمان وطني في العالم. تتضمن المداخل معلومات عن البنية البرلمانية ووسائل العمل.

http://www.ipu.org/parline/parlinesearch.asp

البنك الدولي:

البرنامج التعلّمي لتعزيز دور البرلمان

يتضمّن البرنامج التعلّمي لتعزيز دور البرلمان سلسلةً من ثلاثة عشر وحدة تعلّمية للبرلمانيين والموظفين في البرلمانات. تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الوحدات في تعزيز قدرة البرلمانات على الإشراف على توزيع الأموال العامة واستخدامها، والحد من الفقر، وتعزيز المشاركة العامة في العملية السياسية، وتخفيف الفساد، من بين جملة أمور أخرى.

http://parliamentarystrengthening.org/index/

الشفافية والانفتاح البرلمانيان

مؤسسة Corporacion Participa

المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية

يتمثل الهدف من المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية التابع لمؤسسة Corporacion Participa في تصميم وتنفيذ أداة منهجية من شأنها أن تشكّل تحليلاً مقارناً لمستويات الشفافية والوصول إلى المعلومات في الكونغرس في كل من تشيلي، والأرجنتين، وغواتيمالا. فيساعد ذلك في بناء معايير دنيا من الشفافية في الشؤون الإدارية والتشريعية لهذه المؤسسات.

بالإنكليزية:

http://www.bibliocivica.org/images/d/d9/Regional_Index_of_Parliament_Transparency.pdf

بالإسبانية:

http://www.bibliocivica.org/images/e/ef/Indice_Regional_de_Transparencia_Parliamentaria.pdf

المركز الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان:

المعايير المفتوحة للبرلمانات

هي عبارة عن لمحة عامة حول الأوراق المختارة، والعروض ومخططات XML تم تطويرها في المركز الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان لتستخدمها البرلمانات.

http://www.ictparliament.org/taxonomy/term/132%20133

معهد السياسات العامة (رومانيا):

المطالبة ببرلمانات مفتوحة في منطقة البحر الأسود:

حالة رومانيا، وجمهورية مولدوفا، وبلغاريا، وجورجيا (٢٠٠٨)

أجرى الدراسة معهد السياسات العامة (رومانيا)، ومعهد التنمية والمبادرات الاجتماعية (فيتورول / جمهورية مولدوفا)، مركز الاستراتيجيات الليبرالية (بلغاريا)، ومعهد القوقاز للسلام، والديمقراطية، والتنمية (جورجيا) . يبحث التقرير الخاص بالبرلمانات

المفتوحة في الإطار القانوني لكل دولة في مجال الانفتاح البرلماني، والممارسات والعقبات المنظور بها في استخدام أدوات الشفافية من قبل المجتمع المدني، وتقييم الانفتاح لكل برلمان على أساس معايير قابلة للقياس.

http://www.cls-sofia.org/en/papers/a-plea-for-open-parliaments-in-the-black-sea-region-the-case-of-bulgaria-189.html

الاتحاد البرلماني الدولي:

المبادئ التوجيهية الخاصة بالمواقع الإلكترونية للبرلمانات (٢٠٠٩)

توفّر الوثيقة الخاصة بالمواقع الإلكترونية للبرلمانات توصياتٍ عملية لتيسير التخطيط وإدارة المواقع الإلكترونية وتمكين البرلمانات من توفير التوجيهات الملموسة لمصمّمي المواقع الإلكترونية، والمطوّرين والمدراء.

بالإنكليزية: http://www.ipu.org/PDF/publications/web-e.pdf

بالفرنسية: http://www.ipu.org/PDF/publications/web-f.pdf

بالإسبانية: http://www.ipu.org/PDF/publications/web-s.pdf

شبكة أبناء جنوب آسيا لحقوق الإنسان

الشفافية في البرلمان:

مراجعة الإجراءات والممارسات المعتمدة في جنوب آسيا (٢٠٠٩)

يسعى هذا التحليل لشفافية البرلمانات الوطنية في بنغلادش، والهند، وباكستان، وسريلانكا إلى «تحديد مقدار الانفتاح في سير عمل البرلمانات المطلوب في مدونات القواعد ومقارنته بما هو قائم في الممارسات الفعلية.» يتم تحليل خمسة مجالات مختلفة: روزنامة الجلسات وعمل البرلمان؛ سجل الأعمال المنفّذة؛ الأوراق العالقة على مائدة البرلمان؛ إعلان الحوادث السابقة الجرمية والمالية وحقوق النوّاب في البرلمان؛ وسير اللجان البرلمانية.

http://www.southasianrights.org/wp-content/uploads/2009/10/Transparency-in-Parliament-Final2.pdf

معهد البنك الدولي:

البرلمان والوصول إلى المعلومات: العمل من أجل الحكم الشفاف (٢٠٠٥)

تعتبر هذه الوثيقة من إعداد معهد البنك الدولي نتيجة مجموعة دراسية حول موضوع الوصول إلى المعلومات باستضافة ودعم من برلمان غانا في تموز/يوليو ٢٠٠٤. وافقت المجموعة الدراسية على عددٍ من التوصيات حول كيف يمكن أن تعمل البرلمانات مع الحكومات من أجل التوصل إلى نظام حكم شفاف. وتمثل المقترحات وملخّص المناقشات التي أدت إليها أدلّةً قيّمةً بالنسبة إلى الكومنولث ، وكافة الدول الأخرى، من أجل تطبيق أنظمة تعتمد الحرية الفاعلة للوصول إلى المعلومات على أساس التشريعات والممارسات المثبتة.

http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/Parliament_and_Access_to_Information_with_cover.pdf

الوثائق المعيارية وأطر التقييم للبرلمانات الديمقراطية

الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية:

الواقع الديمقراطي للبرلمانات: ما هي معايير التقييم؟ (٢٠٠٩)

تحتوي هذه الوثيقة على المعايير الخاصة بالبرلمانات الديمقراطية التي وضعتها الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، على أساس دراسة مقارنة للنظام الداخلي لبرلمانات فرنكوفونية مختلفة، ومناقشات من حلقتين دراسيتين نظمتهما الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية حول هذا الموضوع.

بالفرنسية: http://www.agora-parl.org/node/53

الجمعية البرلمانية لدول الكومنولث:

العلامات المرجعية الموصى بها للهيئات التشريعية الديمقراطية (٢٠٠٦)

تعتبر العلامات المرجعية الموصى بها للهيئات التشريعية الديمقراطية بمثابة إطار عمل للعلامات المرجعية الديمقراطية الخاصة ببرلمانات دول الكومنولث. صمّمت هذه الوثيقة بحيث تتيح للبرلمانات والهيئات التشريعية الالتزام بعمليات التقييم الخاصة على أساس هذه العلامات المرجعية.

http://www.agora-parl.org/node/57

المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية:

أفضل الممارسات العالمية – تقرير نموذجي حول وضع البرلمان (٢٠٠٥)

يوفّر هذا التقرير النموذجي لرصد البرلمان المعايير، وأفضل الممارسات ومؤشرات التقدم. وانطلاقاً من واقع أنّه من غير الممكن تلبية جميع المعايير في الوقت نفسه، فقد عملت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية على إدراج مجموعة من المعايير الدنيا في سلم الأولويات ضمن إطار العمل الخاص بها.

http://www.ifes.org/publication/9556b111cf29cbd9dc859c7d9f43f15c/FINAL%20SOP%20Framework%200607.pdf

الاتحاد البرلماني الدولي:

تقييم البرلمان: عدة أدوات لتقييم الذات مخصّصة للبرلمانيين (٢٠٠٨)

هذا الدليل من إعداد الاتحاد البرلماني الدولي، وقد صُمّم خصيصاً للبرلمانيين لمساعدتهم على إجراء تقييم خاص لاحتياجاتهم التشريعية. لا يتمثل الهدف من هذه العدّة بتصنيف البرلمانات بل بمساعدتها على تحديد نقاط قوتها وضعفها بالمقارنة مع المعايير الدولية بحيث يصبح بمقدورها تحديد الأولويات لتعزيز المؤسسات البرلمانية.

بالإنكليزية: http://www.ipu.org/PDF/publications/self-e.pdf

بالفرنسية: http://www.ipu.org/PDF/publications/self-f.pdf

بالإسبانية: http://www.ipu.org/PDF/publications/self-s.pdf

بالعربية: http://www.ipu.org/PDF/publications/self-ar.pdf

الاتحاد البرلماني الدولي:

البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل إلى الممارسات السليمة (٢٠٠٦)

تحاول هذه الوثيقة الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي الإجابة عن السؤال: «ما الذي يشكّل برلماناً ديمقراطياً؟»، وذلك من خلال

تحديد القيم الأساسية التي يستند إليها البرلمان الديمقراطي، عن طريق توفير أمثلة حول الممارسات السليمة الحالية في ما يتعلق بكل من القيم المذكورة.

بالإنكليزية: http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_en.pdf

بالفرنسية: http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_fr.pdf

بالإسبانية: http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_sp.pdf

بالعربية: http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_ar.pdf

المعهد الديمقراطي الوطني:

نحو تطوير المعايير الدولية للهيئات التشريعية الديمقراطية (٢٠٠٧)

ترمي وثيقة المناقشة التي أعدّها المعهد الديمقراطي الوطني إلى تطوير المعايير الدنيا للهيئات التشريعية الديمقراطية. ويقصد بها إعداد مناقشة دولية في ما يتعلق بالمعايير البرلمانية الديمقراطية، بهدف التوصّل إلى هيئات تشريعية أكثر انفتاحاً واستقلاليةً ومساءلةً واستجابةً من حول العالم.

بالإنكليزية: http://www.ndi.org/files/2113_gov_standards_010107.pdf

بالعربية: http://www.ndi.org/files/2255_guide_demlegislatures_arabic_010408.pdf

الكونفدرالية البرلمانية للأميركيتين:

مساهمة البرلمانات في الديمقراطية: مسوّدة العلامات المرجعية للبرلمان في الأميركيتين (٢٠١٠)

استمدّت الكونفدرالية البرلمانية للأميركيتين إلهامها من العلامات المرجعية التي أعدّتها المنظمات بما فيها المعهد الديمقراطي الوطني، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية لدول الكومنولث لصياغة علاماتها المرجعية الخاصة الموجهة إلى البرلمانات في الأميركيتين. وقد أعدّت هذه الوثيقة من أجل تحريك الحوار العالمي حول المعايير البرلمانية، وفي الوقت نفسه، تشجيع البرلمانات في المنطقة للتفكير بأفضل الحلول لتكييف هذه العلامات المرجعية وإدماجها في الأنظمة الحكومية الفريدة.

http://www.copa.qc.ca/eng/committees/Democracy-Peace/COD-CDP-criteres-a.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العلامات المرجعية وأطر التقييم الذاتي للبرلمانات الديمقراطية (٢٠١٠)

توفّر هذه الوثيقة التي أعدّها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحةً عامةً عن المعايير المختلفة والأطر الخاصة بالعلامات المرجعية للبرلمانات الديمقراطية. وهي تتضمّن مناقشةً للمجالات التي تشهد توافقاً أكثر أو أقل بين مختلف أطر العمل. كما وتتضمّن أيضاً مناقشةً للأمثلة الواردة حول كيفية استخدام أطر العمل هذه على يد البرلمانات.

بالإنكليزية: http://www.agora-parl.org/sites/default/files/Background_Publication_Final_0.pdf/

بالفرنسية: http://www.agora-parl.org/sites/default/files/Background_Publication_Final_French.pdf

مراقبة العملية السياسية، والموازنة، والصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية

شراكة الموازنة الدولية:

مبادرة الموازنة المفتوحة وورقة المعلومات الخاصة بالصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية

صمّمت مبادرة الموازنة المفتوحة لتعزيز وصول العامة إلى المعلومات المتعلقة بالموازنة وتشجيع الحكومات على إخضاع عمليات الموازنة لمزيد من المساءلة والشفافية. كما أسّست المبادرة أيضاً مؤشر الموازنة المفتوحة استناداً إلى المعلومات المستقاة من المسوح، وهو يمنح كل دولة علامةً تحرزها على أساس كم المعلومات المتعلقة بعملية الموازنة المتاح أمام العامة. في العام ٢٠١٠، نشرت شراكة الموازنة الدولية ورقةً فصّلت فيها الخصائص الهامة لخطة أكثر فعالية تعتمدها صناديق إنماء الدوائر الانتخابية بحيث تعمل باتجاه الحدّ من الفقر، وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة.

الموقع الرئيسي: http://www.internationalbudget.org

دليل المدافعة لاعتماد الموازنة المفتوحة

بالإنكليزية: http://openbudgetindex.org/files/AdvocacyGuideEnglish.pdf

بالفرنسية: http://openbudgetindex.org/files/AdvocacyGuideFrench.pdf

بالإسبانية: http://openbudgetindex.org/files/AdvocacyGuideSpanish.pdf

تقرير مؤشر الموازنة المفتوحة

بالإنكليزية: http://internationalbudget.org/files/2010_Full_Report-English.pdf

بالفرنسية: http://openbudgetindex.org/files/FinalFullReportFrench_lores.pdf

بالإسبانية: http://openbudgetindex.org/files/FinalFullReportSpanish_lores.pdf

المعهد الديمقراطي الوطني:

مراقبة العملية السياسية: أدوات وتقنيات للناشطين (٢٠١١)

أعدّ هذا الدليل فريق المشاركة المدنية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني وهو يبحث بشكلٍ أساسي في الأعمال التي يقودها المعهد والمجموعات الشريكة له في خمسة أشكال مختلفة في مجال مراقبة العملية السياسية – المراقبة التشريعية؛ ومراقبة الموازنة، والمدافعة عن الموازنة، وتتبع النفقات؛ وإعداد تقارير الظل، ومتابعة مراقبة الحكومة، ومراقبة كل ما له علاقة بالحملات الانتخابية. يستند هذا الدليل إلى الأبحاث النوعية التي أجريت على مدى عامٍ كاملٍ وتضمّنت مراجعةً مكتبيةً لمواد برنامج المعهد الديمقراطي الوطني ومقابلاته مع الموظفين والشركاء المحليين:

http://www.ndi.org/node/17257

مبادرة المجتمع المفتوح:

دليل التدقيق الاجتماعي في الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية (٢٠٠٨)

تيسّر نشر هذا الكتيّب برعاية من مبادرة المجتمع المفتوح، وهو يرمي إلى مساعدة المجتمعات من أجل فهم طبيعة عمل الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية. كما يوفّر المعلومات حول مراقبة الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية من خلال التدقيق الاجتماعي.

http://www.soros.org/initiatives/osiea/articles_publications/publications/cdf_200802021

الحكومة المفتوحة

الوصول إلى المعلومات :Access Info

البيانات الحكومية المفتوحة

Access Info عبارة عن منظمة تعنى بحقوق الإنسان، مقرّها الرئيسي في أوروبا، وهي تعمل من أجل تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وحمايته في أوروبا والعالم. وكانت منظمة Access Info قد عملت مع مؤسسة المعرفة المفتوحة وبرنامج المعلومات في معهد المجتمع المفتوح من أجل تحديد المشاكل العالمية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات وتعزيز «حق المعرفة». كما فتحت باب النقاش في المجتمع الدولي حول المعايير والسياسات المتعلقة بالوصول إلى المعلومات.

http://www.access-info.org/en/open-government-data

Akoma Ntoso

الهندسة المعمارية للإدارة المبنية على المعرفة للنصوص المعيارية باستخدام المعايير والنظريات المفتوحة

هي عبارة عن مجموعة من معايير اللغة الرقمية القابلة للامتداد (XML) المصممة من أجل تيسير عملية تبادل المعلومات بين الحكومات والمواطنين. وتعمل هذه المعايير على إعداد وثائق رسمية بشكلٍ مقروء من الآلات ويسمح بلغة الترميز للمحتوى.

http://www.akomantoso.org

مبادرة حقوق الإنسان لدول الكومنولث:

تطبيق الوصول إلى المعلومات (٢٠٠٨)

تمثّل هذه الوثيقة، وهي من إعداد مبادرة حقوق الإنسان لدول الكومنولث، دليلاً عملياً لتفعيل قوانين الوصول إلى المعلومات.

http://www.humanrightsinitiative.org/publications/rti/implementing_ati.pdf

المفوضية الأوروبية:

الصفحة الرئيسية الخاصة بالشفافية

توفّر الصفحة الرئيسية الخاصة بالشفافية والتابعة للمفوضية الأوروبية وصلات إلكترونية إلى النشرات الصحفية والوثائق والمناسبات التي تعقد ضمن الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالشفافية.

http://ec.europa.eu/transparency/index_en.htm

مشروع البيانات الحكومية المفتوحة:

المبادئ الثمانية للبيانات الحكومية المفتوحة

مشروع البيانات الحكومية المفتوحة عبارة عن مشروع بحث تابع لمنظمة أكسس إنفو، مؤسسة المعرفة المفتوحة، وبرنامج المعلومات الخاص بالمجتمع المفتوح. وهو مصمّم لتقييم الوضع الحالي للمبادرات الهادفة إلى تعزيز الوصول إلى البيانات الحكومية بأشكال يمكن استخدامها وإعادة استخدامها وتوزيعها بكل حرية. يمكن الوصول إلى المبادئ من خلال الرابط أدناه.

http://www.opengovdata.org/home/8principles

المنتدى الشخصي للديمقراطية

المنتدى الشخصي للديمقراطية موقع إلكتروني يستند إلى المجتمع المحلي، يتضمّن مؤتمراً دولياً حول موضوع الارتباط بين السياسة والتكنولوجيا. يهدف المنتدى إلى تيسير النقاش بين المختصّين في السياسة وخبراء التكنولوجيا. يقدّم المنتدى الشخصي

للديمقراطية شبكةً من المنتدى الشخصي للديمقراطية تقوم على أساس التسجيل وتعطي الأعضاء حق الوصول إلى أدوات التكنولوجيا السياسية والمحتوى الحصري والقدرة على إقامة الشبكات بشكلٍ خاص مع أعضاء آخرين في المنتدى الشخصي للديمقراطية.

http://personaldemocracy.com/

مؤسسة صن لايت :Sunlight

عشرة مبادئ للإعلان عن المعلومات الحكومية

مؤسسة صن لايت عبارة عن منظمة غير ربحية كائنة في الولايات المتحدة الأميركية تعمل في سبيل إتاحة المعلومات الحكومية من خلال التكنولوجيا الإلكترونية، قامت بجمع عشرة مبادئ خاصة للإعلان عن المعلومات الحكومية.

http://sunlightfoundation.com/policy/documents/ten-open-data-principles/

شبكة التكنولوجيا من أجل الشفافية

شبكة التكنولوجيا من أجل الشفافية عبارة عن مشروع قصير المدى لمشاريع التكنولوجيا الحالية عبر الإنترنت تعمل في سبيل زيادة الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المدنية من حول العالم. تلقى الدعم من معهد المجتمع المفتوح، وشبكة Omidyar، وهي توفر خريطةً تفاعليةً تسمح للمستخدمين بغربلة المشاريع بحسب الفئات كالدولة، والسلطات الحكومية، والمانحين.

http://transparency.globalvoicesonline.org/

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة:

برنامج :Bungeni نظام المعلومات البرلمانية والتشريعية

بناءً على المعايير المفتوحة وتطبيقات المصادر المفتوحة، بونجيني عبارة عن مبادرة تنموية تعاونية مصمّمة لتيسير تبادل المعلومات الحكومية من خلال تسهيل إدارتها، وتعزيزها، ونشر الوثائق الرسمية على نحوٍ يسهل الوصول إليه.

http://www.bungeni.org

قوائم البريد الإلكتروني ومنتديات النقاش

منظمة E-Democracy.org

تطبيق Listserv للتكنولوجيا في الديمقراطية

E-Democracy.org عبارة عن مجموعة إلكترونية تربط الناس المهتمين باستخدام التكنولوجيا من أجل شفافية الحكم، والمشاركة العامة، والتعاون وبناء المجتمعات المحلية.

http://pages.e-democracy.org/List_of_groups

منتدى النقاش لتكنولوجيا الشفافية

يوفّر هذا المنتدى باباً للنقاش لمطوّري تكنولوجيا الديمقراطية ومستخدميها، في أعقاب قمة الديمقراطية الإلكترونية في العام ٢٠٠٩.

http://groups.google.com/group/transparency-tech

الملحق ٤

الملفات الخاصة ببعض مراصد الأداء البرلماني المختارة

الملحق ٤: الملفات الخاصة ببعض مراصد الأداء البرلماني المختارة

تمّ إعداد الملفات الواردة في هذا الملحق استناداً إلى المعلومات التي قدمتها مراصد الأداء البرلماني المشاركة في المشروع، إما من خلال المسح الخاص بمراصد الأداء البرلماني، أو من خلال المقابلات التي أجريت. بالنسبة إلى مراصد الأداء البرلماني المشاركة في المقابلات، فقد تم جمع مزيد من المعلومات حولها من خلال مواقعها الإلكترونية. صحيح أنه ومع الأسف لم يتسنّ إعداد إلا الملفات الخاصة بالمراصد التي شاركت في مشروع البحث، إلا أنه يمكن للمراصد كافة إعداد ملفات خاصة تنشر على بوابة أغورا للتنمية الديمقراطية (www.agora-parl.org). لمزيد من المعلومات، يرجى إرسال بريد إلكتروني على العنوان: governance@ndi.org

جدير بالذكر أنّ الجهود قد بذلت من أجل الحصول على التعليقات من قبل مراصد الأداء البرلماني من أجل التأكيد على دقة المعلومات الواردة في هذه الملفات، ولكن لم يتم تأكيد المعلومات كافة من قبل المراصد المعنية. بالإضافة إلى ذلك، المجتمع الخاص بمراصد الأداء البرلماني في تطوّر مستمر، ويفترض بالمستفيدين من هذه المعلومات التعاطي معها على اعتبارها أوليةً وعليهم التأكد منها مباشرةً مع المرصد المعني قبل اعتبار البيانات الواردة في هذا الملحق نهائيةً.

وردت الملفات الخاصة بمراصد الأداء البرلماني، كما هي مدرجة في هذا الفهرست.

مسرد بملفات مراصد الأداء البرلماني المختارة

أفريقيا – على المستوى الإقليمي
المشروع المتعلق بالهيئات التشريعية الأفريقية

ألبانيا
مركز الدراسات البرلمانية
حركة !Mjaft

الأرجنتين
جمعية الحقوق المدنية
منظمة Directorio Legislativo
مؤسسة Poder Ciudadano

أرمينيا
مركز حرية المعلومات

أذربيجان
مركز الدراسات حول الديمقراطية ومراقبة الانتخابات

بنغلادش

منظمة الشفافية الدولية فرع بنغلادش

البوسنة والهرسك

منظمة CA Why Not

البوسنة والهرسك

مركز المبادرات المدنية

البرازيل

مرصد الكونغرس المفتوح Congresso Aberto

كمبوديا

اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا

كندا

مرصد How'd They Vote

تشيلي

منظمة الشفافية في تشيلي

منظمة Fundacion Ciudadano Inteligente

كولومبيا

مشروع Congreso Visible

منظمة Transparencia por Colombia

كرواتيا

منظمة «غونغ» GONG

الجمهورية التشيكية

موقع KohoVolit.eu

الدانمارك

شركة Buhl & Rasmussen

مصر

جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية

المعهد الديمقراطي المصري
جمعية حقوق الإنسان بأسيوط
مركز العدالة والمواطنة لحقوق الإنسان
جمعية مجتمعنا للتنمية وحقوق الإنسان

السلفادور
مؤسسة Fundacion Salvadorena para el Desarrollo Economico y Social

البرلمان الأوروبي
مرصد EP Vote

فرنسا
جمعية آراء المواطنين Regards Citoyens

جورجيا
منظمة الشفافية الدولية فرع جورجيا

ألمانيا
شبكة البيانات المفتوحة

غواتيمالا
منظمة Accion Ciudadana

هوندرواس
مؤسسة Fundacion Democracia sin Fronteras

الهند
مركز الأبحاث التشريعية

إيرلندا
موقع myGOV/KildareStreet.com

إيطاليا
جمعية «أوبن بوليس» Openpolis

الأردن
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
مركز القدس للدراسات السياسية

كينيا

مسلمون من أجل حقوق الإنسان
معهد المساءلة الاجتماعية

كوسوفو

الاتحاد من أجل تعزيز المدافعة عن المجتمع المدني
معهد كوسوفو الديمقراطي

ليبيريا

مرصد الديمقراطية في ليبيريا
المعهد الديمقراطي في ليبيريا

ليتوانيا

مرصد البرلمان المفتوح Atviras Seimas

المكسيك

مركز فوندار للتحليل والبحث

مولدوفا

معهد التنمية والمبادرات الاجتماعية

الجبل الأسود

منظمة «مانس» (شبكة تثبيت قطاع المنظمات غير الحكومية)

المغرب

مركز حقوق الناس

ناميبيا

معهد البحوث حول السياسات العامة

هولندا

معهد المشاركة السياسية

نيوزيلندا

موقع TheyWorkForYou.co.nz

نيجيريا

مركز المجتمع المدني للمدافعة عن العمل التشريعي

باكستان

مركز مبادرات السلام والتنمية

المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية

البيرو

منظمة Manos Limpias

جمعية Reflexion Democratica

بولندا

الجمعية ٦١

مؤسسة ستيفان باتوري

رومانيا

المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية

معهد السياسات العامة

روسيا

مؤسسة علوم المعلومات من أجل الديمقراطية

سلوفاكيا

معهد الشؤون العامة

جنوب أفريقيا

مجموعة الرصد البرلماني

السويد

مشروع المرصد المفتوح – وكالة استخبارات المواطن

سويسرا

شبكة الأبحاث السياسية Politools

تركيا

جمعية لجان رصد البرلمانيين والمسؤولين المنتخبين

أوغندا

معهد القيادات الأفريقية

المملكة المتحدة

جمعية هانسارد

مجتمعي mySociety

الولايات المتحدة

منظمة الاندفاعة المدنية

مؤسسة صن لايت

خدمات إعلام الناخبين

منظمة واشنطن للرصد

أفريقيا – على المستوى الإقليمي
المشروع المتعلق بالهيئات التشريعية الأفريقية

(بالإنكليزية) www.africanlegislaturesproject.org

المدير: الأستاذ روبرت ماتس؛ الأستاذ جويل باركان؛ الأستاذ شاهين مظفّر
البريد الإلكتروني للمنظمة: Elizabeth.welsh@uct.ac.za (إليزابيث ويلش، مديرة المشاريع)
البرلمانات الخاضعة للرصد: ٢٠ هيئة تشريعية أفريقية

نبذة عن المنظمة: يتمثل الهدف من المشروع المتعلق بالهيئات التشريعية الأفريقية في تلقن كل ما يهمّ معرفته حول طبيعة عمل الهيئات التشريعية الأفريقية. ويعتبر المشروع المتعلق بالهيئات التشريعية الأفريقية عبارة عن تمرين يجمع عالمي البحث الأكاديمي والممارسة – ويتناول البحث في هذه الحالة، عمليات الهيئة التشريعية وما تفترضه النتائج بالنسبة إلى البرلمانات الأفريقية، المنظمات العاملة في مجال الإصلاح التشريعي والديمقراطي والوكالات المانحة الداعمة.

نشاطات الرصد البرلماني: سبق للمشروع المتعلق بالهيئات التشريعية الأفريقية أن حدّد ما يزيد عن ٤٠٠ عنصر (متغيّرة) تفسّر تطوّر وأداء الهيئات التشريعية، ومساهماتها في العمليات الأوسع نطاقاً لعمليات الدمقرطة والحد من الفقر. يجمع المشروع البيانات حول هذه العناصر في ٢٠ دولة تعتبر فيها التطلّعات المقرونة بعملية تطبيق الديمقراطية وتعزيزها مرتفعةً أو واعدة. يمكن ضمّ المتغيّرات التي نسعى إلى جمع المعلومات عنها في أربع مجموعات كبرى:

١. الخلفية الوطنية: الظروف الخارجة عن الهيئة التشريعية التي ترسم طبيعة النظام السياسي وطريقة عمله بشكلٍ عام، والهيئة التشريعية بشكلٍ خاص.
٢. المؤسسات السياسية الوطنية: السلطات الرسمية للهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية، والعلاقات التنفيذية–التشريعية، ونوع النظام الانتخابي.
٣. القواعد الرسمية والبنية التنظيمية للهيئات التشريعية: البنية الداخلية وإجراءات الهيئة التشريعية التي تتحكم باختيار المسؤولين، وبنية نظام اللجنة، والسيطرة على الشؤون المالية الداخلية، والمجموعة الكاملة للموظفين.
٤. الموارد المالية: رواتب الأعضاء في البرلمان، عدد أفراد فريق العمل في الهيئة التشريعية وخبراتهم، والبنية التحتية المادية مثل المكتب، وغرف اللجان، وأجهزة الكمبيوتر.

النموذج: النتائج الأولى (http://africanlegislaturesproject.org/publications)

النشاطات الأخرى: ما من نشاطات من هذا النوع.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:
- وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ البنك الدولي؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ مؤسسة هاينريتش بول؛ مؤسسة كالوست غوبلنكيان؛ معهد هاري أوبنهايمر للدراسات الأفريقية؛ صندوق نائب رئيس جامعة كايب تاون

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:
- موظف بدوامٍ كامل، أربعة موظفين بدوام جزئي، وخمسة متدرّبين بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

ألبانيا:

مركز الدراسات البرلمانية

www.ascpdp.org (بالألبانية، بالإنكليزية)

المدير: السيّدة إليرا زاكا

البريد الإلكتروني للمنظمة: cps@albaniaonline.net

البرلمانات الخاضعة للرصد: جمعية ألبانيا

نبذة عن المنظمة: تأسس مركز الدراسات البرلمانية باعتباره منظمة غير سياسية وغير ربحية. يسعى المركز إلى تطوير وتحسين النشاط البرلماني، والعملية التشريعية، والديمقراطية البرلمانية من خلال الدراسات والأبحاث، وتنظيم النشاطات والتدريب في هذا الميدان. ويهدف المركز، من خلال نشاطاته، إلى التأثير بشكلٍ موضوعي على عملية الديمقراطية البرلمانية وحكم القانون ضمن المعايير المعترف بها دولياً.

نشاطات الرصد البرلماني: أجرى مركز الدراسات البرلمانية النشاطات التالية في مجال الرصد البرلماني:

- المساءلة والشفافية في الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية
- العملية التشريعية والإجراءات البرلمانية
- أداة الإشراف البرلماني
- الدور التمثيلي للنواب في البرلمان
- التشريع: الفعالية والنوعية

النموذج: وضع ورقة تقييم لوعود الحملات الانتخابية (http://www.scorecard.ascpdp.org/english/)

النشاطات الأخرى:

- إصلاح النظام القضائي
- الحكم الرشيد
- إنفاذ القوانين

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ثلاثة موظفين بدوامٍ كامل، ثلاثة موظفين بدوام جزئي، ثلاثة مستشارين قانونيين وستة متدرّبين بدوام جزئي/متطوّعين يعملون على مشاريع الرصد.

ألبانيا:

حركة *Mjaft!*

www.mjaft.org (بالألبانية، بالإنكليزية)

www.unevotoj.com (بالألبانية)

المدير: السيّد إلتون ليرت كاسييجا كولا؛ السيدة أنتوين سكندري

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@mjaft.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: الهيئة التشريعية للبرلمانات الألبانية؛ الحكومات المحلية في تيرانا، وفلورا، وكوركا، وليزها، وغييروكاسترا، ودوريس، وفيير

نبذة عن المنظمة: تقوم رؤية حركة !Mjaft على تحقيق دولة ألبانية تتمتع بسلطة حكم سليمة، ولديها مواطنون ناشطون، ومجتمعات محلية قوية، وصورة إيجابية في العالم. تنطلق الحركة من إيمانها بأن الديمقراطية الحقة، والحكم السليم والمجتمع المزدهر عناصر لا تبنى إلا بعد تحقيق المطالبة والمشاركة المدنية البنّاءة. من هنا، تتمثل مهمتها في زيادة المشاركة المدنية، وتعزيز الحس المجتمعي، والتشجيع على مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار من خلال التأثير على السياسات ومراقبتها على المستويين المحلي والوطني؛ تعزيز حس التطوّع، وتحسين التعاون ضمن المجتمعات؛ إعادة تأهيل حس المعارضة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- www.unevotoj.com: (بالإنكليزية، أنا أصوّت) هو موقع إلكتروني يوفّر المعلومات حول برلمان ألبانيا. يعمل الموقع على إعداد بنىً خاصة بجلسات اللجان والجلسات البرلمانية العمومية، وجداول الأعمال، وملخّصات الإجراءات. كما يوفّر أيضاً ملاحظات للسيرة الذاتية حول الأعضاء المنتخبين، والحضور، وسجلات التصويت.
- **الحملة من أجل برلمان نظيف**: يتمثّل الهدف منها في توفير الظروف الملائمة لبرلمان يضمّ نواباً موقّرين يمثّلون إرادة الشعب، وهي مبادرة من مجموعة من المنظمات مثل حركة !Mjaft، المنظمات الشريكة في ألبانيا Partners Albania، مؤسسة موازيو The Moisiu Foundation، مركز إمباكت Impact Center، والمعهد الألباني لتنمية النظام الانتخابي. في الأيام السابقة لليوم الانتخابي، تحققت من ماضي ومستقبل النشاط الحالي للمرشحين للبرلمان، ويتيح المعلومات أمام العامة. في المائدة المستديرة المنظمة لهذا الغرض، حضر ممثلون من السلك الدبلوماسي والمؤسسات الدولية، وممثلون عن المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وما إلى ذلك.
- **الرصد**: تعمل حركة !Mjaft أيضاً على مراقبة وعود الحملات وتصريحات بأصول النواب في البرلمان.

النموذج: أنا أصوّت (http://www.unevotoj.com/zgjedhjet09/index2.php)

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- مؤسسة سوروس؛ صندوق البلقان من أجل الديمقراطية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- عشرة موظفين بدوامٍ كامل، خمسة عشر موظفاً/متدرّباً بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

الأرجنتين:
جمعية الحقوق المدنية

www.adc.org.ar (بالإسبانية)

المدير: السيّد ألفارو هيريرو
البريد الإلكتروني للمنظمة: adc@adc.org.ar
البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني الأرجنتيني؛ هيئات تشريعية مدينية وإقليمية عدة

نبذة عن المنظمة: جمعية الحقوق المدنية مقرّها في بوينوس أيرس، وهي منظمة غير حكومية وغير منحازة تعمل في سبيل ضمان احترام الحقوق المدنية والدستورية في الأرجنتين، وفي أميركا اللاتينية. على مدى خمس عشرة سنة، استخدمت جمعية الحقوق المدنية حلولاً لنزاعات المصلحة العامة، لقلب أوضاع التمييز، بناءً على عوامل عدة من قبيل النوع الاجتماعي، والدين، والسن، والجنسية، وللدفاع عن الحقوق الاجتماعية في مجالات مثل الصحة، وحقوق الإنجاب، والتعليم، وحقوق العمل. تعمل جمعية الحقوق المدنية أيضاً على مراقبة السياسات العامة والمؤسسات، وتقترح الإصلاحات القانونية والمؤسساتية، وتعمل على تدريب منظمات المجتمع المدني الأخرى في مجالات مثل إصلاح القضاء، والوصول إلى المعلومات العامة، ومكافحة التمييز، وحرية التعبير.

نشاطات الرصد البرلماني: عندما بدأت جمعية الحقوق المدنية عملها في التصويت من خلال السجلات في العام ٢٠٠٣، كانت الفكرة تقوم على رصد وتحليل الأصوات من الكونغرس المتعلقة بالحقوق المدنية، ولكن لم يكن الأمر ممكناً نظراً لغياب سجل خاص بأصوات المشرّعين. بالتالي، عملت جمعية الحقوق المدنية على تنفيذ وتأسيس ورصد التصويت ضمن السجلات في المؤتمر الوطني والهيئات التشريعية الإقليمية في الأرجنتين.

منذ العام ٢٠٠٣، قدّمت جمعية الحقوق المدنية ٥٢ مشروعاً للإصلاح البرلماني وعملت على إصلاح وتنفيذ التصويت في السجلات بشكلٍ إجباري في ١٧ نطاقاً للسلطة، بما في ذلك المؤتمر الوطني (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، والهيئات التشريعية الإقليمية (في توكومان، مدينة بوينوس أيرس، مندوزا، جوجوي، تييرا دل فويغو، سانتا فيه، وريو نيغرو)، والمجالس الاستشارية البلدية (في روزاريو، أوشوايا، مورون، رافاييلا، ريكونكيستا، فيدما، وريو كولورادو). بالإضافة إلى المبادرة بهذه الإصلاحات الهامة والتقدّم بها، عملت جمعية الحقوق المدنية على مراقبة التصويت المسجّل للتأكد من تنفيذه بشكلٍ صحيح، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في نظام التصويت.

وبهدف إبراز أهمية المعلومات التشريعية ومدى الإفادة منها للعامة، تعمل جمعية الحقوق المدنية على نشر أعمالها في مجال التصويت المسجّل عبر الموقع الإلكتروني للبرنامج (www.adclegislativo.org.ar). وقد عملت جمعية الحقوق المدنية على توسيع جهودها من أجل تعزيز أعمال تدريب المجتمع المدني – المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية– لمراقبة عملية اتخاذ القرارات التشريعية ونشرها والمشاركة فيها. أما الهدف من هذه الأعمال فيتمثل في مساعدة المجتمع المدني ليكون استباقياً في مراقبة الهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية وزيادة الاحترام للحقوق الدستورية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون جمعية الحقوق المدنية مع الصحافة لضمان تغطية إضافية وعالية الجودة للنشاط التشريعي ومدى صلته بالحياة اليومية.

النموذج: Cada voto con su Nombre (http://www.adclegislative.org.ar/)

النشاطات الأخرى:

- من المجالات الأخرى الإضافية لجمعية الحقوق المدنية برنامج الإصلاح القضائي، الذي يتولى مراقبة المحاكم العليا الوطنية والإقليمية ويعمل على تعزيز الإصلاحات لاستقلالية القضاء، والشفافية، والمشاركة المدنية. تعمل جمعية الحقوق المدنية أيضاً على برامج تتعلق بالوصول إلى الإعلام وحرية التعبير من أجل الضغط في سبيل اعتماد قانون خاص بالإعلام ومراقبة ومكافحة التدخلات بحرية التعبير. يتعامل برنامج مكافحة التمييز مع أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي، والإعاقة، والعرق، والدين، والجنسية والحق في برنامج تعليمي يركز على التمييز في حق الوصول إلى التعليم استناداً إلى الظروف الاجتماعية–الاقتصادية. إضافةً إلى ذلك، تزيد جمعية الحقوق المدنية من المعرفة في نظام الدول الأميركية لحقوق الإنسان، واحترامها واستخدام أحكامها في أميركا اللاتينية.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- الصندوق الوطني للديمقراطية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوامٍ كامل يعملان على مشاريع الرصد.

الأرجنتين:

Fundacion Directorio Legislativo

(بالإسبانية) www.directoriolegislativo.org

المدير: الآنسة ماريا بارون

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@directoriolegislativo.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني الأرجنتيني؛ الهيئة التشريعية لمدينة بوينوس أيرس؛ الهيئات التشريعية الإقليمية

نبذة عن المنظمة: منظمة Directorio Legislativo هي منظمة غير ربحية تعمل منذ العام ١٩٩٩ على إطلاق وتحليل ونشر المعلومات ذات المصلحة العامة حول التشريع، والشفافية، والمساءلة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: تستفيد منظمة Directorio Legislativo من معرفتها الواسعة بالهيئة التشريعية وأعضائها لإعداد تحليل موثوق به للمبادرات التي تؤثر على القطاعات المحددة في المجتمع كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وهي تنتج دليلاً كاملاً ومتعمّقاً حول المشرّعين يتضمن سجل التصويت، وملخصاً عن الأنشطة في الهيئة التشريعية، ومعلومات عن الدائرة الانتخابية وبيانات الاتصال.
- **الجوائز**: تنفّذ «جائزة النائب الأكثر إبداعاً» على أساس سنوي
- **إقامة الشبكات**: تقود منظمة Directorio Legislativo شبكة أميركا اللاتينية للشفافية البرلمانية، وهي تتضمّن ١٥ منظمة من ٥ دول.

النموذج: الدليل التشريعي لعام ٢٠٠٩
(http://directoriolegislativo.org/wp-content/uploads/2010/02/Directorio-Legislativo-2008-2009-parte-1.zip)

النشاطات الأخرى:

- تساعد منظمة Directorio Legislativo هيئات المجتمع المدني وغيرها من المجموعات على المشاركة في العملية التشريعية. وهي تربط بين المجموعات ذات الأهداف المتشابهة بحيث تتمتع بالقدرة لتعمل مع بعضها البعض للوصول إلى غايات متشابهة.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- الشبكة التابعة للمساءلة الاجتماعية، ومعهد البنك الدولي، والسفارة الأميركية في الأرجنتين، ومؤسسة فريدريش إبرت Friedrich Ebert Stiftung، والسفارة البريطانية/الأرجنتين، وشبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين بدوام جزئي/المتدرّبين العاملين على مشاريع الرصد:

- عشرة موظفين بدوام كامل وموظفان بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد التشريعي

الأرجنتين:

Fundacion Poder Ciudadano

(بالإسبانية) www.poderciudadano.org

المدير: السيّد هيرنان شاروسكي

البريد الإلكتروني للمنظمة: fundacion@poderciudadano.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني الأرجنتيني؛ الهيئات التشريعية الإقليمية أحياناً

نبذة عن المنظمة: منظمة Poder Ciudadano هي عبارة عن منظمة غير ربحية وغير منحازة مقرّها في بوينوس أيرس، في الأرجنتين. تشكل فرعاً وطنياً لمنظمة الشفافية الدولية، وقد تأسست عام ١٩٨٩، بعد ست سنوات على إعادة تحويل الأرجنتين إلى ديمقراطية، بهدف تعزيز المشاركة المدنية والكشف عن المعلومات المتعلقة بالحكومة وذات المنفعة العامة. تتمثل مهمة منظمة Poder Ciudadano في إطلاق المعلومات المدنية وتعزيز العمل الجماعي لرسم ملامح شبكة من المواطنين المنخرطين في القضايا العامة. أما رؤيا المؤسسة فتقوم على إنشاء شبكات وطنية ودولية من الأفراد والمؤسسات تتعاون مع بعضها البعض من أجل تيسير المشاركة المدنية وضمان الحقوق المدنية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **تعزيز الشفافية**: بالاشتراك مع شركة PARTICIPA (تشيلي) وAccion Ciudadana (غواتيمالا)، عملت Poder Ciudadano على تصميم وتنفيذ المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية في العام ٢٠٠٨. أما الهدف فتمثل في تحديد معيار أدنى من الشفافية في الشؤون الإدارية والتشريعية لبرلمانات الدول. تعمل منظمة Poder Ciudadano أيضاً على إرسال الطلبات للحصول على المعلومات بهدف قياس درجة قدرات الوصول إلى المعلومات واستجابات الكونغرس.
- **التقييم**: في إطار موضوع «الحكم والمؤسسات السياسية»، نشرت منظمة Poder Ciudadano تقريراً بعنوان «الكونغرس تحت المجهر»، ٢٠٠٤/٠٥/٠٦ – بالإسبانية فقط) يتضمّن تحليلاً معمّقاً للكونغرس الوطني والهيئات التشريعية في بوينوس أيرس وإقليم مندوزا.
- **رصد البرلمان**: نشرت Poder Ciudadano دليلاً باللغة الإسبانية بعنوان «كيف ترصد المؤسسات التشريعية؟» كجزء من نشاطات الرصد، ترسل Poder Ciudadano المتطوّعين لمراقبة لجان العمل، وتحلّل المشاريع، وترفع التوصيات من أجل تحسين طريقة عمل الكونغرس (بما في ذلك الإصلاحات على القواعد الداخلية). كما تعمل أيضاً على مراقبة إعلانات الأصول للمشرّعين.

النموذج: المؤشر الإقليمي للشفافية البرلمانية؛ الكونغرس تحت المجهر ٢٠٠٦
(http://www.poderciudadano.org/?do=temas&id=100)

النشاطات الأخرى:

- يعمل قسم «الشفافية ومكافحة الفساد» في منظمة Poder Ciudadano في سبيل تطوير خطط العمل والأدوات اللازمة لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، بشكلٍ أساسي في مجالات التعاقد العام، والمراحل المختلفة لتنفيذ الموازنة، وضمان الموافقة على معاهدات مكافحة الفساد الدولية والامتثال لها. في العام ٢٠٠٧، عملت Poder Ciudadano على رصد تمويل الحملات الرئاسية، وبما أن زوجة الرئيس الحالي كانت بين المرشحين، ألقت المنظمة نظرةً مقرّبة إلى كيفية توزيع الموارد العامة. كما رصدت كيفية تغطية الإعلام للانتخابات.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- مؤسسة فورد؛ مؤسسة كونراد أدناور، مؤسسة فريدريتش نومان

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين بدوام جزئي/المتدرّبين العاملين على مشاريع الرصد:

- ٢٥ موظفاً بدوام كامل و٢٥ موظفاً بدوام جزئي ومتطوع. يعمل ثلاثة موظفين بدوام كامل وموظفان بدوام جزئي على نشاطات الرصد البرلماني.

أرمينيا:

مركز حرية المعلومات

www.foi.am (بالأرمنية، والإنكليزية)

المدير: السيّدة شوشان دويدويان
البريد الإلكتروني للمنظمة: foi@foi.am
البرلمانات الخاضعة للرصد: الجمعية الوطنية الأرمنية

نبذة عن المنظمة: تأسس مركز أرمينيا لحرية المعلومات في العام ٢٠٠١ على يد مجموعة من الخبراء المختصين بهدف حماية الحق الدستوري للمواطنين في الوصول إلى المعلومات. وقد حقق المركز أهدافه من خلال حل النزاعات الاستراتيجية، والتدريبات والمراقبة، والحملات العامة والمدافعة. ومن بين الإنجازات الهامة صياغة قانون حرية المعلومات الأرمني والمدافعة عنه في العام ٢٠٠٣ وقد أقرته الجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٣. يعمل المركز حالياً مع الحكومة والبرلمان على الجيل الثاني من الإصلاحات التشريعية في مجال حرية المعلومات في البلاد.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: توفير الوصول إلى المعلومات البرلمانية للعامة من خلال تقديم طلبات حرية المعلومات إلى البرلمان (كالمخطوطات، وسجلات التصويت وغيرها من الوثائق التي تنتجها الهيئة التشريعية).
- **الرصد**: مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية. تم تطبيق عمليات الرصد من خلال تقديم طلب حرية المعلومات خلال الدورة الانتخابية وما بعدها في أرمينيا. رفع المركز دعوى في المحكمة حول قضايا الإنكار غير القانوني أو الرفض الصامت.
- **الرصد**: الشفافية المالية لأعضاء البرلمان الأفراد من خلال تقديم الطلبات للوصول إلى تصريحات الدخل والأصول. تنشر المقالات حول النتائج في الإعلام المطبوع.
- **نشاطات أخرى**: سلسلة من الدورات التدريبية لأعضاء الجمعية الوطنية حول كيفية تطبيق تشريع حرية المعلومات بهدف ضمان شفافية البرلمان. كتيّب للصحفيين حول كيفية ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات الانتخابية واجتماعات اللجان الانتخابية. نشر الدليل على نطاق واسع في أوساط الإعلام الأرمني.
- «رصد المحاكم لعملية فض النزاعات الانتخابية» مع دعم من رابطة المحامين الأمريكية/المبادرة المتعلقة بقوانين بلدان وسط وشرق أوروبا صمم لتعزيز حل النزاعات الانتخابية في المحاكم من خلال إجراء عملية رصد شاملة أثناء الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٧.

النموذج: رصد النزاعات الانتخابية (http://www.foi.am/en/rcontent/77/)؛ المقالة حول الشفافية التشريعية (http://www.foi.am/en/rcontent/16/1599)

النشاطات الأخرى:

- صياغة الإصلاحات التشريعية لحرية المعلومات والضغط من أجل تنفيذها؛ رصد تنفيذ التشريع في مجال حرية المعلومات على مستويات الحكومة المحلية والمركزية. إجراء حملة توعية واسعة حول الحق في حرية المعلومات.
- الإرشاد القانوني، المدافعة، وحل النزاعات منذ اعتماد قانون حرية المعلومات في العام ٢٠٠٣. ٣٠ دعوى في المحاكم مرفوعة ومستكملة.

- تدريب مختلف القوى الفاعلة حول حرية المعلومات (المجتمع المدني والمسؤولون). ما يزيد عن ٣٠٠٠ مسؤول تم تدريبهم و٥٠٠٠ عضو من أعضاء المجتمع المدني.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في يريفان، رابطة المحامين الأمريكية/المبادرة المتعلقة بقوانين بلدان وسط وشرق أوروبا، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/أرمينيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) / أرمينيا

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين بدوام جزئي/المتدرّبين العاملين على مشاريع الرصد:

- موظف بدوام كامل، متدرّجان/متطوعان بدوام كامل و٤ متدرجين/متطوعين بدوام جزئي يعملون على أنشطة الرصد.

أذربيجان:

مركز الدراسات حول الديمقراطية ومراقبة الانتخابات

www.smdt.az (بالأذربيجانية، والإنكليزية)

المدير: السيّد أنار ممدلي

البريد الإلكتروني للمنظمة: aspyo@yahoo.com ;emc.az2001@gmail.com

البرلمانات المتلقية للدعم: ميلي مجلس (البرلمان)، أذربيجان

نبذة عن المنظمة: مركز الدراسات حول الديمقراطية ومراقبة الانتخابات عبارة عن منظمة غير حكومية تعمل من أجل انتخابات حرة وعادلة، وتنمية المجتمع المدني والديمقراطية في أذربيجان. تأسس المركز في الأول من كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٨ على يد مؤسسي وأعضاء مركز مراقبة الانتخابات، الذي تم إلغاء تسجيله. من الجدير بالذكر أنه في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، أنهت محكمة خاتاي في مدينة باكو تسجيل مركز مراقبة الانتخابات على أساس مزاعم غير قانونية من وزارة العدل التابعة لجمهورية أذربيجان.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **رصد الشفافية والمساءلة للبرلمان والأعضاء فيه**: أجرى المركز عملية مراقبة لكافة الاجتماعات في دورتي الخريف والربيع في البرلمان بهدف الكشف عن مدى خضوع البرلمان والأعضاء فيه للمساءلة. نفّذ عملية المراقبة صحافيون يتعاونون مع المركز ومعتمدون في البرلمان. أما الهدف من المراقبة فيتمثل في دراسة نشاط النواب وإنتاجية جلسات النقاش وجهود النواب في تمثيل وحماية مصالح الناخبين. خلال السنوات الثلاث الماضية، نشر المركز ثلاثة تقارير حول نتائج مراقبة الجلسات البرلمانية.
- **مسح للآراء للكشف عن ثقة المواطنين والناخبين في أعضاء البرلمان**: أجرى المركز مسوحاً شملت ٣٠٠٠ مواطن للكشف عن موقفهم من نشاطات البرلمان وأعضاء البرلمان الذين يمثلون مصالحهم. غطت المسوح مختلف الدوائر الانتخابية (١٢٥ دائرة انتخابية لـ ١٢٥ مقعداً في البرلمان).
- **تعزيز العلاقات بين المواطنين والبرلمان**: نظّم المركز اجتماعات عامة ومنتديات للمواطنين على المستوى الوطني في دوائر انتخابية عدة بمشاركة النواب أو أفراد من مكاتبهم، والسلطات التنفيذية المحلية، واللجنة الانتخابية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام الجماهيرية، والأحزاب السياسية وأعضاء البلديات. في هذه المناسبات أقام المركز نقاشات حول مواضيع مثل المساءلة، والاستجابة، والمشاركة من أعضاء البرلمان في حل المشاكل على المستويين المحلي والوطني.

النموذج: رصد النشاطات البرلمانية (http://www.smdt.az/content/parlementin_mushah)؛

النشاطات الأخرى:

- شارك المركز في برامج مراقبة الانتخابات في ما يتعلق بالانتخابات الفرعية والمعادة للبرلمان، الاستفتاء الدستوري في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٢؛ الانتخابات الرئاسية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الانتخابات البلدية في ١٧ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٤، والانتخابات البرلمانية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك، ضمن بعثات المراقبة للشبكة الأوروبية لمنظمات مراقبة الانتخابات (ومنها مركز مراقبة الانتخابات كعضو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان) تولى ممثلو المركز مراقبة الانتخابات البرلمانية والاستفتاءات في ألبانيا، وأفغانستان، وبيلاروسيا، وجورجيا، وكازاخستان، قيرغيزستان، وتركيا وأوكرانيا.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني، الحكومة البريطانية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوام كامل، ٢٣ موظفاً بدوام جزئي/متطوعاً يعملون على أنشطة الرصد.

بنغلادش:

منظمة الشفافية الدولية فرع بنغلادش

www.ti-bangladesh.org (بالإنكليزية، والبنغلادشية)

المدير التنفيذي: الدكتور إفتخار زمان
البريد الإلكتروني للمنظمة: info@ti-bangladesh.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: الجمعية الوطنية البنغلادشية

نبذة عن المنظمة: منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش عبارة عن منظمة مستقلة، غير حكومية، غير منحازة وغير ربحية تعمل في سبيل دولة تخلو فيها الحكومة، والسياسة، والأعمال، والمجتمع المدني، والحياة اليومية للناس من الفساد.» وهي فرع معتمَد كلّياً لمنظمة الشفافية الدولية التي مركزها في برلين، وتتمثل رسالتها في «تحفيز وتعزيز حركة اجتماعية تشاركية ترمي إلى الارتقاء بالمؤسسات، والقوانين، والممارسات لمكافحة الفساد في بنغلادش وإقامة نظام فعال وشفاف من الحكم، والسياسة، والأعمال.» ولديها خمسة مكاتب في مختلف أرجاء البلاد ويعمل فيها حوالى ٤٦٠٠ عضو. وقد أجري تقييم مستقل أخيراً تبين من خلاله أنّ «منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش تعرّف على أنها مرادف لمكافحة الفساد في بنغلادش...» ويعود إليها الفضل في المساعدة على تدعيم التشاريع المناهضة للفساد.»[١٩٨]

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: تفيد أداة رصد البرلمان Parliament Watch في قياس مدى فعالية البرلمان مع التركيز على اللجان البرلمانية. وهي تستخدم الوسائل الكمية والنوعية لمقارنة نشاطات البرلمان، ورئيس مجلس النواب، والأكثرية الحاكمة، والمعارضة، فضلاً عن تقييم التغييرات في أدائهم على مر الوقت. وتولى عناية دقيقة إلى استخدام آليات الإشراف التابعة للسلطة التنفيذية والظروف المهيّئة لضمان مساءلة الحكومة.
- **المدافعة**: تفيد أداة رصد البرلمان Parliament Watch من خلال استخدامها أحياناً مع أدوات أخرى كميثاق المواطنين حول دول البرلمان (مدونة قواعد السلوك) للمدافعة عن الحكومة المفتوحة والشفافة والتصدّي للفساد. تنظّم نقاشات المائدة المستديرة مع النواب، والإعلام، وغيرهم من أجل تعزيز اهتمامهم بأداة رصد البرلمان Parliament Watch. كما تصدر منظمة الشفافية الدولية أيضاً النشرات الصحفية والمقالات المتعلقة بالأداء البرلماني.

النموذج: تقرير رصد البرلمان ٢٠٠٩ http://www.ti-bangladesh.org/index.php?page_id=401

النشاطات الأخرى:

- على المستوى الوطني: بهدف رصد «نظام النزاهة الوطنية» في بنغلادش، تقيم منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش رصد البرلمان ورصد المحاكم بالإضافة إلى تقييم المؤسسات الأخرى. كما تجري دراسات تشخيصية ومدافعة عن السياسات لإصلاح المؤسسات العامة، مثل لجنة مكافحة الفساد، ومكتب المدقق والمراقب العام، والخدمة المدنية، والسلطة القضائية، ووكالات إنفاذ القوانين، إلخ.
- على المستوى المحلي: أقامت منظمة الشفافية الدولية شبكة من ٣٦ لجنة من المواطنين المعنيين في ٣٤ من أصل ٦٤ دائرة إدارية (من المتوقع أن ترتفع إلى ٤٥ في العام ٢٠١٠). وتطبق أدوات المساءلة الاجتماعية مثل مسوح بطاقات العلامات، والمواطنة التشاركية، وتتبع الموازنة، ومواجهة العامة، وتعهد النزاهة تطبق من أجل تحسين المستوى ونوعية الخدمات العامة.

١٩٨ Knock, Colin and Tahera Yasmin. Undated. «Impact Assessment: Abridged version of the Impact Assessment Report conducted in November 2007. يرجى الاتصال بمنظمة الشفافية الدولية في بتغلادش للاطلاع عليه

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- وزارة التنمية الدولية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي، الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- أربعة موظفين بدوام كامل يعملون ٤٥٪ من وقتهم على أنشطة الرصد.

البوسنة والهرسك:

موقع *CA Why Not- UG Zasto ne*

http://www.zastone.ba/

المدير: داركو بركان

البريد الإلكتروني للمنظمة: zasto.ne.sarajevo@gmail.com, info@zastone.ba

البرلمانات الخاضعة للرصد: البوسنة والهرسك – البرلمانات والحكومات على المستويات كافة

نبذة عن المنظمة: تركز استراتيجية الرصد الخاصة بمنظمة CA Why Not على توفير المعلومات الشاملة والبسيطة للمواطنين، وهي تتوجه بشكلٍ خاص حيال إحداث التأثير على الانتخابات، وبالتالي تعدّل نشاطاتها على هذا الأساس، وتتبع دورةً انتخابيةً من سنتين في البوسنة والهرسك.

- كان لمنظمة CA Why Not تأثير عميق على الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك عام ٢٠١٠ حيث نشرت نتائجها في معظم وسائل الإعلام في البلاد، واستخدمتها غالبية الأحزاب السياسية في فترة الحملة السابقة للانتخابات. أما التأثير النهائي للانتخابات فكان صوتاً متأرجحاً (٢٧٠ ألف صوت أي ١٨٪ من الناخبين) وزيادة نسبة الناخبين في الانتخابات بحوالى ٢٥٠ ألف صوت جديد.

نشاطات الرصد البرلماني:

- رصد تنفيذ الوعود السابقة للانتخابات من قبل الحكومة والبرلمان (التركيز على الأحزاب السياسية) – www.istinomjer.ba
- رصد البيانات العامة من حيث التماسك والمصداقية ووعود المسؤولين في البوسنة والهرسك (بمن فيهم البرلمان) – www.istinomjer.ba
- رصد عمل البرلمانات والحكومة من خلال بوابة إلكترونية على الحياة السياسية والانتخابات في البوسنة والهرسك – www.razglasaj.ba

النشاطات الأخرى:

تعمل المنظمة على خمسة برامج، تعمل من خلالها على تنفيذ مجموعة من الأنشطة:

- تعزيز استخدام وسائل الإعلام الجديدة
- المشاركة المدنية والعمل الناشط
- مساءلة الحكومة
- نزع الصفة العسكرية
- تعزيز ثقافة قائمة على المشاركة الاجتماعية

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- الموظفون بدوام كامل: ٣
- الموظفون بدوام جزئي: ٣
- المتطوعون / المتدرجون بدوام كامل: لا أحد
- المتطوعون / المتدرجون بدوام جزئي: لا أحد

البوسنة والهرسك:

مركز المبادرات المدنية

www.ccibh.org (بالبوسنية، والصربية، والكرواتية، والإنكليزية)

المدير: السيد زلاتان أوهرانوفيتش

البريد الإلكتروني للمنظمة: ccituzla@bih.net.ba

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الوطني وبرلمانات الولايات

نبذة عن المنظمة: يعدّ مركز المبادرات المدنية من أكبر المنظمات المحلية، غير الحكومية في البوسنة والهرسك. تقوم رسالته على إطلاق وتعزيز المشاركة المدنية للمواطنين في العملية الديمقراطية وتعزيز إمكانيات الأفراد والمنظمات لحل المشاكل في مجتمعاتهم.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: أنشأ مركز المبادرات المدنية نظاماً نوعياً لرصد أداء وعمل المؤسسات الحكومية الرئيسية في البوسنة والهرسك على مستوى الكانتونات والكيانات والولايات. تتضمن نشاطات الرصد مراقبة السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يعني أن المركز قد رصد مجموعاً من ٢٦ بنية حكومية.
- **التحليل**: يجمع مركز المبادرات المدنية مجموعةً من المعلومات المختلفة كالتفاصيل المتعلقة بأداء أعضاء الحكومة ومعلومات حول الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها أعضاء الحكومة (الإجراءات التي يقترحونها، الاستنتاجات، التعديلات، كيفية التصويت حول مختلف القضايا، الأسئلة، المبادرات..) يجمع المركز أيضاً المعلومات حول الإجراءات ومقترحيها، وأنواع التدابير، وكيفية انسجامها مع البرنامج المدني، والوقت الذي تستغرقه الإجراءات، العوائق في وجه عملية صنع القرار، كيفية اتخاذ القرارات، حصيلة القرارات، والأفراد والأحزاب التي صوتت لأجل/ضد الإجراءات المختلفة.

النموذج: النشرة الإعلانية حول تقرير الرصد (http://www.ccibh.org/main.php?lang=ENG)

النشاطات الأخرى:

تعمل المنظمة مع مجموعات من المواطنين، والمنظمات غير الحكومية، وأفراد من الحكومة وقطاع المنظمات غير الحكومية بهدف تعزيز وعي العامة لاحتياجات وأساليب المشاركة المدنية في عملية صنع القرارات على مستويات الحكم كافة. يوفّر المركز خدمات التدريب وغيره من وسائل المساعدة للمجموعات المدنية والمنظمات غير الحكومية في تنظيم وإدارة حملات معالجة المشاكل.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وزارة التنمية الدولية، السفارة النروجية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٢٠ موظفاً بدوام كامل يعملون على مشاريع الرصد التابعة لمركز المبادرات المدنية.

البرازيل:

مرصد الكونغرس المفتوح *Congresso Aberto*

www.congressoaberto.com.br (بالبرتغالية)

المدير: السيد إدواردو ليوني والدكتور سيزار زوكو
البريد الإلكتروني للمنظمة: admin@congressoaberto.com.br
البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني، البرازيل

نبذة عن المنظمة: congressoaberto.com.br منظمة غير منحازة وغير ربحية تتمثل رسالتها في زيادة الشفافية حول القضايا المرتبطة بالكونغرس البرازيلي، من خلال نشر البيانات وتحليل العلومات المتوافرة بحيث يمكن للمواطنين المهتمين الوصول إليها وفهمها بسهولة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: تقتصر النشاطات كافة حالياً على رصد الكونغرس الفدرالي البرازيلي. تنفذ حالياً النشاطات التالية وتحدّث:
  - جمع وتحليل أصوات الناخبين في الكونغرس؛
  - رفع التقارير بالإحصاءات المتعلقة بسلوك التصويت في الكونغرس؛
  - رفع التقارير بالنتائج الانتخابية والخرائط؛
  - رفع التقارير وتحليل المساهمات الخاصة بالحملة؛
  - رفع التقارير وتحليل مسوح المشرّعين
- في المستقبل، سوف نقوم بما يلي:
  - تحليل نشاطات أعضاء البرلمان والنفقات
  - مزيد من التحاليل المفصلة للأنماط الجغرافية الانتخابية
  - ابتكار مؤشر للإنتاجية التشريعية

النموذج: www.congressoaberto.com.br

النشاطات الأخرى:

- ما من نشاطات من هذا النوع

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ما من موظفين بدوام كامل ولكن موظفان بدوام جزئي/متدربان

كمبوديا:

اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا

www.comfrel.org (بالكمبودية، والإنكليزية)

المدير: السيد بانها كول

البريد الإلكتروني للمنظمة: comfrel@comfrel.org، comfrel@online.com.kh

البرلمانات الخاضعة للرصد: الجمعية الوطنية في كمبوديا

نبذة عن المنظمة: اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا هي منظمة غير حكومية ذات شبكة تمتد على مختلف أرجاء كمبوديا (٢٣ إقليماً/العاصمة). تتمثل رسالتها في إحلال بيئة مطلعة ومؤاتية ١) لعقد انتخابات حرة ونزيهة من خلال الضغط والمدافعة من أجل إطار عمل قانوني ملائم، تثقيف الناخبين بحقوقهم ونشاطات الرصد التي تحبط المخالفات وتوفّر بيانات رصد شاملة لإتاحة تقييم موضوعي وغير منحاز للعملية الانتخابية، و٢) للاستفادة من نتيجة الانتخابات من خلال المنتديات العامة للإصلاحات الانتخابية التي تزيد من إخضاع المسؤولين المنتخبين للمساءلة وتوفير بيانات رصد شاملة للسماح بتقييم موضوعي وغير منحاز لتحقيق البرنامج السياسي وأداء المسؤولين المنتخبين.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: بدأت المنظمة بتطبيق نشاطات الرصد البرلماني منذ أوائل العام ٢٠٠٤ بعد انتخابات الجمعية الوطنية الثالثة في العام ٢٠٠٣. لتنفيذ هذه النشاطات، شكّلت اللجنة مجموعة عمل وعملت على تطوير قاعدة بيانات من أجل حفظ بيانات أنشطة النواب وتسجيلها. ومن المنهجيات التي استخدمتها اللجنة من أجل جمع المعلومات: المشاركة في الجلسات العمومية للجمعية الوطنية ومراقبتها في مبنى الجمعية الوطنية؛ التواصل مع البرلمانيين، وموظفي أمانة السر الجمعية الوطنية وموظفي المكاتب البرلمانية في كل دائرة من الدوائر الانتخابية؛ وأكثر بعد.
- **مراقبة الجلسة العامة**: شارك متطوع أو اثنين من اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا في مراقبة جلسة الجمعية الوطنية. وطلب إلى المراقبين ملء القائمة المرجعية لرصد الجمعية الوطنية وتسجيل كلمات البرلمانيين أثناء النقاش. وتم تحليل مضمون كلمات البرلمانيين خلال الجلسات البرلمانية من أجل تحديد المؤسسة أو الشخص المستهدف وما إذا كانت آراؤهم حيادية، إيجابية أم سلبية.
- **رصد الزيارات الميدانية للبرلمانيين**: يعمل مراقبو اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا على رصد نشاط البرلمانيين في ٢٣ إقليماً/العاصمة في زياراتهم الميدانية إلى الدوائر الانتخابية. وقد طلب إلى المراقبين في الدوائر الانتخابية الاتصال بفريق العمل في مكاتب البرلمانيين الإقليمية ومكاتب الأحزاب السياسية المنتخبة في هذه المجالات أو التواصل مع البرلمانيين أو مساعديهم، ملء القائمة المرجعية. وقد تم تلقيم المعلومات كافة في نظام إدارة البيانات.

النموذج: الرصد البرلماني
(http://www.comfrel.org/images/others/1216632818PWR_kh_Oct2006_Sept2007_shorter%20version%2)
((02_Eng_Final_1.pdf

النشاطات الأخرى:

- المدافعة عن تعزيز سياسات الإصلاح والمساهمة في الأطر القانونية؛ تعزيز صوت المجتمع المدني والحملة الإلكترونية لدعم المدافعة والإصلاح؛ بناء قدرات الشبكة المحلية للمهارات المدنية؛ تعزيز المشاركة المدنية في الحكم المحلي وصنع القرار؛ تعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- صندوق الأمم المتحدة للتنمية (UNDEF)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)؛ منتدى Forum Syd، جمعية المساعدات الشعبية النروجية (NPA) ، مؤسسة أوكسفام نوفيب Oxfam Novib

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٢٩ موظفاً بدوام كامل و٤ موظفين بدوام جزئي؛ ٢٥ متطوعاً/متدرباً بدوام كامل و٨٠٠ بدوام جزئي يعملون على مشاريع اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا.

كندا:

مرصد *How'd They Vote*

www.howdtheyvote.ca (بالإنكليزية، والفرنسية)

المدير: السيد كوري هورنر

البريد الإلكتروني للمنظمة: cory@howdtheyvote.ca

البرلمانات الخاضعة للرصد: مجلس الشيوخ، كندا؛ الهيئة التشريعية لكولومبيا البريطانية، كندا (قريباً)

نبذة عن المنظمة: تسعى منظمة «How'd They Vote لأن تكون موقعاً إلكترونياً غير منحاز يوفر معلومات متنوعة ومتعمّقة حول عمليات البرلمان الكندي، وبالأخص كيف يصوّت السياسيون وما صدر عنهم من أقوال. نستمد الهانسارد من الموقع الإلكتروني للبرلمان، ونستخرج المعلومات حول مشاريع القوانين، وأعضاء البرلمان، والأصوات، والخطابات.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد:** تعمل المنظمة حالياً على سحب محتويات هانسارد، والمعلومات حول التشاريع المقترحة، والأصوات المسجلة، وتوفر إحصاءات أساسية حول الغياب، والاختلاف في الأصوات، والكلمات المباح بها. تتوافر البيانات أيضاً من خلال واجهة برمجة التطبيقات ليستفيد منها الآخرون. يعاد ترتيب المعلومات ليسهل على العامة العثور عليها.

النموذج: www.howdtheyvote.ca

النشاطات الأخرى:

- ما من نشاطات من هذا النوع

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ما من موظفين بدوام كامل وموظف واحد بدوام جزئي يعمل على مشاريع الرصد

تشيلي:
منظمة الشفافية في تشيلي
Chile Transparente
(بالإسبانية) www.chiletransparente.cl

المدير: السيد خوان كارلوس ديلانو
البريد الإلكتروني للمنظمة: chiletransparente@chiletransparente.cl
البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني في تشيلي

نبذة عن المنظمة: منظمة chiletransparente هي الفرع التشيلي لمنظمة الشفافية الدولية وهي عبارة عن مؤسسة خاصة غير ربحية تتمثل رسالتها في تعزيز ممارسات الشفافية في القطاعين العام والخاص في المجتمع التشيلي، وزيادة الوعي حول التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالفساد.

نشاطات الرصد البرلماني:
تعمل منظمة ChileTransparente على تطوير برنامج رصد للعملية التشريعية المتعلقة بمشاريع القوانين الهامة حول الشفافية والأمانة. يتمّ هذا العمل من خلال إعداد تقارير تقنية ترسل إلى اللجان المختلفة في الكونغرس، وتتضمن التحاليل والتوصيات في ما يتعلق بمحتوى مشاريع القوانين قيد النقاش. بهدف تعزيز عمل الرصد التشريعي، تعمل المنظمة على تطوير مشروع يعرف بـ «رصد العملية التشريعية» يحمل عنوان «observa» وهدفه تعزيز الرصد التنظيمي المستمر من قبل المؤسسة. ومن المتوقع أن يجري تنفيذ هذا المشروع في الربع الأول من العام ٢٠١٠. ويحدّد هذا المشروع آليات التقييم كالتالي: تأشيرات مشاريع القوانين القابلة للتطبيق، مثل: سير العمل، الوقت اللازم، نسبة الجلسات (جلسات الغرف وجلسات اللجان)، نسبة حضور أعضاء الكونغرس، أخبار التقدم والتراجع في الشفافية، ومعدل الشفافية (الأصوات من أجل اعتماد الشفافية، أعضاء الكونغرس، الحزب السياسي)

النموذج: *Comites, organismos y codigos de etica parlamentaria*
(http://www.chiletranpsarente.cl/home/doc/DT2_Comites_organismos_codigos_etica_parlamentaria.pdf)

النشاطات الأخرى:
ضمن نطاق واجباتها، تسعى منظمة ChileTransparente إلى تطوير نشاطات تهدف إلى تحسين مستويات الشفافية في البلدية. على النحو نفسه، تجري أيضاً مشروعاً تربوياً تجريبياً لتعزيز التربية المدنية وتحسين وضع الأطفال في مراحل التعليم الأساسي في المدارس الفقيرة.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:
- ما من شراكات من هذا النوع (منظمة عضو في الشفافية الدولية)

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:
- موظف بدوام كامل وموظف بدوام جزئي

تشيلي:

Fundación Ciudadano Inteligente

(بالإسبانية) www.votainteligente.cl

المدير: السيد فيليبي هوسير

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@votainteligente.cl؛ مدير الاتصالات mlsotomayor@votainteligente.cl

البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني في تشيلي

نبذة عن المنظمة: منظمة Fundación Ciudadano Inteligente هي عبارة عن منظمة اجتماعية غير ربحية مقرها في سانتياغو في تشيلي، وهي تشجّع على المشاركة المدنية الناشطة والمسؤولة، باستخدام تكنولوجيا الإنترنت والمعلومات. يتمثل هدفها في التخفيف من التباين في المعلومات، الأمر الذي يخلق فجوةً بين المواطنين والسياسة، واقتصاد السوق، وغير ذلك من اللقاءات الاجتماعية، كشرط أساسي لانخراط المواطن في الحياة الاجتماعية. تعتمد المنظمة تكنولوجيا الإنترنت أداة أساسية لجمع المعلومات وتنظيمها وتصويرها وتشاركها من خلال الشبكات الإلكترونية الاجتماعية، بهدف تعزيز أعمال المواطنين ومساءلتهم.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: حدّدت منظمة Fundación Ciudadano Inteligente مجموعةً من المؤشرات لوظائف البرلمانيين، تسمح بتقييم العمل البرلماني. بهذه التقييمات، تقوم منظمتنا في وقتٍ لاحق بإعلام العامة حول السير العام للأعمال في الكونغرس الوطني، مع التركيز على القضايا التي تهمّ المواطنين التشيليين. وهي تعمل على رصد مشاريع القوانين قيد المناقشة، والمدة التي تستغرقها مشاريع القوانين حتى تتمّ معالجتها، وعدد المشاريع المطروحة سنوياً، كما تدرج مشاريع القوانين بحسب المادة واللجنة. بالإضافة إلى ذلك، تجمع الملفات الخاصة بكل ممثل، بما في ذلك المعلومات حول الحزب، والمنطقة، والدائرة، والأعمال السابقة والخبرة السياسية.
- **التحليل التشريعي**: تعمل منظمة Fundación Ciudadano Inteligente على تحديد مشاريع القوانين ذات الصلة المطروحة للمناقشة وتحدّد الآراء المختلفة المحيطة بكل مشروع والمشرّعين الذين يدعمون كل حجة. كما أطلقت المنظمة أيضاً دليلاً تفسيرياً حول السلطة التشريعية، بما في ذلك الأسئلة والأجوبة التي تفسّر طريقة عمل البرلمان.

النموذج: www.votainteligente.cl

المشاريع الجارية حالياً:

- تعمل منظمة Fundación Ciudadano Inteligente حالياً على برنامج إلكتروني يمكن من خلاله تصور وتحميل وتطوير وتنزيل تطبيقات الإنترنت التي من شأنها أن تلبي الاحتياجات اليومية للمجتمع، من خلال عرض البيانات العامة. تهدف هذه التطبيقات إلى تعزيز وتمكين المواطنة، ونشر وتقديم المعلومات العامة المفيدة.
- من المبادرات الأخرى التي ستجهز عمّا قريب donar.cl وهي عبارة عن برنامج على شبكة الإنترنت يهدف إلى تحميل المعلومات في ما يتعلق بالمنظمات الخيرية التي تمنح المال، والعمل التطوعي، أو غيره من الخدمات. من خلال هذا الموقع، تلتزم المنظمات بواجب خضوعها للمساءلة حيال المجتمع.
- مشروع أخير تجدر الإشارة إليه هو مبادرة «Smart Access» وهو عبارة عن برنامج على شبكة الإنترنت يعمل على تعزيز مطالبة المواطنين بالمعلومات العامة من جهة، ويعرض الطلبات نفسها لمتقدمي الطلبات المستقبلية من جهة أخرى.

النشاطات الأخرى:

- تشمل منظمة Fundación Ciudadano Inteligente أيضاً الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تشيلي. وهي تسعى إلى تعزيز المشاركة المدنية وتنظيم الندوات وورش العمل لتعزيز الشفافية في الحكم.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- تتلقى منظمة Fundación Ciudadano Inteligente التمويل من معهد المجتمع المفتوح. وهي تقيم الشراكة مع Proaccesso، Avina، Open Secrets، وجامعة أدولفو إيبانييز.

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٧ موظفين بدوام كامل وموظفان بدوام جزئي وحوالى ١٥ متدرباً يعملون على مشاريع الرصد.

كولومبيا:

Congreso Visible

www.congresovisible.org (بالإسبانية، والإنكليزية المحدودة)

المدير: مونيكا باتشون

البريد الإلكتروني للمنظمة: contacto@congresovisible.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني في كولومبيا

نبذة عن المنظمة: باشرت منظمة Congreso Visible أعمالها في العام ١٩٩٨ بشكل مشروع للأبحاث التشريعية في دائرة العلوم السياسية في جامعة لوس أندس في بوغوتا في كولومبيا. وتمثلت رسالتها في متابعة الكونغرس وتحليله، وتعزيز المشاركة المدنية في عمليات إخضاع المنتخبين للمساءلة. من منظورٍ مستقلّ للحكومة والأحزاب أو الحركات السياسية، تعمل منظمة Congreso Visible على إقامة جسر التواصل بين المواطنين وممثليهم. على نحوٍ مماثل، فهي تسعى إلى تعزيز المعرفة بالكونغرس، وبشكلٍ عام، النظام الديمقراطي من خلال توفير التحليل والمعلومات ذات الصلة التي يسهل تنظيمها ووصول المواطنين والباحثين والأكاديميين إليها في كولومبيا وسائر أنحاء العالم. نظراً إلى عملها المتنوع والمستمر لما يزيد عن إثني عشر عاماً، تعرف منظمة Congreso Visible بأنها مشروع رائد في قضايا المساءلة البرلمانية والتصويت الواعي في كولومبيا. وقد ساعدت في تحسين أداء الكونغرس عن طريق الإعلان عن نشاطه التشريعي. بالإضافة إلى ذلك، زوّدت المنظمة وسائل الإعلام بالمصادر المستقلة والبديلة للمعلومات ومكنت المواطنين من نشر المعرفة حول الأداء التشريعي.

نشاطات الرصد البرلماني: حتى الآن، ركزت منظمة Congreso Visible على نشاطين ذات صلة. أولاً رصد وتقييم المؤتمرات البرلمانية ومؤتمرات المشرّعين؛ وثانياً تدريب المنظمات المشاركة في مجال تعزيز المشاركة والأقليات وحقوق المجموعات المهمشة (لا سيما النساء، والمتحدرين من أصول أفريقية، والسكان الأصليين، والأقليات الجنسية). إضافةً إلى ذلك، طوّر المشروع نظام معلومات على شبكة الإنترنت وقاعدة بيانات يمكن لجميع المواطنين الوصول إليها من خلال الموقع الإلكتروني www.congresovisible.org حيث بإمكانهم العثور على البيانات والتعليق عليها كخلفية المشرعين، وجداول حملاتهم، والأصوات الإسمية، والانتماء الحزبي، ومشاريع القوانين، وجلسات الاستماع المنظمة في المجلس ومجلس الشيوخ. كما تتوافر أيضاً تقارير إقليمية أكثر تفصيلاً. حتى اليوم، أصبحت البيانات التي توفرها المنظمة نقطةً مرجعيةً قيمةً لصناع السياسات، ومدققي الآراء، والخبراء، الذين يتشاطرون الاهتمام بالعلاقات التنفيذية والتشريعية في كولومبيا وعبر منطقة أميركا اللاتينية.

النموذج: www.congresovisible.org

النشاطات الأخرى: ورش عمل تعليمية/تربوية تقدم للمواطنين وأعضاء الكونغرس؛ نشرات إخبارية فصلية تتضمن الأنشطة التشريعية؛ الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالكونغرس والنشاط التشريعي حول مواضيع معينة.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- الصندوق الوطني للديمقراطية، المعهد الجمهوري الدولي، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ١٠ موظفين بدوام كامل و١٠ متطوعين/ متدربين

كولومبيا:

Transparencia por Colombia

(بالإسبانية) www.transparenciacolombia.org.co

المدير: الآنسة إليزابيث أونغار

البريد الإلكتروني للمنظمة: transparencia@transparenciacolombia.org.co

البرلمانات الخاضعة للرصد: كونغرس جمهورية كولومبيا

نبذة عن المنظمة: منظمة Transparencia por Colombia هي منظمة غير ربحية تأسست في العام ١٩٩٨. تتمثل رسالتها في مكافحة الفساد من خلال تحويل المؤسسات العامة والخاصة لكولومبيا من أجل تعزيز شبكة من المنظمات الفعالة والموثوق بها. وهي تسعى إلى بناء التحالفات مع مختلف القوى الفاعلة، ونشر المعرفة حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز مواطنية منظمة، فعالة ومسؤولة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الشفافية البرلمانية**: تسعى منظمة Transparencia por Colombia إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الكونغرس في كولومبيا من خلال رفع مستويات الكشف عن المعلومات في السلطة التشريعية. في العام ٢٠٠٨، حلّلت منظمة Transparencia por Colombia كمية ونوعية المعلومات على الإنترنت المتوافرة من خلال مجلسي الكونغرس وشخّصت مواطن الضعف في ما يتعلق بوصول المواطن إلى المعلومات ذات الصلة حول العمليات التشريعية وأداء الأعضاء في الكونغرس. وتضمنت هذه المقاربة أيضاً مقارنةً دوليةً هدفها تحديد الممارسات السليمة لعمليات الكشف عن المعلومات البرلمانية، بهدف إعداد مجموعة من التوصيات لنوع المعلومات التي يفترض بالكونغرس تشاركها مع المواطنين. وقدمت نتائج المبادرة خلال المنتدى الدولي بعنوان «الشفافية والكشف عن المعلومات حول السلطة التشريعية» التي جرت في بوغوتا في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
- **تمويل الحملات**: منذ العام ٢٠٠٦، عززت منظمة Transparencia por Colombia الشفافية المالية للمنظمات السياسية من خلال مشروع «تعزيز مساءلة الأحزاب السياسية». في المرحلة الثالثة من هذه المبادرة، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أطلقت منظمة Transparencia por Colombia أداةً تكنولوجية بعنوان Aplicativo Cuentas Claras en Elecciones تسمح للمرشحين والأحزاب السياسية بتقديم الدخل من الحملات والتقارير بالنفقات بشكل إلكتروني. اعتمدت هذه الآلية بشكلٍ رسمي من قبل المجلس الانتخابي الوطني بهدف دعم عمليات المساءلة التي لا بد للمرشحين والأحزاب السياسية من ملئها خلال الحملات الانتخابية. ومن المهم التأكيد على أن استخدام الأدوات التكنولوجية في المساءلة السياسية لم يسبق لها مثيل في البلاد.
- في العام ٢٠٠٩، قادت منظمة Transparencia por Colombia دراسةً تبحث في إدارة النزاعات حول المصالح في العملية التشريعية. ويميز التحقيق هذه القضية في كونغرس كولومبيا لمقارنة أنظمة الدولة مع سائر البرلمانات في العالم، ويحلّل كيفية بروز تضاربات المصالح مؤخّراً وكيفية معالجتها ويشير أيضاً إلى النتائج والمخاطر من ناحية الشفافية المتأتية من الإدارة الضعيفة لهذه الظاهرة.

النموذج: مؤشر الشفافية الوطنية
(http://www.transparenciacolombia.org.co/Portals/0/descargas/itn/ITN%20Ranking%202005.pdf)

النشاطات الأخرى:

- تركز منظمة Transparencia por Colombia بشكلٍ أساسي على كبح الفساد وتحديد الظروف التي تسمح بانتشاره. تركز المنظمة أيضاً على إنتاج المعلومات المتعلقة بما يمكن للمؤسسات أن تفعله لمكافحة الفساد ومنعه، وتعزيز النقاش العام حول الحلول لهذه المسألة، وبناء الأدوات لتعزيز الشفافية الدولية والفعالية.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- تعمل منظمة Transprrencia por Colombia مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة التنمية الدولية، والبنك الدولي، والسفارات الهولندية، والسويدية، والبريطانية ومنظمات دولية أخرى عديدة.

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوام كامل و١٠ موظفين بدوام جزئي/ متدربين يعملون على مشاريع الرصد

كرواتيا: منظمة «غونغ»
GONG

www.gong.hr (بالكرواتية والإنكليزية)

المدير: الآنسة ساندرا برنار

البريد الإلكتروني للمنظمة: gong@gong.hr

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الوطني الكرواتي

نبذة عن المنظمة: منظمة GONG هي منظمة مدنية غير منحازة تأسست في العام ١٩٩٧ بهدف تشجيع المواطنين على المشاركة الناشطة في العمليات السياسية. تجري منظمة GONG عملية رصد غير منحازة للعملية الانتخابية، وتثقف المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم، وتشجع أيضاً على التواصل المتبادل بين المواطنين وممثليهم وتعزز شفافية العمل ضمن الخدمات العامة، وإدارة المدافعة العامة وتشجع المواطنين في المبادرات التي ينظّمونها بأنفسهم.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **مشروع البرلمان المفتوح** (٢٠٠٠-٢٠٠٧): خلال التسعينات، كان البرلمان الكرواتي مغلقاً أمام المواطنين على الرغم من أن وظيفته تمثيلهم. عملت منظمة GONG مع البرلمان من أجل تعزيز الانفتاح بوسائل عدة:
  - بالاشتراك مع الدائرة البرلمانية للعلاقات العامة، بدأت منظمة GONG بتنظيم الجولات على البرلمان في العام ٢٠٠١. ومنذ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أضفت دائرة العلاقات العامة الطابع المؤسساتي على هذا الدور؛
  - بادرت منظمة GONG إلى المدافعة عن صفحة جديدة أكثر شفافية على شبكة الإنترنت للبرلمان منذ عام ٢٠٠١ وشاركت في عملية تهدف إلى تحديد محتوى الصفحة على الإنترنت. في العام ٢٠٠٣ تم إطلاق صفحة جديدة على الإنترنت تتضمن إعلانات جدول العمال، وتقارير اللجنة والبرلمان واقتراحات مشاريع القوانين.
  - دافعت منظمة GONG عن مضمون نظام القواعد الجديد للشفافية في عمل البرلمان، والذي تم اعتماده في العام ٢٠٠٣.
- **برنامج التدريب الداخلي** (٢٠٠١-٢٠٠٨): أدخلت GONG برنامج تدريب داخلي في البرلمان الكرواتي شارك فيه ٧٨ متدرباً. وعملت دائرة العلاقات العامة البرلمانية على إضفاء الطابع المؤسساتي على البرنامج في العام ٢٠٠٨.
- **مبادرة الجلسة العامة للجنة الدستور، والأنظمة الداخلية، والنظام السياسي حول التقارير المالية للأحزاب السياسية**: في العام ٢٠٠٢، استنتجت اللجنة أن الأحزاب السياسية التي تلقت التمويل من ميزانية الدولة مجبرة على تقديم التقارير المالية السنوية الرسمية لعام ٢٠٠١ إلى اللجنة. رفضت الأحزاب الانصياع. في العام ٢٠٠٤، وبعد سنوات من الضغط، أجرت منظمة GONG تحليلاً للتقارير المالية السنوية للأحزاب السياسية البرلمانية. استمر التحليل لثلاث سنوات.
- **تعديل القانون الدستوري الجديد حول المحاكم الدستورية**: مع إعداد القانون الدستوري الجديد حول المحاكم الدستورية في العام ٢٠٠١، اقترحت منظمة GONG تضمين المعايير حول الانتخابات الشفافة للمرشحين إلى المحاكم. وقد تضمن القانون الجديد الأحكام المتعلقة بجلسات الاستماع العامة للمرشحين والأحكام العامة حول قبول المرشحين وصرفهم.

النموذج: البرلمان الكرواتي (http://www.gong.hr/news.aspx?newsID=1185&pageID=142)

النشاطات الأخرى:

- تعمل منظمة GONG على أربع برامج أساسية: النظام الانتخابي، الحكم الرشيد، تنمية المجتمع المدني والتعاون الدولي. لمزيد من المعلومات حول أنشطة GONG يمكن الاطلاع على التقارير السنوية على الموقع www.gong.hr (تتوافر نسخ بالإنكليزية)

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- معهد المجتمع المفتوح؛ صندوق البلقان من أجل الديمقراطية؛ المؤسسة الوطنية لتنمية المجتمع المدني؛ المعهد الديمقراطي الوطني.

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظف بدوام كامل يعمل على مشاريع الرصد

الجمهورية التشيكية:

KohoVolit.eu

http://kohovolit.eu/ (بالتشيكية، والسلوفاكية، والإنكليزية)

المدير: الدكتور ميشال شكوب والسيد ياروسلاف سيمانشيك

البريد الإلكتروني للمنظمة: council@KohoVolit.eu

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان التشيكي، البرلمان السلوفاكي، البرلمان الأوروبي، مجلس مدينة براغ، مجلس بلدية بلازي

نبذة عن المنظمة: موقع KohoVolit.eu عبارة عن منظمة غير منحازة، تطوعية تسعى إلى إعلام الناس من الذين يمثلهم حقاً.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: يعمل موقع KohoVolit.eu على إعداد تطبيقات استشارية للتصويت توافق بين ما يفضّله المواطنون وما يفضله النواب والأحزاب السياسية على أساس الإجابات عن مجموعة من الأسئلة حول السياسات التي تتم مناقشتها في كل هيئة تشريعية. وهو يرصد النشاطات والسلوك الخاص بالتصويت.
- **التقييم**: يقيّم البرلمانيون ويصنّفون بحسب مؤشر «KohoVolit.eu Index» وهو عبارة عن صيغة رياضية يقاس من خلالها مستوى نشاط النواب. يبحث المؤشر في ما إذا كان النواب يصوّتون أو »يصوّتون بنشاط» (مثلاً التصويت بنعم أو لا مقابل الامتناع عن التصويت)، ويشير إلى التصريحات، الاقتراحات والأسئلة من بين مؤشرات أخرى.

النموذج: http://kohovolit.eu/

النشاطات الأخرى:

- ما من نشاطات من هذا النوع

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوام جزئي ومتطوع بدوام جزئي

الدانمارك:

شركة Buhl & Rasmussen

(بالدانماركية والإنكليزية) http://hvemstemmerhvad.dk; www.itsyourparliament.eu

المدير: السيد نيلز إريك راسموسن

البريد الإلكتروني للمنظمة: niels@buhlrasmussen.eu

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الوطني Folketing (الدانمارك)، البرلمان الأوروبي

نبذة عن المنظمة: Buhl & Rasmussen عبارة عن شركة صغيرة كائنة في كوبنهاغن، متخصّصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل ابتكار أدوات قيّمة وتحاليل للمنظمات ضمن المجال السياسي. نساعدك على التخطيط وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات في الحملات وبرامج الشؤون العامة. نعمل على إنتاج تحاليل لأصحاب المصالح بالاستناد إلى البيانات الكمّية. ونوّفر أدوات قيّمة لإدارة المشاكل وتطبيق عمليات الرصد الفعالة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: تجمع الشركة سجلات التصويت من البرلمان الدانماركي فولكيتينغ وتعرضها على نحو مقروء. يوفّر الموقع إمكانيات المقارنة بين سجلات التصويت الخاصة بالأحزاب، ومتابعة الأسئلة البرلمانية، ومستويات الحضور. كما يعمل الموقع أيضاً على رصد التغطية الإعلامية للنواب الدانماركيين من خلال تصفّح أضخم المواقع الإعلامية على الإنترنت في الدانمارك على أساس يومي.
- **التحليل**: أجرت HvemStemmerHvad تحاليل مصغّرة حول الانتخابات البلدية في الدانمارك وسلوك التصويت في البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي.

النموذج: http://hvemstemmerhvad.dk; www.itsyourparliament.eu

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- متطوعان بدوام جزئي يعملان على إدارة الموقع الإلكتروني

مصر:

جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية

www.el-sadat.org (قيد الإنشاء)

المدير: السيّد أنور السادات

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@el-sadat.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: مجلس الشعب المصري (وطني)؛ مجلس مدينة تلا، محافظة المنوفية (المستوى المحلي)

نبذة عن المنظمة: الرسالة: ١– تحسين نوعية الحياة للمهمشين وأفقر الفقراء؛ ٢– تعزيز تنمية الأعمال الثقافية، والاجتماعية والتطوعية؛ ٣– تمكين وإدماج أفراد المجتمع المحلي لمعالجة العقبات والتحديات والتغلّب عليها؛ ٤– تعزيز المشاركة السياسية وتفعيلها.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل:** حضور جلسات البرلمان، نشر التقارير، وتنظيم جلسات الاستماع وتنظيم ورش عمل هادفة مع النواب وأفراد المجتمع المحلي.
- **المدافعة:** تهتم الجمعية بتفعيل دور المواطن في المشاركة السياسية وتسعى إلى زيادة الوعي حول حقوق الإنسان وأهمية دور المجتمع المدني، كما تسعى إلى تمكين النساء على المستويين الاجتماعي والسياسي وتنظيم البرامج التي تشجع الشباب على المشاركة السياسية من خلال المجالس المحلية وجمع آراء المواطنين في ما يتعلق بالتعديلات الدستورية والتشريعات المقترحة التي تؤثر على حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، تجري الجمعية أيضاً نشاطات بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني غير الناشطة بهدف تشكيل «شبكة حيوية من منظمات المجتمع المدني».

النموذج: يرجى الاتصال بعبد الله حلمي nozz11@hotmail.com

النشاطات الأخرى:

- ١– تمكين المرأة، ٢– عمل الشباب، ٣– الحد من الفقر، ٤– تنمية المجتمع المحلي، ٥– التخطيط التشاركي في المجتمع المحلي
- منذ تأسيس الجمعية، وجهنا التركيز إلى تحسين نوعية الحياة لأعضاء/مواطني مجتمع تلا المحلي من خلال المقاربة التشاركية السريعة بمشاركة أفراد المجتمع المحلي بهدف تلبية احتياجاتهم الاجتماعية، والصحية، والتربوية، والاقتصادية، والبيئية، مع التركيز على المجموعات المهمّشة من النساء والأطفال.
- تركز الجمعية على إقامة الشبكات مع مختلف أصحاب المصالح ومشاركة أفراد المجتمع المحلي في تنفيذ أنشطة المشروع من أجل تحسين وتعزيز الأخلاقيات الحسنة بين أفراد المجتمع المحلي. تتنوّع أنشطة المشروع على الشكل الآتي: التعاون في ما بينهم (على الرغم من الاختلاف في النوع الاجتماعي أو الدين)، حس الانتماء، تنمية المهارات الشخصية، تحسين المواهب الثقافية والفنية للأطفال والمشاركة في زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي من خلال العمل الاجتماعي والتطوعي.
- تعمل الجمعية من أجل تمكين وإدماج أفراد المجتمع المحلي عملاً على تنمية مهاراتهم في مجالات مختلفة والاستفادة إلى حد أقصى من القوى العاملة الإنسانية والموارد المالية من خلال المشاركة في تصميم/كتابة وتنفيذ أنشطة المشروع، والمشاركة في حملات زيادة الوعي، وقيادة دراسات ميدانية لمعالجة الاحتياجات وتحديد الموارد المتوافرة.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- على المستوى الدولي: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، الصندوق الوطني للديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني؛ على المستوى الوطني: المعهد الديمقراطي المصري

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوام كامل و٢٦ متدرباً/متطوعاً بدوام كامل، فضلاً عن ٢٠ متدرباً/متطوعاً بدوام جزئي يعملون على أنشطة الرصد.

مصر:

المعهد الديمقراطي المصري

www.edi-edgypt.com (بالعربية والإنكليزية)

المدير: السيد عماد رمضان

البريد الإلكتروني للمنظمة: edi_egypt2006@yahoo.com

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان المصري (مجلس الشعب)، مجلس الشورى المصري (مجلس الشورى)

نبذة عن المنظمة: المعهد الديمقراطي المصري عبارة عن منظمة مدنية غير ربحية تعمل مع منظمات المجتمع المدني في سبيل دعم الديمقراطية والتشاريع/المدافعة عن المجتمع المدني المصري.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد:** الرصد السنوي لأداء الهيئة التشريعية
- **المراجعة التشريعية:** يجري المعهد الديمقراطي المصري ندوات وورش عمل لمناقشة مشاريع القوانين التي تناقش في البرلمان و/أو مجلس الشورى، وأضيفت هذه النشاطات مؤخراً إلى موقعنا الإلكتروني كخدمة مجانية للإعلام والعامة أيضاً.
- **رفع التقارير:** يناقش القسم الخاص بـ«البرلمان اليوم» على الموقع الإلكتروني النشاطات الأخيرة ضمن البرلمان ووضع مشاريع القوانين.

النموذج: البرلمان اليوم http://www.edi-egypt.com/en/parlamn-today

النشاطات الأخرى:

- مشروع المدارس الديمقراطية (بتمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية). تدريب طلاب المدارس على تشكيل برلمان داخلي وتلقينهم/توعيتهم حول الإجراء الانتخابي في نشاط من ثلاثة أيام في كل مدرسة.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- الصندوق الوطني للديمقراطية، مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٨ موظفين بدوام كامل و٤ موظفين بدوام جزئي و٩ متطوعين/متدربين يعملون على مشاريع الرصد.

مصر:

جمعية حقوق الإنسان بأسيوط

www.assuithumanrights.org (بالعربية)

المدير: الآنسة نجلاء الضاوي

البريد الإلكتروني للمنظمة: hra_2004@yahoo.com

البرلمانات الخاضعة للرصد: المجلس المحلي بأسيوط، مصر؛ المجالس المحلية في ١١ إقليماً في محافظة أسيوط في مصر

نبذة عن المنظمة: جمعية حقوق الإنسان بأسيوط هي منظمة غير حكومية، غير منحازة، وغير ربحية، تأسّست عام ٢٠٠٤ وفقاً للقانون رقم ٨٤–٢٠٠٢ وحكمه التنفيذي المتعلق بالمنظمات غير الحكومية في مصر. رسالة الجمعية: نحن جمعية حقوق الإنسان بأسيوط نعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الدعوة لتمكين المواطنين دون تمييز، وتنفيذ برامج التنمية المستدامة تحت أسس وقيم أخلاقية مؤسسية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **استمارات التقييم** (اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠٠٩ حتى الآن)

النموذج: برنامج الحوكمة http://www.assuithumanrights.org/da3m.php

النشاطات الأخرى:

- مشروع «منتدى الجنوب لحقوق الإنسان والحريات» من تمويل وزارة الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث. وتشمل النشاطات: بناء وتعزيز تحالف «معاً من أجل الحريات والحقوق»؛ تصميم وقيادة دراسة تقييمية سابقة لقياس المعرفة، والمهارات والمواقف الخاصة بالمجموعات المستهدفة (قادة المنظمات غير الحكومية، المحامون، ضباط الشرطة، والصحافيون)؛ عقد ورش العمل؛ قيادة المنظمات غير الحكومية إلى تجنيد المجتمع والدعوة إلى وقف التعذيب والعنف، إلخ.
- «عيادة أسيوط القانونية لحقوق المرأة والطفل» بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تتضمّن نشاطاتها: إعداد دليل عملي لطلاب القانون وتصميمه؛ تنظيم جلسات تعليم وتوعية حول حقوق الإنسان؛ تنظيم دورات تدريبية عملية؛ تأسيس ثلاث عيادات قانونية وتشغيلها.
- مشروع «تقبلني لكي أتقبلك» بتمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية تتضمن النشاطات: عقد جلسات التوعية للشباب في محافظة أسيوط؛ تنظيم نقاشات مائدة مستديرة مع القادة المحليين؛
- مشروع «نحو بيئة صحية نظيفة» بتمويل من الاتحاد الأوروبي والصندوق الاجتماعي للتنمية. تتضمّن النشاطات: جمع النفايات الصلبة واستخدامها في عملية إعادة التدوير بحيث تستخدم في الصناعات البلاستيكية والمخصّبات؛ عقد حلقات دراسية للتوعية؛ التنسيق مع الشخصيات الدينية من أجل نقل رسائل التوعية خلال المناسبات الدينية؛ قسم للتوعية في المدارس المحلية للمساهمة في تربية أطفال يتحلون بالمسؤولية حيال البيئة.
- مشروع «الإصلاح والديمقراطية في الصعيد» بتمويل من منظمة فريدوم هاوس تتضمّن النشاطات: عقد ورش عمل تدريبية للمجموعات للمشاركة في الحياة العامة في ٣ محافظات.
- مشروع «لا للعنف والإرهاب»، وتتضمن نشاطاته: تدريب المحتجزين للتحدث عن تجاربهم في الأذى الذي ألحقوه بأنفسهم بسبب اللجوء إلى العنف؛ تدريب أصحاب المصالح؛ تنظيم أحداث «يوم التسامح» لمجتمع أسيوط بهدف إحلال الوحدة والتماسك؛ تنظيم مخيّم للشباب يفسح المجال أمام النقاش وتبادل الأفكار.

- للجمعية مكتب لتلقي الشكاوى.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- مؤسسة معهد المجتمع المفتوح، مؤسسة خيرية سويسرية؛ مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)؛ الاتحاد الأوروبي والصندوق الاجتماعي للتنمية؛ منظمة فريدوم هاوس؛ المعهد الديمقراطي الوطني؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)؛ السفارة البريطانية؛ وزارة الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث.

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٣ موظفين بدوام كامل و٣ موظفين /متدربين بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

مصر:
مركز العدالة والمواطنة لحقوق الإنسان

المدير: السيد عماد عبد القوي
البريد الإلكتروني للمنظمة: jcchrs.minia@yahoo.com
البرلمانات الخاضعة للرصد: المجلس المحلي لمحافظة المنيا، مصر

نبذة عن المنظمة: مركز العدالة والمواطنة لحقوق الإنسان هو عبارة عن منظمة غير ربحية تأسست في العام ٢٠٠٦، وفقاً للأنظمة المدنية المصرية – للعمل على نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر بشكلٍ عام، وفي الصعيد بشكل خاص.

نشاطات الرصد البرلماني:

يدير مركز العدالة والمواطنة لحقوق الإنسان برنامجاً لرصد المجلس المحلي لمحافظة المنيا. يستهدف المركز خمسة مجالس محلية، المنيا، سمالوط، مطاي، أبو قرقاص وملاّوي. كجزء من هذا البرنامج، تعمل الجمعية على رصد اجتماعات المجلس المحلي ورفع التقارير بشأنها، وتنظيم وإدارة المسوح حول مسؤولي الحكومة المحلية والمواطنين، ونشر المعلومات إلى العامة حول نشاطات الحكومة المحلية، وتنظيم النقاشات بين مسؤولي الحكومة المحلية، وقادة المجتمع المحلي وخبراء الإعلام.

- يوظف المركز ويدرّب ٥ مراقبين للمجلس المحلي هم صحافيون محليون يتمتعون بالخبرة في مجال رفع التقارير حول المجالس المحلية. يعنى كل منهم بمجلس محلي واحد فيحضر الاجتماعات العامة واجتماعات اللجان ويرفع التقارير بشأنها. يملأ المراقبون استمارات الرصد لكل جلسة يحضرونها لمتابعة كيفية إعداد جدول أعمال جلسات المجلس وتوافر المستندات والسجلات للقضايا المطروحة أثناء الجلسات.
- لتقييم أداء الحكومة المحلية، وفعاليتها وشفافيتها، يعمل مراقبو المركز أيضاً على إجراء مسوح أولية، ومتوسطة الأجل، ونهائية، ويجرون مقابلات شخصية شهرية مع المسؤولين التنفيذيين المعينين و٢٠ عضواً من أعضاء المجلس المحلي في كل مجلس لتقييم التغييرات في المعرفة ووجهات النظر حيال دور الحكومة المحلية ووظائفها.
- يعمل باحثو المركز على جمع وتوزيع تحاليل المسوح والملاحظات من جلسات المجلس من خلال ثلاثة تقارير فصلية من عشر صفحات وتقرير نهائي من مئة صفحة. تطبع حوالى ٢٥٠ نسخة من كل تقرير باللغة العربية وتوزع على منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمواطنين المهتمين.
- شكّل المركز خمس لجان للدعم المحلي تضمّ كل منها ٢٠ مواطناً يمثلون المجتمع المحلي و١٠ أعضاء في المجلس المحلي بهدف تعزيز الشفافية في أداء المجالس المحلية وإخضاعها للمساءلة بغية إشراك المواطن في عملية صنع القرار في المجتمع المحلي وتحسين أداء المجالس المحلية. تتعاطى اللجان بعملية تحديد وتصنيف المشاكل الاجتماعية من خلال المسوح، وتلقي الشكاوى من المواطنين وكيفية تعاطي أعضاء المجالس معهم، والمناقشة وإصدار التوصيات التي تضاف إلى الخطة السنوية للحكومة. يعمل المركز ايضاً على مراقبة شروط الميزانية المخصصة لكل مجلس محلي، ومراقبة النفقات، ونوعية التنفيذ، والعثور على أي تفاوتات واتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها.
- مراقبة المعلومات ورصدها وتوثيقها ونشرها وإصدار البيانات والتقارير؛ تنظيم الدروس، وورش العمل، والندوات، والحلقات الدراسية في بناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ التعاون والتنسيق مع المنظمات المصرية والإقليمية والدولية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- الصندوق الوطني للديمقراطية: إشراك المجتمع المحلي لتفعيل المجالس المحلية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ١٥ موظفاً /متدرباً بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

مصر:
جمعية مجتمعنا للتنمية وحقوق الإنسان

المدير: الآنسة عبير شحاتة
البريد الإلكتروني للمنظمة: mogtamaana@gmail.com
البرلمانات الخاضعة للرصد: مجلس الشعب المصري

نبذة عن المنظمة: تؤمن جمعية مجتمعنا بأن العدالة ركن أساسي لعملية الإعمار الفكري بعد الحرب، وأن لا أحد يمكنه تحقيق آماله إلا إذا اندرجت ضمن نظام اجتماعي يقوم على العدالة. تلبي جمعية «مجتمعنا» إيمانها في حقوق الإنسان الأساسية وكرامة كل إنسان وتركز على حق كل شخص في التعبير والمعتقد وأن يقوم التعليم على أساس الفهم والتسامح. تحترم الجمعية الثقافة (العقد العالمي لحقوق الإنسان) وتحترم الحريات الأساسية من دون أي تمييز بين الرجال والنساء مع الأخذ بعين الاعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: يجري رصد أداء المجالس المحلية من خلال متابعة اجتماعات المجلس المحلي على أساس دوري والاجتماعات مع الهيئة التنفيذية. ويرصد أداء المجالس المحلية والدور التمثيلي للأعضاء للنخبة والمنقاشات. المنهجية التي تتبعها المنظمة: قيادة مسح شمل ٦٠٠ مواطن من ٣ مراكز بمجموع من ٢٤٠٠ شخص على فترة المشروع لرصد التغيير في أداء المراكز المحلية. عمل الباحث على تحليل البيانات والمعلومات وأصدر تقريراً. ومن ثم عقدت المنظمة مائدةً مستديرة لمناقشة التقرير وتوصيات الأعضاء للتقرير حول المشاكل وكيفية تعزيز هذه المشاكل ضمن المجلس ومن ثم متابعة أداء أعضاء المنظمة واعتماد القضايا بشكلٍ إيجابي. في نهاية المشروع إعداد دراسة حول المجالس المحلية في المناطق المستهدفة التي تشكل جزءاً من الأداء المحلي (نسخة عن تقرير الرصد)

النشاطات الأخرى:

- العمل على تمكين المواطنين من أجل المشاركة في عملية صنع القرار السياسية والتنمية على المستوى المحلي من خلال مجموعة النشاطات المتعلقة بالانتخابات: تفعيل مشاركة المواطنين في الشؤون العامة؛ في الفترة ما بعد الانتخابات إقامة الجسور للتواصل والتعاون بين المواطنين والمجالس المنتخبة التشاركية والمجالس التنفيذية؛ تشكيل مجموعات أصحاب المصالح، والمجتمعات المحلية، وتزويدها بالمعلومات والمهارات لتحديد الاحتياجات المحليات وتحديد الأولويات للخطط المستقبلية وتطوير الآليات لاستدامة الجهود.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

الدعم التقني للجمعية من المعهد الديمقراطي الوطني؛ ٢– الصندوق الوطني للديمقراطية؛ ٣– حصلت الجمعية على منحتين متتاليتين لرصد أداء المجالس المحلية من الصندوق الوطني للديمقراطية لعام ٢٠٠٩–٢٠١٠؛ ٤– شركاء في تحالف الدعم من أجل التغيير في أنشطتها خلال فترة انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٠ ، الصندوق الوطني للديمقراطية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٦ موظفين بدوام كامل و١١٣ موظفاً /متدرباً بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

السلفادور:

مؤسسة *Fundacion Salvadorena para el Desarrollo Economico y Social*

المدير: السيّد أنطونيو كابراليس
البريد الإلكتروني للمنظمة: fusades@fusades.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: الجمعية التشريعية في السلفادور

نبذة عن المنظمة: المؤسسة هي عبارة عن منظمة خاصة، غير سياسية وغير ربحية، تأسست عام ١٩٨٣ على يد مجموعة من رجال الأعمال بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في السلفادور. تتمثل رسالتنا في التحول إلى مجموعة تفكير عالية المصداقية ومركز أبحاث يعمل على تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع السلفادوريين من خلال التنمية المستدامة ضمن نظام الديمقراطية والحريات الفردية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: للمؤسسة مرصد تشريعي عبارة عن موقع إلكتروني لرصد أعمال الهيئة التشريعية على المستوى الوطني. يسمح المرصد بمشاركة المجتمع المدني من خلال المسوح ومنتديات النقاش في ما يتعلق بالتطورات الأخيرة. ينشر المرصد نشرةً أسبوعية تتضمن آخر التطورات الخاصة بالجلسة العامة.

النموذج: موقع المرصد http://www.observatoriolegislativo.org.sv/index.php

النشاطات الأخرى:

- دراسة دائمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لاقتراح وتعزيز الآراء والبدائل السياسية التي تسمح بالتنمية المستدامة في السلفادور. يعمل أيضاً في مجالات من قبيل العدالة والجرائم، وحكم القانون والشفافية.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- صندوق الأمم المتحدة للتنمية

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٨ موظفين بدوام كامل و٥ موظفين بدوام جزئي.

البرلمان الأوروبي:
مرصد *EP Vote*

http://www.epvote.eu»www.epvote.eu (بالإنكليزية)

المدير: السيّد لورنت أوهرس
البريد الإلكتروني للمنظمة: info@epvote.eu
البرلمانات المتلقية للدعم: البرلمان الأوروبي

نبذة عن المنظمة: تتبع المؤسسة الأصوات في البرلمان الأوروبي. وهي بمثابة أداة مبتكرة لأي شخص راغب في معرفة المزيد حول تشاريع الاتحاد الأوروبي وأصوات أعضاء البرلمان الأوروبي. وتوفر لمحة عن التصويت، وذلك حسب البلد، والمجموعات السياسية وأعضاء البرلمان. نوفّر معلومات إلزامية للباحثين، والصحافيين، والطلاب، والناشطين في المنظمات غير الحكومية وأي شخص يعمل على الأبحاث والكتابة والتحليل أو يهتم في صياغة القوانين على مستوى الاتحاد الأوروبي.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: تأسس مشروع EP Vote ليشكّل مصدر المعلومات الإلكتروني الأول السهل الاستخدام والموثوق به والمستقل تماماً حول توجيهات سياسات الاتحاد الأوروبي. تمنح المنظمة الأوروبيين فرصة التأثير على عملية صنع القوانين على مستوى الاتحاد الأوروبي. يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي من زوار الموقع الإلكتروني التحقق من أصوات ممثليهم ورؤية نتائج أعمالهم – عوضاً عن حضورهم فحسب– ورؤية الأصوات مصنّفة في السياسات الأوروبية الأساسية كالبيئة، وحقوق الإنسان أو التنمية الإقليمية. تتيح هذه المعلومات لمواطني الاتحاد الأوروبي التأكد من ان أعضاء البرلمان يمثلونهم فعلاً على مستوى الاتحاد الأوروبي كما وعدوا. بواسطة هذه المعلومات، يمنح كل أوروبي فرصة الاطلاع على الصورة الحقيقية لممثلي الاتحاد الأوروبي على أعلى المستويات. وبذلك، يحدد المشروع معايير جديدة للشفافية الأوروبية. وهو يقدّم مشاريع القوانين التي تطرح أمام البرلمان الأوروبي، وهو أمر لا بد منه لإبقاء المواطنين على علم بالمناقشات الأوروبية الجارية.
- **تسهيل مشاركة المواطنين**: تتمثل الخطوة التالية من المشروع في منح الصوت للمواطنين الأوروبيين، كما هو منصوص عليه في معاهدة لشبونة. ويمثل المشروع البرنامج الأول في الاتحاد الأوروبي الذي يسمح ببرنامج نقاش على مستوى أوروبا حول مقترحات القوانين. من هذا المنطلق، يعتبر مشروعنا في عكسه للصورة الحقيقية للاتحاد الأوروبي وتحوله إلى برنامج التبادل الأول لآراء الاتحاد الأوروبي الخطوة الأولى باتجاه الديمقراطية التشاركية.

النموذج: www.epvote.eu

النشاطات الأخرى:

- ما من نشاطات من هذا النوع

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع. مرصد EP Vote عبارة عن منظمة تعمل لخير المجتمع.

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين بدوام جزئي/المتدرّبين العاملين على مشاريع المراقبة:

- موظفان بدوام كامل يعملان على مشاريع الرصد.

فرنسا:

جمعية آراء المواطنين

(بالفرنسية) www.regardscitoyens.org; www.nosdeputes.fr

المدير: غير متوافر

البريد الإلكتروني للمنظمة: contact@regardscitoyens.org

البرلمانات المتلقية للدعم: الجمعية الوطنية، فرنسا، ومجلس الشيوخ، فرنسا

نبذة عن المنظمة: جمعية آراء المواطنين عبارة عن منظمة غير منحازة وغير ربحية تجمع مواطنين مختلفين من أنحاء فرنسا يعملون في وقت فراغهم على مشاريع البيانات المفتوحة المتعلقة بالديمقراطية. وهم يشجعون ويشاركون في عملية جمع البيانات العامة وتنظيمها ونشرها وإعادة استخدامها، لا سيما البيانات البرلمانية. مبادرتها الدائمة هي عبارة عن مشروع لرصد البرلمان لجميع أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية (NosDeputes.fr). يقدم هذا الموقع الفرصة للتعليق على أعمال النواب والنصوص التشريعية التي يتناقشون فيها. اقترحت المنظمة ايضاً دراسةً حول البيانات الانتخابية وشاركت في تنظيم لقاء حول البيانات المفتوحة في باريس لتعزيز إعادة استخدام البيانات العامة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: يوفّر موقع NosDeputes.fr مجموعةً شبه شاملة لأشكال النشاطات التشريعية التي يمارسها أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية موزعة بحسب الاسم، والحزب، أو مكان الانتخاب. تسجل المنظمة جميع الأسئلة الشفهية والخطية للحكومة، والتعديلات على القوانين، والحضور والمشاركة في اجتماعات اللجنة والجلسات نصف الدائرية. تعدّل هذه البيانات كافة على أساس يومي.
- **التحليل**: تؤمن المنظمة الوصول الكامل إلى البيانات وتعرضها مع رسوم بيانية وفقاً للوقت لكل نائب. وتقترح وسائل لمقارنة النواب مع الحسابات للعام الماضي. كما تقترح إمكانية الإشارة إلى المصطلحات الرئيسية التي يستخدمها النائب خلال مداخلاته واللوائح المرتبة حسب الوقت للملفات التي شارك فيها. بالإضافة إلى التقييم الكمي الذي توفره هذه البيانات، توفّر تعليقات المستخدمين شكلاً نوعياً للرصد البرلماني. تقدم المنظمة أيضاً إمكانية ليعلق المستخدمين سطراً بسطر على النصوص التشريعية قيد النقاش في الجمعية.
- **رفع التقارير**: تشارك المنظمة في التعليقات من خلال متابعة النقاشات في الجمعيتين بما في ذلك مجلس الشيوخ وتوفر التقارير والتحاليل والمعلومات حول سير قواعد المجلس وتطبيقها.

النموذج: www.nosdeputes.fr

النشاطات الأخرى:

- تحاول المنظمة الترويج لفكرة الوصول المنفتح والمجاني إلى البيانات العامة بحيث يمكن إعادة استخدامها للتطبيقات المبتكرة كالرصد البرلماني في فرنسا. وهي تشارك في هذا العمل من خلال جمع البيانات وإعادة تنظيمها.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- تقيم المنظمة الاتصال مع سائر منظمات الرصد البرلماني في العالم وتشارك في المناسبات الدولية حيث يمكن تبادل الأفكار كما في برلين في تشرين الأول/أكتوبر ومؤتمر المعرفة المفتوحة في لندن. وهي على اتصال دائم بمؤسسة المعرفة المفتوحة وتقترح نسخة فرنسية لإدارة سجل البيانات المفتوحة CKAN بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

عدد الموظفين بدوام كامل والموظفين /المتدرّبين بدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- لا موظفين بدوام كامل، ٨ موظفين/متدربين بدوام جزئي.

جورجيا:

منظمة الشفافية الدولية في جورجيا

www.transparency.ge (بالجورجية، الإنكليزية)

المدير: الأستاذ ماتياس هوتر

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@transparency.ge

البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان جورجيا

نبذة عن المنظمة: منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية، تعمل في سبيل مكافحة الفساد في جورجيا من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. وهي الفرع المحلي لمنظمة الشفافة الدولية، الحركة الدولية الوحيدة العاملة حصرياً على درء الفساد في مختلف أنحاء العالم. تتمثل رؤيا المنظمة في سعيها لأن تشكل المصدر الأول للمعلومات بالنسبة إلى الحكومة والمواطنين بشكلٍ عام حول قضايا الفساد والإصلاح في جورجيا، للعمل مع الحكومة الجورجية وغيرها من المنظمات من أجل الحد من تحفّظ المسؤولين الحكوميين، وتعزيز المؤسسات، ومكافحة الفساد.

نشاطات الرصد البرلماني:

عملت منظمة الشفافية الدولية في جورجيا على تنفيذ ثلاثة مشاريع مختلفة في الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٨:

١. **المشروع الأكثري**: يهدف هذا المشروع إلى تعزيز التفاعل بين البرلمانيين الأكثريين (الذين يتم انتخابهم من خلال الدوائر ذات الولاية الواحدة) وهيئات الناخبين. وقد ركّز المشروع على زيادة الشفافية والمساءلة لدى الحكومة وزيادة نسبة الوعي لدى العامة ومساهمة المواطنين في العملية التشريعية. وقد تضمّنت النشاطات إطلاق حملة توعية مدنية في مختلف أرجاء البلاد لإعلام المواطنين حول واجبات أعضاء البرلمان ومساعدتهم في تنظيم اجتماعات عامة مفتوحة:
http://transparency.ge/index.php?lang_id=ENG&sec_id=190&info_id=459

٢. **مكتب منظمة الشفافية الدولية في البرلمان**: تولّى هذا المكتب نشر مشاريع القوانين قبل النظر فيها وتنظيم نقاشات عامة حولها. وقد أقام المكتب التواصل باستمرار مع المشرّعين، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات المعنية، والمواطنين العاديين داخل تبيليسي وخارجها، كما نظّم مؤتمرات مائدة مستديرة واجتماعات أخرى لزيادة مشاركة العامة في العملية التشريعية. عملت منظمة الشفافية الدولية في جورجيا على توحيد المعلومات المرتجعة من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وتوفير التوصيات في ملف واحد، قابل للوصول فيما لا يزال البرلمان يبحث في المسودة. راجع:
http://transparency.ge/en/project/transparency-international-georgia-office-parliament

٣. **إعداد مدونة الأخلاقيات والتوقيع عليها مع البرلمان الجورجي**: شجّع المشروع السلوك المهني للأعضاء في البرلمان وعملية تعزيز القيم الديمقراطية في داخل البرلمان. كما قدّم المشروع الدعم لأعضاء البرلمان الجديد من أجل صياغة مدونة الأخلاقيات، وتنظيم عملية التوقيع عليها وضمان الحد الأكبر من الإعلان للحدث. تم التوقيع على مدونة الأخلاقيات في العام ٢٠٠٤ من قبل ١٣٨ عضواً في البرلمان (من أصل ٢٢٠).

٤. **التواصل البرلماني في منطقة جورجيا في سامتشكي جافيتي**: ترجمت منظمة الشفافية الدولية في منطقة جورجيا قانون الضرائب إلى اللغة الروسية، وهي اللغة المفضلة في هذه المنطقة، وقد شجّعت على تنظيم لقاء بين الخبير في قانون الضرائب والمواطنين ما ساعد في جمع مخاوفهم وشجونهم في ما يتعلق بمشروع قانون الضرائب. وقد تم إنتاج كرّاسات ومطويات تحدّد كيف تؤثر أنظمة القانون الجديد على الشركات المحلية والأفراد من أجل زيادة الوعي لدى العامة وزيادة نسبة المشاركة في العملية التشريعية.

النشاطات الأخرى:

- زيادة نسبة وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بالفساد والإصلاح؛ تنظيم أنشطة خاصة بالبرامج تستهدف الفساد التنظيمي في قطاعات معينة؛ تقديم التوصيات في مجال السياسات للحكومة الجورجية على أساس المعلومات المرتجعة والتحليل؛ مساندة الحكومة في صياغة السياسات التي تمّ بناؤها بدقة؛ تشجيع المساهمة بالإصلاحات من قبل الخبراء المحليين والدوليين؛ إعداد التحاليل والسياسات العامة حول الأنشطة المحلية والإصلاحات المستقبلية.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جورجيا؛ السفارة البريطانية في جورجيا؛ الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي؛ الوكالة الكندية للتنمية الدولية

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- إثنا عشر موظفاً بدوام كامل وأربعة موظفين/متدرّجين بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

ألمانيا:

شبكة البيانات المفتوحة

http://opendata-network.org/ (بالألمانية)

المدير: دانيال ديتريتش
البريد الإلكتروني للمنظمة: info@opendata-network.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الألماني، ألمانيا

نبذة عن المنظمة: شبكة البيانات المفتوحة في ألمانيا هي عبارة عن منظمة جامعة تعمل من أجل التشجيع على الحكومة المفتوحة، والبيانات المفتوحة والشفافية في ألمانيا. تتولّى دعم المشاريع مثل منظمات الرصد البرلماني، كما تجري الأبحاث والمشاورات لمساعدة السلطات الألمانية في إتاحة بياناتها للعامة حتى تتسم بمزيد من الشفافية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: تقدّم شبكة البيانات المفتوحة الدعم لمواقع عدة شاملة تعمل في مجال الرصد البرلماني بهدف تحقيق المزيد من الشفافية من أجل زيادة المساءلة والمشاركة.
- Wahl.de وواجهة برمجة التطبيقات الخاصة بألمانيا Deutschland-API أداتان لجمع المعلومات حول البرلمانيين في ألمانيا. تتوافر البيانات المجموعة من خلال برمجة التطبيقات الخاصة المفتوحة إلى المشاريع الأخرى.
  النموذج: http://deutschland-api.de, http://wahl.de
- يهدف موقع Wahlversprechen.info إلى إخضاع البرلمانيين للمساءلة عن وعودهم الانتخابية. تتيح أداة التتبع هذه للمواطنين تتبع الوعود الانتخابية للبرلمانيين والأحزاب. يمكن البحث فيها وفقاً للبرلمانيين، أو الحزب، أو الدائرة.
  النموذج: http://wahlversprechen.info
- Bundestagger يتيح إمكانية الوصول إلى البروتوكولات العمومية للبرلمان الألماني. يمكن للمواطنين ترقيم أقسام النص والحوالات في البرلمان بواسطة العلامات أو الرموز.
  النموذج: http://bundestagger.de
- نقوم أيضاً بدعم العمل خلف الكواليس من أجل موقع إلكتروني حول البرلمان المفتوح. من المتوقع أن يطلق هذا الموقع مع نهاية العام ويقدم المعلومات الشاملة حول البرلمانيين، وسلوكهم الانتخابي ومدخولهم الجانبي وعضويتهم في المجموعات والمؤسسات الأخرى.
  النموذج: http://openbundestag.de/

النشاطات الأخرى:

- الضغط من أجل البيانات المفتوحة، والحكومة المفتوحة، والشفافية والمشاركة. وتتضمّن أشكال الضغط الأبحاث والمشاورات والمناسبات العامة.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- مؤسسة المعرفة المفتوحة

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- خمسة متطوعين بدوام جزئي وحوالى ١٥٠ مناصراً يعملون على مشاريع الرصد.

غواتيمالا:

منظمة *Accion Ciudadana*

http://www.accionciudadana.org.gt/ (بالإسبانية)

المدير: السيّد مانفريدو ماروكين

البريد الإلكتروني للمنظمة: accionciudadana@accionciudadana.org.gt

البرلمانات الخاضعة للرصد: كونغرس جمهورية غواتيمالا

نبذة عن المنظمة: منظمة Accion Ciudadana هي منظمة من منظمات المجتمع المدني عملت منذ العام ١٩٩٦ على التشجيع على سيادة رؤيا مجتمع مدني ناشط والتزمت ببناء الديمقراطية في غواتيمالا. تتمثل رسالتها في إشاعة ثقافة سياسية قوية بين المواطنين وتعزيز القيم والممارسات الديمقراطية في الحكومة على أساس المشاركة المدنية والشفافية. منظمة Accion Ciudadana تمثّل الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة مدنية عالمية تعمل من أجل تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وقد ساهمت العلاقة مع منظمة الشفافية الدولية في تعزيز عمل منظمة Accion Ciudadana في مجالات عدة، فربطت أعمالها باستراتيجيات أعظم شأناً وشبكات إقليمية وعالمية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **برنامج الكونغرس المرئي**: (١٩٩٦–٢٠٠٣) انتهى العمل عليه. النشاطات: رصد النشاط التشريعي، بما في ذلك النتائج التشريعية، والمبادرات في القانون، والمراسيم، والنقاط المحلولة، والاتفاقات التشريعية، وأعمال اللجنة. المنتجات: تحليل سير العمل في الكونغرس، أدلة للإشراف على الكونغرس والسيطرة السياسية عليه، تأسيس المعلومات التشريعية حول مواضيع مختلفة، البروتوكول من أجل الإشراف والمراقبة السياسية، دليل لجلسات الاستماع العامة، الملفات الأساسية للممثلين.
- **برنامج المساعدة التقنية من أجل تعزيز عمل المؤسسات والوصول إلى كونغرس ديمقراطي**: (٢٠٠٥–٢٠٠٩). انتهى العمل عليه. النشاطات: قام البرنامج برصد العلاقة المشتركة بين سلطة الكونغرس، والتغييرات البرلمانية، والتركيبة الإثنية والعرقية، والأولويات المواضيعية في القانون. يتضمّن العمل مع اللجان، والمبادرات الخاصة بالقانون، والأحكام، والمراسيم الموافق عليها، والأعمال والقرارات التشريعية. كما اهتم البرنامج برصد النشاط الإشرافي للممثلين في البرلمان ولجان العمل. ومراقبة عملية تحسين المبادرات القانونية في ما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد.

النموذج: http://www.accionciudadana.org.gt/

النشاطات الأخرى:

- الوصول إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسات العامة من خلال إرساء مؤشرات لتحديد مستوى وصول المواطنين إلى المعلومات العامة.
- مراقبة التطورات من ناحية التقيّد بالالتزامات الخاصة بغواتيمالا في الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد مثل اتفاقية الدول الأميركية لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والالتزام بإعلان غواتيمالا من أجل منطقة خالية من الفساد)
- رصد تمويل الحملات في انتخابات ٢٠٠٧ في غواتيمالا

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- Agencia Sueca de Cooperacion، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوام كامل يعملان على مشاريع الرصد.

هوندوراس:

مؤسسة *Fundacion Democracia sin Fronteras*

www.fdsf.hn (بالإنكليزية، بالإسبانية)

المدير: السيّدة آنا بينيدا

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@fdsf.hn

البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الوطني لجمهورية هوندوراس

نبذة عن المنظمة: منظمة Fundacion Democracia sin Fronteras عبارة عن منظمة غير ربحية غير حكومية صمّمت لتتمتع بقيادة نشطة موجهة نحو العمل باسم شعب هوندوراس. تتمثل مهمتها في تعزيز الديمقراطية وتساهم في ازدهار منطقة أميركا الوسطى من خلال الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، ومزيد من الشفافية، والعدالة البيئية واحترام حقوق الإنسان. وهي تعمل في سبيل مساعدة سكان أميركا الوسطى في زيادة نسبة المشاركة في الأنظمة الديمقراطية والاقتصادية، وبالتالي الحدّ من الظلم والفساد في وجه التنمية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد:** بدأت منظمة Fundacion Democracia sin Fronteras برصد أداء الكونغرس الوطني لجمهورية هوندوراس في العام ٢٠٠٦، وما زالت حتى اليوم. تتولى رصد النشاط التشريعي للمشرّعين المئة والثماني والعشرين، وتدوّن الحزب المشارك، والنشاط في كل جلسة، والحضور والنشاط في اللجان. كما تعمل منظمة Fundacion Democracia sin Fronteras أيضاً على رصد العملية التشريعية، بما في ذلك عدد المشاريع التي نوقشت ومضمونها. كما أنها تنظر في التوجهات في الهيئة التشريعية كل عام، وإنتاجية اللجان الخاصة، وكيفية إدارة الأموال العامة من قبل الكونغرس، لا سيما الإنفاق الاستنسابي والإعانات.

النموذج: ديركتوريو ليجيسلاتيفو (http://www.directoriolegislativo.hn/index.php)

النشاطات الأخرى:

- تعزيز إمكانيات المواطنين لممارسة التدقيق في ميزانية الحدائق العامة في مدينة كامبامنتو. ساهمت في الموافقة على قانون حماية المناطق المكسوة بالغابات والحياة البرية، وتوفير فرصة جديدة للسكان من أجل تنمية مشاريع إعادة التحريج. وهو ما حفّز مجتمعاً للتحريج شمل المجتمعات في أنشطة حماية الغابات ورعايتها.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- بعثة الاتحاد الأوروبي في هوندوراس، المشروع الدولي للميزانية، ومركز السياسات الدولية

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوام كامل و٢٣ موظفاً/متدرّجاً بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

الهند:

مركز الأبحاث التشريعية

www.prsindia.org

www.accionciudadana.org.gt (بالإنكليزية)

المدير: سي في مادوكار

البريد الإلكتروني للمنظمة: prsindia@prsindia.org

البرلمانات المتلقية للدعم: برلمان الهند (المجلسان – المجلس الأدنى مجلس الشعب والمجلس الأعلى مجلس الدول)؛ قام بالجهد اللازم لدعم الأبحاث للممثلين المنتخبين في ٣٠ هيئة تشريعية.

نبذة عن المنظمة: يهدف مركز الأبحاث التشريعية إلى تعميق وتوسيع العملية التشريعية من خلال تزويد الأعضاء في البرلمان بالتحليل الذي يحتاجونه للنقاش البرلماني. نسعى ونحلّل المساهمات من قبل مجموعة من أصحاب الشأن لتزويد أعضاء البرلمان في مختلف الخطوط الحزبية بالتحاليل الموضوعية وغير المنحازة. يتيح المركز أيضاً معظم أعماله للشعب، ويعمل عن كثب مع وسائل الإعلام الوطنية والمحلية. وهو من بين المنظمات القليلة في البلاد التي تتتبع سير عمل البرلمان. يتوافر عمله عبر موقعه الإلكتروني. ويتجسّد في مركز الأبحاث في مجال السياسات في نيو دلهي، وهي مؤسسة مستقلة تأسست في العام ١٩٧٣. أما أهدافها الرئيسية فتتمثل في توفير القيادة الفكرية والحلول الإبداعية لمعالجة القضايا الملحة الفكرية والسياسية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **التحليل التشريعي**: تعدّ الدراسات التشريعية الموجزة على أساس مشاريع القوانين العالقة في البرلمان. وهي وثائق سهلة الفهم من ٤–٦ صفحات توفّر نظرةً عامةً خاليةً من المصطلحات للقضايا والتضمينات الخاصة بمشاريع القوانين. تحدّد كل دراسة مساهمات أصحاب المصلحة حول أحكام مشروع القانون ويتم إرسالها إلى الأعضاء في البرلمان وإلى الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والشركات. تتوافر معلومات تتبع مشاريع القوانين وملخصاتها واجتماعات اللجنة والبريد الإلكتروني حول الأنشطة التشريعية والأخبار اليومية أيضاً.
  النموذج: مشروع قانون تسجيل النساء (http://bit.ly/idIcgF)
- **الرصد والتحليل**: تمثل تقارير الجلسة التشريعية كل جلسة بما في ذلك النشاطات التي أجريت والتشاريع التي تم البحث فيها.
  النموذج: خطة العمل في مقابل الأداء: شتاء ٢٠٠٩ (http://bit.ly/5M7jeI)
- **نشاط التتبع**: يتناول نشاط تتبع أعضاء البرلمان مقارنة حضور أعضاء البرلمان، والأسئلة المطروحة، والمشاركة في النقاشات، على المستوى المحلي، وعلى مستوى الدولة أيضاً؛ تتضمّن الصفحة الإلكترونية الخاصة بالإحصاءات الحيوية مقارنات هذه المجالات بالحزب والنوع الاجتماعي بالإضافة إلى الإحصاءات الأخرى المتعلقة بالعمل التشريعي.
  النموذج: نشاط تتبع أعضاء البرلمان الخاص بمركز الدراسات التشريعية (http://bit.ly/aJxSJJ)
- **الإصلاح المؤسساتي**: تبحث النشاطات في قضايا الإصلاح البرلماني والمؤسساتي؛ والأهم من بينها المؤتمر السنوي لمركز الأبحاث التشريعية الذي يبحث في المواضيع من قبيل »الإشراف المالي» و«التوازن ما بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية» النموذج: الأيام المئة الأولى؛ مؤتمر مركز الأبحاث التشريعية حول الهيئات التشريعية الفعالة ٢٠٠٩ (http://bit.ly/dCvtFS)

النشاطات الأخرى:

- من خلال سلسلة ورش العمل الخاصة بالصحافيين، تم تدريب ألف صحافي في ٢٠ دولة حول رفع التقارير التشريعية؛ دعم الصحافة لتوفير المساهمات للصحافة باستمرار؛ مشروع قانون الدولة لإنشاء قاعدة بيانات يمكن البحث فيها

(www.lawdofindia.org) بمعلومات من ٣٠ هيئة تشريعية؛ منافسة »التحاليل» لمدرسة القانون وحاملي الشهادات حول تحليل مشروع القانون؛

- ورشة العمل الخاصة بقيادات الهند لأعضاء للجمعيات التشريعية: تتيح التفاعل بين هؤلاء الأعضاء والخبراء. (http://prsindia.org/mla)
- المساعدون التشريعيون لأعضاء البرلمان: يوفّر البرنامج منبراً للهنود الشباب من أجل دعم أعضاء البرلمان في واجباتهم البرلمانية (http://www.prsindia.org/lamp)

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ١٢ موظفاً بدوام كامل وموظف أو اثنان بدوام جزئي/متدرّج.

إيرلندا:

موقع *myGOV/KildareStreet.com*

(بالإنكليزية) kildarestreet.com

المدير: السيّد جون هاندلار
البريد الإلكتروني للمنظمة: team@kildarestreet.com
البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان إيرلندا

نبذة عن المنظمة: myGOV/KildareStreet.com منظمة تسعى لإيجاد المشاكل ما بين الحكومة والناخبين، وبناء مشاريع مفتوحة تحاول إصلاح الأمور الفاسدة، في السياق الإيرلندي، الميّال إلى تطبيقات الشفافية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: كما هي الحال مع موقع TheyWorkForYou.com التابع لمنظمة «مجتمعي» في المملكة المتحدة (ورمز المصدر يستخدم حالياً من قبل KildareStreet.com) يركز عملنا البرلماني على تسهيل نشاطات المسؤولين المنتخبين وطبعها بمزيد من الشفافية. ينطلق الموقع من مواد المخطوطات البرلمانية من مصدرها الرسمي ويضيف إليها المعاني – مثل تخصيص الكلمات إلى المتحدثين– وللمرة الأولى مرفق للبحث. هذا، عوضاً عن وصف المعلومات التي نعتبرها مهمةً، يوفر بكل بساطة قدرة لم تكن موجودةً من قبل الزوار من أجل اكتشاف المعلومات التي تثير اهتمامهم. كما قمنا أيضاً بإضافة تلقيمات RSS لكل عضو في البرلمان، وإطلاق التلقيمات أو المعلومات وإنذارات البريد الإلكتروني لعبارات البحث. كما تم الحصول على معلومات إضافية لكل عضو مثل الراتب وبيانات النفقات (التي من المفترض أن تنشر في غضون أيام من موعد الكتابة) عبر طلبات حرية المعلومات وتتم معالجتها من خلال أعمال المتطوّعين؛ ويمثّل سجل الأعضاء المصدر التالي للبيانات التي يجب معالجتها. ولم نقم حتى الآن بالانتقال إلى متابعة سجلات التصويت وقد نختار عدم القيام بذلك – فممثلو إيرلندا لا يصوّتون أبداً ضدّ الحزب.

النموذج: http://kildarestreet.com

النشاطات الأخرى:

- **إعداد التطبيقات**: تعمل منظمة myGOV/KildareStreet.com على إعداد إطار عمل جغرافي مكاني لوضع خريطة بالمواقع الخاصة بالدوائر الانتخابية من أجل إفساح المجال لإعداد موقع مماثل لموقع WriteToThem.com التابع للمملكة المتحدة بالإضافة إلى مجموعة من التطبيقات المدنية الأخرى المحتملة التي تتطلب معلومات الموقع (وهو أمر ضروري بسبب البيانات الجغرافية غير الحرة وغياب نظام الرموز البريدية في إيرلندا).
- **تطوير الموقع الإلكتروني**: myGOV/KildareStreet.com قام أيضاً بإنجازات كثيرة على مشروع جديد مفتوح المصدر لاستبدال واجهة الموقع TheyWorkForYou التابع لمنظمة مجتمعي من دون المس بالأدوات وقواعد البيانات الخلفية – أما النية فتقوم على استخدام نماذج عامة ومرافق الترجمة/التدويل/التركيز، وتمكين استخدام ما يعتبر أفضل تطبيق في المجال.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات رسمية، فقد بني موقع KildareStreet.com انطلاقاً من TheyWorkForYou (مجتمعي mySociety)

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- متطوّع بدوام كامل وثلاثة متطوعين بدوام جزئي يعملون على KildareStreet.com

إيطاليا:

جمعية *Openpolis*

www.openpolis.it;
www.openparlamento.it; voisietequi (بالإيطالية)

المدير: السيّد غوليلمو تشيلاتا
البريد الإلكتروني للمنظمة: info@openpolis.it
البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الإيطالي؛ المسؤولون المنتخبون في مختلف أنحاء إيطاليا

نبذة عن المنظمة: أعدّت مشاريع Openpolis من قبل شركة Depp Ltd (تعرف اليوم باسم أوبنبوليس) بالتعاون مع Smaug/memefarmers. ومع هذه المساهمات الأولى، برزت جمعية Openpolis التي جهّزت بمواقع مجانية مثل openparlamento، openpolis، وvoisietequi لتحقيق أهدافها. تسعى الجمعية إلى استخدام التكنولوجيا والتشبيك لتعزيز الشفافية العامة ومشاركة الأشخاص في التحكم بالخيارات التي تهمهم. أما الهدف من المشروع فيقوم على إحياء الرابط بين المواطنين وممثليهم. نودّ أن نوفّر للأفراد أو المجموعة المنظمة من المواطنين مجموعةً من الأدوات لتمكينهم من أداء نشاطات الضغط.

نشاطات الرصد البرلماني:

- Openparlamento.it: يتيح للزوّار إمكانية متابعة العملية التشريعية، والأصوات، وأعضاء البرلمان باستخدام البيانات الرسمية من البرلمان الإيطالي. يفسح المنبر للمستخدمين التعليق، والتصويت، وتعديل أعمال البرلمان. كما يقوم أيضاً بتزويد النصوص التشريعية وتلقيمات RSS.
- Openpolis.it: جمعية Openpolis عبارة عن مشروع يهدف إلى جمع المعلومات حول الطبقة السياسية الإيطالية، بما في ذلك المسؤولين المنتخبين جميعاً، وجعلها شفافة. تتضمّن هذه المعلومات كيفية التصويت عند الانتخاب، أي قوانين يقترحون، والأدوار التي يؤدونها ضمن المؤسسات، والانتماءات إلى الأحزاب السياسية والمنظمات الخاصة، والإعلانات العامة، والاهتمامات المالية، والمواقع القضائية، إلى ما هنالك.
- Voisietequi.it: يتيح الموقع للزوار مقارنة مواقفهم السياسية مع المواقف الرسمية للأحزاب السياسية في إيطالياً، استناداً إلى إجابات الحزب عن ٢٥ سؤالاً طرحتها جمعية Openpolis.

النشاطات الأخرى:

- لدينا مشروع اسمه eDem_1.0 تم تركيبه مرتين حتى الآن: يركز موقع municipiopartecipato.it على تمكين المشاركة الإفلكترونية للمجتمعات المحلية حول «الموازنة التشاركية» وedem-regione حول ميزانية منطقة لاتزيو (نقاط الرابط إلى نسخة ألفا).

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- أربعة موظفين بدوام كامل يعملون على مشاريع الرصد

الأردن:

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

www.hayatcenter.org (بالإنكليزية، والعربية)

المدير: الدكتور عامر بني عامر
البريد الإلكتروني للمنظمة: g.director@hayatcenter.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: المجلس الأدنى في الأردن

نبذة عن المنظمة: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في الأردن، عبر بناء قدرات المجتمعات المحلية والإقليمية في الأردن لمواجهة التحديات التنموية الحالية والمستقبلية. ويتحقق هذا الهدف من خلال تمكين المواقف الإيجابية والأخلاقيات التي تشجّع على التفكير الإبداعي، وحل المشكلات وصنع القرارات والتوعية على أساس النوع الاجتماعي ومشاركة المدنيين. وهو يشجّع على المساواة والإنصاف والعدالة وحكم القانون والحكم السليم وخدمة المجتمع المحلي، والحوار بين الأديان والثقافات على المستويات الفردية والتنظمية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: رصد أداء أعضاء البرلمان ، وردود فعل الحكومة واستجاباتها للأداء البرلماني.
- **الرصد**: رصد تأثير المجتمعات المحلية ومجموعات المصالح الخاصة حول أداء نواب البرلمان من خلال ملاحظات التغطية الإعلامية للمبادرات، والنشاطات والإنجازات البرلمانية.
- **المدافعة**: إقامة الجسور بين نواب البرلمان والمجتمعات المحلية، وتسهيل التفاعل ما بين نواب البرلمان ومجموعات المصالح الخاصة من خلال تنظيم منتديات النقاش، والموائد المستديرة في جميع المناطق الأردنية، من خلال الزيارات الميدانية للنساء والشباب، ومن خلال موقع إلكتروني صمّم خصيصاً لهذا المشروع www.parliament-gate.net

النشاطات الأخرى:

- تعزيز المشاركة المدنية في العملية الانتخابية، وزيادة نسبة التصويت؛ مراقبة الانتخابات البرلمانية؛ تعزيز دور المجتمع المدني في الرصد البرلماني من خلال توعية المواطنين الأردنيين حيال حقوقهم وواجباتهم الدستورية، والأنظمة القانونية والقضائية في الأردن، ومفاهيم الحكم السليم وحكم القانون؛ تنظيم الورش التدريبية حول مهارات التواصل والقيادة، وتقنيات المدافعة، وبناء قدرات السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني؛ تعزيز التبادلات الثقافية والحوار الديني في أوساط الشباب الأردنيين.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الأردن؛ المعهد الديمقراطي الوطني؛ الوكالة الكندية للتنمية الدولية

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ١٣ موظفاً بدوام كامل، ١٢ متدرّجاً/متطوّعاً بدوام جزئي، ٤ متشارين بدوام جزئي

الأردن:

مركز القدس للدراسات السياسية

www.alqudscenter.org (بالعربية والإنكليزية)؛

www.jpm.jo (بالعربية)

المدير: السيّد عريب الرنتاوي

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@alqudscenter.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: مجلس النواب، الأردن

نبذة عن المنظمة: مركز القدس للدراسات السياسية هو معهد أبحاث مستقل يهدف إلى توفير فهم أعمق وأدق للتطورات والتحديات التي تجابه الأردن دولةً وشعباً. يولي المركز اهتماماً خاصاً بالإصلاح السياسي وعملية التحوّل الديمقراطي في الأردن.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تعاون مركز القدس للدراسات السياسية، مع المعهد الديمقراطي الوطني على مشروع تجريبي مبتكر ومتعدد الأوجه بعنوان مرصد البرلمان الأردني. وقد أطلق المشروع من أجل تحسين فعالية البرلمان الأردني وفاعليته ومساءلته على مستوى الأفراد والمؤسسات. فيوفّر للشعب الأردني معلومات موثوق بها يمكن أن يستخدمها لرصد سجلات ممثليه حول المسائل الرئيسية.
- **المدافعة**: يسعى مركز القدس إلى تعزيز مشاركة المواطنين الأردنيين في النظام الديمقراطي. أقام مرصد البرلمان الأردني اتصالات هامة أثناء العام الأول من عملياته. وقد نفذ مركز القدس ١٥ لقاء في ١٢ من محافظات الأردن في ما يزيد عن ٦٠٠ مشارك، من بينهم ٣٦ نائباً و١٤ وزيراً ووزيراً سابقاً، ومسؤولاً حكومياً رفيع المستوى، وما يزيد عن أربعين أكاديمياً و٢٧ صحافياً والمئات من الناشطين. وصل المشروع إلى ممثلين من ١٨ حزباً سياسياً (بما فيها الأحزاب الجديدة والأحزاب في طور التسجيل)، ١٦٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني، و٣٢ بلدية. فضلاً عن ذلك، توزع تقارير الرصد إلى ما يزيد عن ١٠٠٠٠ مكتتب بالبريد إلكتروني حول العالم، ما يوفّر إمكانية تواصل هامة على النطاق العالمي.

النموذج: مرصد البرلمان الأردني (http://www.jpm.jo)

النشاطات الأخرى:

- تقسم أنشطة وبرامج مركز القدس إلى ثلاث فئات رئيسية: الإسلام السياسي والديمقراطية والصراعات الإقليمية. نشر المركز عشرات الأدلة والكتب ونظم مؤتمرات دولية ومحلية تغطي هذه الفئات الثلاث. قام المركز بتشكيل شبكات محلية وإقليمية، مثل «منتدى السياسات» «شبكة الإصلاحات والتغييرات الديمقراطية في العالم العربي» و«نحو حوار إسلامي ديمقراطي مدني». ينظّم المركز أيضاً ورش عمل تدريبية ومسوحاً عامة متعددة.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- يلقى مرصد البرلمان الأردني التمويل من المعهد الديمقراطي الوطني ويلقى المساعدة لوجستياً من قبل ١٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني تغطي المحافظات الإثنتي عشرة للأردن.

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ستة موظفين بدوام كامل وثلاثة موظفين بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

كينيا:

منظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان

(بالإنكليزية) www.muhuri.org

المدير: السيّد حسين خالد

البريد الإلكتروني للمنظمة: muhuri@swifmombasa.org

البرلمانات المتلقية للدعم: الهيئة التشريعية في كينيا؛ السلطات المحلية في المقاطعات الساحلية

نبذة عن المنظمة: منظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان عبارة عن منظمة غير حكومية تقع عند الساحل الكيني. باشرت أعمالها في العام ١٩٩٧ في العمل على تعزيز النضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، بهدف الانضمام إلى الجهود الوطنية والدولية لتعزيز وحماية تمتع جميع الأفراد بحقوق الإنسان والحريات المدنية. تتمثل رسالة المنظمة في تشجيع الأفراد والمجموعات على الاستمرار في النضال من أجل حقوق الإنسان.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: تركز منظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان على الإدارة الحذرة للأموال العامة. بالعمل مع الشركاء الدوليين، تصدّرت العمل على المساءلة الاجتماعية في كينيا. عملت منظمة مسلمون من أجل العدالة في ليبيا بشكلٍ أساسي مع مؤسسات تنمية الدوائر الانتخابية لتعزيز المشاركة المدنية في تحديد مشاريع تنمية المجتمع المحلي وتنفيذها ورصدها.

النشاطات الأخرى:

- الوصول إلى برنامج العدالة، الذي يعمل مع القوى الفاعلة في هذا المجال لضمان حصول المعتقلين على محاكمة عادلة بما في ذلك الاستماع إلى قضاياهم والبت فيها بأقصر فترة ممكنة.
- برنامج السلام والأمن الذي يوفّر برنامجاً للمجتمعات المحلية وسلطات الأمن للعمل معاً من أجل تعزيز السلام بما في ذلك مكافحة الفساد.
- مشروع الحق في التملّك، الذي يدافع عن حق أبناء المجتمع المحلي بتملّك الأراضي.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- معهد المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، شركة الموازنة الدولية، منظمة تمكين العمال والمزارعين.

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- أربعة موظفين بدوام كامل وموظفين / متدرّجين اثنين بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد

كينيا:
مشروع *Mzalendo*

www.muhuri.org (بالإنكليزية)

المدير: الآنسة أوري أوكولو
البريد الإلكتروني للمنظمة: info@mzalendo.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: الجمعية الوطنية في كينيا

نبذة عن المنظمة: Mzalendo عبارة عن مشروعٍ يديره المتطوّعون وتقوم رسالته على «رصد البرلمان الكيني». أطلق المشروع على يد شابين كينيين يتشاركان طريقة التفكير نفسها ويصيبهما الإحباط من واقع أنّه من الصعب إخضاع أعضاء البرلمان الكينيين للمساءلة حول أدائهم لأنه يتعذّر الوصول بسهولة إلى المعلومات حول عملهم في البرلمان. برأينا يجب أن يكون البرلمان من أكثر المؤسسات انفتاحاً في العمل الحكومي، ولكن في ما يتخطى التغطية من الصحف الرسمية يكون من المستحيل نظرياً متابعة ما يقوم به البرلمانيون الكينيون. يمكن بطبيعة الحال التمعّن في قراءة نسخ هانسارد، ولكن لهذا الغرض على الفرد أن يتعب من أجل الوصول إلى نسخ هانسارد من مكتب المطبعة الحكومية ولا يملك معظم الناس الوقت الكافي للاطلاع على الكمّ الهائل من المعلومات التي تحتوي عليها النسخ الورقية لهانسارد.

Mzalendo هو عبارة عن مشروعٍ أبصر النور انطلاقاً من مخاوف عدة. أولاً، يكون من الصعب جداً الحصول على المعلومات حول ما يقوم به أعضاء البرلمان الكينيون في البرلمان. ومع أن هانسارد تقدّم نسخةً حرفيةً عن الإجراءات البرلمانية، لا يتم التداول فيها بشكلٍ موسّع أو الوصول إليها بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، حتى وإن استطاع أحدهم الوصول إلى هانسارد، يبقى أن عملية سحب المعلومات تستغرق وقتاً كثيراً. وأيضاً، ما من وسيلة لمعرفة نوع الأعمال الحكومية التي تجري في البرلمان؛ فعلى سبيل المثال نادراً ما تنشر محتويات مشاريع القوانين. ثانياً، لا تزال الحكومة الكينية إلى حدّ بعيد «مجتمعاً مغلقاً» – فالافتراض السائد بأن الجمهور لا يملك حق المعرفة إلا إذا حصلوا على إذن خاص. وواقع أن الموقع الإلكتروني الرسمي لا يزال مغلقاً بعد اضطراب من قبل بعض نواب البرلمان بأن سيرهم قد أصبحت متاحة عبر الإنترنت دليل على ذلك. من خلال التركيز على إحدى أهم المؤسسات الحكومية التي تكون متاحة، يسعى Mzalendo إلى «فتح البرلمان» وإظهار أنه من الممكن والضروري بالنسبة إلى الكينيين طلب وتوقع المزيد من المساءلة من جانب المؤسسات العامة. ثالثاً، من خلال التعويل على التكنولوجيا والإنترنت، يأمل Mzalendo أن يكون الوصول متاحاً إلى الكينيين الشباب، فقريباً جداً سيشكل الشباب كتلة الناخبين الأكبر حجماً في كينيا ونؤمن أنه من المهم حثهم على المشاركة في الحياة العامة بطريقة تجذبهم، وإعطاؤهم الأدوات التي تسهّل عملية المشاركة. في المستقبل القريب، سوف يقدم الموقع بعض الميزات التفاعلية، بما فيها جلسة نقاش ، ومدونات لدوائر الناخبين وفرصة لطرح الأسئلة على النواب والحصول على الإجابات عبر الإنترنت.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد:** Mzalendo عبارة عن موقع إلكتروني ومدونة إلكترونية مخصصة لرصد البرلمان الكيني. يتيح الوصول إلى هانسارد، ومشاريع القوانين المطروحة على البرلمان، والاقتراحات، والأسئلة، وغيرها من الشؤون البرلمانية. كما ينشر ملفات حول النواب ويوفّر منتدىً للزوار ليعلقوا على الأعمال.

النموذج: www.mzalendo.com

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- معهد المجتمع المفتوح (في الماضي)، شبكة أوميديار.

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- متطوعان بدوام جزئي يعملان على مشاريع الرصد

كينيا:

معهد المساءلة الاجتماعية

www.tisa.or.ke (بالإنكليزية)

المدير: الآنسة وانجيرو جيكونيو
البريد الإلكتروني للمنظمة: info@tisa.or.ke
البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الكيني

نبذة عن المنظمة: معهد المساءلة الاجتماعية عبارة عن إحدى مبادرات المجتمع المدني الملتزمة في تحقيق السياسات السليمة والحكم الرشيد في مجال التنمية المحلية في كينيا، لتحسين سبل العيش للفقراء والمهمّشين بشكلٍ خاص. يعمل معهد المساءلة الاجتماعية على الممارسة، والتعلّم، وبناء القدرات، والمدافعة المباشرة. يعمل معهد المساءلة الاجتماعية منذ آذار/مارس ٢٠٠٨، وهو عبارة عن صندوق محلي مسجل. كان يعرف مسبقاً باسم مشروع المساءلة الخاص بالصندوق الإنمائي للناخبين. تتمثل رؤياه في مواطنين متمكنين يطالبون بالحصول على حقوقهم والتمتع بها بالشراكة مع المؤسسات الفعالة للحكم المحلي. تقوم رسالة معهد المساءلة الاجتماعية على ضمان تقديم خدمة خاضعة للمساءلة وعميقة التأثير من قبل مؤسسات الحكم المحلي المحترفة والفعالة في كينيا، من خلال المشاركة الفعالة مع المواطنين المتمكنين في جميع مراحل الحكم في التنمية المحلية في كينيا.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **رصد إصلاحات الصندوق الإنمائي للناخبين**: يعمل معهد المساءلة الاجتماعية مع المجموعات التشريعية والحكومية المكلفة إصلاح القانون المتعلّق بالصندوق الإنمائي للناخبين. يرصد معهد المساءلة الاجتماعية هذه العملية ويدافع عن الشفافية والمساءلة لضمان تنفيذ الأموال بفعالية.
- **المجموعة التعلمية لعمليات التدقيق الاجتماعي**: قدّم معهد المساءلة الاجتماعية المساعدة لمؤسسات عدة في مجال بناء القدرات حول التدقيق الاجتماعي، مثلاً المجلس الوطني للكنائس في كينيا، معهد الشؤون الاقتصادية، Bunge la Wananchi، اللجنة الدولية للقضاة، الإعلام، العدالة والسلام الكاثوليكية، والجمعية البرلمانية للنساء في كينيا، من بين منظمات أخرى. يعمل معهد المساءلة الاجتماعية حالياً على تنسيق أعمال التدقيق الاجتماعي باسم مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا في أكثر من ٢٠ دائرة انتخابية. في العام ٢٠٠٨، وبالتعاون مع مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، أطلق معهد المساءلة الاجتماعية دليل التدقيق الاجتماعي للصندوق الإنمائي للناخبين.
- **شبكة المساءلة الاجتماعية والعامة**: يعمل أعضاء شبكة المساءلة الاجتماعية والعامة على تعزيز المشكلات المرتبطة بمساءلة الحكم المحلي في عملية صياغة السياسات، من أجل تنسيق الجهود/ تجنّب الازدواجية والمدافعة عن التغييرات المرغوبة، بما في ذلك: الفعالية، وحكم القانون، والمساءلة، والمشاركة، والمشاركة المدنية والعدل. يعمل معهد المساءلة الاجتماعية حالياً بصفة أمانة السر الخاصة بشبكة المساءلة الاجتماعية والعامة. في شباط/فبراير ٢٠١٠، أطلقت شبكة المساءلة الاجتماعية والعامة ورقة وقرص DVD للمدافعة بعنوان تحقيق الانسجام للتنمية اللامركزية في كينيا: اقتراحات إلى الجمعية الوطنية حول قطاع اللامركزية في كينيا. سوف تمارس شبكة المساءلة الاجتماعية والعامة الضغط من أجل تدعيم أطر العمل اللامركزية من خلال مشروع قانون للسياسات التشريعية.

النموذج: تقرير وضع الصندوق الإنمائي للناخبين
(«http://www.scribd.com/doc/33699318/TISA-Kenya-CDF-Status-Report»http://www.scribd.com/doc/33699318/TISA-Kenya-CDF-Status-Report)
رصد الحكم المحلي:

النشاطات الأخرى:

- رصد عملية الإصلاح الحكومي: يعمل معهد المساءلة الاجتماعية على مراجعة التطور الذي أحرزته حكومة الائتلاف الكبير وتحرزه على خط تطبيق جدول الإصلاحات الرابع.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- ما من شراكات من هذا النوع.

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان بدوام كامل ومتدرب واحد يعملون على مشاريع الرصد

كوسوفو:
الاتحاد من أجل تعزيز جهود المجتمع المدني في مجال المدافعة

للاتصال: جتمير باكيجا، مدير الاتحاد: JBakija@kdi-kosova.org؛ جيتا كزارا، شبكة رفع التقارير للتحقيقات في البلقان: jeta@birn.eu.com؛ إيسمت كريزيو، معهد كوسوفو الديمقراطي: info@kdi-kosova.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: جمعية كوسوفو

نبذة عن المنظمة: أطلق الاتحاد من أجل تعزيز جهود المجتمع المدني في مجال المدافعة من قبل معهد كوسوفو الديمقراطي وشبكة رفع التقارير للتحقيقات في البلقان اللذين اتفقا على التعاون معاً مع حوالى عشرين منظمة من منظمات المجتمع المدني للمدافعة عن جمعية كوسوفو. قام الاتحاد بمراقبة جمعية كوسوفو منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وأعدّ تقارير رصد أسبوعية وشهرية تم توزيعها على منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمدافعة. أما الأهداف فهي:

- الغرس في منظمات المجتمع المدني الأهلية القدرات والمهارات اللازمة لممارسة الإشراف المدني المستدام على جمعية كوسوفو والمؤسسات الحكومية؛
- مساندة منظمات المجتمع المدني في تحديد ونشر والمدافعة عن التدابير من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة للبرلمان والأعضاء فيه؛
- زيادة اهتمام المواطنين في العملية التشريعية وتعزيز الحوار العام من خلال مراقبة منظمات المجتمع المدني ورفع التقارير بشأن جمعية كوسوفو.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: يجري معهد كوسوفو الديمقراطي تقارير رصد دورية والتحاليل في ما يتعلق بشفافية الجمعية بحيث تتضمن مسودات القوانين، والتوجهات في أعمال أعضاء البرلمان، وعمليات التصويت، والنشاطات والحوارات، واجتماعات اللجنة، والجلسات البرلمانية، والالتزام بالمعايير التشريعية الدنيا. يعمل الاتحاد ايضاً على إنتاج النشرات التشريعية (التحاليل الموجزة لمحتويات مسودات القوانين وتأثيرها المحتمل على أساس شهري)، تقارير الرصد مرتين في الشهر (تقارير الرصد التي تنشر عبر البريد الإلكتروني لمنظمات المجتمع المدني) وأوراق السياسات (تقارير البحث تقريباً ٧–١٠ صفحات في كل تقرير لاستكشاف قضايا السياسات في كل تقرير، مثلاً، الطاقة، والاقتصاد، والصحة، والتعليم، والإندماج في الاتحاد الأوروبي، إلخ.)
- **النشر**: تستضيف شبكة رفع التقارير للتحقيقات في البلقان برامج تلفزيونية بشكلٍ دوري تسلّط الضوء على نشاطات البرلمان وتطلق حملة توعية عامة من خلال المنظمات غير الحكومية وشبكات الإعلام من أجل زيادة اهتمام المواطنين في الشفافية التشريعية.
- **المدافعة**: جمع الاتحاد حوالى ٢٠ منظمة من أنشط منظمات المدافعة في كوسوفو من أجل إنشاء مجموعة استشارية من منظمات المجتمع المدني من أجل المدافعة بهدف تنسيق نشاطاتهم والمدافعة عن القضايا ذات الأهمية. يدافع الاتحاد عن القضايا المتفق عليها من قبل أعضاء الاتحاد، مثل حرية تكوين الجمعيات، ونزاعات المصالح للأعضاء في البرلمان، ومسودة القانون حول رعاية منظمات المجتمع المدني.

النموذج: الحكم الرشيد في جمعية كوسوفو (بالألبانية، والصربية، والإنكليزية)
(http://www.monitorimikuvendit.info/raportet/Qeverisja_e_Mire_ne_Kuvend.pdf)

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- فريق من ستة أفراد من معهد كوسوفو الديمقراطي يتولى مراقبة الجلسات العامة وجلسات اللجان: محلّلان، وثلاثة مراقبين، ومدير/معد التقارير.
- فريق من ثلاثة أفراد من شبكة رفع التقارير للتحقيقات في البلقان يعمل على التغطية الإعلامية للبرنامج.

كوسوفو:

معهد كوسوفو الديمقراطي

www.kdi-kosova.org/en/index.php

(بالألبانية، والإنكليزية)

المدير: السيد إيسمت كريزيو

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@kdi-kosova.org

نبذة عن المنظمة: تتمثل مهمة معهد كوسوفو الديمقراطي في دعم التنمية الديمقراطية في كوسوفو عن طريق تمكين المنظمات غير الحكومية والمواطنين في تعزيز الشفافية، والمساءلة، والاستجابة للمؤسسات الحاكمة وتحسين فعالية هذه المؤسسات من خلال المشاركة المدنية في عملية صنع القرار. هدف معهد كوسوفو الديمقراطي أن يكون منظمة إقليمية تؤثر على العمليات السياسية عن طريق تقديم المساعدة في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: يعمل المعهد على رصد اجتماعات اللجنة التابعة لجمعية كوسوفو وجلساتها العامة، وينشر مرة كل ستة أشهر بطاقات العلامات. في بطاقات العلامات، يقاس أداء نواب البرلمان بأوجه عدة: المشاركة في الجلسات العامة، عدد الأسئلة المطروحة، عدد الاستجوابات، والتعديلات في مسودات القانون، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، يتناول المعهد أيضاً في بطاقات العلامات جوانب أخرى للجمعية، مثل الشفافية، وأداء الإدارة، وما إلى ذلك. ينظم المعهد أيضاً موائد مستديرة في بلدات مختلفة من كوسوفو بهدف تعزيز التعاون بين النواب، والسلطات المحلية والمواطنين.

النموذج: بطاقة العلامات: تموز/يوليو/ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
(http://www.kdi-kosova.org/publications/Fletnotimit7-12-2009.pdf)

النشاطات الأخرى:

- معهد كوسوفو الديمقراطي مشارك في برامج أخرى كثيرة في مجال الحكم الرشيد والشفافية ومكافحة الفساد. يعمل معهد كوسوفو الدولي حالياً على رصد خمس بلديات وبالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية يعمل على تنفيذ مشاريع عدة في مجال مكافحة الفساد والشفافية. في الانتخابات الأخيرة لعام ٢٠٠٩، قاد معهد كوسوفو الدولي ائتلافاً للمنظمات غير الحكومية الديمقراطية في العمل لمراقبة الانتخابات المحلية في كوسوفو.

الشراكات الناشطة مع المنظمات الدولية:

- نشاطات الرصد البرلماني لمعهد كوسوفو الدولي بدعم من: الصندوق الوطني للديمقراطية، صندوق البلقان من أجل الديمقراطية والسفارة النروجية في كوسوفو

عدد الموظفين/المتدرّجين بدوام كامل وبدوام جزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ستة موظفين بدوام كامل يعملون على مشاريع الرصد

ليبيريا:

المعهد الديمقراطي في ليبيريا

www.ldi-lbr.org (بالإنكليزية)

المدير: السيد دان سيرييه

البريد الإلكتروني للمنظمة: Liberiademo_institute@yahoo.com

البرلمانات المتلقية الدعم: الهيئة التشريعية الوطنية في ليبيريا

نبذة عن المنظمة: المعهد الديمقراطي في ليبيريا هو منظمة مناصرة للديمقراطية ومدافِعة عن حقوق الإنسان، تسعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية وإرساء الحكم الرشيد.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **بطاقات التقييم**: يسعى المشروع المتعلق بتقرير تقييم الهيئة التشريعية إلى تعزيز الدور الرقابي لدى المواطنين ضمن الديمقراطية المتنامية في ليبيريا. وقد برز مؤشر التقرير نتيجة ورشة عمل منهجية حضرتها منظمات محلية ودولية، وأعضاء الهيئة التشريعية وموظفون من مكتبي رئيس وأمين سر مجلس الشيوخ. وكان الاستبيان المعدّ سلفاً لهذه الغاية يتمحور حول ثلاث مهام أساسية للمشرِّع، وهي وظائف التمثيل وسنّ القوانين والرقابة. ستصدر تقارير فصلية حول الأداء البرلماني وتوضع في متناول المواطنين، على أن يجري توحيدها في نهاية العام ضمن إطار التقييم السنوي. راجع Second Quarter Legislative Report Card (http://www.ldi-lbr.org/LDI_Second_Quarter_Legislativ_Scordcard-II.pdf)
- **رصد الصناديق الإنمائية**: منذ أن تولت الحكومة مهامها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عمل المعهد على رصد نشاطات الصندوق الإنمائي للمقاطعات. فأجرى تبعاً للقانون دراستين منفصلتين لتقييم مدى مشاركة السكان المحليين في هذا الصندوق، وشعورهم بالملكية، والتحري عن مستوى الشفافية والمساءلة في ممارسة أعماله. ثم عمد إلى نشر الاستنتاجات والتوصيات المقدمة لتحسين استراتيجية التنفيذ. فضلاً عن ذلك، يعمل المعهد على إعداد مشروع قانون يهدف إلى إسناد إدارة الصندوق لأبناء المقاطعات.
- **توعية الناخبين**: يهدف هذا المشروع إلى تواصل أعضاء الهيئة التشريعية مع ناخبيهم من أجل تنظيم اجتماعات عامة. فسلكت هذه المقاربة مسلكين، تمثّل أولاهما ببناء قدرات القادة المحليين بفضل إكسابهم المهارات القيادية، وعبر جهود المدافعة وتحليل السياسات، لتمكينهم من محاسبة مشرّعيهم بشكل بنّاء؛ أما المسلك الآخر فتمثّل بجمع أعضاء الهيئة التشريعية والناخبين وجهاً لوجه لمناقشة جدول أعمالهم التشريعية.

النشاطات الأخرى:

- **مشروع تقرير التقييم من إعداد المواطنين**: يركّز هذا المشروع الجاري تنفيذه في مقاطعتي سينو وغراند جده اهتمامه على تمكين المواطنين المحليين من رصد نوعية الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة. كما يساعد المستفيدين من الخدمات المحلية في تنظيم جلسات استماع محلية، كوسيلةٍ لتبادل النقاش مع مقدمي الخدمات، والإعراب عن استيائهم، وإيجاد منبر للحوار يكون الهدف منه التوافق على سبل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للأهالي.
- **مشروع مقياس الحكم المحلي**: يركّز هذا المشروع الجاري تنفيذه أيضاً في مقاطعات لوفا وكيب مونت وسينو وغراند جده على تمكين المنظمات الأهلية من رصد توجهات الحكم على المستوى المحلي، مستغلاً الاستنتاجات التي يستخلصها من أعمال الرصد كأداة مدافعة لإحداث تغيير في أداء الحكم المحلي.
- **مشروع المدافعة حول الحكم المحلي**: يهتم هذا المشروع الجاري تنفيذه في جنوب شرقي ليبيريا بتمكين هيئات الحكم المحلي

في المناطق الحرجية من تعزيز قدرتها على أن تدير بنفسها حصتها من عائدات الموارد الحرجية المستخرَجَة، والمطالبة بتطبيق مبدأي المساءلة والشفافية على مستوى إدارة هذه الموارد.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- الصندوق الوطني للديمقراطية؛ صندوق الشراكة من أجل الشفافية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة تيري لتطبيق النزاهة؛ مقياس الحكم المحلي للصندوق الأفريقي (TrustAfrica) ومؤسسة »الإنسانية الموحدة« (Humanity United)؛
- منظمة «الموارد التوفيقية»؛ منظمة أوكسفام فرع أفريقيا، شبكة المقياس الأفريقي؛ المنظمة الكنسية للتعاون الإنمائي.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ١٥ موظفاً بدوام كامل و٥ موظفين/متدرجين بدوام جزئي يعملون على المشاريع.

ليبيريا:

مرصد الديمقراطية في ليبيريا

www.liberiademocracywatch.org (بالإنكليزية)

المدير: السيد جورج واه ويليامز

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@liberiademocracywatch.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: الهيئة التشريعية الوطنية في ليبيريا

نبذة عن المنظمة: تأسس مرصد الديمقراطية في العام ١٩٩٦، مع انطلاق الحملات لانتخابات تموز/يوليو من العام ١٩٩٧ التي كانت لتنهي الحرب في ليبيريا، أملاً في إرساء مجتمع يخلو من الممارسات التعسفية السياسية–الاجتماعية والفساد، ويراعي إلى حد كبير حكم القانون. يتولى المرصد مهمة تعزيز الطابع المؤسساتي لثقافة الديمقراطية في ليبيريا من خلال نشر مبادئ الحكم الرشيد والسلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون. يديره مجلسُ إدارة يلتئم مرتين في السنة، ويضم نخبة من أبرز الشخصيات الليبيرية التي أثبتت اهتمامها في المسار الاجتماعي والسياسي الذي يسكله البلد. ويتمحور دوره حول بناء مجتمع ما بعد النزاع المسلح حيث يسود حكمٌ يراعي الاحتياجات وسيادة القانون وصنع القرار بطريقة تشاركية. فضلاً عن ذلك، يأمل المرصد في تدعيم المؤسسات الاجتماعية والسياسية الضرورية لدعم ثقافة اجتماعية وسياسية تلبّي طموحات الشعب.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: يسعى المرصد إلى التحري عن حضور البرلمانيين بانتظام لمعرفة مدى التزامهم بدروهم كأعضاء في الهيئة التشريعية، وتأثيره على إنماء الوطن. لا ينشر المرصد الاستنتاجات التي يتوصل إليها إنما يوظفها في خدمة الحملات التي يطلقها لتعزيز عمل الهيئة التشريعية.
- **المدافعة**: يتابع المرصد طبيعة العلاقة التفاعلية التي تنشأ بين أعضاء البرلمان وناخبيهم، ومدى انتظامها. وكان قد أطلق برنامجاً تفاعلياً مع الناخبين ضمن سلسلة نشاطات أخرى يشرف على تنفيذها. وإذا كان المرصد يتجه بوجهٍ عام نحو تعزيز قدرة المجتمع المحلي على إشراك البرلمانيين في همومهم، فلا يغفل في المقابل زيادة الوعي لدى القادة المحليين حيال المسؤوليات المناطة بالبرلمانيين لجهة تمثيل مصالح الشعب.

النشاطات الأخرى:

- ضمن إطار المساعي الجدية للتأثير على النقاشات الوطنية، استضاف المرصد، بالتعاون مع مؤسسة فورد، مؤتمراً دولياً تحت عنوان «تجاوز إخفاق الدولة وانهيارها: إعطاء الدولة دورها في أفريقيا». فجمع مروحة واسعة من المفكرين والسياسيين من الولايات المتحدة وليبيريا ومناطق أخرى في أفريقيا. كما نظّم مؤخراً، بالتعاون مع معهد الدراسات الدولية النقدية، وبتمويلٍ من معهد البلدان النامية في جامعة أموري في ولاية أتلانتا، طاولة مستديرة لمدة يومين حول «البحث في التحديات الماثلة أمام مهنية المنظمات غير الحكومية في ليبيريا»، وندوة إقليمية تحت عنوان» الدول المواجِهة لمخاطر إقليمية» ألقت فيها الرئيسة إيلين جونسون سيرليف كلمة بهذا الخصوص.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- صندوق حماية حقوق الإنسان الشاملة (واشنطن العاصمة)؛ الصندوق الوطني للديمقراطية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ليبيريا؛ صندوق السلام (واشنطن العاصمة)؛ الصندوق الأفريقي TrustAfrica (داكار)؛ مؤسسة الإنسانية Humanity United الموحدة (كاليفورنيا)؛ مركز كارتر (ليبيريا)؛ المعهد الانتخابي لجنوب أفريقيا.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظفان اثنان بدوام جزئي.

ليتوانيا:

مرصد «البرلمان المفتوح» *Atviras Seimas*

www.atviras-seimas.info (بالليتوانية)

المدير: السيد زيجيمانتاس ميدليس

البريد الإلكتروني للمنظمة: zygimantas@medelis.lt

البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان ليتوانيا

نبذة عن المنظمة: إتخذ المرصد طابع مشروع لتعزيز شفافية البرلمان، يهدف إلى جمع المعلومات المتوافرة حول التصويت بمناداة الأسماء وحضور جلسات البرلمان ورحلات أعضائه وما إليها. ثم يعمل على تيسير نشرها عبر موقعه، والسماح للجميع الاطلاع على البيانات الأولية باستخدام واجهة برمجة التطبيقات (API)، تمهيداً لقيام مشاريع مماثلة. يضمن المشروع استمراريته بأقل قدر من الجهد إذ يعمل المرصد بصورة آلية، مستمداً تلقائياً آخر المعلومات المنشورة على موقع البرلمان.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: يتمثل المرصد بموقع ومدونة ينشران معلومات إحصائية عن حضور أعضاء البرلمان، وتصويتهم، وخطبهم، وأشكال تمردهم، وخريطة أسفارهم، ومستوى شعبيتهم (استناداً إلى نتائج البحث عبر الإنترنت). فيحقق أهدافه من خلال تحليل البيانات المتوافرة على موقع البرلمان الليتواني تحليلاً نقدياً. وقد أثبت المرصد قدراته لجهة المقاربة الكمية التي اعتمدها عند تحليل نشاطات البرلمان، مبيّناً كيفية تداول البيانات السياسية عبر الإنترنت. أما تجربة إدارة هذا المشروع فتكمن فائدتها في إطلاق مواقع إلكترونية مماثلة في ليتوانيا، على غرار موقع Mano Seimas، الذي نشأ ضمن إطار مشروع «الديمقراطية في مجتمع المعرفة: تحليل التحديات والإمكانيات»، والذي تولى تنفيذه معهد العلاقات الدولية والعلوم السياسية في جامعة فيلنيوس.

نموذج: www.atviras-seimas.info

النشاطات الأخرى:

- غير متوافرة.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- غير متوافرة.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظف واحد بدوام جزئي.

المكسيك:

مركز «فوندار» للتحليل والتحقيق

www.fundar.org.mx (بالاسبانية والإنكليزية)

المدير: السيد ميغيل بوليدو جيمينيز

البريد الإلكتروني للمنظمة: fundar@fundar.org.mx

البرلمانات المتلقية الدعم: مجلسا النواب والشيوخ في المكسيك

نبذة عن المنظمة: مركز «فوندار» للتحليل والتحقيق هو معهد مستقل، متعدد ومتنوع الاختصاصات، يتعهّد باستيعاب المشاكل المعاصرة في المكسيك والعالم على السواء، والعمل على حلها باعتماد مقاربة البحوث التطبيقية. تأسس المركز في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على يد مجموعة من القيادات البارزة في عدة مجالات، تسعى إلى وضع الخطط الكفيلة بتعزيز مشاركة المواطنين وترسيخ دعائم الديمقراطية، استناداً إلى أنماط تحرك حققت نجاحات في بلدان أخرى، وبفضل اختبار آليات جديدة تساهم في معالجة مشاكل محددة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **رصد اللجان**: يهدف هذا المشروع إلى إحداث تحوّل في العمل البرلماني يحقق شفافية البرلمان وشموليته، في محاولةٍ لإرساء مبدأ المساءلة بين سلطات الدولة، وتجاه المجتمع، وتحت قبّة البرلمان. وقد استهدف تحديداً رصد ثلاث لجان عن كثب، وهي لجنة الموازنة، واللجنة المعنية بشؤون الجنسين، ولجنة حقوق الإنسان. فحاول من خلال تعقّب هذه اللجان تبويب المعلومات المتعلقة بأعمالها، من حيث اقتراح القوانين والاجتماعات والمداولات وفتح قنوات الحوار مع المجتمع المدني وأطراف آخرين فاعلين على الساحة المدنية، بما في ذلك هيئات أخرى في الدولة. يتبنّى المركز مقاربة خاصة حول السياساتِ العامة المطروحة للنقاش في هذه اللجان، والأطراف الفاعلين في عملية صنع القرار وآلياتها، والمعلومات المتوافرة، والوسائل التي تخوّل أو تمنع المواطنين من المشاركة، ومدى شفافية أعمال هذه اللجان وخضوعها للمساءلة. يتطلع المركز من خلال رصد العمل التشريعي إلى تحديد العقبات، والممارسات السليمة والخاطئة، وفرص تحسين مستوى الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين. إلا أنّ أبرز أهدافه يكمن في تبويب جميع المعلومات، ووضعها في متناول المجتمع المدني وموظفي الهيئة التشريعية وقوى فاعلة في صنع القرار، بعدة وسائل اتصال مبتكرة.

نموذج: الموقع الإلكتروني الخاص برصد اللجان: www.legislativoatualcance.org.mx؛ ومجلة إلكترونية تصدر كل شهرين: www.fundar.org.mx/curul501/home.php.

النشاطات الأخرى:

- شكّل تحليل الموازنة والسياسات العامة أبرز مواضيع ومجالات عمل المركز منذ نشأته. فعمل طوال سنوات على تطوير قدراته التقنية وخبراته في مجال السياسات بشكلٍ استثنائي، مستفيداً منها لتحقيق أهداف محددة في عدة قطاعات، بما فيها الموازنة وبرامج الحد من الفقر وسياسات القطاع الصحي، وإحقاق حق الوصول إلى المعلومات، ورصد الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية، وممارسة الرقابة على الوكالات المهتمة بحقوق الإنسان والسياسات. وفي السنوات الإحدى عشرة المنصرمة، اتخذت البحوث التطبيقية في المركز أشكالاً متعددة، حيث تركّز أكثر من نصف مشاريعه على إجراء تحاليل تطبيقية للموازنة، مع انصراف ما يزيد عن عشرة موظفين إلى إنجاز عدة أعمال في ميادين شفافية الإيرادات، وعملية إعداد الموازنة، والتشريعات الخاصة بالموازنة، وآليات تقييم السياسات المرتبطة بأعمال الموازنة، وتحليل القطاع الصحي، ونفقات

الدعاية، والأموال المرصودة للحد من الفقر، وشفافية الموازنة المحلية، ضبط عائدات النفط وتقديرها، وشفافية الهيئة التشريعية في إطار المفاوضات التي تخوضها حول الموازنة.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- معهد المجتمع المفتوح؛ عضو في شبكة أميركا اللاتينية لشفافية الهيئات التشريعية

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ثلاثة موظفين بدوام كامل وموظفان/متدرجان اثنان بدوام جزئي.

مولدوفا:
معهد التنمية والمبادرات الاجتماعية

(بالرومانية والإنكليزية) www.viitorul.org; www.leader.viitorul.org; www.business.viitorul.org

المدير: السيد إيغور مانتينيو
البريد الإلكتروني للمنظمة: viitorul@moldova.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان مولدوفا

نبذة عن المنظمة: يعمل المعهد على إنماء المجتمع المدني في مولدوفا وأنظمة ديمقراطية ناشئة أخرى؛ ويسعى إلى إرساء اقتصاد سوق مفتوحة حديثة وقابلة للنمو، إسهاماً في توسيع دائرة المجتمع المدني الذي يتعاون فيه المواطنون للتعبير عن مصالحهم الخاصة، وتبادل المعلومات، والدفاع عن الأهداف المشتركة، والتأثير على الحكومة. تتمحور مهمته حول تكريس دوره كمعهد رائد للسياسات العامة، يساهم بشكل أساسي في إنماء استقلالية الفكر وتعزيز الدور التنافسي للمجتمع والاقتصاد المولدوفي.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: منذ العام ٢٠٠٢، أجرى المعهد استطلاعات دورية حول إصلاحات الحكومة المحلية، محدداً مؤشر اللامركزية، ومزوداً المجالس البلدية والحكومات الإقليمية بدراسات حول السياسات العامة وتقارير الرصد، تلبيةً لأغراضها. ومن جهة أخرى، يزوّد مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في مجلس الاتحاد الأوروبي آخر المستجدات حول وضع الحكم الذاتي في مولدوفا. فضلاً عن ذلك، يدير المعهد سلسلة دراسات حول السياسات العامة ونقاشات عامة حول قضايا متنوعة تتعلق بالتنمية المحلية، كآداب الخدمة المدنية، أملاك البلديات وماليتها، وإدارة دور البلدية، والممارسات الفضلى، والتنمية الاقتصادية المحلية. يُذكَر أنّ المعهد هو عضو مؤسس للائتلاف من أجل انتخابات حرة وعادلة وديمقراطية في مولدوفا.
- **المدافعة**: أطلق المعهد منذ العام ٢٠٠٣ مشروع حشد الدعم للإصلاحات الحكومية البلدية تحت عنوان: «المدافعة عن مبدأ ونطاق استقلالية الحكم المحلي في مولدوفا»، ضمن حملة متشعبة ومتعددة الجوانب. فشمل هذا المشروع نظاماً يرصد دورياً الإجراءات التنظيمية، والملصقات الإعلانية المرئية، والعرائض المرفوعة إلى المحاكم الدستورية والبرلمان والحكومة حول انتهاك الاستقلالية المحلية. وفي العام ٢٠٠٧، أجرى المعهد تحقيقاً جدياً بشأن الضرائب غير الرسمية التي تدفعها الشركات الخاصة، ثم أعقبه بمشروع مدافعة لصالح قطاع الأعمال بعنوان «أجندة الشركات الوطنية»، مستقطباً الدعم من أكبر ٢٦ مؤسسة تجارية في مولدوفا.

نموذج: Local Government Monitoring Report
(http://www.viitorul.org/public/1011/en/raport%20de%20monitorizare%20eng.pdf)

النشاطات الأخرى:

- يشمل عمل المعهد أيضاً تقييم السياسات، وإشاعة الوعي حيالها، وتقديم المشورة بشأنها، إلى جانب سلسلة نشاطات أخرى تهدف إلى توثيق الروابط بين قوى المجتمع المدني في مناطق الأقليات وبقية أرجاء البلد. كما أطلق عدة مبادرات ومساهمات في السياسات تحت راية معالجة مشاكل الحكم، دلّلت على جدية خبرائه والتزامهم المدني. وكذلك كسب شهرته من عمله الدؤوب مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول تقارير محددة المواضيع، استطلاعات وعروض أساسية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وسياسات الدولة بخصوص المؤسسات الصغيرة. فضلاً عن ذلك، أجرى المعهد سلسلة أبحاث، إلى جانب مؤتمرات وورش عمل موجهة نحو سياسات معيّنة وإشاعة الوعي، بمشاركة أكاديميين وأحزاب سياسية ونقابات، بصفتهم أصحاب المنفعة والشركاء المستهدفين.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- رابطة المجتمع المفتوح حول السياسات؛ معهد السياسات العامة، رومانيا؛ معهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية، جورجيا؛ معهد الدراسات الإقليمية والدولية – صوفيا (بلغاريا)؛ وكالة التعاون الدولية لتجمّع بلديات هولندا؛ وشركة «ديناميكية الإنسان» (النمسا). الشراكات لأغراض التمويل: صندوق دول منطقة البحر الأسود؛ المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ مجلس الاتحاد الأوروبي؛ مؤسسة سوروس؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق الوطني للديمقراطية.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- يعمل لدى المعهد ١٢ موظفاً بدوام كامل و٤ موظفين بدوام جزئي، إضافة إلى ٣ متدرجين بدوام كامل وعدة متطوعين.

مونتينيغرو:

منظمة «مانس» (شبكة تثبيت قطاع المنظمات غير الحكومية)

www.mans.co.me (بالمونتينيغرية والإنكليزية)

المديرة: فانجا كالوفيك

البريد الإلكتروني للمنظمة: mans@t-com.me

البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان مونتينيغرو

نبذة عن المنظمة: تقدم منظمة «مانس» غير الحكومية الدعم لجهود التنمية والحد من الفقر في مونتينيغرو من خلال توطيد الحكم الرشيد وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. فتصبّ المنظمة جهودها على إشاعة الوعي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية؛ وحثّ المواطنين وجمعياتهم على المشاركة بشكل ناشط في تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الاجتماعية؛ وتوثيق التعاون وتبادل المعلومات بين جميع هيئات المجتمع.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: ترصد المنظمة جميع أعمال البرلمان في الجلسات العامة وجلسات اللجان رصداً مباشراً وميدانياً، مرفقاً بتقارير تصدر كل ستة أشهر. ويعتبر الرصد الميداني خير وسيلة لضبط أي تقصير في العمل وأشكال انتهاك الإجراءات والقوانين، طالما أنّ البرلمان لا يعتمد على نظام رسمي لرصد أداء أعضائه ونشاطاتهم. تستعين المنظمة إلى حد كبير بالأدوات الإلكترونية والموقع الإلكتروني، إضافة إلى روزنامة يومية ونشرات أسبوعية، لتزويد أكبر عدد ممكن من أصحاب الشأن بمعلومات عن أعمال البرلمان بطريقة آنية، ومنظّمة، وغير مكلفة.
- **رصد مالية البرلمان**: ترصد المنظمة باستمرار، بموجب قانون حرية المعلومات، آلية إعداد موازنة البرلمان السنوية، بما فيها مداخيل أعضائه وإدارة شؤونه والمشتريات العامة والتكاليف الناشئة عن تسيير أعماله، إلخ. وترفع تقارير عن مجمل مشاهداتها كل ستة أشهر. كما يشمل عملها رفع التوصيات الآيلة إلى تحسين سبل الإنفاق.
- **الدعاوى الاستراتيجية**: تلجأ المنظمة إلى الدعاوى القضائية من أجل إرساء الممارسات السليمة في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بحرية المعلومات، وتشجيع النشر الاستباقي لمعلومات تتعلق مثلاً بمداخيل أعضاء البرلمان ومنافعهم، وإدارة شؤونه المالية، وإعداد موازنته، وإلخ.
- **السجلات المالية**: تنشر المنظمة على موقعها الإلكتروني السجلات المالية الخاصة بكل أعضاء البرلمان وتضعها في متناول الجميع، من قبيل إخضاعهم لمزيد من المساءلة حول التقارير الرسمية التي يقدمونها عن ممتلكاتهم ومداخيلهم.
- **جهود الحشد**: تحثّ المنظمة المواطنين والمنظمات غير الحكومية على طلب المعلومات وتقديم المبادرات إلى البرلمان، طمعاً بالاستمرار في الضغط عليه وتعزيز القدرات الكفيلة بإخضاعه للمساءلة.

النشاطات الأخرى:

- مراقبة مدى تطبيق خطة العمل الوطنية بشأن مكافحة الفساد والجريمة المنظّمة، والقانونين المتعلقين بحرية الوصول إلى المعلومات وتضارب المصالح؛ إضافة إلى مراقبة عملية الخصخصة والجهود الآيلة إلى التصدي لظاهرة مخالفات البناء، ومالية الأحزاب السياسية، وما إليها.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- تنتسب منظمة «مانس» إلى منظمة الشفافية الدولية؛ وشبكة المدافعين عن حرية المعلومات؛ والشبكة الدولية لمنظمات المجتمع المدني من أجل النضال الاجتماعي ضد الجريمة المنظّمة العابرة للحدود – (شبكة فلير).

- أقامت المنظمة شراكات مع عدة برلمانات ضمن منطقة البلقان، وكذلك مع عدد من المنظمات المحلية والدولية المعنية بالشؤون البرلمانية، بهدف تعزيز طاقاتها الخاصة وقدرات برلمان مونتينيغرو.
- تشمل الجهات المانحة التي قدمت الدعم لجهود الرصد البرلماني وكالة التنمية الدولية الأميركية/منظمة «أو آر تي»، وصندوق دول البلقان من أجل الديمقراطية، والمفوضية الأوروبية. للاستعلام عن هذا الموضوع، الرجاء زيارة الموقع: http://www.mans.co.me/o-mans-u/donatori/.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- يشارك ستة موظفين، من أصل ما يزيد عن ٣٠ موظفاً داماً وخبيراً بدوام جزئي لدى المنظمة، في أعمال رصد عمليات البرلمان الوطني.

المغرب:
مركز حقوق الناس

المدير: السيد جمال الشاهدي
البريد الإلكتروني للمنظمة: chahdijam@gmail.com
البرلمانات الخاضعة للرصد: مجلس النواب في المغرب

نبذة عن المنظمة: تأسس المركز في العام ١٩٩٩ على يد مجموعة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان في مدينة فاس المغربية، بهدف إنشاء شبكة وطنية لحماية حقوق الإنسان ونشر الثقافة المراعية لها. تشمل نشاطاته تحديداً المرأة، والأطفال، والمعلمين، والعاملين في القطاعين القانوني والصحي.

إتخذ المركز مقراً له في مدينة فاس، موسعاً شبكاته في كل أنحاء المغرب؛ وهو يعمل بدعمٍ من شركاء محليين ودوليين.

يقدم المركز إلى المواطنين الدعم والاستشارات القانونية، مع توخي الاستماع إلى همومهم، بما يمكّن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات الجسدية من استشارة اخصائيين بمنتهى السرية. يُذكَر أنّ عدة مراكز تخصصت في تقديم هذا النوع من الدعم، على مثال مركز «الأمان» المعني بالأولاد المعرضين لسوء المعاملة، ومركز «الكرامة» المعني بالنساء المُعتدى عليهن.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **التقييم**: في العام ٢٠٠٨ أجرى المركز تقييماً لأداء النائب على أساس ١٠ معايير: الحضور/الغياب، وعدد الاستجوابات الموجهة إلى الحكومة، وعدد القضايا المطروحة، والمرات التي صوّت فيها النائب، وعضويته في اللجان، وعدد مشاريع القوانين المقدمة، وعدد التعديلات المقترحة، والمشاركة في المبادرات المشتركة بين الأكثرية والمعارضة، ومدى التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمواطنين ضمن دوائرهم وضمن أروقة البرلمان، والمبادرات الموضوعة قيد التداول.
- **التقييم**: في العام ٢٠٠٩ حدد المركز إطاراً شاملاً لتقييم أداء البرلمان كمؤسسة بناءً على ستة مؤشرات: تمثيل الناخبين، والقدرة التشريعية، واستقلالية البرلمان، وشفافية العمل التشريعي، ومدى انفتاح البرلمان تجاه المواطنين، إضافة إلى المؤشرات المرتبطة بعدة مجالات (كدور البرلمان في مجالات الأمن، وإدارة الأمن، والحقوق السياسية للمرأة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية).

النشاطات الأخرى:

- المدافعة عن الإصلاحات القانونية لتمكين القوانين المحلية من مواكبة القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- تيسير وصول المنظمات غير الحكومية الأخرى والباحثين في مجال حقوق الإنسان إلى الوثائق والمواد ذات الصلة.
- دعم الجهود الرامية إلى تعليم مفاهيم حقوق الإنسان في المدارس.
- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما التي تطال المرأة، واتخاذ التحرك المناسب حولها.
- تدريب أعضاء منظمات غير حكومية أخرى على رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها؛ وتوعية عامة الناس حول هذا الموضوع؛ وإعداد خطة فعّالة لإدارة الموارد البشرية والمالية.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- لا شراكات تُذكَر في الوقت الحاضر، علماً أنّ المركز كان قد تلقّى في السابق تمويلاً من مشروع دعم البرلمان الذي أطلقته جامعة ولاية نيويورك/وكالة التنمية الدولية الأميركية.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- يسعى المركز إلى الحصول على التمويل اللازم لمتابعة نشاطات رصد البرلمان.

ناميبيا:

معهد البحوث حول السياسات العامة

(بالإنكليزية) www.ippr.org.na

المدير: السيد غراهام هوبوود

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@ippr.org.na

البرلمانات المتلقية الدعم: الجمعية الوطنية (مجلس النواب)؛ والمجلس الوطني

نبذة عن المنظمة: المعهد هو منظمة غير ربحية، يتولى مهمة إجراء بحوث مستقلة ومبنية على التحليل والنقد، إنما بنّاءة، حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثّر على مستقبل التنمية في ناميبيا. وقد تأسس انطلاقاً من فكرة أنّ أي حوار صريح وحيوي، مستند إلى أبحاث نوعية، يشكّل خير وسيلة لتعزيز التنمية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- المساهمة في النقاش الدائر حول مشاريع القوانين (إن من خلال وثائق خطية، ومقالات إعلامية، وسواها)؛
- متابعة التقدم الذي تحرزه مشاريع القوانين ضمن مجلسي البرلمان (على مستويي الجمعية الوطنية والمجلس الوطني)؛
- تقديم إثباتات شفهية وخطية أثناء جلسات الاستماع العامة حول التشريعات المقترحة (من خلال التعاقد مع خبراء ضليعين بمسائل محددة بهدف تحليل مشاريع القوانين)؛
- رصد الكلمات التي يلقيها أعضاء البرلمان، وكذلك استجواباتهم واقتراحاتهم؛
- تقييم مستوى المشاركة في المداولات الجارية بين أعضاء البرلمان (من خلال قياس الأسطر التي يشغلها كل عضو في محاضر الجلسات)؛
- تحليل القضايا المتعلقة بالجنسين وشؤون البرلمان؛
- رصد إدارة البرلمان (أي التحقق من إصدار محاضر الجلسات في حينه، أو التحري عما إذا كان البرلمان يصدر سجلاً بمصالح الأعضاء وموجوداتهم)؛
- رصد أعمال مختلف اللجان البرلمانية وحصيلة أعمالها؛

نموذج: المصدر Not Speaking Out: Measuring National Assembly Performance (ورد في العام ٢٠٠٩ ضمن قائمة المنشورات على الموقع: www.ippr.org.na)

النشاطات الأخرى:

- البحث في مسائل عامة تتعلق بسياسات ناميبيا (كمسائل طرحت في العام الماضي حول الفقر وانعدام المساواة؛ وسياسات الطاقة؛ وشفافية الموازنة؛ ومراقبة الانتخابات وتحليلها؛ وتقييم مناخ الأعمال).

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- مؤسسة فورد؛ وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الأطفال (ناميبيا)؛ سفارة فنلندا؛ وحدة البحوث الناميبية حول السياسات الاقتصادية؛ منتدى المنظمات غير الحكومية في ناميبيا.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظف واحد بدوام كامل.

نيوزيلندا:

موقع *TheyWorkForYou.co.nz*

(بالإنكليزية) www.theyworkforyou.co.nz

المدير: السيد روب ماكينون
البريد الإلكتروني للمنظمة: rob@theyworkforyou.co.nz
البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان نيوزيلندا (Aotearoa)

نبذة عن المنظمة: يدير هذا الموقعَ مجموعةُ متطوعين بهدف تسهيل متابعة أعمال البرلمان النيوزيلندي على المواطنين. وقد انطلق العمل فيه منذ العام ٢٠٠٦، عقب إنشائه بالكامل باستخدام برمجيات المصادر المفتوحة المجانية، مع التلميح إلى القطاع العام باعتماد هذه البرمجيات وتطويرها (رغم إبداء الشركات الأجنبية المتخفية تحت غطاء صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيوزيلندا رأياً مخالفاً بهذا الشأن).

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد**: يستضيف هذا الموقع نسخة مبسّطة عن محاضر جلسات البرلمان في نيوزيلندا، ويلخّص نشاطاته وفقاً لمشاريع القوانين، والحقائب الوزارية، والمنظمات التي تقدم تعليقات إلى البرلمان. فضلاً عن ذلك، ينشر سجلاً بوجهة تصويت الأحزاب على مشاريع القوانين في البرلمان.
- **متابعة الأخبار**: يدير حساباً على موقع تويتر معلقاً على مشاكل الحكومة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمسائل البرلمانية، وكذلك تدوينةً موجزة.

نموذج: www.theyworkforyou.co.nz

النشاطات الأخرى:

- غير متوافرة.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- غير متوافرة.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظف واحد بدوام جزئي.

هولندا:

معهد المشاركة السياسية *

*ww.stemmentracker.nl (بالهولندية) www.publiek-politiek.nl (بالهولندية والإنكليزية)

المديرة: السيدة نيل فان ديك

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@publiek-politiek.nl

البرلمانات المتلقية الدعم: البرلمان الأوروبي (البرلمانيون الهولنديون)؛ ومجلس النواب الهولندي

* سينضمّ المعهد في المستقبل القريب إلى بيت الديمقراطية في لاهاي

نبذة عن المنظمة: المعهد هو منظمة غير حكومية مستقلة وغير منحازة تعمل على تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية، على مستوى هولندا والخارج. تحظى بعض مشاريعه بدعم من الحكومة المركزية، علماً أنه يحصل على القسم الأكبر من عائداته من مفوضيات السلطات المحلية، ووكالات حكومية ومنظمات غير حكومية أخرى.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **مواقع الرصد**:
  - **www.brusselstemt.nl:** يتابع هذا الموقع سلوكيات تصويت البرلمانيين الهولنديين في البرلمان الأوروبي، مقدماً معلومات عامة عنه.
  - **www.stemmentracker.nl:** قد يتيح هذا الموقع للمواطنين أن يقارنوا سلوكيات تصويت الأحزاب السياسية في مجلس النواب الهولندي (على المستوى الوطني) بخياراتهم السياسية الشخصية.

النشاطات الأخرى:

- يسعى إلى تشجيع وتنظيم نقاشات ولقاءات ومؤتمرات حول قضايا سياسية محلية؛
- يعدّ وينفّذ مشاريع لتشجيع المواطنين على المشاركة في صنع القرارات السياسية؛
- يستحدث وسائل اتصال جديدة بين المواطنين، والسياسيين، وموظفي الخدمة القطاع العام؛
- يرسّخ مفهوم المواطنة الأوروبية من خلال تنظيم دورات تدريبية وندوات حول هذا الموضوع، وإنشاء شبكة أوروبية للتعليم السياسي؛
- يدعم المشاريع الآيلة لإرساء الديمقراطية في الخارج (في أوروبا الوسطى والشرقية وتركيا، بفضل إنشاء مواقع إلكترونية وإنتاج مواد تعليمية تحت أشكال رقمية ومطبوعة).

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- ينضمّ المعهد إلى شبكة Politeia (www.politeia.net)، التي تعمل في سبيل ترسيخ مفهومي الديمقراطية والمواطنة في أوروبا.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظف واحد بدوام كامل.

نيجيريا:

مركز المجتمع المدني للمدافعة عن العمل التشريعي

www.cislacnigeria.org (بالإنكليزية)

المدير: السيد أووال ابراهيم موسى

البريد الإلكتروني للمنظمة: info@cislacnigeria.org; cislacnationalassembly@yahoo.com

البرلمانات المتلقية الدعم: الجمعية الوطنية، نيجيريا

نبذة عن المنظمة: المركز هو منظمة غير حكومية، وغير ربحية، يعمل في مجال المدافعة والضغط والبحث وتبادل المعلومات حول العمل التشريعي. ويسعى إلى ردم الهوة بين الهيئة التشريعية والناخبين، من خلال تعزيز استراتيجيات الضغط؛ والمشاركة في مشاريع القوانين قبل إقرارها؛ وتنمية قدرات المشرعين والمساعدين في الهيئة التشريعية والسياسيين والمجتمع المدني، وكذلك بفضل نشر التوعية المدنية حول مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكان المركز قد شارك بشكل ناشط في جهود المدافعة عن الهيئة التشريعية منذ العام ٢٠٠٥، وانضم إلى مفوضية شؤون المؤسسات بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تحت الرقم (CAC/IT/NO22738).

تشمل مواضيع اهتمامه مراقبة الموازنة، والشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان (المساواة بين الجنسين، وتحسين النظام التعليمي تحقيقاً للمساواة، والصحة الجنسية والإنجابية، والأطفال، والفئات المهمشة الأخرى، بمن فيهم المتسولون والسجناء واللاجئون والمشردون داخلياً)، والسياسات وأشكال التدخل التجارية، وإدارة الأمن/النزاعات، والبيئة، ومصادر العيش. وقد تمكّن المركز، بفضل انخراطه في نشاطات الهيئات المحلية والوطنية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، من أن يفتح الباب أمام المسؤولين الرسميين والقيّمين على سياسات الدولة بتعزيز التفاعل والعلاقات في ما بينهم، انطلاقاً من فكرة أن يجعل الهيئة التشريعية أقرب إلى المواطنين وأكثر استجابةً لاحتياجاتهم. وبالتالي، أخذ المركز على عاتقه مهمة «زيادة تأثير المنظمات الأهلية على العمل التشريعي بشكلٍ يعزز إمكانية الوصول إلى الهيئة التشريعية وقدرتها على الاستجابة».

نشاطات الرصد البرلماني:

الرصد: يرصد المركز مدى مشاركة النواب في الجمعية الوطنية والمجالس المحلية. وقد كان بارزاً حضوره، كما حضور منظمات المجتمع المدني الشريكة، كمشارِك ومراقِب، في جلسات الاستماع العامة ونشاطات تشريعية أخرى.

التحليل: يحلل ويقيّم المركز أداء الجمعية الوطنية والمجالس المحلية في مجالات سنّ القوانين، وممارسة الرقابة، وتمثيل مصالح الناخبين، والتواصل معهم.

استطلاع الآراء وإجراء المسوح: يواصل المركز جهوده الآيلة إلى إجراء استطلاعات للرأي العام واستكمال مسوح عامة حول الناخبين.

نموذج: http://www.cislacnigeria.org/Books.html

النشاطات الأخرى:

- يبني المركز قدرة المشرعين وموظفي الهيئة التشريعية ومساعديهم، وكذلك هيئات المجتمع المدني وأصحاب الشأن الآخرين، على تفعيل مشاركتهم في مراقبة الموازنة، والمبادرات المتعلقة بشفافية الصناعات الاستخراجية، والمشتريات العامة، ومتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد.

الشراكات الناشطة مع منظمات دولية:

- الشركاء الدوليون (الممولون): الاتحاد الأوروبي؛ المركز الثقافي البريطاني؛ مؤسسة هنريش بول الألمانية؛ المفوضية الكندية العليا؛ وكالة التنمية الدولية الأميركية (USAID)؛ منظمة «باكت» (Pact) فرع نيجيريا؛ منظمة «أوكسفام» فرع إسبانيا؛ منظمة «أوكسفام نوفيب»؛ منظمة «أوكسفام فرع المملكة المتحدة؛ الوكالة الكندية للتنمية الدولية؛ مؤسسة «TY Danjuma»؛ مؤسسة فريديريش إيبرت؛ المعهد الديمقراطي الوطني؛ منظمة المعونة الدولية؛ حملة الأمم المتحدة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية؛ منظمة «المادة ١٩»؛ مؤسسة العلاقات العامة والحوار الخارجي؛ منظمة العفو الدولية.
- الشركاء الدوليون (غير الممولين): المعهد الجمهوري الدولي ومنظمة «أوكسفام» فرع أميركا.

عدد الموظفين/المتدرجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- يعمل لدى المركز ١٠ موظفين بدوام كامل و٨ متدرجين بدوام كامل.

باكستان:

مركز مبادرات السلام والتنمية

www.cpdi-pakistan.org (بالإنكليزية، بالأردية)

المدير: السيد مختار أحمد علي

البريد الإلكتروني للمنظّمة: info@cpdi-pakistan.org، cpdi_pakistan@yahoo.co.uk

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الباكستاني (كلا المجلسين)، سبعة مجالس محلية

نبذة عن المنظّمة: مركز مبادرات السلام والتنمية هو منظّمة مجتمع مدني مستقلة، غير حيادية وغير ربحية، تعمل على قضايا السلام والتنمية في باكستان. يسعى المركز إلى إعلام مبادرات السياسات العامة والمجتمع المدني، والتأثير عليها، من خلال المدافعة المستندة إلى الأبحاث وبناء القدرات على نحوٍ يهدف إلى تعزيز مفهوم المواطنة، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية، وبناء السلام، والتوصل إلى التنمية المستدامة والشاملة. تتمثّل مهمة المركز بـ«تعزيز مفهوم المواطنة والتنمية العادلة لضمان حماية حقوق الإنسان، والتنمية الديمقراطية الفذّة، والسلام المستدام، وتحسين نوعية الحياة.» ويملك المركز صلاحية العمل في المجالات التالية: ١. تعزيز السلام والتسامح؛ ٢. حكم القانون والوصول إلى العدالة؛ ٣. الشفافية والحقّ بالحصول على المعلومات؛ ٤. رصد الميزانية؛ ٥. الرصد التشريعي والتنمية الديمقراطية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- منهجية الإطار الزمني لنشاطات الجمعية/المجلس: نشاطات منتهية/مستمرّة؛ مجلس الشيوخ الباكستاني: رصد لجنة التربية التابعة لمجلس الشيوخ، من العام ٢٠٠٤ فصاعداً؛ المراقبة المباشرة، تقارير اللجنة، الأبحاث المكتبية، نشاط مستمرّ.
- الجمعية الوطنية الباكستانية: رصد جلسات الجمعية الوطنية. من العام ٢٠٠٨ فصاعداً؛ رصد جلسات الجمعية الوطنية على ضوء النظام الداخلي، وإصدار تقرير عن الجلسة (بالشراكة مع شبكة الانتخابات الحرّة والنزيهة) بعد كلّ جلسة، نشاط مستمرّ؛ رصد جلسة الجمعية الوطنية الخاصة بالتربية، من العام ٢٠٠٤ فصاعداً؛ المراقبة المباشرة، تقارير اللجنة، الأبحاث المكتبية، نشاط مستمرّ.
- المجلس المحلي: رصد المجالس المحلية (دوائر جانغ، سارغودا، توبا تك سنغ، كوشاب، جيلوم، راوالبندي) من ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ فصاعداً؛ رصد الجلسات الشهرية للجمعيات المحلية، أداء لجان المراقبة؛ تتبّع الميزانية الخاصة بالحكومات المحلية، إلخ.، نشاط مستمرّ.

نموذج: التنبيهات الصادرة عن البرلمان
(http://cpdi-pakistan.org/index.php?option=com_content&view=article&id=52&itemid=79)

النشاطات الأخرى:

يراقب مركز مبادرات السلام والتنمية عملية إعداد الموازنة في الحكومات الوطنية والمحلية، مع التركيز بشكلٍ خاص على موازنة قطاعَي التربية والصحة. كما يراقب كيفية تطبيق نظام الشرطة لعام ٢٠٠٢، ونظام الحكومة المحلية لعام ٢٠٠١، وقوانين الحقّ بالمعلومات على المستويات الفدرالية والإقليمية والمحلية. بالإضافة إلى ذلك، يراقب المركز أداء الأحزاب السياسية استناداً إلى البيانات الرسمية الصادرة عنها خلال الانتخابات، فضلاً عن أداء المؤسسات العامة على ضوء سياسة الحقّ بالمعلومات الصادرة عن الحكومة.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

مؤسسة آسيا؛ الصندوق الوطني من أجل الديمقراطية؛ مؤسسة كومنولث في قطر التربية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظّمة

معونة العمل– باكستان؛ بنك التنمية الآسيوي؛ مركز المساءلة في مجال الموازنة وإدارة الحكم– الهند؛ منظّمة FNS.

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظّفان بدوام كامل و٢٤ موظّفاً بدوام جزئي.

باكستان:
المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية

www.pildat.org (بالإنكليزية)

المدير: السيد أحمد بلال محبوب؛ المدير المشترك: السيدة آسيا رياض
البريد الإلكتروني للمنظّمة: info@pildat.org
البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الباكستاني

نبذة عن المنظّمة: المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية هي مؤسسة أهلية مستقلة وغير منحازة وغير ربحية خاصة بالتدريب والأبحاث مهمّتها تعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في باكستان. وقد شارك المعهد بشكلٍ ناشط في بناء قدرات أعضاء الهيئات التشريعية المنتخَبين، من خلال مساعدتهم على إنجاز مهامهم بشكلٍ أفضل في مجال التشريع والتمثيل والمراقبة. ويُجري المعهد ورش عمل وجلسات تدريبية/لتوزيع المعلومات تستهدف أعضاء الهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية فضلاً عن مجلس الشيوخ. وبصفته مؤسسة أبحاث سياسية غير منحازة، يجري المعهد بشكلٍ منتظم أبحاثاً حول السياسات العامة تتّخذ شكل معلومات عامة/وثائق للتزويد بالمعلومات، فضلاً عن دراسات حالة وموجزات تشريعية توضع بتصرّف أعضاء البرلمان، والسياسيين، والحكومة، ووسائل الإعلام الإخبارية وغيرهم إلخ.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: يراقب المعهد ويقيّم الأداء البرلماني بعد كلّ دورة وسنة تشريعية. وتساهم تقارير الأداء السنوية في تحليل عمل البرلمان من وجهة نظر المواطنين، فتُجمع فيها البيانات التشريعية ويتمّ عرضها وتحليلها، ثم مقارنتها بعمل بقية الهيئات التشريعية كالهند والمملكة المتّحدة.
- **التقييم على ضوء المعايير الدولية**: في آذار/مارس ٢٠٠٩، أجرى المعهد تقييماً للجمعية الوطنية الثالثة عشرة في باكستان، على ضوء المعايير التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي. تلك كانت المرة الأولى التي أجرى فيها المعهد تقييماً للبرلمان استناداً إلى هيكلية عمل الاتحاد البرلماني الدولي. شكّل هذا التقرير أساساً يُستند إليه، من خلال استخدام معايير المقارنة الدولية لإعداد التقارير.

نموذج: تقييم الجمعية الوطنية ٢٠٠٨–٢٠٠٩
(http:\www.pildat.org\Publications\publication\Democracy&LegStr\evaluation of parliament 2008-2009.pdf)؛ نظرة عامة إلى جلسة البرلمان المشتركة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
(http://pildat.org/eventsdel.asp?detid=343)

النشاطات الأخرى:

- **تقييم الديمقراطية**: يعمل المعهد الباكستاني للتنمية التشريعية والشفافية على مشروع سنوي لتقييم نوعية الديمقراطية في باكستان، استناداً إلى إطار عمل دوليّ وضعته منظّمة التدقيق في الديمقراطية والمملكة المتّحدة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.
- **مجالات برامج أخرى**: المنتدى التشريعي العام (لتوعية منظّمات المجتمع المدني إلى أهمية المدافعة البرلمانية)؛ برنامج التعزيز التشريعي من أجل موظّفي البرلمان والهيئات التشريعية؛ برنامج العلاقات المدنية–العسكرية؛ برنامج الأحزاب السياسية إلخ.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- FES، المفوضية العليا البريطانية، المعهد الأميركي للسلام، المكتب الكندي للأجانب، المركز البرلماني (كندا).

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٢٥ موظّفاً بدوام كامل (٥ منهم يعملون على رصد البرلمان بدوامٍ جزئي) و٥ موظّفين بدوام جزئي.

البيرو:
منظّمة «مانوس ليمبياس»

المدير: السيدة نورا بونيفاس كارمونا
البريد الإلكتروني للمنظّمة: manoslimpiasperu@hotmail.com
البرلمانات الخاضعة للرصد: كونغرس جمهورية البيرو

نبذة عن المنظّمة: تتألّف هذه المنظّمة من مجموعة مواطنين نظّموا أنفسهم للمشاركة بشكلٍ ناشط في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وهي تدعم مبادىء الشفافية والمسؤولية والأخلاقيات، بصفتها جزءاً لا يتجزأ من تعزيز المؤسسات والديمقراطية في البيرو. تعتبر المنظّمة أنّ مشاركة المجتمع المدني جزءٌ لا يتجزأ من مكافحة الفساد. فضلاً عن ذلك، تسعى «مانوس ليمبياس» إلى إنشاء ثقافة ديمقراطية وحياة سياسية حيوية في البيرو. وهي تدعم مبادرات المواطنين الهادفة إلى المشاركة في العملية التشريعية، ودعم التشريعات التي تؤثّر إيجابياً على المجتمع البيروفي.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **المراقبة**: أطلقت منظّمة «مانوس ليمبياس» مبادرة «تبنَّ عضواً في الكونغرس». استعانت هذه المبادرة بألفَي مشارك كي يكونوا «حرساً» على الوعود التي أطلقها أعضاء الكونغرس الذين «تبنّوهم»، وعلى طريقة عملهم. في هذا الإطار، تدرّب المنظّمة المواطنين «الحرس»، وتنشر وثيقة حول موضوع الحراسة المدنية، تتضمّن المؤشرات المطلوبة لتقييم أعضاء الكونغرس ومراقبتهم على نحوٍ فعّال. بعد ذلك، تقوم بنشر معلومات مفصّلة عن أعضاء الهيئة التشريعية في مختلف الوسائل الإعلامية، كإقامة المؤتمرات الصحفية ونشر الوثائق على الإنترنت، كي تكون هذه المعلومات موجودة بمتناول جمهور أوسع.

النشاطات الأخرى:

- تقدّم المنظّمة معلومات حول كيفية تسجيل الأحزاب السياسية بعد إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات. وهي تراقب عملية تسجيل الأحزاب السياسية عندما تظهر دلائل على حصول مخالفات. كما تشارك في عملية إعداد الميزانية، وتراقب الاستخدام الشفاف والأخلاقي للأموال العامة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل «مانوس ليمبياس» مع بقية منظّمات المجتمع المدني حول مبادرات مكافحة الفساد، وقد أعدّت موادّ تربوية حول حقوق الأطفال والشباب وحرياتهم السياسية.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- تملك المنظّمة علاقات جيّدة مع عدة منظّمات مجتمع مدني أخرى في البيرو، فضلاً عن جامعة سان ماركوس.

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ١٢ موظّفاً بدوام جزئي يعملون على مبادرات الرصد.

البيرو:

جمعية «*Reflexión Democrática*»

www.reflexiondemocratica.org.pe (بالإسبانية)

المدير: السيد خوسيه إليتشي

البريد الإلكتروني للمنظّمة: reflexion@reflexiondemocratica.org.pe

البرلمانات الخاضعة للرصد: كونغرس جمهورية البيرو

نبذة عن المنظّمة: هي منظّمة غير ربحية هدفها تعزيز الكونغرس وتحسين نوعية التمثيل البرلماني والتشريع الوطني. تعتبر مهمّتنا محاولة مستمرة للتأكد من أنّ كونغرس جمهورية البيرو يعمل بصفته المؤسسة التمثيلية الأساسية للبلاد، لا بل يحتلّ هذه المكانة بنظر الشعب، ولتعزيز قدرته على ضمان شروط الاستقرار السياسي، وتمكين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ضمن مناخٍ من الحرية والنظام القانوني.

نشاطات الرصد البرلماني:

- أصدرت الجمعية مؤشّر نوعية خاص بالمشاريع التشريعية (٢٠٠٨).
- نشرت كتاباً بعنوان «التصوير الإشعاعي للكونغرس». يتناول مواضيع مختلفة حول عمل عضو الكونغرس (٢٠٠٨).
- نقّحت ونشرت تقريراً رقمياً بشأن الجوانب المختلفة لعمل الكونغرس.
- تعدّ موقعاً إلكترونياً تطبيقياً بشأن كل عضو في الكونغرس وعمله. (٢٠٠٩)

نموذج: تقييم القوانين المقترحة
(http://www.reflexiondemocratica.org.pe/index.php?option=com_content&view=publicaciones&catid=50&menid=64)

النشاطات الأخرى:

- تقوم الجمعية، في الوقت الحالي، بتصميم برنامج يهدف إلى تمكين العامة، بمشاركة المكاتب الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- المعهد الجمهوري الدولي؛ المعهد الديمقراطي الوطني؛ المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية؛ منظمة الشفافية الدولية؛ المعهد البيروفي للاقتصاد؛ جمعية «كالاندريا» المدنية

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٤ موظّفين بدوام كامل وموظّفان بدوام جزئي للعمل على مشاريع الرصد.

بولندا:

جمعية ٦١ «*Stowarzyszenie 61*»

www.mamprawowiedziec.pl؛ www.art61.pl (بالبولندية)

المدير: السيدة روزا أرزبلينسكا

البريد الإلكتروني للمنظّمة: art61@art61.pl

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان البولندي (كلا المجلسين)؛ البرلمان الأوروبي

نبذة عن المنظّمة: «جمعية ٦١» هي منظّمة غير حكومية مستقلة لا تتّصل بالسياسة. تمّ تأسيسها وتسجيلها في العام ٢٠٠٥. تهدف، من خلال نشاطاتها، إلى إيجاد نظامٍ شفاف يقوم على معلوماتٍ موجودة بتصرّف العامة، توضّح هوية الأشخاص الذين يشغلون وظائف اختيارية في القطاع العام في بولندا. وتعمل «جمعية ٦١» على تحقيق هدفها من خلال إنشاء موقع إنترنت يتضمّن عدة أقسام، كقاعدة بيانات شفافة للمسؤولين في القطاع العام، ومعلومات حول الآراء والقرارات البرلمانية الخاصة بالنوّاب، فضلاً عن دليل إلى حقوق المواطنين. وتتمثّل مهمّتها بالسعي نحو تفعيل مشاركة المواطنين في الديمقراطية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **Mamprawowiedziec.pl:** أوجدت «جمعية ٦١» قاعدة بيانات فريدة من نوعها بشأن النواب البولنديين، تتضمّن معلومات مفصّلة عن مستواهم التعليمي، وتجاربهم المهنية، وانتماءاتهم إلى المنظّمات الاجتماعية والسياسية، وعضويتهم في اللجان والكتل البرلمانية إلخ. ويملك كل نائب، على الموقع الإلكتروني الذي يحمل اسم «يحقّ لي أن أعرف»، صفحته الخاصة (موقع إلكتروني فرعي) التي تُقسم إلى ثلاثة أجزاء منفصلة: المعلومات الأساسية (مكان وتاريخ الولادة، عدد الأصوات، معلومات الاتصال، تصريح عن المصلحة المالية إلخ.)، السيرة الشخصية وسجلات التصويت. وتولي «جمعية ٦١» اهتماماً كبيراً بدقة البيانات التي تمّ جمعها ونوعيتها. في الوقت الحالي، تشرف مجموعة من الباحثين والمتطوّعين على تحديث المعلومات المنشورة على موقعنا الإلكتروني ومراجعتها باستمرار. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الموقع لا يمكّن المواطنين من مراجعة سيرة نوّابهم فحسب، بل يجيز لهم أيضاً متابعة العملية التشريعية واكتشاف كيفية تصويت ممثّليهم على مختلف القضايا.
- تخطّط «جمعية ٦١» في المستقبل لإطلاق تطبيق يمكّن الناخبين من إرسال رسائل إلى النوّاب. وهي تأمل أن يشكّل التطبيق قناةً أخرى للتواصل بين الناخبين ونوّابهم. ومن نشاطاتنا الأخرى الحصول على بيانات بشأن نفقات سفر النوّاب وعرضها، إضافة إلى بقية نشاطاتهم في البرلمان، كالكلمات التي يلقونها، والتصريحات والاستجوابات.

النشاطات الأخرى:

- أجرت «جمعية ٦١»، حتى اليوم، مسحَين على شاكلة استبيان لمرشّحي الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٧ وانتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠٠٩. وقد سألنا المرشّحين عن اختصاصاتهم وخبراتهم التي تؤهّلهم شغل الوظائف التي ترشّحوا لها. أُرسلت الاستبيانات عبر «لايم سيرفاي»، وهي أداة من أدوات المصدر المفتوح مخصصة لإجراء المسوح على شبكة الإنترنت. وقد تمّ نشر الاستبيانات، كاملةً، على صفحات المرشّحين.
- الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠: كانت «جمعية ٦١» قد أتمّت مشروعاً حول الانتخابات الرئاسية. فراقبت كلمات المرشّحين وتصريحاتهم بشأن مواضيع محدّدة تُعنى بأهم القضايا الراهنة في بولندا، وقامت بإعادة كتابتها.
- الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٠: ستدير الجمعية، في فصل الخريف القادم، مشروعاً يُعنى بالانتخابات المحلية، فتسأل المرشّحين عن خبراتهم وآرائهم بشأن قضايا أساسية، فضلاً عن أفكارهم حول كيفية تطوير مجتمعاتهم المحلية.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- غير موجودة

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٣ موظّفين بدوام كامل و٧ موظّفين/متدرّجين بدوام جزئي.

بولندا:

مؤسسة ستيفان باتوري

www.batory.org.pl (بالبولندية والإنكليزية)

المدير: السيدة إيفا كوليك بييلينشكا
البريد الإلكتروني للمنظّمة: batory@batory.org.pl
البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان البولندي

نبذة عن المنظّمة: مؤسسة ستيفان باتوري هي مؤسسة بولندية مستقلة خاصة، تأسّست في العام ١٩٨٨ على يد الخبير المالي الأميركي وصاحب الأعمال الخيرية السيد جورج سوروس، ومجموعة من القادة الديمقراطيين البولنديين الذين عُرفوا في الثمانينات. تتمثّل مهمة المؤسسة بالمساعدة على تطوير مجتمع ديمقراطي مفتوح في بولندا ودول أوروبية أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، تولّى برنامج مكافحة الفساد تطبيق مشروع «مراقبة الإجراءات التشريعية». وقد شاركت المؤسسة في نشاطات هدفها تعزيز الإجراءات التشريعية الهادفة إلى إزالة مخاطر الفساد. في هذا الإطار، يضمن القانون الخاص بنشاطات الضغط والتأثير الذي أقرّه البرلمان في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ فرصاً أهم وأوسع لمشاركة جميع الأطراف المعنيّة في العملية التشريعية. وقد درجت المؤسسة كل سنة على اختيار ما بين ٣ و٥ قوانين. ونشطت في مراقبة الأسلوب التشريعي لبعض مشاريع القوانين، بدءاً من المراحل الأولى في مكاتب الوزراء وصولاً إلى المراحل النهائية في اللجان النيابية. وكانت المؤسسة قد أولت شفافية هذه العملية اهتماماً خاصاً وراقبت نشاطات قانونية وغير قانونية قام بها الناشطون في مجال الضغط والتأثير. بحلول نهاية العام ٢٠٠٨، نشرت المؤسسة تقريراً لخّصت فيه خبراتها والنتائج التي توصّلت إليها. وهي اليوم تدافع عن إجراء التغييرات الملحوظة في الإجراءات التشريعية من أجل جعلها أكثر تشاركيةً وشفافيةً.

النشاطات الأخرى:

- مراقبة تمويل الحملات الانتخابية
- مراقبة طريقة إنفاق بعض الأموال العامة
- مراقبة الوعود التي أطلقها المرشّحون خلال الانتخابات بتطبيق إجراءات مكافحة الفساد

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- معهد المجتمع المفتوح– ٢٠٠٦ و٢٠٠٧؛ المرفق الانتقالي ٢٠٠٥ الخاص بالاتحاد الأوروبي ويديره صندوق التعاون– ٢٠٠٨.

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٤ موظّفين بدوام كامل للعمل على مشاريع الرصد.

رومانيا:
المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية

http://www.qvorum.ro/ (بالرومانية والإنكليزية)

المدير: السيد دورو فرانتسكو

البريد الإلكتروني للمنظّمة: qvorum@gmail.com ،bucuresti@qvorum.ro

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان الروماني، البرلمان الأوروبي

نبذة عن المنظّمة: المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية منظّمةٌ غير حكومية وغير منحازة، تهدف إلى تحفيز مشاركة المواطنين والشركاء الاجتماعيين في عملية صنع السياسات. انطلاقاً من المبدأ القائل إنّ مستوىً عالياً من الثقة العامة في المؤسّسات يُعدّ شرطاً أساسياً لتعزيز الديمقراطية، يعمل المعهد من أجل تحقيق هذه التطلّعات.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **البرلمان الأوروبي**: طوّر المعهد شراكةً استراتيجية مع منظّمة غير حكومية قائمة في لندن، هي «فوت ووتش» (VoteWatch.eu). استناداً إلى المعلومات التي تقدّمها هذه المنظّمة على المستوى الأوروبي، يجري المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية تحليلاً أكثر تعمّقاً لنشاطات النوّاب الرومانيين، فضلاً عن التشريعات التي يمكن أن تخلّف تأثيراً على المجتمع الروماني. وتُنشر الأخبار والتحاليل من خلال نشرة إخبارية شهرية، تُرسل إلى أصحاب المصلحة، إلى جانب تقرير أكثر شمولية يصدر كلّ ستة أشهر.
- **البرلمان الروماني**: يستعدّ المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية لإطلاق موقعٍ جديد للديمقراطية الإلكترونية، هدفه تزويد المواطنين بأداةٍ تسهّل رصد نشاطات البرلمان. يتيح هذا الموقع الإلكتروني للمواطنين التصويت على مشاريع القوانين والقوانين التي يتمّ التصويت عليها في البرلمان. ويمكن للمواطنين، بدورهم، أن يبدوا ردّة فعل على مواقف أعضاء البرلمان، من خلال الإعلان عن قبولهم بمواقف نائب معيّن، أو رفضهم لها. بالإضافة إلى ذلك، يتيح الموقع للمواطنين رفع التقارير بأنفسهم للإبلاغ عن نشاطات النوّاب في دائرتهم الانتخابية، مما يشجّع تالياً على المشاركة الناشطة. بعد ذلك، يتمّ تصنيف النوّاب وفقاً للطريقة التي يعكسون فيها أولويات المواطنين.
- **البوصلة السياسية (الانتخابات النيابية)**: للمرّة الأولى في تاريخ رومانيا، طبّق المعهد الأوروبي للديمقراطية التشاركية اختباراً إلكترونياً وسهل الاستعمال، يمكّن المواطنين من مقارنة آرائهم السياسية بآراء الأحزاب السياسية، ويبيّن أيّ حزبٍ يمثّلهم على نحوٍ أفضل. ولرفع مستوى دقة هذه الأداة إلى أقصى حدّ، حقّق المعهد في سلوك الأحزاب السياسية ضمن البرلمان، وأنماطها الاقتراعية، ومواقفها من القضايا الأساسية التي كان المجتمع الروماني يواجهها في ذلك الوقت. وقد شارك في الاختبار ٢٠ ألف شخص تقريباً، من مختلف الأعمار والانتماءات السياسية.

نموذج: www.parlamentultau.ro؛ www.busolapolitica.ro

النشاطات الأخرى:

- ينظّم المعهد تدريبات هدفها زيادة مستوى الثقافة السياسية لجيل الشباب، وصياغة تحاليل للتطوّرات السياسية في رومانيا، وتوفير المشورة لمنظّمات المجتمع المدني.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- طوّر المعهد شراكةً استراتيجية مع منظّمة غير حكومية قائمة في لندن، هي «فوت ووتش» (VoteWatch.eu).

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٤ موظّفين بدوام كامل، موظّفان/متدرّجان بدوام جزئي للعمل على مشاريع الرصد.

رومانيا:

معهد السياسات العامة

www.ipp.ro/pagini/index.php (بالرومانية والإنكليزية)

المدير: السيدة فيوليتا ألكساندرو

البريد الإلكتروني للمنظّمة: office@ipp.ro

البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان رومانيا (كلا المجلسين)، البرلمان الأوروبي، المجالس البلدية، مجالس المقاطعات.

نبذة عن المنظّمة: هي منظّمة رومانية غير حكومية تهدف إلى تعزيز جودة العمليات المتعلّقة بصياغة السياسات العامة في رومانيا. إننا نلتزم بتطوير السياسات ذات الجودة العالية في أبرز المجالات التالية: شفافية العملية التشريعية، إصلاح نظام الحكم المحلي، مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة على مختلف المستويات الحكومية، تنظيم وتشغيل الأنظمة والعمليات الانتخابية، تمويل الأحزاب السياسية، تعزيز حقوق الأشخاص المعوّقين، كلّ ذلك جعل معهد السياسات العامة إحدى أكثر فرق الأبحاث خبرةً واحتراماً في رومانيا. بالتعاون مع الأقسام التي تنسّق برامج المعهد ونشاطاته، تمّ إنشاء الشُعب الخاصة في السنتين الأخيرتين لتأمين الخدمات المحترفة إلى الشركاء والزبائن المهتمّين في مجالات الامتياز التي يتعمّق فيها المعهد، على غرار السلطات العامة أو الشركات الخاصة.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: إصدار تقارير حول الأداء البرلماني بعد كل جلسة تشريعية.
- **الانفتاح**: قاد المعهد نشاطاً إقليمياً بعنوان « التماس إلى البرلمانات المفتوحة في منطقة البحر الأسود»، وهي أداة من أجل ضمان الانفتاح البرلماني.

نموذج: التماس إلى البرلمانات المفتوحة في منطقة البحر الأسود
(http://www.ipp.ro/eng/pagini/a-plea-for-openparliaments-in-the-black.php)

النشاطات الأخرى:

- يطبّق معهد السياسات العامة برامج في: الشفافية الإدارية وحكم القانون؛ إصلاح الإدارة العامة المحلية؛ حقوق الإنسان؛ الأنظمة والعمليات الانتخابية؛ القيم الأوروبية والشؤون الخارجية.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- يعتبر معهد السياسات العامة عضواً تأسيسياً في «جمعية السياسات من أجل مجتمع مفتوح»، وهي شبكة من ٤٠ مركزاً خاصاً بالسياسات في أوروبا وآسيا الوسطى.

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٥ موظّفين بدوام كامل، موظّف واحد بدوام جزئي، متدرّجان/متطوّعان بدوام جزئي للعمل على مشاريع الرصد البرلماني الخاصة بمعهد السياسات العامة.

روسيا:
مؤسسة «علوم المعلومات من أجل الديمقراطية»

www.indem.ru (بالروسية والإنكليزية)

المدير: السيد جورجي ساتاروف (الرئيس)
البريد الإلكتروني للمنظّمة: p@indem.ru2000
البرلمانات الخاضعة للرصد: مجلس الدوما التابع للفدرالية الروسية

نبذة عن المنظّمة: تأسّست هذه المنظّمة في العام ١٩٩٠ وتعتبر إحدى أولى المنظّمات غير الحكومية الروسية. وهي تعزّز المُثل والقيم الخاصة بالديمقراطية من خلال المساعدة في تطوير المجتمع المدني وتقديم المشورة إلى المسؤولين الروسيين في القطاع العام والهيئات الحكومية. فضلاً عن ذلك، تعالج المنظّمة في نشاطاتها مجموعةً واسعة من القضايا، على غرار: مكافحة الفساد، المساعدة في تحقيق العدل، الإصلاح الحكومي، معالجة القضايا السياسية والإثنية والفدرالية والإقليمية، التعاون الدولي إلخ. وقد طوّرت المنظّمة، بهدف إجراء البحوث، وسائل اجتماعية وإحصائية وأخرى متعلقة بتكنولوجيا الاتصالات.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **مراقبة نشاطات البرلمان عبر الإنترنت**: يهدف هذا المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف: ١. وضع نشاطات مستخدمي الإنترنت بصيغة عقد، بحيث تصبح دائمة، وموجّهة نحو تحقيق المهام، وفعّالة، ومتطوّرة بشكل دائم؛ ٢. تكوين مجموعة من مستخدمي الإنترنت المهتمّين بالشؤون السياسية وتنظيم أعمالهم الفعّالة؛ ٣. تعزيز معاهد المجتمع المدني من خلال تحسين آلياتها في مجال الاتصال. ويقدّم المشروع دعمه لمصدرين من مصادر الاتصال: ١. المعلومات من المركز الفدرالي إلى المراسلين الإقليميين بشأن نشاطات نوّاب مجلس الدوما والجمعية الفدرالية؛ ٢. معلومات عن وجهات نظر أعضاء المشاريع في المناطق (بصورة فردية ومشتركة) بشأن المشاكل ومشاريع القوانين، كما تمّت مناقشتها في مجالس الجمعية الفدرالية. جديرٌ بالذكر أنّ إنشاء هذين المصدرين للمعلومات تطلّب أداء ثلاثة أنواع من المهام: النوع التقني، النوع القائم على المعلومات والتحليل، والنوع التنظيمي. للمزيد من المعلومات، أنظر: http://www.indem.ru/en/parliament.htm

النشاطات الأخرى:

- تدير مؤسسة «علوم المعلومات من أجل الديمقراطية» نشاطات في مجالات البرامج التالية: مكافحة الفساد؛ المساعدة في تحقيق العدل؛ مراقبة الانتخابات؛ الأحزاب السياسية الروسية؛ النشاطات الدولية؛ الدراسات الإقليمية والإثنية السياسية.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- تعتبر مؤسسة «علوم المعلومات من أجل الديمقراطية» عضواً تأسيسياً في تحالف «آلتوس» العالمي. يتوزّع أعضاء هذا التحالف على امتداد خمس قارّات، وهو يعزّز مفهوم السلامة والعدالة من منظور متعدّد الثقافات، مشجّعاً على إجراء التحليل المقارن عبر الدول ومنح دور أكبر للمجتمع المدني عند تحقيق العدالة.

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظّف واحد بدوام جزئي يعمل على مشاريع الرصد

جنوب أفريقيا:

مجموعة المراصد البرلمانية

(بالإنكليزية) www.pmg.org.za

المدير: السيدة غايل مونسمان

البريد الإلكتروني للمنظّمة: info@pmg.org.za

البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان جنوب أفريقيا

نبذة عن المنظّمة: تراقب مجموعة المراصد البرلمانية اللجان النيابية بهدف تحسين إمكانية اطّلاع العامة على عمل هذه اللجان، وتمكين المجتمع المدني من متابعة الإجراءات البرلمانية، والتدخل في عملية صنع السياسات والقوانين. وتُوفِّر هذه المعلومات لتعزيز الديمقراطية التشاركية في جنوب أفريقيا والشفافية في اللجان البرلمانية. فضلاً عن ذلك، تشجّع هذه المعلومات على مساءلة اللجان النيابية والسلطة التنفيذية التي تملك حقّ الإشراف عليها، وتسهّل عمل البرلمان.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: تشارك مجموعة الرصد البرلماني في كل اجتماعات اللجان النيابية، وتقدّم، خلال ٣ أيام عمل، تقارير مفصّلة عن الإجراءات، فضلاً عن كلّ الوثائق ذات الصلة التي تُنشر على اللجان. كما تؤمّن أيضاً تسجيلاً سمعياً للاجتماع خلال اليوم نفسه الذي انعقد فيه الاجتماع، بهدف تعزيز مستوى الوصول والدقة والتحرّك الفوري.
- **إعداد التقارير**: تؤمّن مجموعة الرصد البرلماني إجابات الوزراء عن الأسئلة التي يطرحها النوّاب. تعتبر هذه الخطوة وسيلة مهمّة للمساعدة على المراقبة، سيّما وأنها تنطوي على معلومات محدّثة حول قضايا ملحّة تتعلّق بإدارة الحكم. كما تقدّم المجموعة نسخةً غير منقّحة عن تقارير هانسارد (محاضر الجلسات) (بما أنّ عرض النسخة النهائية على العامة قد يستغرق أشهراً).
- **المشاركة العامة**: تشجّع مجموعة الرصد البرلماني على مشاركة العامة من خلال تنبيه مشتركيها إلى أنّ الباب قد أصبح مفتوحاً للتعليق على السياسات، ومشاريع القوانين المؤجّلة، ومسودّات الأنظمة والقوانين. وهي تعرض برامج اللجان والبرامج التشريعية، ومشاريع القوانين الجديدة والبيانات الإعلامية الصادرة عن الوزراء.

النشاطات الأخرى:

- تدعو مجموعة الرصد البرلماني جميع الأقسام إلى إرسال وثائقها (مشاريع القوانين والأنظمة/مسودّات السياسات). وهي تتّصل في الوقت الحالي بمنظّمات القواعد الشعبية الخاصة بالمجتمع المدني لتضمن حصولها على تحديثات منتظمة بشأن القطاعات الحكومية التي تهمّها.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- مؤسسة المجتمع المفتوح Open Society، وكالة التنمية الدولية الأميركية (USAID)، مؤسسة رايث

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٩ موظّفين بدوام كامل و٣٥ موظّفاً ومتدرّجاً بدوام جزئي

سلوفاكيا:

معهد الشؤون العامة

www.ivo.sk/92/sk/uvod (بالسلوفاكية)

المدير: السيد غريغوري ميزيزنيكوف
البريد الإلكتروني للمنظّمة: ipa@ivo.sk
البرلمانات الخاضعة للرصد: المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية

نبذة عن المنظّمة: معهد الشؤون العامة هو منظّمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية. تأسّست بهدف تعزيز قيم المجتمع المفتوح والثقافة السياسية الديمقراطية في السياسات العامة وعملية صنع القرار. يرمي المعهد إلى تحقيق الأهداف التالية: تحليل القضايا المجتمعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية التي تصبّ في المصلحة العامة ونشر النتائج على العلن؛ المساهمة في إدارة حوارٍ بين الخبراء، وتنظيم نقاش حول القضايا المهمّة، والمشاركة الناشطة في نحت الخطاب العام؛ التوسّع في مواقف الخبراء تجاه القضايا المهمّة، عرض الاستشارات للمنظّمات والأفراد في مجالات تصبّ في مجال خبرة المعهد؛ تنظيم الندوات والمؤتمرات ومنتديات النقاش، والطاولات المستديرة المشتركة بين الاختصاصات، وورش العمل والتدريبات؛ تحفيز العمل بمقاربة ناشطة للمواطنين نحو قضايا تصبّ في المصلحة العامة؛ توفير برنامج للخبراء في مجالات متنوّعة للسياسة العامة، وإيجاد ظروف لضمان التعاون الفعال والمثمر في ما بينهم.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد والتحليل**: تقدّم تقريراً تحليلياً سنوياً لتطوّر البلاد (التقرير العالمي المتعلّق بسلوفاكيا) الذي يتضمّن فصلاً حول السياسة الداخلية (مع تحليل لأداء البرلمان) وفصلاً حول التشريع (مع تحليل للقوانين التي أُقرّت).
- **الرصد والتحليل**: يتضمّن التقرير الفصلي، بعنوان «المقياس الخاص بمعهد الشؤون العامة»، فصلاً حول التشريع.

نموذج: «المقياس الخاص بمعهد الشؤون العامة»
(http://www.ivo.sk/buxus/docs/IVO_barometer/Barometer_04_09.pdf)

النشاطات الأخرى:

- إجراء الأبحاث في مختلف المجالات السياسية المهمة، مثل الأحزاب السياسية، نظام الأحزاب، الجوانب المختلفة للسياسة الاجتماعية، الهجرة، إضافةً إلى قضايا الإعلام والنوع الاجتماعي.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- برنامج صندوق فرق الأبحاث الخاص بمعهد المجتمع المفتوح

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظّف واحد بدوام كامل

السويد:

مشروع المصدر المفتوح: وكالة استخبارات المواطن

http://cia.sourceforge.net/ (بالإنكليزية)

المدير: السيد جايمس بيتر سورلنغ
البريد الإلكتروني للمنظّمة: pether.sorling@gmail.com
البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان السويدي (الريكسداغ)

نبذة عن المنظّمة: يهدف مشروع المصدر المفتوح إلى زيادة مستوى مراقبة الجمعية التشريعية الوطنية (الريكسداغ) في مملكة السويد. ويعتبر مشروع وكالة استخبارات المواطن مشروعاً طوعياً غير منحاز، لا يلقى دعماً من ملك السويد أو الاتحاد الأوروبي أو أيّ حكومة أو مجموعة للضغط والتأثير.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **الرصد:** يُنفّذ هذا النشاط من خلال تحليل أصوات كلّ عضو في البرلمان وتكوين الآراء بالنسبة للعلاقات في ما بينها.

نموذج: http://www.riksdagsmonitor.com

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- غير موجودة

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- متطوّع بدوام جزئي يدير المشروع

سويسرا:

شبكة الأبحاث السياسية– «بوليتولز» (*Politools*)

http://www.politools.net (بالألمانية)

www.smartvote.ch (بالألمانية، والفرنسية، والإنكليزية، والرومانية، والإيطالية)

المدير: السيد دانيال شوارتز

البريد الإلكتروني للمنظّمة: info@politools.net

البرلمانات الخاضعة للرصد: الجمعية الفدرالية، سويسرا

نبذة عن المنظّمة: تعتبر «بوليتولز» شبكة أبحاث، غير منحازة، متعدّدة الاختصاصات، تركّز على تطوير وتشغيل تطبيقات إلكترونية للأشخاص المهتمّين بالسياسة. وتتوجّه التطبيقات إلى تعزيز إلمام العامة بالسياسة والتربية المدنية في سويسرا.

نشاطات الرصد البرلماني:

الرصد والتحليل: إعداد موقع إلكتروني شامل يُعنى بالرصد، حتى صيف ٢٠١٠.

نموذج: http://www.smartvote.ch

النشاطات الأخرى:

- إعداد وتشغيل تطبيق «التصويت الذكي» الإلكتروني الذي يقدّم نصائح إلى الناخبين (http://www.smartvote.ch)، وقد تمّ العمل به في بلغاريا والنمسا واللوكسمبورغ كذلك.
- تنفيذ مشاريع للتوعية المدنية بالتنسيق مع دور نشر تقوم بنشر الكتيّبات اللازمة.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- مركز الديمقراطية التابع لجامعة زيوريخ، المركز الوطني للكفاءة في الأبحاث، «تحدّيات الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين» التابع لمؤسسة العلوم الوطنية السويسرية (مشروع «التصويت الذكي»، معهد الدراسات العليا في الإدارة العامة، لوزان، سويسرا): شريك في البحث، ٢٠٠٥–٢٠١٢.

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ثلاثة موظّفين بدوام جزئي

تركيا:

تجمّع اللجان لمراقبة البرلمانيين والمسؤولين المنتخبين

www.tumikom.org (بالإنكليزية والتركية)

المدير: السيد مصطفى دورنا

البريد الإلكتروني للمنظّمة: durnamustafa@yahoo.com ؛mustafa.durna@tumikom.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا

نبذة عن المنظّمة: يعتبر تجمّع اللجان لمراقبة البرلمانيين والمسؤولين المنتخبين، بصفته حركة خاصة بالناخبين، أنّ الناخب هو أساس الديمقراطية، وبالتالي فهو ينظّم نشاطات خاصة بالديمقراطية وحقوق الناخب. يعمل التجمّع في سبيل تأمين ديمقراطية ثابتة ومستدامة؛ وإدارة السياسة استناداً إلى الأسس القانونية والأخلاقيات، وإرادة الناخبين والبرلمان في الحياة الاجتماعية. ولا ريب في أنّ التجمّع منحاز إلى جانب الديمقراطية. إثباتاً منه لذلك، يقوم التجمّع، إلى جانب رصد نشاطات البرلمان والنوّاب، بتبادل الآراء والتوصيات بشأن عملية الدمقرطة في البلاد، وقضايا الشفافية والأخلاقيات، لا سيّما في ما يتعلق بالناخبين والأحزاب السياسية وعامة الناس. مهمّته: المساهمة في تكوين الآراء وزيادة نوعية خيارات الناخبين، من خلال تزويدهم بمعلومات حول أداء نوّابهم؛ المساهمة بجعل الناخبين منفتحين وشفّافين ومساءلين أمام المواطنين، والعمل على التدقيق العام في أعمال مشرّعي القوانين، والعمل من أجل توضيح أدوارهم في النظام الديمقراطي؛ المساهمة في تعزيز التعاون الدائم وتحسين مستوى الاتصال بين الناخبين والمسؤولين المنتخَبين.

نشاطات الرصد البرلماني:

يرصد «تجمّع اللجان لمراقبة البرلمانيين والمسؤولين المنتخبين» البرلمان بطرق ثلاث:

١. **تقرير رصد (على المستوى الوطني)**: يعدّ التجمّع تقارير لمقارنة وقياس مستوى رصد الجمعية الوطنية الكبرى وأدائها، إضافة إلى تقارير أخرى تُعنى بأداء التكتّلات الحزبية والنوّاب بشكل فردي (تضمّ الجمعية ٥٥٠ نائباً)، استناداً إلى كلّ النشاطات التشريعية التي طُبّقت خلال سنة تشريعية واحدة. يغطّي هذا النوع من التقارير نشاطات النوّاب في مجال التشريع والتدقيق خلال السنة التشريعية، إضافةً إلى نشاطات أخرى للجمعية العامة واللجان، كما يدقّق في نسبة حضور اجتماعات الجمعية العامة واللجان، ويورد معلومات عن النوّاب الذين يُطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهم وتُوجّه إليهم اتّهامات مزعومة. وما يلبث التقرير أن يُنشر على العلن من خلال وسائل الإعلام الوطنية.

٢. **تقارير رصد أداء النوّاب (على المستوى المحلي)**: يتولى كلّ ممثل عن الجمعية في الأقاليم إعداد تقارير عن الوعود التي قطعها النوّاب على المستوى الإقليمي، للتحقّق إن كانت هذه الوعود قد استحالت سياسات و/أو خدمات. وتقوم هذه التقارير على قياس أداء النوّاب ومقارنته خلال تنفيذهم النشاطات البرلمانية في سنة تشريعية واحدة في الأقاليم نفسها. وما تلبث التقارير أن تُنشر في الدوائر الانتخابية التي يمثّلها النوّاب، خلال اجتماعاتٍ تشارك فيها وسائل الإعلام المحلية.

٣. **التقرير الخاص بالحكومة (الوعود العشرة)**: يغطّي الإجابات على عشرة أسئلة يطرحها تجمّع اللجان لمراقبة البرلمانيين والمسؤولين المنتخبين على الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات. وهو يبيّن نتائج الوعود التي قطعها الحزب الحاكم أو بقية الأحزاب للجمعية قبل الانتخابات. يتم تقييم هذه الوعود ضمن ثلاث فئات: ١. الوعود التي تمّ الإيفاء بها، ٢. الوعود التي لم يتمّ الإيفاء بها، ٣. الوعود التي تمّ الإيفاء بها جزئياً. وما يلبث التقرير أن يُنشر في وسائل الإعلام الوطنية ولعامة الشعب. في العام ٢٠٠٩، تمّ نشر ٢٩ تقريراً محلياً في ٢٩ إقليماً حيث يتمركز ممثّلو التجمّع. في الوقت الراهن، يحضّر التجمّع تقريره الوطني السادس وما زال مستمرّاً في تطبيق نشاطاته في مجال الرصد.

نموذج: تقرير رصد أداء النوّاب (http://www.tumikom.org/23_1_2_pdf_ekler/report_summary.pdf)

النشاطات الأخرى:

- نشر الإجابات التي تلقّتها الجمعية على الأسئلة العشرة التي طرحتها على الأحزاب السياسية بشأن عملية الدمقرطة في البلاد، والأخلاقيات السياسية، والشفافية، بصيغة سجل تقييم، قبل الانتخابات. نشر الوعود التي قطعها النوّاب على الناخبين قبل إجراء الانتخابات في الأقاليم.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- المعهد الديمقراطي الوطني، الصندوق الوطني للديمقراطية، السفارة النروجية.

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظّفان بدوام كامل و١٠ موظّفين/متدرّجين بدوام جزئي

أوغندا:

معهد القيادات الأفريقية

www.aflia.org (بالإنكليزية)

المدير: السيد دايفيد بولكول

البريد الإلكتروني للمنظّمة: info@aflia.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: برلمان أوغندا

نبذة عن المنظّمة: أنشىء معهد القيادة الأفريقي في أواخر العام ٢٠٠٣ بصفته فرقة أبحاث مستقلة وغير منحازة، تُعنى بشؤون عموم أفريقيا. يقود هذه الفرقة خبراء في السياسة الأفريقية، بعضهم من الموظّفين السابقين الرفيعي المستوى في الأمم المتّحدة والحكومة، وبعضهم الآخر من النوّاب السابقين، إضافة إلى قوى فاعلة رفيعة المستوى في المجتمع المدني، ومحاضرين جامعيين، وأصحاب الاختصاصات في المجال الإعلامي. وقد أنشىء المعهد بهدف تعزيز ثقافة الامتياز في شؤون القيادة، والأمن، وإدارة الحكم السليم، والتنمية المستدامة في أفريقيا.

نشاطات الرصد البرلماني:

يطبّق معهد القيادة الأفريقي عدة برامج للرصد البرلماني ضمن إطار مشاريعه التي تُعنى بالديمقراطية وإدارة الحكم:

- **مشروع سجل الأداء**: يسعى مشروع سجل الأداء البرلماني إلى تزويد الأوغنديين بمعلومات دقيقة وحساسة، وبالتالي تمكينهم من مراقبة ممثّليهم المنتخبين واتّخاذ القرارات الواعية في يوم الانتخابات. ويتميّز المشروع بتوفيره تدابير موضوعية وشفافة وموثوق بها حول كيفية أداء أعضاء البرلمان في الجلسات العامة واللجان النيابية، وضمن دوائرهم الانتخابية أيضاً. هكذا، من خلال نشر المعلومات الدقيقة والموضوعية والشاملة بشأن أداء كل نائب منتخب في أوغندا، يأمل معهد القيادة الأفريقي أن يساعد في تعزيز قدر أكبر من الشفافية، وبالتالي من المساءلة الديمقراطية في أوغندا.
- **مراقبة صندوق تنمية الدوائر الانتخابية**: يقوم معهد القيادة الأفريقي بتقييم عملية تطبيق برنامج صندوق تنمية الدوائر الانتخابية، ومراقبتها، بهدف اقتراح التشريعات والمبادىء التوجيهية الخاصة بسياساتها، وتنقيحها. وكان المعهد قد أعدّ اقتراحاً لسياسة تُعنى بصندوق تنمية الدوائر الانتخابية، كانت ثمرة دراسةٍ أجراها المعهد حول سجل أداء النوّاب. وتهدف الوثيقة إلى اقتراح سياسة قانونية على الحكومة الأوغندية، فضلاً عن هيكلية عمل تطبيقية، من أجل إدارة كيفية إنفاق أموال الصندوق، بشكلٍ يساعد على استئصال الفقر.
- **المناقشة البرلمانية الصورية المتعدّدة الأحزاب**: نشط معهد القيادة الأفريقي في نشاطات متعلقة بتسهيل الانتقال من حركة (لا حزب) إلى نظام سياسي متعدّد الأحزاب. في ظلّ هذا البرنامج، استضاف معهد القيادة الأفريقي المناقشة البرلمانية الصُورية المتعددة الأحزاب الأولى، بين ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. تهدف هذه المناقشة إلى تعريف القيادة السياسية الحالية، والطامحين إلى الدخول في المعترك السياسي، وعامة الناس، بأعمال النظام البرلماني المتعدّد الأحزاب، وتوعيتهم من خلال المشاركة الناشطة.

النشاطات الأخرى:

- يطبّق المعهد، إضافةً إلى برنامجه الخاص بإدارة الحكم، برامج أخرى تتعلق بالمحاور التالية: مشاريع إصلاح قطاع الأمن ودعم السلام، مشاريع برامج القيادة وجماعات الأقليات، مشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية والامتياز في القيادة، ومشاريع تعزيز المبدأ الإقليمي والشراكات.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- جامعة ستانفورد وجامعة كولومبيا (تقييم)؛ برنامج «Defending Dem»، كمبالا (سفارة هولندا، سفارة إيرلندا، إدارة التنمية

الدولية، الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، سفارة النروج).

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ٢٤ موظّفاً بدوام كامل و٣٤ موظّفاً بدوام جزئي يعملون على مشاريع الرصد.

المملكة المتّحدة:

جمعية «هانسارد»

www.hansardsociety.org.uk (بالإنكليزية)

المدير: السيدة فيونا بوث

البريد الإلكتروني للمنظّمة: hansard@hansard.lse.ac.uk

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان البريطاني، لندن؛ البرلمان الاسكتلندي، إدنبره: جمعية وايلز الوطنية، كارديف

نبذة عن المنظّمة: جمعية «هانسارد» هي جمعية خيرية مستقلة وغير منحازة متخصّصة في التوعية والأبحاث السياسية. هدفها تعزيز الديمقراطية البرلمانية وتشجيع قدر أكبر من المشاركة في العمل السياسي. تستند الجمعية في عملها إلى المبدأ القائل إنّ النظام البرلماني الفاعل هو شرطٌ أساسي من شروط الديمقراطية الناجحة. وترتبط النشاطات المتّخذة بمدى تأمين التمويل، وبالتالي فهي تتغيّر سنوياً. فضلاً عن ذلك، تجري الجمعية أبحاثاً حول مجموعةٍ متنوّعة من القضايا النيابية والسياسية. تترافق الأبحاث غالباً مع توصيات، أدّت الكثير منها إلى تحقيق تغييرٍ معيّن. جديرٌ بالذكر أنّ مشاريع جمعية «هانسارد» تندرج ضمن أربع فئات بحث عامة: المشاركة العامة، الإصلاح البرلماني والدستوري، طبيعة التمثيل، والابتكارات الديمقراطية.

نشاطات الرصد البرلماني:

تضمّ جمعية هانسارد عدة برامج أبحاث وتربية لتزويد صانعي القرار بالمعلومات وإشراك العامة من خلال ما يلي:

- **الديمقراطية الرقمية**: تتعمّق الجمعية في عملها في الأوجه المتعدّدة للإدماج الرقمي، والمشاركة المدنية، وتنظيم الحملات السياسية والعملية البرلمانية، مع التركيز على التواصل السياسي ومشاركة المواطنين عبر الإنترنت.
- **البرلمان والحكومة**: التركيز على دور البرلمان والنوّاب، فضلاً عن المساءلة السياسية والشفافية، ومشاركة العامة في السياسة والعملية السياسية.
- **التوعية**: مجموعة واسعة من النشاطات التربوية الموجّهة نحو الشباب والمدرّسين والطلاب من مختلف دول العالم لمنحهم فرصة اكتساب المزيد من المعلومات عن الديمقراطية البرلمانية والأساليب التي يمكن أن يسجّلوا فيها مشاركتهم.

نموذج: التدقيق في المشاركة السياسية
(http://www.hansardsociety.org.uk/blogs/publications/archive/2010/03/03/the-7th-annual-audit-of-politica
l-engagement.aspx)
برلمان ٢٠٢٠ (http://hansardsociety.org.uk/blogs/edemocracy/archive/2009/01/28/parliament-2020.aspx)

النشاطات الأخرى:

- تدير جمعية «هانسارد» مجموعةً متنوّعة من البرامج التي تُعنى بدراسة الشؤون السياسية والتدريب على التوعية السياسية، وهي برامج مكيّفة وفقاً لاحتياجات كل منظّمة (بما فيها البعثات البرلمانية الخارجية) راغبة في التعرّف أكثر إلى السياسة البريطانية– كطريقة عمل نظام ويستمنستر، أو الإجراءات البرلمانية أو كيفية التواصل مع صانعي القرار.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

مكتبة الكونغرس الوطني في تشيلي؛ برلمانات نيوزلندا وأستراليا وكندا؛ جامعة كوبلنز؛ شبكة المشاركة الإلكترونية الأوروبية

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- تسعة موظّفين بدوام كامل

المملكة المتّحدة:

«مجتمعي» *mySociety*

www.whatdotheyknow.com: www.theyworkforyou.com: www.mysociety.org (بالإنكليزية)

المدير: السيد طوم ستاينبرغ

البريد الإلكتروني للمنظّمة: hello@mysociety.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: البرلمان البريطاني؛ البرلمان الاسكتلندي؛ الجمعية الوطنية الإيرلندية

نبذة عن المنظّمة: «مجتمعي» هي شركة غير ربحية تقوم بإنشاء مواقع إلكترونية ذات منحىً ديمقراطي لأشخاصٍ آخرين، على غرار موقع إعداد العرائض الإلكترونية التابع لمكتب رئيس الوزراء. وهي تدير معظم المواقع الإلكترونية المعروفة في مجال الديمقراطية والشفافية في المملكة المتّحدة، مثل موقعَي «إنهم يعملون من أجلك» و«أكتب إليهم». كما تضمّ الشركة أيضاً مجموعةً من المتطوّعين ومبرمجي المصادر المفتوحة على الحاسوب (لقاء راتب). تملك الشركة هدفين: تشكيل مشروع خيري لإنشاء المواقع الإلكترونية التي تقدّم منافع بسيطة وملموسة إلى الناس في حياتهم المدنية والمجتمعية؛ تلقين القطاعات العامة والطوعية، من خلال الإثباتات والبراهين، كيفية استخدام الإنترنت بطريقة فعّالة لتحسين حياتهم.

نشاطات الرصد البرلماني: تقوم الشركة بإنشاء وصيانة المواقع الإلكترونية التي ترصد عمل البرلمانات، وتشجّع على التفاعل بين النوّاب والمواطنين، وتسهّل الوصول إلى معلومات الحكومة.

- «إنهم يعملون من أجلك»: يتيح هذا الموقع للمستخدمين الحصول على معلومات حول الممثّلين عنهم، ومراقبة النقاشات في مجلس اللوردات ومجلس العموم بين النوّاب والمواطنين، وقراءة أحدث البيانات الوزارية الصادرة.
- «إسمع ردّ نائبك»: هي خدمة تشجّع النواب على التواصل مع ناخبيهم بشأن الأمور التي يعتقدون أنها مهمّة، وتقدّم إلى المواطنين فرصة الردّ. تسجّل حوالى ١١٨ ألف شخص في هذه الخدمة للتحدّث مع نوّابهم، واستخدم ٢٠٠ نائب تقريباً هذه الخدمة حتى اليوم بشكل ناشط.
- «أكتب إليهم»: موقع يسهّل على الناخبين الاتّصال بنوّابهم مجاناً.
- «ما الذي يعرفونه»: موقع يساعد الزوّار على تقديم طلبات حرية المعلومات إلى الوكالات الحكومية، كالبرلمان مثلاً، ويتيح للزوّار دراسة الطلبات التي تقدّم بها آخرون.

النشاطات الأخرى:

- نسجت شركة «مجتمعي» شراكةً مع معهد المجتمع المفتوح لمساعدة الناس في أوروبا الوسطى والشرقية على بناء المواقع الإلكترونية الخاصة بالديمقراطية والشفافية التي تلائم احتياجات دولهم وواقعها.
- تلقّت الشركة منحةً من شبكة «أوميديار» للمساعدة في بناء القدرات وتوفير الخبرات بهدف إنشاء مواقع إلكترونية ذات مصادر مفتوحة من أجل المنظّمات التي تركّز على الشفافية في أفريقيا.
- تدير الشركة مجموعة متنوّعة من مواقع الخدمة العامة، بما فيها:
  - الموقع الإلكتروني الخاص بالعرائض: نظام إعداد عرائض يتضمّن حوالى ٨ ملايين توقيع.
  - أصلحوا شارعي: موقع إلكتروني حيث يمكن للناس رفع شكاواهم أو آرائهم أو مناقشة المشكلات المحلية، على غرار انتشار رسوم الغرافيتي، رمي القناني في الشارع، الصدوع في الطرقات، أو تعطّل مصابيح الإنارة.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- معهد المجتمع المفتوح، شبكة «أوميديار»

الولايات المتّحدة:

شركة الاندفاعة المدنية «سيفيك إمبالس»

(بالإنكليزية) www.civicimpulse.com; www.govtrack.us; www.govtrackinsider.com

المدير: السيد جوشوا توبيرر
البريد الإلكتروني للمنظّمة: jt@occams.info
البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الأميركي

نبذة عن المنظّمة: تعدّ منظّمة «سيفيك إمبالس» أدواتٍ تجمع بين التربية المدنية والتكنولوجيا. وهي تهدف، من خلال مشروعَيها الأساسيين، «GovTrack.us» و«GovTrack Insider»، إلى تأمين نظرةٍ مفصّلة إلى نشاطات الكونغرس الأميركي التشريعية.

نشاطات الرصد البرلماني: توفير المعلومات المرجعية المفصّلة حول التشريعات، بما في ذلك نصوص مشاريع القوانين، والأصوات، إلخ. تأمين الإحصائيات التشريعية التي تعكس أداء أعضاء الكونغرس: تسجيل الأصوات الفائتة، ومقياس القائد– التابع، ومقياس الأيديولوجية. تتبّع مسار مشاريع القوانين والمجالات الاهتمام بواسطة تحديثات بالبريد الإلكتروني وتلقيمات الأر.إس.إس. نشر مقالات حول نشاطات الكونغرس الأخيرة. إعداد خرائط للدوائر التشريعية.

نموذج: *GovTrack.us*: *GovTrackInsider.com*

النشاطات الأخرى:
المشاركة في مجموعة الحكومة المفتوحة العامة في الولايات المتّحدة.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:
- غير موجودة

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:
- ثلاثة موظّفين بدوام جزئي

الولايات المتّحدة:
منظّمة «صن لايت»

http://sunlightfoundation.com (بالإنكليزية)

المدير: السيد مايك كلاين والسيدة إيلين ميلر
البريد الإلكتروني للمنظّمة: http://sunlightfoundation.com/contact/
البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الأميركي

نبذة عن المنظّمة: أنشئت منظّمة «صن لايت» من أجل استخدام قوّة الإنترنت للتحفيز على قدرٍ أكبر من الانفتاح والشفافية في الحكومة، وتوفير الأدوات والموارد الجديدة للإعلام والمواطنين على السواء. تلتزم المنظّمة بتحسين مستوى الوصول إلى المعلومات الحكومية من خلال وضعها على الشبكة الإلكترونية– مع إعادة تعريف «المعلومات العامة» كمرادف «للمعلومات الإلكترونية»– وعن طريق إنشاء الأدوات والمواقع الإلكترونية الجديدة للوصول إلى تلك المعلومات وحثّ الجماعات المحلية على استخدامها. وتحاول منظّمة «صن لايت» تحفيز المطالبة بقدر أكبر من الشفافية الحكومية من خلال تكوين مجتمعات قوية– أي مجتمعات من التقنيين، والخبراء السياسيين، والمدافعين عن حكومة مفتوحة، ومواطنين عاديين– وإشراكهم في عملية المطالبة بسياساتٍ تشرّع أبواب الحكومة، وتمكّننا من مساءلتها جميعاً. في هذا الإطار، تعدّ منظّمة «صن لايت» سياسات جديدة وتشجّع على تطبيقها داخل الحكومة بحيث تكون أكثر انفتاحاً وشفافية؛ وتسهّل اعتماد قواعد البيانات التي يمكن البحث عنها وتصنيفها وقراءتها آلياً؛ وتعدّ أدوات ومواقع إلكترونية لتمكّن من الوصول إلى المعلومات بكلّ سهولة؛ وتعزّز توزيع مشاريع البحث كأداة لبناء المجتمعات المحلية؛ وتشارك في المدافعة عن قوانين القرن الحادي والعشرين لمطالبة الحكومة بتوفير البيانات مباشرةً في الوقت الحقيقي؛ كما تدرّب الآلاف من الصحافيين.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **مشاريع تعزيز الشفافية**: من مشاريع «ضمان الشفافية في الحكومة» التي تنفّذها منظّمة «صن لايت» ما يلي:
- يجمع مشروع الكونغرس المفتوح بيانات الحكومة الرسمية كما يغطّي الأخبار والمدوّنات، وشبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات المشاركة العامة، فضلاً عن المزيد من المعلومات للكشف عن حقيقة ما يحدث في كواليس الكونغرس.
- يساهم مشروع «الضغط والتأثير الأجنبي»، المشترك بين «بروبوبليكا» ومنظّمة «صن لايت»، في ترقيم المعلومات التي يجب أن يكشف عنها ممثّلو الحكومات الأجنبية والأحزاب السياسية والكيانات التي تسيطر عليها الحكومة لدى وزارة العدل الأميركية عندما محاولة التأثير على السياسة الأميركية.
- لتسهيل الاطلاع على معلومات سريعة بشأن الكونغرس الأميركي، طوّرت منظّمة «صن لايت» تطبيقات على الهاتف، منها: الكونغرس بالوقت الحقيقي والكونغرس
- **منح تعزيز الشفافية**: تقدّم منظّمة «صن لايت» منحاً لتعزيز الشفافية إلى المنظّمات التي تستخدم شبكة الإنترنت، تأكيداً على مهمّتنا بجعل المعلومات الحكومية بمتناول الشعب الأميركي. وهدفنا هو دعم المجموعات والأفراد الذين يريدون تجاوز قاعدة البيانات التقليدية التي لا تكشف إلا عن موضوع واحد، والمهتمّين بإيجاد أدوات حديثة لتمكين الإعلام والمدوّنين والمواطنين من فرز البيانات الحكومية وتبادلها وجمعها بطريقة تعود عليهم بالفائدة.

من المستفيدين:

OpenSecrets.org, MAPLight.org, Follow the Money, Taxpayers for Common Sense

- **المدافعة عن الحكومة المفتوحة**: ساعدت «صن لايت» من خلال عملها على السياسات في إحداث تغييرات كثيرة، على غرار تحديث قوانين فرانكلين بحيث تجيز للمشرّعين استخدام مواقع وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر ويوتيوب، وتحثّ مجلس

النوّاب ومجلس الشيوخ على نشر تقارير النفقات على الإنترنت أو سجل تصويت الحضور بصيغة «XML». من مشاريع منظّمة «صن لايت» في هذا المجال، مشروع المجلس المفتوح، وهو مشروع تعاوني مشترك بين الأحزاب لتحديد الإصلاحات الملموسة التي يمكن أن ينفّذها مجلس النوّاب من خلال استخدام المعلومات والإنترنت.

النشاطات الأخرى:

- تطبّق «صن لايت» مبادرات عديدة أخرى لتعزيز الشفافية على مختلف الأصعدة الحكومية.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- غير موجودة

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- لا موظّفين

الولايات المتّحدة:

منظّمة «خدمات إعلام الناخبين»

http://www.vis.org (بالإنكليزية)

المدير: السيد هيوبرت هيوبك

البريد الإلكتروني للمنظّمة: info@vis.org

البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الأميركي

نبذة عن المنظّمة: تعتبر منظّمة «خدمات إعلام الناخبين» منظّمة غير منحازة وغير ربحية. فهي لا تدعم أو تعارض أي سياسي أو مجموعة مدافعة أو قضية معيّنة. عوضاً عن ذلك، تهدف المنظّمة إلى مساعدة المواطنين الراغبين في الاستعلام عن تأثيرات القوانين التي يسنّها (أو لا يسنّها) الكونغرس الأميركي على حياتنا اليومية، ودور أعضاء الكونغرس الأفراد في العملية التشريعية.

نشاطات الرصد البرلماني:

- **نشاط تعقّب المعلومات:** تجمع المنظّمة معلومات عن التشريعات التي يدرسها الكونغرس الأميركي وتنشرها هيئات رصد السياسات، مثل مجموعات المصلحة وهيئات الضغط والتأثير والمواطنين الأفراد.
- **المراقبة والتحليل:** تربط المنظّمة بين مواقف أعضاء الكونغرس الأميركي من التشريع المتعلق بمنظّمات الرصد من جهة وتحركاتهم ضمن الهيئة التشريعية من جهة أخرى (سجلات تصويتهم، مدى رعايتهم للتشريعات، إلخ.). وتعتبر كل بطاقة تقرير تقريراً تصويرياً يظهر مدى التقارب بين موقف عضو الكونغرس من تشريع معيّن مع موقف مجموعات المدافعة خلال فترة معيّنة تصل إلى ستّ سنوات.
- **إعداد التقارير:** تنشر المنظّمة التقارير التي تتضمّن المعلومات المذكورة أعلاه على موقعها الإلكتروني.

نموذج: بطاقات التقارير التي يمكن البحث فيها عن المعلومات وفقاً لنائب الكونغرس أو الدائرة الانتخابية.
(http://www.vis.org/crc/getReportCard.aspx)

النشاطات الأخرى:

- غير متوافرة

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- غير موجودة

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- ثلاثة موظّفين/متدرّجين بدوام جزئي

الولايات المتّحدة:

موقع «واشنطن للرصد» *Washington Watch*

www.washingtonwatch.com (بالإنكليزية)

المدير: السيد جيم هاربر

البريد الإلكتروني للمنظّمة: webmaster@washingtonwatch.com

البرلمانات الخاضعة للرصد: الكونغرس الأميركي

نبذة عن المنظّمة: تقدّم منظّمة «واشنطن للرصد» بيانات تشريعية إلى الشعب الأميركي بطريقةٍ أكثر إفادةً، وتعزّز بيئة النقاش حول مشاريع القوانين التي يتقدّم بها النائب، وطريقة التصويت عليها، وتنقيحها. وتتعقّب المنظّمة مسار مشاريع القوانين في الكونغرس، إلى جانب التقديرات المتعلقة بتكاليفها أو ادّخاراتها.

نشاطات الرصد البرلماني: تقوم المنظّمة بجمع البيانات التشريعية ونشرها بطريقة آلية، مع إضافة معلومات حول التكاليف إذا كانت متوفّرة. ويستضيف الموقع مدوّنة هدفها استذكار وقائع تشريعية معيّنة، حيث تقوم المنظّمة بمراقبة التعليقات من أجل تعزيز بيئة نقاش مثمر. كما يرسل أيضاً نشرة إخبارية لإعلام المشتركين بالتشريعات والأنظمة الجديدة.

نموذج: موقع «الويكي» الخاص بمنظّمة واشنطن للرصد
(http://www.washingtonwatch.com/wiki/tutorial)

النشاطات الأخرى:
غير متوافرة. تتركّز كل نشاطات المنظّمة حول رصد مشاريع القوانين المطروحة على الكونغرس.

الشراكات الناشطة مع منظّمات أخرى:

- منظّمة «صن لايت»

عدد الموظّفين/المتدرّجين بدوام كامل وجزئي العاملين على مشاريع الرصد:

- موظّف واحد/متدرّج بدوام جزئي

الملحق ٥

نموذج عن استبيان خاصّ بالمراصد البرلمانية

الملحق ٥: نموذج عن استبيان خاصّ بالمراصد البرلمانية

استبيان المراصد البرلمانية

حضرة الزملاء المحترمين،

يتعاون معهد البنك الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، في الوقت الحالي، من أجل إعداد مخطّط عالمي بالمراصد البرلمانية. وتسعى هذه المبادرة المشتركة إلى جمع المعلومات بشأن المنظّمات المذكورة، وأنواع النشاطات التي تنفّذها، وفعالية الجهود التي تبذلها في مجال الرصد، فضلاً عن مدى تأثيرها في هذا المجال. بعد ذلك، ينتقل المشروع إلى تحديد أفضل ممارسات الرصد البرلماني، واقتراح فرصٍ على المانحين في المجتمع الدولي بشأن أفضل الطرق لدعم مبادرات رصد الأداء البرلماني، والتمهيد لإنشاء شبكة دولية من المراصد البرلمانية. ضمن إطار هذا النشاط، ستُنشر ملفّات المنظمات المشاركة (استناداً إلى المعلومات التي تقدّمونها في هذا الاستبيان) على الموقع الإلكتروني للمعهد الديمقراطي الوطني، وتُرسل إلى المراصد البرلمانية والمنظّمات الدولية على السواء.

ينبع هذا البحث من إقرارٍ بتزايد عدد منظّمات المجتمع المدني، الممولة من قبل المجتمع الدولي في أغلب الحالات، والتي تشارك في رصد الهيئات التشريعية الوطنية ودون الوطنية، وتقييم سير الأعمال فيها. فلا يخفى على أحد أنّ هذه المنظّمات تصطدم غالباً بتحدياتٍ مشتركة، وبالتالي فبوسعها الاستفادة من المنهجيات والدروس المستخلصة المشتركة. في الوقت نفسه، تؤمّن الجهود المبذولة ضمن المجتمع الدولي، لإسباغ صفةٍ قانونيةٍ على المعايير الدولية الخاصة بالبرلمانات الديمقراطية، فرصةً لتنفيذ مراقبة أكثر نوعية للتنمية البرلمانية. من هنا، فإنّ فهم خبرات المراصد البرلمانية، فضلاً عن الفرص والقيود المرتبطة بعملها، ضروري لتحسين الأداء التشريعي في مختلف أنحاء العالم.

يتضمّن هذا الاستبيان أربعة أقسام، تتألّف من ٣٢ سؤالاً متعدّد الخيارات أو قصير الإجابات. تهدف هذه الأسئلة إلى مساعدتنا على الاستعلام عن منظّمتك، ونشاطاتها، وقدراتها التنظيمية، وتجاربها في رصد البرلمانات وتقييمها. ينبغي ألا يستغرق ملء هذا الاستبيان أكثر من ٣٠ دقيقة. ولما كان هذا المسح هو الآلية الأساسية التي سيعتمد عليها المشروع لجمع المعلومات حول طريقة عمل المراصد البرلمانية، فإننا نطلب أن تزوّدونا بإجابات صريحة وعميقة عند الإمكان. فلا يخفى عليكم أنّ قدرتنا على إنتاج دراسة تعكس جهودكم على أكمل وجه، وتعود بالفائدة على المجتمع الأكبر للمراصد البرلمانية، تعتمد على عمق المعلومات التي تدلون بها.

يمكن إنجاز هذا الاستبيان بإحدى الطرق الثلاث المذكورة أدناه:

١) يمكن الإجابة عنه عبر الإنترنت على الرابط التالي:http://www.surveymonkey.com/s/5DWL8BG. تلك هي الطريقة الأسهل والأسرع لإتمام الاستبيان.

٢) يمكن فتح الوثيقة ضمن برنامج «مايكروسوفت وورد» وإدخال إجاباتكم مباشرةً. بعد حفظ الوثيقة، يمكن إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى: Andrew.g.mandelbaum@gmail.com

٣) يمكن طباعة هذه الوثيقة وتدوين إجابتك بقلم، ومن ثم إرسالها عبر الفاكس إلى آندرو ج. ماندلبوم في مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب على الرقم ٢٥ ١٦ ٦٧ ٣٧ ٥ (٢١٢+).

الاستبيان متوفّر باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. نتطلّع إلى استلام الاستبيان منكم بحلول تاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. للاستفسار عن أيّ نقطة، يُرجى الاتصال بالسيد آندرو ج. ماندلبوم عبر البريد الإلكتروني: Andrew.g.mandelbaum@gmail.com، أو الهاتف ٤٨٧٩-٩٦٨-٩٧٣ (١+) (agm3jordan على سكايب) أو بالسيد دايفيد كوينين عبر البريد الإلكتروني: dkuennen@ndi.org، أو الهاتف: ٦٣٠١-٧٢٨-٢٠٢ (١+).

على امتداد الأسابيع التالية، سنعدّ ملفّاً لكلّ منظّمة إستناداً إلى الإجابات الواردة في الاستبيان الذي أرسلتموه. وسنقوم أيضاً بمراجعة المعلومات المتوفّرة من أجل تحديد الأولويات والقيود المشتركة، فضلاً عن الدروس المستخلصة. بالإضافة إلى ذلك، سيجري الاتصال بعدّة مراصد برلمانية للمشاركة في مقابلات أكثر تعمّقاً هدفها مساعدتنا على إعداد أفضل الممارسات الدولية لرصد البرلمانات وتقييمها. وستُرسل هذه الممارسات، إلى جانب الملفّات الخاصة بجميع المنظّمات المشاركة، إلى المراصد المعنيّة والأطراف المانحين في المجتمع الدولي.

تجدر الإشارة إلى أنّ ملفّات المراصد المحلية ستصف نوع النشاطات التي تطبّقها المنظّمة، من دون أن تورد معلومات محدّدة بشأن التحديات أو الصعوبات التي تصادفها هذه المنظّمة، بما أنّ هذه المعلومات تُجمع، حصرياً، بغرض إجراء الأبحاث وإيجاد الحلول للتحديات المشتركة. كما سيُطلب من منظّمتكم مراجعة الملفّ الخاص بها قبل نشره.

إذا لم تكونوا قد أرسلتم إلينا بعد نموذجاً عن نشاطكم الأخير في مجال الرصد البرلماني، فبإمكانكم إرساله على العنوان التالي: Andrew.g.mandelbaum@gmail.com. في نهاية الاستبيان، يمكنكم ذكر الرابط الإلكتروني المتعلق بنشاطاتكم المبذولة في مجال الرصد البرلماني.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام،

آندرو ج. ماندلبوم
المستشار المشترك لدى المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي

Andrew.g.mandelbaum@gmail.com
هاتف: ٤٨٧٩-٩٦٨-٩٧٣ (١+)
سكايب: agm3jordan

القسم ١. معلومات عامة عن المنظّمة

١. اسم المنظمة	
٢. مختصر اسم المنظّمة (إذا توافر):	
٣. الموقع الإلكتروني (إذا توافر):	
٤. البريد الإلكتروني (إذا توافر):	
٥. العنوان:	
٦. الهاتف:	
٧. ما هي الدولة (الدول) التي تتّخذ منها المنظّمة مقرّاً؟	

	اللقب (إختر الإجابة الصحيحة)	الاسم	الشهرة
٨. ما هو اسم مدير المنظّمة؟	حضرة الدكتور/الآنسة/ السيدة/السيد		
٩. ما هو البريد الإلكتروني لمدير المنظّمة؟			

	اللقب (إختر الإجابة الصحيحة)	الاسم	الشهرة
١٠. ما هو اسم الشخص الذي أجاب عن هذا الاستبيان؟	حضرة الدكتور/الآنسة/ السيدة/السيد		
١١. ما هو البريد الإلكتروني للشخص الذي أجاب عن هذا الاستبيان؟			

١٢. ما هي نسبة نشاطات المنظّمة المخصّصة لرصد البرلمان وتقييمه في الوقت الحالي؟ أحط الإجابة الأنسب بدائرة	
أ. ٠٪	د. ٤١–٦٠٪
ب. ١–٢٠٪	ه. ٦١–٨٠٪
ج. ٢١–٤٠٪	و. ٨١–١٠٠٪

١٣. **هل تعتبر منظّمتك أنها غير منحازة (غير منتسبة إلى حزب سياسي أو قضية معيّنة)؟** أحط الإجابة الأنسب بدائرة
أ. نعم ب. كلا

القسم ٢. المعلومات الخاصة بملفّ المنظّمة

إنّ المعلومات الواردة في هذا القسم ستساعدنا في إعداد الملفّ الخاص بمنظّمتكم. يمكنكم زيادة المساحة المخصصة للإجابة إذا اقتضت الحاجة.

١٤. **صف منظّمتك ومهمّتها بإيجاز**: نرجو منك حصر إجابتك ببضع جمل على الأكثر.

١٥. **ما هي البرلمانات الوطنية وما دون الوطنية التي تقوم منظّمتك برصدها أو تقييمها؟** الرجاء تحديد الدولة. **أمثلة**: ١) الهيئة التشريعية لمدينة سانتا فيه، الأرجنتين ٢) جمعية دلهي التشريعية، الهند
١) ٢) ٣) ٤)

١٦. **صف نشاطات الرصد و/أو التقييم البرلماني التي تطبّقها منظّمتك والمنهجيات التي تقوم عليها**: يُرجى تحديد متى طُبّقت تلك النشاطات وإن كانت لا تزال مستمرة. يُرجى الإشارة إن كانت تلك النشاطات ما زالت جارية أو وصلت إلى نهايتها. بالنسبة للدول التي تُطبق نظاماً فدرالياً، يُرجى ذكر النشاطات المنفّذة على المستوى الوطني، فضلاً عن تلك المطبقة على المستوى ما دون الوطني. أما في الدول التي تملك صندوقاً إنمائياً للدوائر الانتخابية، أو حيث يتمتع النوّاب بالقدرة على توزيع أموال النشاطات الإنمائية أو غيرها، من خلال البنود التي يدرجها الأعضاء أو من خلال «المخصّصات المالية»، يُرجى وصف النشاطات التي قمتَ بها لمراقبة هذه النفقات.

١٧. **يُرجى الإشارة إلى الوصف الأكثر انطباقاً على نشاطات منظّمتك:** إختر إجابةً واحدة على الأقل أدناه، وثلاث إجابات على الأكثر، مصنّفاً إياها وفقاً لدرجة أهميتها من خلال كتابة «١» و«٢» و٣» في المربّعات المقابلة.	**صنّف الخيارات الثلاثة أو الأقل، الأنسب، في المربّعات أدناه بعلامات «١» أو «٢» أو «٣»:**
أ. جمع المعلومات ونشرها (تأمين إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالبرلمان مثل محاضر الجلسات وسجلات التصويت والوثائق الصادرة عن الهيئة التشريعية)	
ب. البحث والتحليل (ترتيب المعلومات التي تؤمّنها الهيئة التشريعية ومصادر أخرى وتحليلها)	
ج. التقييم (تقييم أداء النوّاب، المؤسسة و/أو الإدارة البرلمانية إلخ. مثلاً من خلال استخدام سجلات الأداء أو بطاقات التقييم)	
د. تنظيم حملات المدافعة (ممارسة الضغط والتأثير على البرلمان بشأن القضايا المتعلقة بأداء البرلمان، بما في ذلك الشفافية والفساد)	
ه. التربية المدنية (تنظيم المؤتمرات واللقاءات، وإصدار التقارير لتوعية المواطنين والمنظمات المدنية بشأن البرلمان وأدائه والمواضيع التشريعية المطروحة على النقاش إلخ.)	
و. مراقبة قضية أو سياسة واحدة (تهدف عملية رصد الأداء البرلماني، المنضوية تحت لواء نشاط أكبر، إلى رصد قضية أو سياسة واحدة، كالشفافية أو الفساد أو تمويل الحملات أو عملية إعداد الميزانية)	
ز. غير ذلك (الرجاء التحديد): _____	

١٨. **صف بإيجاز نشاطات الرصد غير البرلماني التي تطبّقها منظّمتك:** نرجو منك حصر إجابتك ببضع جمل على الأكثر.

١٩. **عدّد وصِف كلّ الشركاء المموّلين وغير المموّلين المحليين والدوليين الذين يساهمون بشكل ناشط في تنفيذ كل نشاطات تقييم البرلمان أو رصده:** نرجو منك حصر كل شريك بجملة واحدة فقط، ويمكن إضافة الأرقام أو حذفها كما تشاء.
١. ٢. ٣. ٤. ٥.

٢٠. **ما هو العدد التقريبي للموظّفين والمتطوّعين/المتدرّجين الذين يساهمون في تنفيذ نشاطات المنظّمة سواء بدوام كامل أم بدوام جزئي؟**	
موظّف بدوام كامل: _____	متدرّج/متطوّع بدوام كامل: _____
موظّف بدوام جزئي: _____	متدرّج/متطوّع بدوام جزئي: _____

٢١. **ما هو العدد التقريبي للموظّفين والمتطوّعين/المتدرّجين الذين يساهمون في نشاطات رصد البرلمان و/أو تقييمه التي تطبّقها منظّمتك سواء بدوام كامل أم بدوام جزئي؟**	
موظّف بدوام كامل: _____	متدرّج/متطوّع بدوام كامل: _____
موظّف بدوام جزئي: _____	متدرّج/متطوّع بدوام جزئي: _____

القسم ٣. نشاطات الرصد أو التقييم البرلماني

يُرجى الإجابة عن الأسئلة أدناه المتعلقة بنشاطات الرصد أو التقييم المنفّذة. يمكنكم زيادة المساحة المخصصة للإجابة إذا اقتضت الحاجة.

٢٢. **ما هي النتاجات المتأتية عن نشاطات الرصد أو التقييم البرلماني التي تقوم بها منظمتك؟** إختر الإجابات الأنسب من اللائحة أدناه التي تصف النتاجات أو المخرجات التي تنتج عن عمل منظمتك في الرصد أو التقييم البرلماني.	**ضع علامة «X» في المربّع إلى جانب الإجابة المناسبة:**
أ. إنشاء موقع إلكتروني مخصص للرصد البرلماني (أو مواقع)	
ب. تخصيص قسم من موقع المنظّمة الإلكتروني للرصد والتقييم	
ج. إنشاء مدوّنة إلكترونية	
د. إنشاء شبكة تواصل اجتماعي (مثل صفحة على الفايسبوك)	
ه. إنشاء ويب كاست (بصري و/أو سمعي)	
و. إعداد »النشرات الإخبارية« المتعلقة بالرصد البرلماني	
ز. نشر الملفّات المتعلقة بالنوّاب	
ح. سجلات الأداء، بطاقات التقييم	
ط. التقرير الذي يقيّم أداء الهيئة التشريعية (أو التقارير)	
ي. التقرير الذي يقيّم القدرات المؤسساتية للهيئة التشريعية، وقواعدها الداخلية و/أو جهازها الإداري (أو التقارير)	
ك. تقييم المؤسسات أو القضايا السياسية التي تتضمّن، على سبيل المثال لا الحصر، تقييماً للبرلمان	
ل. ملخّصات لقوانين محدّدة	
م. خدمات تتبّع التطوّرات التي تطرأ على التشريعات	
ن. ملخّص نشاطات البرلمان خلال دورة تشريعية أو سنة تشريعية	
س. حملة/حملات المدافعة الموجّهة نحو البرلمان	
ع. حملة/حملات التوعية العامة	
ف. غير ذلك (الرجاء التفسير): _____	

٢٣. مَن مِن الجهات التالية هي القوى الفاعلة الأساسية التي تهدف إلى رصدها أو تقييمها من خلال نشاطاتك؟ إختر ثلاث إجابات على الأكثر تبيّن المجموعات أو القوى الفاعلة الأساسية التي تهدف إلى رصدها أو تقييمها من خلال نشاطاتك.	ضع علامة «X» في ثلاثة مربّعات أو أقل أدناه:
أ. أعضاء البرلمان	
ب. الأحزاب السياسية	
ج. التكتّلات والمجموعات الحزبية البرلمانية	
د. اللجان البرلمانية (الدائمة أو الخاصة)	
ه. مؤسسة البرلمان (مقارنة سلطات البرلمان أو خصائصه بسلطات قوى فاعلة أخرى في النظام السياسي وخصائصها، المعايير الدولية إلخ.)	
و. إدارة البرلمان (البنية التنظيمية والقدرة الإدارية)	
ز. كل الإجابات المذكورة أعلاه تنطبق	
ح. لا إجابة تنطبق	
ط. غير ذلك (الرجاء التفسير): _____	

٢٤. يُرجى وصف أهم ثلاثة جوانب أثّرت فيها منظّمتك على البرلمان أو تحديد المجالات السياسية المرتبطة بنشاطات الرصد أو التقييم التي تزاولها: (من الأمثلة المدرجة في هذا المجال: تأمين معلومات إلى بقية منظّمات المجتمع المدني التي تنجح في الضغط والتأثير على البرلمان من أجل تعديل قانون؛ إجراء تقييم يؤدي إلى إصلاح الإدارة البرلمانية.)

٢٥. **هل تشارك منظّمتك في أيٍّ من النشاطات التالية؟** إختر الإجابة/الإجابات التي تتناسب مع النشاطات التي تنفّذها منظّمتك.	**ضع علامة «X» في المربّع إلى جانب الإجابة المناسبة:**
أ. مراقبة الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية أو غيرها من الخطط الإنمائية التي يكون النوّاب مسؤولين عن تطبيقها	
ب. مراقبة الموارد المالية التي تخصّصها الأحزاب للحملات	
ج. كتابات الافتتاحيات التي تنشرها وسائل الإعلام	
د. إصدار البيانات الصحفية التي توضّح الآراء حول الشؤون المتعلقة بالبرلمان	
ه. تقييم البرلمان استناداً إلى أداة وضعتها منظّمة دولية (مثل الاتحاد البرلماني الدولي أو منظّمة الشفافية الدولية)	
و. إدلاء الشهادة في جلسات الاستماع البرلمانية الخاصة باللجان وفي الجلسات العامة	
ز. تنفيذ طلبات النوّاب، أو قادة الأحزاب السياسية، أو الموظّفين البرلمانيين بالحصول على معلومات بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات أو التشريعات أو الإصلاحات البرلمانية	
ح. اقتراح قواعد سلوك أو أخلاقيات لأعضاء البرلمان	
ط. اقتراح تعديلات على التشريع أو الدستور أو الأنظمة الداخلية من شأنها أن تحسّن فعالية البرلمان أو مستوى تمثيله	
ي. طلب المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات	
ك. المشاركة في الدعاوى المتعلقة بالمصلحة العامة	
ل. إجراء استطلاعات الرأي	
م. إجراء الاستطلاعات أو المسوح الخاصة بنوّاب البرلمان	
ن. مراقبة الانتخابات	
س. مراقبة «حالة الديمقراطية» في بلادك	
ع. لا إجابة تنطبق	

القسم ٤. الأسئلة العامة المتعلقة بالرصد والتقييم

يمكنكم زيادة المساحة المخصصة للإجابة إذا اقتضت الحاجة.

٢٦. **ما هي أهم مصادر الدعم المالي لنشاطات الرصد و/أو التقييم التي تنفّذها منظّمتك** إختر إجابةً واحدة على الأقل أدناه، وثلاث إجابات على الأكثر، مصنّفاً إياها وفقاً لدرجة أهميّتها من خلال كتابة «١» و«٢» و«٣» في المربّعات المقابلة.	**صنّف الخيارات الثلاثة (أو الأقل) الأنسب في المربّعات أدناه بعلامات «١» أو «٢» أو «٣»:**
أ. مِنح من الوكالات الدولية المانحة	
ب. مِنح من الحكومة المحلية/الوكالات الحكومية	
ج. منح من الواهبين المحليين	
د. مساهمات من الأفراد	
ه. رسوم العضوية في المؤسسة	
و. بيع النتاجات (التقارير، الكتب، إلخ.) الصادرة عن المنظّمة المعنيّة	
ز. غير ذلك: _____	

٢٧. **هل تستعين منظّمتك بنوّاب حاليين أو سابقين في مجلس إدارتها أو اللجنة التي تشرف على نشاطها في الرصد أو التقييم البرلماني؟** أحط بدائرة الإجابة الأكثر ملاءمةً	
أ. نعم	ج. لا أعرف
ب. كلا	د. الإجابة لا تنطبق

٢٨. **ما هي أهم العوائق التي تقف في وجه منظّمتك خلال محاولتها تطبيق نشاطات الرصد و/أو التقييم البرلماني؟** ضع علامة «X» في المربّع إلى جانب الإجابات المناسبة:	**ضع علامة «X» في المربّع إلى جانب الإجابة المناسبة:**
أ. صعوبة الوصول إلى المعلومات المطلوبة	
ب. صعوبة الوصول إلى النواب، الأحزاب و/أو الموظّفين في البرلمان	
ج. مقاومة النواب، الأحزاب و/أو الموظّفين في البرلمان لأهداف النشاط	
د. المحافظة على المصداقية والحيادية	
ه. العلاقات مع بقية منظّمات المجتمع المدني تتّسم بالتنافسية عوضاً عن التعاون	
و. الأدوات المتوافرة للتقييم البرلماني غير كافية لتُطبّق على السياق المحلي	
ز. عدم توفّر الدعم من المانحين الدوليين	
ح. عدم استقطاب اهتمام المواطنين المحليين والمنظّمات	
ط. عدم توفّر الدعم المالي المحلي من مصادر التمويل المحلية	
ي. الدراية بالوسائل التكنولوجية غير كافية	
ك. الموارد التكنولوجية غير كافية (برامج الكمبيوتر ومعدّاته، الشيفرة المصدرية)	
ل. المساحة السياسية غير كافية لأداء النشاط بشكل كامل	
م. عدم توفّر مهارات لصياغة المنح	
ن. غير ذلك (الرجاء التفسير): _____	

٢٩. **صف بإيجاز أبرز القيود المشار إليها في السؤال السابق (٢٨) وحدّد كيف تعاطت منظّمتك معها:**

٣٠. **هل أصدرت المنظمات الدولية التي ساهمت في وضع المنهجية/المنهجيات المعتمدة لدى منظّمتك أيّ أدوات لتقييم الديمقراطية أو أدوات للرصد أو التقييم البرلماني؟** أحط بدائرة الإجابة الأكثر ملاءمةً.	
أ. نعم	ج. لا أعرف
ب. كلا	د. الإجابة لا تنطبق

٣١. إذا أجبتَ بنعم عن السؤال السابق (الإجابة أ)، نرجو منك تعداد هذه الأدوات والمنظّمات التي أعدّتها في الفراغ أدناه:

٣٢. هل تملك أي أفكار أو ملاحظات أو اقتراحات أخرى تتعلّق برصد الأداء البرلماني أو تقييمه، وتودّ أن تتشاركها مع المجتمع الدولي؟

إذا كنتم لم ترسلوا إلينا بعد نموذجاً عن نشاطكم الأخير في رصد الأداء البرلماني، نرجو منكم إرسال نموذجكم على العنوان التالي: ***Andrew.g.mandelbaum@gmail.com***. كما يمكنكم تزويدنا برابط على مقالة صادرة في موقعكم الإلكتروني:

شكراً على مشاركتكم في استبيان منظّمات الرصد البرلماني المشترك بين المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي!

NDI

المعهد الديمقراطي الوطني
للشؤون الدولية